جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس
كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدُّكتوراه في العلوم
تخصُّص: العلوم الإقتصادية
فرع: إقتصاد مالي
بعنوان:

الإستثمار الأجنبي في الجزائر: أداء و أعباء

من إعداد الطّالبة:
جبار سعاد

بإشراف:
أ. د. لبيق محمد بشير

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

أ. د. بحيح عبد القادر	أستاذ التعليم العالي – جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس	رئيساً
أ. د. لبيق محمد بشير	أستاذ التعليم العالي – جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس	مشرفاً و مقرّراً
د. رديف مصطفى	أستاذ محاضر –أ– جامعة جيلالي ليابس– سيدي بلعباس	ممتحناً
أ. د. جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي – جامعة بلحاج بوشعيب– عين تموشنت	ممتحناً
د. عامري رضوان	أستاذ محاضر –أ– جامعة أحمد زبانة– غليزان	ممتحناً
د. حمزة علي	أستاذ محاضر –أ– المركز الجامعي نور البشير– البيض	ممتحناً

السّنة الجامعية: 2022/2021

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- والدي رحمه الله و أسكنه الفردوس الأعلى،
- أمّي الغالية، أطال الله في عمرها،
- إلى عائلتي،
- إلى كل من هم أهل للتقدير و الإحترام.

جبار سعاد

شكر و تقدير

{... رَبِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليَّ و على والديَّ و أن أعمل صالحاً ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصّالحين... }

سورة النّمل الآية (19)

الحمد الله الذي لا إله إلّا هو، و صلّ اللّهم و سلّم على سيّدنا محمّد عدد ما ذكره الذّاكرون و غفل عن ذكره الغافلون و على آله و صحبه.

أتقدّم بالشّكر و التقدير الكبير إلى مُشرفي الأستاذ الفاضل الدكتور "**لبيق محمّد بشير**"، الذي لم يبخل عليّ بنصائحه و توجيهاته القيّمة، له منّي خالص الإمتنان.

إلى أعضاء لجنة المناقشة، الذين أتشرّف بمناقشتهم لبحثي المتواضع هذا.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بخالص الشّكر و التقدير إلى كل أساتذتي الأفاضل الذين ساهموا في تكويني.

إلى كلِّ من قدّم لنا يد المساعدة و لو بكلمة طيّبة.

إلى من أحظى بتقديرهم و إحترامهم.

جزاهم الله عنّي خير الجزاء

الملخّص

الإستثمار الأجنبي في الجزائر: أداء و أعباء

الملخّص:

حاولت هذه الدّراسة البحث عن كيفية تحسين أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظلِّ الأعباء التي تعرقل تدفّقه بالشّكل المطلوب.

من أجل ذلك، تمَّ تحليل مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهميته في النّهوض بالإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في تحقيق النّمو الإقتصادي و توفير مناصب شغل.

مروراً بمكانة الجزائر ضمن أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار و من ثمّ تشخيص الأعباء التي من شأنها إعاقة المستثمر الأجنبي إعتماداً على مؤشّر سهولة أداء الأعمال.

خلصت الدّراسة إلى أنَّ ضعف أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعود لعدّة أسباب أبرزها البيروقراطية، صعوبة الحصول على التمويل، ضعف تسيير العقّار و كذا عدم الإستقرار التشريعي. هذه الأعباء من شأنها تقييد نشاط المستثمر و من ثمّ الحيلولة دون سهولة إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

كما توصّلت الدّراسة إلى أنّ تحسين أداءه يتطلّب مجموعة من الشّروط نذكر من بينها:

- تكوين و إنتقاء المتابعين للإستثمار الأجنبي لتخفيف الإجراءات الإدارية.
- إعادة تنظيم الإدارة لتمكين المستثمر الأجنبي من حلِّ مشاكله بفعالية و نجاعة و سرعة لأنّ رأس المال يحتاج إلى السّرعة.
- التركيز على تحسين أخلاقيات المهنة لإجتناب عوامل الرّشوة و غيرها، و كذا تقليص الفساد المالي من خلال وضع قواعد الشّفافية و الحوكمة.

الكلمات المفتاحية: إستثمار أجنبي، أداء الإستثمار، نجاعة الإستثمار، مؤشّرات مناخ الإستثمار، مؤشّر سهولة ممارسة الأعمال.

Foreign Investment in Algeria: Performance and Burdens

Abstract :

This study seeks to find out how to improve the performance of Foreign Direct Investment in Algeria. Accordingly, the path of Foreign Direct Investment in Algeria and its importance in promoting the national economy through its contribution to economic growth and job provision were first discussed. The study looks also at Algeria's position regarding the most prominent indicators of the investment climate, and then diagnoses the burdens that would hinder the Foreign Investor, based on the indicator of ease of doing business.

The study concluded that the weak performance of Foreign Direct Investment in Algeria is the result of several reasons; most notably, bureaucracy, difficulty of financing, the real estate problem and the legislative instability. These burdens would restrict the investor's activity and thus prevent the easy flow of Foreign Direct Investment in Algeria.

The study also found that improving the performance of Foreign Direct Investment in Algeria requires a set of measures, including :

- Training and selection of observers of Foreign Investment to ease administrative procedures.
- Reorganizing the administration to enable the Foreign Investor to solve his problems effectively, efficiently and quickly, because the capital needs quickness.
- Focusing on the improvement professional ethics to avoid bribery and other factors, in addition to reducing financial corruption by setting rules of transparency and governance.

Key words **:** Foreign Investment, Investment's performance, Investment's efficiency, Investment climate Index, Ease of Doing business Index.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

القسم الأوّل: النّقاش حول الإستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدّولي

مدخل للقسم الأوّل

الفصل الأوّل: المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي

مقدّمة الفصل الأوّل

1. ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر

1.1. الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر

أوّلاً: ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: أهم الفروق بين الإستثمار المباشر و غير المباشر

ثالثاً: أسباب الإهتمام الكبير بالإستثمار الأجنبي المباشر

رابعاً: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

2.1. الإستثمار الأجنبي وفقاً لتعاريف أهم المؤسّسات الدّولية

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف صندوق النّقد الدّولي

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف البنك الدّولي (***The World Bank***)

ثالثاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (***UNCTAD***)

رابعاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف منظّمة التعاون و التنمية الإقتصادية (***OECD***)

2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و منافعه على المستثمرين الأجانب و الدّول المضيفة

1.2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية

ثالثاً: أشكال الإستثمار الأجنبي في ظل قانون النّقد و القرض

رابعاً: الشّركات متعدّدة الجنسيات

2.2. منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على المستثمرين الأجانب و الدّول المضيفة

أوّلاً: أهمية الإستثمار الأجنبي

ثانياً: الأهداف و الفوائد التي يسعى لها المستثمرون الأجانب

ثالثاً: منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على الدّول المضيفة

3. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النّامية

1.3. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر

أوّلاً: الأثر على النّقد الأجنبي

ثانياً: الأثر على نقل التكنولوجيا

ثالثاً: الأثر على العمالة و التنمية الإدارية

رابعاً: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستخدام (التشغيل)

2.3. الآثار السّلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة

أوّلاً: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النّمو الإقتصادي و على ميزان المدفوعات

ثانياً: أثره على هيكل السّوق المحلّي و على السّياسة الإقتصادية و مفهوم السّيادة و الإستقلال

ثالثاً: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الدّاخلي

رابعاً: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في الإستقرار الإجتماعي و الثّقافي و على الجانب البيئي للتنمية المستدامة

4. تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر/ محدّداته/ شروطه/ ضماناته/ حوافزه و مقوّمات المناخ الإستثماري

1.4. التفسير التقليدي و الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

أوّلاً: دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: دوافع الشّركات الأجنبية للإتجاه أو الإحجام عن الإستثمار في الدّول المضيفة حسب أبرز نظريات الإستثمار الأجنبي

2.4. محدّدات و شروط الإستثمار الأجنبي المباشر، ضماناته، حوافزه و مقوّمات المناخ الإستثماري

أوّلاً: الشّروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي

ثانياً: الشّروط المكملة لجذب الإستثمار الأجنبي

ثالثاً: ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر

قائمة المحتويات

رابعاً: مقوّمات المناخ الإستثماري

خاتمة الفصل الأوّل

الفصل الثّاني: مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدّمة الفصل الثّاني

1. الإتجاهات العامّة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصّعيد العالمي

1.1. مصادر و إتجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أوّلاً: مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

ثانياً: إتجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

ثالثاً: نصيب الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتّحاد المغرب العربي من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً

رابعاً: نصيب الجزائر من التدفّقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول إتّحاد المغرب العربي

2.1. تطوّر تعامل الجزائر مع ملف الإستثمار الأجنبي و سياستها إتجاهه

أوّلاً: وضعية الإستثمار الأجنبي إنطلاقاً من الإقتصاد الموجّه المخطّط إلى إقتصاد السّوق

ثانياً: تغيّر نظرة الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر

ثالثاً: وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة السّتينات

رابعاً: أهم قوانين الإستثمار الصّادرة خلال فترة السّتينات

2. حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من فترة السّبعينات إلى التسعينات

1.2. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة 1970 إلى 1989

أوّلاً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979)

ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

ثالثاً: قانون الإستثمار لسنة 1986

رابعاً: تلخيص وضعية الإستثمار الأجنبي في ظلّ النّظام الإشتراكي

2.2. وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ إقتصاد السّوق

أوّلاً: دوافع التوجّه نحو إنفتاح الإقتصاد الوطني و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

ثالثاً: العوامل المحفّزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المرسوم 12/93 و الأمر 01/03

3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019

1.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

2.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

4. قوانين و قرارات شكّلت منعرجاً هامّاً بالنّسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.4. الإستثمار الأجنبي في ظلّ أحكام قانون النّقد و القرض

أوّلاً: مبادئ و أسس الإستثمار الأجنبي في ظل أحكام قانون النّقد و القرض

ثانياً: الآثار الإيجابية و السّلبية على الإستثمار المباشر حسب قانون 90-10

2.4. الإجراءات المتعلّقة بإقامة المشاريع المبادر بها من طرف أجانب

أوّلاً: أهم القواعد التي تحكم الإستثمارات الأجنبية

ثانياً: سياسة الإستثمار الأجنبي و القاعدة 51-49

أ. قاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49

ب. أسباب و دوافع وضع الجزائر لقاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49

ثالثاً: حق الشّفعة على الإستثمار الأجنبي و دوافع إقرارها

خاتمة الفصل الثّاني

خلاصة القسم الأوّل

قائمة المحتويات

القسم الثّاني: محاولة تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

مدخل للقسم الثّاني

الفصل الأوّل: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدّمة الفصل الأوّل

1. مقوّمات جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر

1.1. الجوانب الإيجابية و السّلبية للإقتصاد الجزائري

أوّلاً: الجوانب الإيجابية للإقتصاد الجزائري

ثانياً: الجوانب السّلبية للإقتصاد الجزائري

2.1. مؤهّلات الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي

أوّلاً: الموقع الجغرافي الممتاز

ثانياً: توفّر الموارد الطّبيعية و سياسات نشيطة للتقييم

ثالثاً: البنية التحتية

رابعاً: تطوّرات النّظام التشريعي و الإداري

2. الأهمية النّسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي و في تكوين رأس المال الثّابت

أوّلاً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي

ثانياً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثّابت

ثالثاً: تطوّر رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر

2.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص العمل في الجزائر

أوّلاً: توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2012

ثانياً: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2017

ثالثاً: حصيلة المشاريع الإستثمارية المُصرّح بها لسنة 2018

قائمة المحتويات

3. التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1.3. توزيع المشاريع الأجنبية حسب قطاع النّشاط

أوّلاً: توزيع المشاريع الأجنبية المنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012

ثانياً: المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2017

2.3. مساهمة القطاعات في التنويع الإقتصادي و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

4. مصادر تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

1.4. المصادر الجغرافية لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

أوّلاً: المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها حسب المناطق في العالم خلال الفترة 2002-2017

ثانياً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

ثالثاً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015

2.4. أهم الدّول و الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

أوّلاً: أهم الدّول المستثمرة في الجزائر

ثانياً: أهم الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

خاتمة الفصل الأوّل

الفصل الثّاني: جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية

مقدّمة الفصل الثّاني

1. مناخ الإستثمار في الجزائر

1.1. المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار

أوّلاً: مؤشّر التنافسية الشامل "*Global Competitivity*"

ثانياً: مؤشّر مدركات الفساد "*Corruption Perceptions Index CPI*"

قائمة المحتويات

ثالثاً: مؤشّر الحرية الإقتصادية "*Economic Freedom Index*"

رابعاً: مؤشّر الأداء و مؤشّر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد

2.1. جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار

أوّلاً: مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدّول العربية و الجزائر خلال سنة 2018

ثانياً: إمكانات جذب الإستثمار في الجزائر وفق مؤشّر ضمان جاذبية الإستثمار 2019

ثالثاً: محاولة مقارنة أداء الجزائر مع بعض الدّول ضمن المجموعات الرّئيسية المكوّنة لمؤشّر ضمان

رابعاً: وضعية الجزائر في المؤشّرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمجموعات الرّئيسية الثّلاث لسنة 2019

2. وضعية الجزائر ضمن مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

1.2. ماذا يقيس مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

أوّلاً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019

ثانياً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

ثالثاً: رتبة و نتيجة أداء الجزائر مقارنة بالمغرب و مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

2.2. الأعباء التي تُواجه المستثمر عند بدء النّشاط التجاري و إستخراج تراخيص البناء في الجزائر

أوّلاً: الأعباء المرتبطة ببدء النّشاط التجاري

ثانياً: الأعباء المرتبطة بإستخراج تراخيص البناء

3. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر

1.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الكهرباء و تسجيل الملكية

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الكهرباء

ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسجيل الملكية

2.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلّية

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الإئتمان

ثانياً: الأعباء المرتبطة بحماية المستثمرين الأقلية

قائمة المحتويات

4. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات دفع الضّرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود و تسوية حالات الإعسار في الجزائر

1.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ دفع الضّرائب و التجارة عبر الحدود

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بدفع الضّرائب

ثانياً: الأعباء المرتبطة بالتجارة عبر الحدود

2.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ إنفاذ العقود و تسوية حالات الإعسار

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بإنفاذ العقود

ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسوية حالات الإعسار

خاتمة الفصل الثّاني

خلاصة القسم الثّاني

خاتمة عامّة

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

الفهرس العام

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشّكل	عنوان الشّكل	رقم الصّفحة
الشّكل رقم 1.1	تقسيمات الإستثمار الأجنبي	**-6-**
الشّكل رقم 2.1	أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر	**-19-**
الشّكل رقم 3.1	دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر	**-42-**
الشّكل رقم 4.1	نظرة شاملة للمشاريع الإستثمارية الجديدة في العالم لعام 2018	**-63-**
الشّكل رقم 5.1	نصيب الإقتصادات: المتقدّمة، التي تمر بمرحلة إنتقال، النّامية و دول شمال إفريقيا من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)	**-66-**
الشّكل رقم 6.1	التمثيل البياني لنصيب (الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتّحاد المغرب العربي) من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)	**-67-**
الشّكل رقم 7.1	التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً إلى دول اتحاد المغرب العربي خلال الفترة (2009-2018)	**-68-**
الشّكل رقم 8.1	التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1970-1979)	**-75-**
الشّكل رقم 9.1	التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1980-1989)	**-77-**
الشّكل رقم10.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990-1999)	**-88-**
الشّكل رقم11.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2009)	**-97-**
الشّكل رقم12.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2010-2018)	**-103-**
الشّكل رقم 1.2	مناصب العمل للمشاريع المصرّح بها خلال الفترة بين 2002-2017	**-142-**
الشّكل رقم 2.2	مناصب العمل للمشاريع المصرّح بها لسنة 2018	**-143-**
الشّكل رقم 3.2	التمثيل البياني لتطوّر المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	**-149-**
الشّكل رقم 4.2	التمثيل البياني للمشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها خلال الفترة 2002-2017	**-153-**

قائمة الأشكال

رقم الشّكل	عنوان الشّكل	رقم الصّفحة
الشّكل رقم 5.2	التمثيل البياني لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	**-155-**
الشّكل رقم 6.2	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015	**-155-**
الشّكل رقم 7.2	رتبة الجزائر ضمن مؤشّر الحرّية الإقتصادية 2019	**-171-**
الشّكل رقم 8.2	تطوّر رتبة الجزائر ضمن مؤشّر الحرّية الإقتصادية من سنة 2015 إلى 2019	**-172-**
الشّكل رقم 9.2	أفضل 15 بلداً من حيث الأداء ضمن مؤشّر أداء مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الصّادر عن (*FDI Markets*)	**-177-**
الشّكل رقم 10.2	مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدّول العربية خلال سنة 2018	**-178-**
الشّكل رقم 11.2	الترتيب و قيمة المؤشّر العام للجاذبية 2019	**-180-**
الشّكل رقم 12.2	تطوّر القيمة و الترتيب العالمي لمؤشّر الجاذبية منذ سنة 2013	**-181-**
الشّكل رقم 13.2	الأداء في المجموعات الثّلاث الرّئيسية	**-182-**
الشّكل رقم 14.2	الترتيب العالمي للجزائر، المغرب و مصر في المؤشّرات الفرعية لسنة 2019	**-184-**
الشّكل رقم 15.2	التمثيل البياني لأداء الجزائر في المؤشّرات الفرعية ضمن مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019	**-191-**
الشّكل رقم 16.2	ما الذي يتمُّ قياسه في تقرير سهولة ممارسة الأعمال	**-193-**
الشّكل رقم 17.2	رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2019 و 2020	**-193-**
الشّكل رقم 18.2	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019	**-194-**
الشّكل رقم 19.2	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	**-195-**
الشّكل رقم 20.2	رتبة الجزائر مقارنة بالمغرب و مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020	**-196-**
الشّكل رقم 21.2	نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء	**-197-**

قائمة الأشكال

الشّكل رقم 22.2	بدء النّشاط التجاري في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و نتيجة الأداء 2020	**-198-**
الشّكل رقم 23.2	بدء النّشاط التجاري في الجزائر و الإقتصادات المقارنة نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020	**-202-**
الشّكل رقم 24.2	نتيجة أداء التعامل مع إستخراج تراخيص البناء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة- الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-204-**
الشّكل رقم 25.2	إستخراج تراخيص البناء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة قياس الجودة (تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020)	**-206-**
الشّكل رقم 26.2	الحصول على الكهرباء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء	**-207-**
الشّكل رقم 27.2	الحصول على الكهرباء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة	**-211-**
الشّكل رقم 28.2	تسجيل الملكية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء	**-212-**
الشّكل رقم 29.2	تسجيل الملكية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة/ مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30) حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-215-**
الشّكل رقم 30.2	الحصول على الإئتمان في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و نتيجة الأداء	**-221-**
الشّكل رقم 31.2	الحقوق القانونية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-223-**
الشّكل رقم 32.2	معلومات الإئتمان في الجزائر و الإقتصادات المقارنة حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-224-**
الشّكل رقم 33.2	حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-227-**
الشّكل رقم 34.2	دفع الضّرائب في الجزائر و الإقتصادات المقارنة نتيجة الأداء لسهولة ممارسة الأعمال 2020 (الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء)	**-231-**
الشّكل رقم 35.2	دفع الضّرائب في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة حسب	**-234-**

قائمة الأشكال

	تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	
الشّكل رقم 36.2	التجارة عبر الحدود في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و نتيجة الأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-236-**
الشّكل رقم 37.2	التجارة عبر الحدود في الجزائر– الوقت و التكلفة حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-241-**
الشّكل رقم 38.2	إنفاذ العقود في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و نتيجة الأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-243-**
الشّكل رقم 39.2	تسوية حالات الإعسار في الجزائر و الإقتصادات المقارنة حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-246-**
الشّكل رقم 40.2	حل الإعسار في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – معدّل الإسترداد	**-249-**

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصّفحة
الجدول رقم 1.1	نسبة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)	**-65-**
الجدول رقم 2.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1970-1979)	**-75-**
الجدول رقم 3.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1980-1989)	**-77-**
الجدول رقم 4.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990-1999)	**-88-**
الجدول رقم 5.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2009)	**-96-**
الجدول رقم 6.1	تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2010-2019)	**-103-**
الجدول رقم 7.1	الأجهزة الحكومية المكلّفة بتسيير الإستثمارات في الجزائر	**-116-**
الجدول رقم 1.2	مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر في النّاتج المحلّي الإجمالي	**-135-**
الجدول رقم 2.2	مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر في التكوين الخام لرأس المال الثّابت	**-136-**
الجدول رقم 3.2	تطوّر رصيد الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة من سنة 2009 إلى سنة 2018	**-137-**
الجدول رقم 4.2	توزيع المشاريع الإستثمارية المُنجزة في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال: للفترة من 2002-2012	**-139-**
الجدول رقم 5.2	توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال: للفترة من 2002-2017	**-141-**
الجدول رقم 6.2	حصيلة المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لسنة 2018	**-143-**
الجدول رقم 7.2	توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012	**-145-**
الجدول رقم 8.2	تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2017	**-147-**
الجدول رقم 9.2	المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها خلال الفترة 2002-2017	**-152-**
الجدول رقم 10.2	توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة	**-154-**

قائمة الجداول

	ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	
الجدول رقم 11.2	أهم الدّول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	**-156-**
الجدول رقم 12.2	أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017	**-157-**
الجدول رقم 13.2	رتبة الجزائر في مؤشّر التنافسية العالمي 2019	**-168-**
الجدول رقم 14.2	رتبة الجزائر حسب تقرير مؤشّر الفساد 2019	**-169-**
الجدول رقم 15.2	نتيجة مؤشّر أداء المشاريع الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة إفريقيا *Greenfield FDI Performance Index-Africa (GFDI PI Score)*	**-176-**
الجدول رقم 16.2	المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر و الدّول العربية لسنة 2018	**-179-**
الجدول رقم 17.2	التحدّيات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-199-**
الجدول رقم 18.2	إستخراج تراخيص البناء في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-204-**
الجدول رقم 19.2	الحصول على الكهرباء في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-208-**
الجدول رقم 20.2	تسجيل الملكية في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-213-**
الجدول رقم 21.2	الحصول على الإئتمان في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-222-**
الجدول رقم 22.2	حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-228-**
الجدول رقم 23.2	دفع الضرائب في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-232-**
الجدول رقم 24.2	التجارة عبر الحدود في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-237-**
الجدول رقم 25.2	إنفاذ العقود في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-243-**
الجدول رقم 26.2	تسوية حالات الإعسار في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020	**-247-**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصّفحة
الملحق الأوّل	قانون الإستثمارات لسنة 1963	**-290-**
الملحق الثّاني	الأمر 66-284 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمّن قانون الإستثمارات	**-293-**
الملحق الثّالث	القانون المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982	**-300-**
الملحق الرّابع	القانون المتعلّق بتأسيس الشّركات المختلطة الإقتصاد و سيرها لسنة 1986	**-309-**
الملحق الخامس	القانون المتعلّق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصّة الوطنية لسنة 1988	**-315-**
الملحق السّادس	بعض المواد من قانون النّقد و القرض لسنة 1990	**-318-**
الملحق السّابع	قانون الإستثمارات و تحرير سياسة الإستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلّق بترقية الإستثمار لسنة 1993)	**-320-**
الملحق الثّامن	الأدوات المتعلّقة بالإستثمار "*Investment Related Instruments (IRIs)*"	**-328-**
الملحق التاسع	المعاهدات مع أحكام الإستثمار " *Traités avec dispositions d'investissement (TIPs)*"	**-330-**
الملحق العاشر	معاهدات الإستثمار الثّنائية التي أبرمتها الجزائر " *Bilateral Investment Treaties (BITS)*"	**-331-**
الملحق الحادي عشر	الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار لسنة 2001	**-335-**
الملحق الثّاني عشر	قانون رقم 16-09 المؤرّخ في 03 أوت 2016 يتعلّق بترقية الإستثمار	**-341-**

مقدّمة عامّة

مقدّمة عامّة:

قبل الحديث عن التمويل الخارجي لا بُدَّ من تحديد الهدف منه ألا و هو الخروج من التخلُّف. إذ تكمن أسباب التخلُّف التي تهمُّنا في العوامل التالية:

1) نقص الموارد الطّبيعية.
2) نقص الخبرة في ميدان التكنولوجيا.

و لتوفير هذا و ذاك لا بُدَّ من موارد مالية، و عليه تظهر الحاجة إلى الكفاءة في إستغلال الشّبكة العالمية للتمويل و بيع المنتوج المتوقّع.

التمويل الخارجي يُمكن أن يأتي بالحلِّ لهذه المشكلات؛ إضافة لكونه يأتي بالمال، يُمكن للمتعامل الخارجي جلب الخبرة التكنولوجيّة عندما يكون شريكاً. كذلك الحال لمّا يفتح المموّل الخارجي الشّبكات التجارية للبلد المستضيف.

الجزائر من الدّول التي حاولت إيجاد حلول لمشاكلها إستعانةً بالإستثمار الأجنبي. حيث شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا تغيّرات عديدة. و أُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أنّه تهديد للسّيادة الوطنية. كان ذلك في ظلّ إقتصاد مُوجّه مُخطّط مركزياً. من جانب آخر كان يُمكن تمويل التنمية من مداخيل المحروقات.

غير أنّ الظُّروف الدّاخلية و الخارجية التي عرفتها الجزائر بعد تلك المرحلة أدّت إلى إختلالات إقتصادية و إجتماعية. ذلك ما دفع بها إلى إعادة ضبط موقفها في التعامل مع الإستثمار الأجنبي المباشر. عندئذٍ أقبلت على الإنفتاح تدريجياً منذ سنة 1990، بعد تعثّر مسارها التنموي وفق النّظام الإشتراكي. كذلك إنهارت أسعار النّفط عام 1986 و إرتفعت المديونية. ذلك ما فرض إصلاحات إقتصادية في إطار برامج صندوق النّقد الدّولي.

بعد ذلك ظنّت الجزائر أنّ الحلّ يكمن في الإنفتاح على العالم الخارجي. ذلك لإدراكها لأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر المتزايدة كبديل للنّهوض بالإقتصاد، و بالتالي إعتمدت على رؤوس الأموال الأجنبية كمصدر لتمويل مشاريعها التنموية خاصّة إمتصاص البطالة. فعملت على جذبه و كان عليها أن تسهّل إندماج إقتصادها عالمياً. فكانت أوّل مرحلة إنتقالية من نظام إشتراكي إلى إقتصاد السّوق.

ذلك ما يبرّر العديد من القوانين و إجراءات تهدف إلى توفير الإستقرار الملائم للإستثمار الأجنبي المباشر.

نحكُم على **أداء الإستثمار** حسب ما حقّق من نتائج خلال فترة زمنية معيّنة. و يلاحظ المتتبّع لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر أنّ رصيد الجزائر جدُّ متواضع. حيث تشير بيانات البنك الدّولي و إحصاءات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أنّ أغلب المؤشّرات الخاصّة بالإستثمار الأجنبي المباشر لا ترقى إلى مستوى توقّعات و طموحات الإقتصاد الوطني. رغم الفرص الهائلة المتاحة للإستثمار و ما وفّره قانون الإستثمار الجزائري من إمتيازات و ضمانات.

أمّا **الأعباء؛** فيُقصد بها كلُّ ما يُعرقِلُ تحقيق الهدف الإقتصادي.

إنطلاقاً ممّا سبق نطرح **إشكالية البحث** كالآتي: **كيف يُمكن تحسين أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظلِّ الأعباء التي تُعرقل تدفُّقه بالشّكل المطلوب للإقتصاد الوطني؟**

و في هذا الإطار نُدرج التساؤلات الفرعية التالية:

- أيُّ قيمة مضافة حقّقها الإستثمار الأجنبي المباشر للإقتصاد الوطني من حيث النّمو الإقتصادي و التشغيل؟
- ما هي مكانة الجزائر ضمن المؤشّرات الدُّولية لمناخ الإستثمار و في ما تتمثّل الأعباء التي يُعاني منها المستثمر الأجنبي و التي من شأنها عرقلة تدفُّق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؟
- نحو أيِّ مُستقبل يتّجه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

ينطلق البحث من **الفرضيتين** التاليتين:

- يُعتبر تعقُّد الإجراءات الإدارية و ثقلها أكثر ما يُعرقل المستثمر الأجنبي بالدّرجة الأولى.
- لا يُمكن تجسيد القدرة على التنظيم إلّا من خلال كفاءة المتابعين و المراقبين للإستثمار.

تواصل النّقاش حول أهمية الإستثمار الأجنبي في العالم. فبالرغم من كتابة الكثير عنه يُمكن أن يبدو للبعض على أنّه موضوع قديم تجاوزته الأحداث، غير أنّنا نرى غير ذلك. حيث تتمثّل **الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع** إلى:

- مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في إقتصاديات الدّول و تزايد الإهتمام به نظراً لكونه من أهم البدائل التمويلية الحديثة و أقلُّها تكلفة...،
- إرتباط الموضوع بتخصُّصنا و هو تخصُّص إقتصاد مالي.
- رغبة منّا في إثراء المكتبة الجامعية بالمواضيع المتعلّقة بالإستثمار الأجنبي و محاولة معرفة وضعيته في الجزائر.

و تنبع **أهميّة البحث** من كونها تُسلِّط الضّوء على أحد الجوانب الهامّة في الإقتصاد المالي الدّولي، ألا و هو الإستثمار الأجنبي المباشر. و هي تمثّل محاولة لإدراك الأهميّة الكبرى التي يحتلّها في إقتصاديات الدّول و يتّضح ذلك من خلال النّقاط التالية:

- يُعتبر مصدراً تمويلياً أهمَّ من القروض خاصّة بالنّسبة للدّول النّامية،
- الدّور الرّئيسي الذي يقوم به الإستثمار الأجنبي المباشر في تحريك عمليّة التنمية الإقتصادية، ممّا ينعكس إيجاباً على المؤشّرات الإقتصادية الرّئيسية.
- إمكانية نقل التكنولوجيا إلى الدّول المتلقية و زيادة فرص العمل و رفع الإنتاجية و بالتالي تحسّن أداء الإقتصاد الوطني.

تعدّدت البحوث التي درست عدّة جوانب من موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر نظراً لأهميته. نذكر فيما يلي أهمّ **الدّراسات السّابقة** التي لها علاقة بموضوع بحثنا من جانب أو آخر:

أوّلاً: رسائل الدّكتوراه

أ. دراسة (ناجي بن حسين، 2007)، بعنوان "**دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**"، جامعة منتوري– قسنطينة:

دارت إشكالية الدّراسة حول مدى تشجيع مناخ الإستثمار آنذاك في الجزائر للإستثمار الوطني الخاص، ومدى جاذبيته للإستثمار الأجنبي. و خلصت إلى تعدّد العوائق التي تجعل من مناخ الإستثمار غير مناسب بالشّكل الكافي. و ذكر الباحث أنّ من بينها ما يتعلّق بالأداء الإقتصادي الكلّي، و أيضاً عوائق مؤسّسية تؤثّر على نشاط المستثمرين الوطنيين و الأجانب. كما أنّ توفير بيئة تشريعية ملائمة للإستثمار لا يكفي وحده لكسب ثقة المستثمرين في وجود البيروقراطية، إضافة إلى تخلُّف النّظام المالي عامة و القطاع المصرفي خاصّة.

ب. دراسة (عبد الكريم بعداش، 2008)، بعنوان "**الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**"، جامعة الجزائر:

عرض الباحث أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة و تحليل مناخ و تدفّقات الإستثمار الأجنبي في الجزائر. و قارن بين الحجم المتدفّق من الإستثمار الأجنبي الوارد و نسبة مساهمته في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت معتمداً في ذلك على كل من تركيا، ماليزيا و كوريا الجنوبية.

كما هدف إلى توضيح الآثار الميدانية للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر على الإقتصاد الجزائري بشكل عام، و كذا على ميزان المدفوعات و النّمو الاقتصادي و التشغيل بشكل خاص خلال الفترة 1996-2005.

تمّ التوصّل إلى مجموعة من النّتائج من بينها نفي أثر مزاحمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإستثمارات المحلّية في الجزائر خلال الفترة المدروسة. و توقّع الباحث آثار تحفيزية لم تُتح المعطيات الإحصائية لتأكيدها أو نفيها، كما أشار إلى الأثر التحفيزي للإستثمارات الأجنبية المباشرة لتلك المحلّية في قطاع الإتصالات خلال العقد الأوّل من القرن الواحد و العشرين.

ج. دراسة (ميدون إلياس، 2015)، بعنوان "**تحليل دور و مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزئري في ظل مستجدات البيئة الإقتصادية العالمية**"، جامعة البليدة:

حاولت الدّراسة تحليل دور و مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري في ظلّ مستجدات البيئة الإقتصادية العالمية. من بين ما قدّمه الباحث قيامه بتحليل تطوّر السّياسات الإقتصادية إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر منذ نشأة الإقتصاد الجزائري حتى سنة 2012، و من ثمّ تقييم نصيب الجزائر من التدفّقات العالمية للظّاهرة في ضوء هذه السّياسات و مستجدّات البيئة الإقتصادية العالمية. وكذا المناخ الإستثماري في الجزائر، ثمّ إختبار أداء و إنعكاسات هذا العنصر على الإقتصاد الوطني.

أهم النّتائج التي تمّ إستخلاصها نذكر من بينها ما يلي: ضآلة حضور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الإقتصاد الوطني بنسبة لم تتجاوز 2 بالمائة من إجمالي الإستثمارات، و إنعكاسها الإيجابي من خلال توفير رأس المال و المساهمة في تكوين النّاتج المحلّي الخام، و المساهمة في توفير مناصب الشغل رغم أنّها من الإستثمارات التي إعتمدت على الفنون المكثّفة لرأس المال بدل اليد العاملة.

و تمّ إرجاع ضعف إنسياب الإستثمار الأجنبي المباشر و أدائه بسبب مجموعة من النّقائص المميّزة للإقتصاد الوطني أهمّها: ضعف القطاع الخاص، المنافسة الحادّة للقطاع الموازي و إنعدام سوق حقيقة لرؤوس الأموال، تقليدية المعاملات المصرفية، إضافة إلى مجموعة من العراقيل الأخرى ككثرة القرارات الإقتصادية و تضاربها، ضعف تكوين اليد العاملة خاصّة في المجال الحرفي و التقني و أخيراً بيروقراطية المعاملات الإدارية.

د. دراسة (قريد عمر، 2015)، بعنوان "**تحسن مناخ الإستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري**"، جامعة محمّد خيضر – بسكرة:

تمثّلت أهم أهداف البحث في تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر من خلال تحليل موقع الإقتصاد الجزائري في أهم تقارير التنافسية الدولية و الوقوف على مدى نجاعة مختلف الإجراءات و الإصلاحات المطبّقة لتحسينه. كما قام الباحث بالتركيز على أهم العقبات التي تعيق العملية الإستثمارية و تحديد أولويات الإصلاح الرّامية لتحسين مناخ الإستثمار.

ركّزت إشكالية البحث على معرفة الإجراءات الكفيلة بتنمية القدرات التنافسية للإقتصاد الجزائري و تحسين مناخ الإستثمار و جعله يستجيب لمؤشّرات الأداء و التقييم المعتمدة من قبل المؤسّسات الدّولية.

توصّل الباحث إلى مجموعة من النّتائج من بينها أنّ أهم العقبات التي تحول دون تفعيل تنافسية الإقتصاد الجزائري تكمن في: التمويل، معوقات مؤسّسية و إجرائية، إنخفاض جودة البنية التحتية، الفساد كثالث أكبر عقبة للإستثمار في الجزائر، نقص تأهيل المورد البشري، عدم إستقرار التشريعات المنظّمة للإستثمار، عدم وجود مناطق حرّة في الجزائر و مشكلة العقار الصناعي.

ثانياً: المقالات المنشورة

- **باللّغة العربية:**

أ. دراسة: الطيف عبد الكريم و كوراد فاطيمة، 2019، بعنوان "**تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع و التحدّيات**"، مجلّة الإبداع، المجلّد 9، العدد 1.

أبرزت الدّراسة و حلّلت طبيعة و مكانة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في النّشاط الإقتصادي، و مساهمتها في تحقيق النّمو و التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر. كما تمّ عرض أهم المعوقات

المرتبطة ببيئة الأعمال و مناخ الإستثمار التي تحدّ من فعالية السّياسات و الإجراءات التحفيزية المحلّية الهادفة لإستقطاب رؤوس الأموال و الإستثمارات الأجنبية و توسّعها و إندماجها في النّشاط الإقتصادي الوطني.

خلصت الدّراسة إلى: عدم ملائمة بيئة الإستثمار و الأعمال. تتعلّق أهم معوقات جذب الإستثمار المباشر في الجزائر بمظاهر الفساد و البيروقراطية الإدارية، الرّشوة و غياب الشّفافية في المعاملات، غياب أو ضعف الإستراتيجيات و السّياسات الموضوعة على مستوى الإقتصاد الكلّي التي تسمح بوضع ميكانيزمات إستثمارية فعّالة لتأهيل محيط و مناخ الإستثمار من تحفيزات في مجال الضّرائب، الجمارك، العقار و البنى التحتية، بما يتماشى مع متطلّبات إقتصاد السّوق و كذا تخفيف القيود التشريعية لما تتميّز به من بطء و تعقيدات في الإجراءات الإدارية.

ب. دراسة: بونقاب مختار و زواويد لزهاري، مارس 2018، بعنوان "**الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلّص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية و الإدارية المطروحة و الحلول المقترحة**"، مجلّة شعاع للدّراسات الإقتصادية، المجلّد 2، العدد 1:

هدفت إشكالية البحث إلى إبراز واقع الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر و ما هي العوائق القانونية و الإدارية التي تعترضه؟ و تمّ إقتراح مجموعة من الحلول لهذه العراقيل بعد التطرّق إلى وضع الجزائر في بعض المؤشّرات الدّولية، أبرزها: مؤشّر سهولة أداء الأعمال، مؤشّر الحرّية الإقتصادية و مؤشّر الإستثمار العالمي.

أهم النّتائج المتوصّل إليها هي أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يواجه مجموعة من العراقيل و المعوقات القانونية و الإدارية أبرزها تكريس قاعدة 51/49 بالمائة في كافة القطاعات، تطبيق حق الشّفعة، إلى جانب البيروقراطية و التعقيدات الإدارية.

ج. دراسة: والي نادية، جوان 2017، بعنوان "**المعوقات الإقتصادية و السّياسية للإستثمارات الأجنبية في كل من الجزائر تونس و المغرب**"، مجلّة الحقوق و العلوم السّياسية، جامعة عباس لغرور–خنشلة، المجلّد 4، العدد 2.

حاولت الدّراسة معرفة مدى تأثير المعيقات السّياسية والإقتصادية في جلب الإستثمارات الأجنبية لكل من الجزائر، تونس و المغرب. و ذلك من خلال عرض المعيقات ذات الطابع الإقتصادي و السّياسي، و إجراء مقارنة مع كل من المغرب و تونس.

د. دراسة: أحمد دبيش و مروة بوقدوم، ديسمبر 2016، بعنوان "**مناخ الإستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشّرات مختارة**"، مجلّة الأبحاث الإقتصادية، جامعة البليدة 2، المجلّد 11، العدد 15.

حاول الباحثان الإجابة عن مدى فاعلية ما بُذل و ما يُبذل من طرف السّلطات الجزائرية للتشجيع على الإستثمار، و إبراز الأسباب الحقيقية المُؤدّية لضعف جاذبية مناخ الإستثمار الجزائري.

ما تمّ إستخلاصه هو أنّ أداء مناخ الإستثمار الجزائري لازال ضعيفاً و أنّه على السّلطات الجزائرية إجراء المزيد من الإصلاحات. كما تمّ حصر أهم أسباب الأداء الإستثماري الجزائري الضّعيف في ثلاثة نقاط رئيسية هي: عدم الشّفافية و الفساد على مستوى السّوق الوطنية و ما ينتج عنها من إرتفاع في درجة المخاطرة. الغياب شبه الكامل للمعطيات الإقتصادية المساعدة على إتخاذ القرارات و صعوبة الحصول على المتوفّر منها، و تفشّي الممارسة البيروقراطية و ما ينتج عنها من تفويت للفرص و إرتفاع في التكاليف.

هـ. دراسة: والي نادية، جوان 2016، بعنوان "**المعوقات القانونية و الإدارية للإستثمارات الأجنبية في الجزائر**"، مجلّة معارف، جامعة البويرة، السّنة العاشرة، العدد 20:

دار التساؤل حول المعيقات التي تقف كعقبة أمام إستقطاب الإستثمارات الأجنبية. إكتفت الباحثة بتناول المعوقات القانونية و الإدارية. حيث ذكرت أنّ الواقع الإستثماري يؤكّد وجود عقبات إدارية تعرقل العملية الإستثمارية، بالخصوص على مستوى الأجهزة المكلّفة بالإشراف على الإستثمار و هو ما قامت بتوضيحه و الوقوف عليه. و ذكرت بأنّ المستثمرين أبدوا شعورهم الدّائم بأنّ مناخ الأعمال يعاني الكثير من العقبات مثل تفشّي ظاهرة الفساد الإداري و تعقّد الإجراءات الإدارية.

❖ **باللّغة الأجنبية:**

a. Ahmed Aghrout and Michael Hodd***, Recent FDI Trends in the Maghreb Region : A Brief Overview****, Revue des Sciences Economiques et de Gestion*, N°4, 2005:

على ضوء الإصلاحات الهامّة الهادفة إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها و التي باشرتها دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب) منذ بداية الثّمانينات. و في إطار إنتهاجها إقتصاد السّوق جعلت هذه

الدّول من الإستثمار الأجنبي أحد الأولويات في سياستها التنموية. حاولت الدّراسة تقصّي مدى نجاعة هذه التدابير في جعل إقتصاديات المنطقة نقطة إستقطاب للإستثمار الأجنبي المباشر. و تبيين الإختلافات في قدرة دول المنطقة في جذبه. و إبراز بعض العراقيل و كيفية التغلّب عليها من أجل تحسين المحيط الإستثماري للمنطقة.

b. Chantal Dupasquier and Patrick N.Osakwe, ***Foreign Direct Investment in Africa : Performance, Challenges and Responsibilities***, African Trade Policy Centre Work in progress N.21, September 2005:

بحثت الدّراسة أداء الإستثمار الأجنبي المباشر، تشجيعه، نظرة عامة حوله في إفريقيا. عوامل مثل عدم الإستقرار السّياسي و الإقتصادي الكلّي، النّمو المنخفض، ضعف البنى التحتية، حوكمة رديئة، مناخ قاسٍ كلّها حُدّدت بالمسؤولة عن تسجيل ضآلة الإستثمار الأجنبي المباشر.

c. Reggad Salim, ***Foreign Direct Investment : The Growth Engine to Algeria***, Koria Review of International Studies :

أكّدت الدّراسة أنّ الإستثمار الأجنبي يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز النّمو الإقتصادي للجزائر. بينما كان منخفضاً عند مقارنته بدول أخرى في المنطقة. كما بيّنت نجاح الجزائر خلال القرن الماضي في جذب تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر رغم ضعف أداءه.

خلصت الدّراسة إلى أنّه يجب على الجزائر تكثيف جهودها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي من خلال إنشاء مناخ إقتصادي جذّاب. في هذا الإطار على الجزائر تحديد رؤيتها للإستثمار الأجنبي خلال القرن القادم حتى تتميّز عن باقي منافسيها في المنطقة.

إنطلاقاً ممّا جاءت به الدّراسات السّابقة تبيّن ما يلي:

- ركّزت معظم الدّراسات على تحليل و تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر.
- تطرّقت بعض الدّراسات إلى آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النّمو الإقتصادي و التشغيل. و كان لابدَّ من إعادة متابعة تطوّر وضعية ذلك وفقاً لأحدث البيانات و المعطيات.
- تمّ الإكتفاء بعرض أسباب ضعف تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر و التطرّق إلى مختلف المعوقات، دون تحليل الأسباب الفعلية الكامنة وراء ظهور الأعباء التي أدّت إلى عرقلة التدفّق.

بالنّظر إلى الدّراسات السّابقة **تهدف دراستنا** إلى المساهمة في ما يلي:

- ضبط المصطلحات و توضيح الجوانب النّظرية المتعلّقة بالإستثمار الأجنبي.

- إستعراض مسار الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوّر نظرة الجزائر إليه و المراحل التي مرّ بها إلى غاية يومنا هذا. مع الإشارة إلى الأنظمة و القوانين التي تنظّمه، و كذا مختلف الحوافز و المزايا الممنوحة من أجل تشجيعه.
- تقييم أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في إطار البيانات المتوفّرة من خلال:
  - دراسة و تحليل تطوّر التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.
  - إبراز المكاسب التي حقّقها للإقتصاد الوطني في مجال النّمو الإقتصادي و الشّغل.
  - محاولة تحليل جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر بالإعتماد على أهم مؤشّرات مناخ الإستثمار الدّولية و العربية وفق البيانات المحدّثة.
- و من ثمّ تشخيص الأعباء التي تواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر و التي من شأنها عرقلة جذب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر.
- في الأخير نحاول إقتراح بعض التوصيات و الحلول من أجل تحسين أداء الإستثمار الأجنبي المباشر.

بالنّسبة **لحدود البحث**، تميّزت هذه الدّراسة بشيء من التباين و الإمتداد في بُعديها المكاني و الزّماني على إختلاف أقسام البحث و هذا حسب ما يتطلّبه البحث و التحليل و تقيّدنا بالبيانات المتوفّرة خاصّة في ما يتعلّق بالجزائر، حيث تتكوّن من:

كما جاء في عنوان بحثنا، فإنّه يتعلّق بالإستثمار الأجنبي، غير أنّنا سنركّز على الإستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصّة بإعتباره الأكثر شيوعاً في العلاقات الإقتصادية الدّولية. و نظراً للميزات التي يختصُّ بها عن الإستثمار غير المباشر إضافة إلى أنّ الجزائر لا تتوفّر بعد على سوق مالي يؤهّلها لذلك.

كما يتعلّق الإطار المكاني لبحثنا بالإقتصاد الجزائري. إلّا أنّ هذا لم يمنعنا من إعطاء لمحة عن تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم للفترة الممتدّة ما بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2018.

أمّا فيما يخصّ تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر فكانت إلى غاية سنة 2019، إنطلاقاً من سنة 1970 إعتماداً على المعطيات و البيانات التي تنشرها الجهات الرّسمية و المتمثّلة في الهيئات

الدّولية مثل مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة و التنمية... التي إعتمدنا عليها في بحثنا هذا. و هذا في الفصل الثّاني من القسم الأوّل.

كما تحتّم علينا الإكتفاء بالفترة (2002-2012) في ما يخصّ البيانات حول المشاريع الإستثمارية المُنجزة كون الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تُقدّم فقط تلك المتعلّقة بهذه الفترة. أمّا الفترات المتبقّية، فهي تخصّ الإستثمارات المسجّلة و المرخّص له و ليس المنجزة فعلياً. وكان ذلك في الفصل الأوّل من القسم الثّاني.

أمّا في الفصل الثّاني فتطرّقنا إلى أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و فق أبرز المؤشّرات العالمية و ذلك لسنة 2019. أمّا تشخيصنا للأعباء فقد إعتمد على تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020.

فيما يخصّ **منهجية البحث**، تطلّبت الإجابة على إشكالية البحث المطروحة الإعتماد على عدّة مناهج؛ المنهج الوصفي لتحديد المفاهيم و الأشكال و كذا مناقشة ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر و رصد حركته و تبيان أهميته و محدّداته و آثاره، و أيضاً المنهج التحليلي؛ بإعتبارهما الأنسب لمثل هذه المواضيع، من خلال وصف الظّاهرة و تحليل البيانات و المعطيات المتعلّقة بها.

إضافة إلى المنهج المقارن مثلاً بين الجزائر و بعض الدّول محل المقارنة، من بين ذلك نذكر إجراء مقارنة أداء الدّول وفق آخر و أحدث المعطيات التي إستطعنا الحصول إليها ضمن تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، من أجل تشخيص الأعباء التي تعترض المستثمر الأجنبي و من ثمّ إستخلاص أهم نقاط القوّة و الضّعف في عملية جذب الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر.

أمّا عن **أدوات البحث** إعتمدنا على المصادر و المراجع باللّغتين العربية و الأجنبية التي لها علاقة بالموضوع. من أهمّها الرّسائل و المقالات المنشورة في الدّوريات و المجلات المتخصّصة الوطنية و الدّولية، إضافة إلى المواقع و المراجع الإلكترونية المتخصّصة كالوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و التقارير الرّسمية الصّادرة عن المنظّمات و الهيئات الدّولية كالبنك العالمي و صندوق النّقد الدّولي و المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و غيرها. و كذا مختلف القوانين و القرارات الرّئاسية و الوزارية المتعلّقة بالإستثمار عامّة و الإستثمار الأجنبي بصفة خاصّة.

تمثّلت **صعوبات البحث** في:

- الكتب باللُّغة العربية التي تهتمُّ بالإستثمار الأجنبي غير كافية.
- أهم المراجع المتعلّقة بمفاهيم و أساسيات الإستثمار الأجنبي موجودة باللُّغة الإنجليزية حيث تطلّب منّا ترجمتها للُّغة العربية الكثير من التركيز للحفاظ على سلامة و ضبط معاني المصطلحات.

حاولنا التفصيل في مساهمة بعض الشّركات الأجنبية النّاشطة في توفير مناصب شغل في الجزائر، غير أنّ إنعدام بيانات حول الموضوع حال دون ذلك. كما أنّنا لم نتمكّن من الحصول على بيانات حديثة عن المشاريع الإستثمارية المُنجزة للسّنوات الأخيرة لأنّ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تقدّم فقط بيانات متعلّقة بالفترة (2002-2012) و بشكل غير مفصّل. حتى و إن وُجدت للفترات التي تليها فهي ليست لما أُنجز فعلياً و إنّما تخصّ الإستثمارات المسجّلة و المرخّص لها فقط.

و بهدف الإجابة على إشكالية البحث، و تحقيق الأهداف المذكورة تمحور **هيكل البحث** على ما يلي:

تضمّن القسم الأوّل النّقاش حول الإستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدّولي ثمّ حاولنا في القسم الثاني تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

القسم الأوّل جزّأناه إلى فصلين إثنين: الفصل الأوّل يتضمّن المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي، أمّا الفصل الثّاني فخصّصناه لدراسة مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. كما ضمّ القسم الثّاني كذلك فصلين: الفصل الأوّل يهتم بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، و يتعلّق الفصل الثّاني بجاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية.

ثمّ إختتمنا بحثنا بالخاتمة العامّة التي تضمّنت أهم النّتائج المتوصّل إليها و التوصيات المقترحة و كذا آفاق البحث.

القسم الأوّل:

النّقاش حول الإستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدّولي

الفصل الأوّل: المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي

الفصل الثّاني: مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مدخل للقسم الأوّل:

بعد الحرب العالمية الثّانية، شهد العالم زيادة هائلة في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح ظاهرة إقتصادية مُلفتة للإنتباه.

و مع تطوّر العلاقات الإقتصادية الدُّولية برز الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد ملامح الخريطة الإقتصادية العالمية نتيجة للمتغيّرات الإقتصادية الحالية كالعولمة، و التكتّلات الإقتصادية التي أزالت العقبات. كما إحتلَّ مكانة هامّة بين بقية وسائل التمويل الخارجية كالقروض و الإستثمار الأجنبي غير المباشر و المساعدات الدّولية، و ضمن التحليل الاقتصادي الحديث و بالأخص التحليل الرّأسمالي فيما يتعلّق بالشّركات متعدّدة الجنسيات.

بحيث توصّل المؤتمر الذي ضمّ إقتصاديين و كبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة و كندا و أوروبا في مارس 1921 على أنّ[1] الإستثمارات الدّولية المباشرة أصبحت القناة الرّئيسية للعلاقات الإقتصادية الدّولية، أمّا الشّركات متعدّدة الجنسيات فهي المعبّر الأساسي عن هذه الظّاهرة التي لم يسبق لها مثيل.

من أجل الإلمام بظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر قمنا بتجزئة هذا القسم إلى فصلين: الفصل الأوّل نتناول فيه المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي، أمّا الفصل الثّاني خصّصناه لمسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

[1] تشام فاروق، **دور و أهمية مناخ الإستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسّسة الإقتصادية**، الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسّسة الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2003، ص 2. تاريخ الإطّلاع: 12-01-2020.

الفصل الأوّل:
المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي

مقدّمة الفصل الأوّل:

تصنّف الإستثمارات حسب معيار الجنسية إلى [2] **إستثمارات وطنية؛** يقوم بها المواطنون (المقيمون) داخل و خارج الحدود الجغرافية لوطنهم الأصل، أي إستثمارات المواطنين داخل وطنهم (الإستثمار المحلّي) و إستثماراتهم في بلدان أخرى (الإستثمار الخارجي الصّادر). و إلى **إستثمارات أجنبية؛** يقوم بها الأجانب (غير المقيمين) داخل دولة ما، أي مجموع الإستثمارات الدّاخلية المنفّذة من قبل الأجانب سواء كانوا أفراداً أو مؤسّسات.

يكون الإستثمار الأجنبي إمّا إستثماراً عامّاً، عندما تقوم به الحكومات الأجنبية أو المؤسّسات و الهيئات التابعة لها أو المؤسّسات الدّولية و الإقليمية.[3] أو يكون إستثماراً خاصّاً عندما يقوم به فرد أو شركة أو هيئة خاصّة ذات جنسية أجنبية.[4]

إنّ الإستثمار في الأصول الحقيقية مثل العقّارات و السّلع و المشاريع الإقتصادية المختلفة تمثّل الإستثمار المباشر.[5] إذ توجد إستثمارات أجنبية مباشرة صادرة تتمثّل في الإستثمارات المادية للمواطنين (مؤسّسات و أفراد) خارج وطنهم. وكذا إستثمارات أجنبية مباشرة واردة تتمثّل في الإستثمارات المادية للأجانب غير المقيمين (مؤسّسات وأفراد) في بلد ما.[6] أمّا الإستثمار في الأوراق المالية من سندات وأسهم يمثّل الإستثمار غير المباشر أو الإستثمار المالي و لا يتمّ إلّا من خلال سوق الأوراق المالية و يتميّز هذا الإستثمار بكونه طويل المدى أي يسعى لتحقيق عائد مرتفع على المدى البعيد و ليس الرّبح السّريع.[7]

سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح مختلف المفاهيم النّظرية المرتبطة بالإستثمار الأجنبي.

---

[2] بن عمارة أحلام، **دراسة تحليلية: إتجاهات الإستثمار العالمية الحالية و مستقبل الإستثمار العالمي**، مجلّة جديد الإقتصاد، جامعة الجزائر3، المجلّد 12، العدد 1، ديسمبر 2017، ص ص 354-355. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54444 ، تاريخ الإطّلاع: 07-03-2019.

[3] عبد السلام أبو قحف، **السّياسات والأشكال المختلفة للإستثمار الأجنبي**، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص 15. (نقلاً عن: عادل عيسى الوزني، **دور الغرف الصّناعية و التجارية و الزّراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، المجلّد 3، العدد 1، جوان 2009، ص 102، بتصرّف. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38654، تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.)

[4] عبد الله المالكي، **تدابير تشجيع إستثمار رؤوس الأموال العربية في المشاريع الصّناعية والسّياحية والعمرانية الأردنية**، عمان، ط1، 1974، ص 16. (نقلاً عن: عادل عيسى الوزني، **دور الغرف الصّناعية و التجارية و الزّراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر –بسكرة، المجلّد 3، العدد 1، جوان 2009، ص 102. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38654*، تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[5] بن عمارة أحلام، مرجع سابق، ص 356.

[6] نفس المرجع، ص ص 354-355، تاريخ الإطّلاع: 07-03-2019.

[7] نفس المرجع، ص 356.

1. ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر

يُمكن تقسيم الإستثمار الدّولي إلى إستثمارات قصيرة المدى (أقل من سنة)، و إستثمارات طويلة المدى (أكثر من سنة) التي بدورها تقسّم إلى إستثمارات محفظية و إستثمارات مباشرة.[8]

كان يُطلق على حركة رأس المال بالإستثمار الدّولي حتى عام 1930 حيث ورد ذكر الإستثمار المباشر. و بقي الخلط بين ما يُعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) لغاية عام 1968 حيث تمّ الفصل بين المفهومين.[9]

ظهر مُصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر لأوّل مرّة في كتابات[10] "*Herbert Feis*" سنة 1930، و يُعدّ المُصطلح العلمي (*FDI*) ملخّصاً لمصطلحها الشّائع في اللّغة الإنجليزية (*Direct Investment Foreign*) الذي أُستخدم لأوّل مرّة من قبل[11] "*Cleona Lewis*" سنة 1938.[12]

كما أُطلق مفهوم الإستثمار المحفظي أوّل مرّة من قبل "ماثيو سايمون"[13] عام 1967 إذ ركّز و أعطى إهتماماً خاصّاً للشّركات الأم التي تمارس نشاطها خارج الحدود، و ميّزها عن الشّركات الوطنية التي تمارس نشاطها الإنتاجي في الدّولة الأم و لها نشاطات إنتاجية في الخارج.[14]

يُعرف هذا النّوع بالإستثمار الوهمي أو الرّمزي بمعنى أنّه إستثمار يقوم على تملّك من طرف الأشخاص سواء كانوا معنويين أو طبيعيين لأطراف مالية دون ممارسة أو مساهمة في العمل الإنتاجي

---

[8] Zehira Amellal, **L'impact de l'investissement étranger sur l'investissement domestique Cas des pays maghrébines**, éditions universitaires européennes, Allemagne, 2011, P44.

[9] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، دار الحامد للنّشر و التوزيع، الأردن، ط 1، 2014، ص 31.

[10] **Herbert Feis:** (7 يونيو 1893 – 2 مارس 1972) هو مؤرّخ وإقتصادي أمريكي. تخصّص في التاريخ الدّبلوماسي الأمريكي المعاصر. ألّف العديد من الأعمال التاريخية المكرّسة للتاريخ الدّبلوماسي و الإقتصادي الأمريكي بالأساس. المصدر: https://fr.wikipedia.org/wiki/Herbert_Feis، تاريخ الإطّلاع: 19-11-2019.

[11] **Cleona Lewis:** إقتصادي أمريكي. كان عضواً بجمعية الإحصاء الأمريكية. ولد في 30 أغسطس 1885 في "كونكورديا، كانساس، بالولايات المتحدة". دكتور في الفلسفة ، من معهد بروكينغز (Brookings Institution)عام 1930. تمّ إدراجه كخبير إقتصادي بارز من قبل (Marquis Who's Who). المصدر: https://prabook.com/web/cleona.lewis/1046777، تاريخ الإطّلاع: 19-11-2019. سا 20 و 07 دقائق

[12] طه ياسين مرباح و العربي غويني، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلّة دفاتر إقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلّد 10، العدد 1، ماي 2018، ص 236. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53896، تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[13] **Matthew Roy Simmons:** (7 أبريل 1943/ 8 أغسطس 2010) كان مؤسّس و رئيس مجلس إدارة شركة Simmons & Company International، و شخصية بارزة في مجال النّفط. كانت أزمة الطّاقة عام 1973 الدّافع وراء إنشاء شركة مصرفية إستثمارية تلبّي إحتياجات شركات النّفط. كان عضواً في المجلس الوطني للبترول و مجلس العلاقات الخارجية. **المصدر:** https://en.wikipedia.org/wiki/Matthew_Simmons، تاريخ الإطّلاع: 19-11-2019. 21h54

[14] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق الذكر، ص 32.

للمشروع أو المؤسّسة صاحبة الأوراق المالية. و ظهر مع الثّمانينات في ظلِّ ما يُعرف "بالرّأسمالية المالية" التي أصبحت تتميّز بها الدّول المتقدّمة مثل (سوق لندن و سوق نيويورك و طوكيو و سوق باريس).[15]

كما يسمّى بالإستثمار الأجنبي غير المباشر و يتمثّل في قيام الأشخاص الطّبيعيين و المعنويين المقيمين في دولة أجنبية بشراء أسهم الشّركات القائمة في الدّول النّامية. إلى جانب هذا تقوم بعض المنظّمات الدّولية مثل المؤسّسة الدّولية للتمويل- التي أُنشأت خصيصاً منذ عام 1956 للعمل على مساعدة و نشر شركات القطاع الخاص- في الدّول النّامية بالإكتتاب في أسهم هذه الشّركات.[16]

الشّكل الموالي يُوضّح تقسيمات الإستثمار الأجنبي:

الشّكل رقم 1.1 : تقسيمات الإستثمار الأجنبي

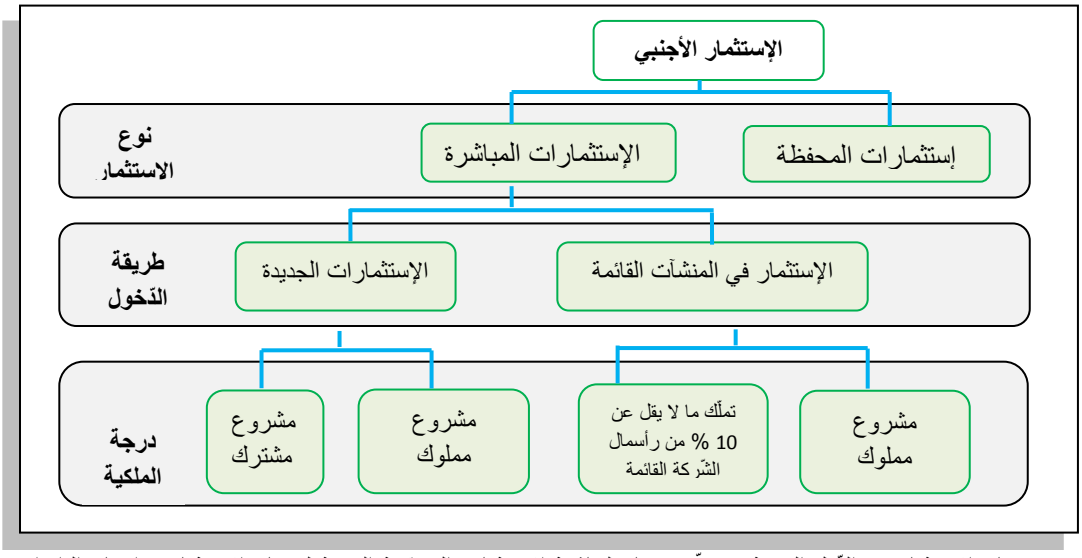

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية- مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الواردات، الكويت، 2017، ص 12.

[15] سي محمد كمال و صباغ رفيقة، **المالية الدّولية و الأزمات المالية**، دار حامد للنّشر و التوزيع، عمان- الأردن، الطّبعة الأولى، 2017، ص 191.

[16] فوزية ساحي، **تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع و آفاق-**، مجلّة الحكمة للدّراسات الإقتصادية، مؤسّسة كنوز الحكمة للنّشر و التوزيع- الجزائر، المجلّد 2، العدد 4، أكتوبر 2014، ص 3. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40110 ، تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

1.1. الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر

يمثّل كلّا من الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر أهمَّ الحركات الدُّولية لرؤوس الأموال و يكمُن الحدُّ الفاصل بينهما أساساً في الهدف المنتظر من كليهما. فبينما يتّصف الإستثمار الأجنبي غير المباشر بملكية أصول مالية بهدف تحقيق عائد و المشاركة في تكوين رأس مال ثابت، يتميّز الإستثمار المباشر عن الوسائل الأخرى للتمويل بنوع من الثّبات ضدّ تقلّبات السّوق.[17]

و ينفد الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشّركات متعدّدة الجنسيات، أمّا الإستثمار الأجنبي غير المباشر يُمكن أن يتّخذ أشكالاً مختلفة كأن يكون على شكل قروض أو أموال ملكية، و تحكم كلا الظّاهرتين السّوق العالمية.[18]

كما يتعدّى هدف الإستثمار الأجنبي المباشر مجرّد الحصول على الأرباح بل يسعى لتحقيق إستراتيجية معيّنة، و يبحث عن نُموِّ المؤسّسة و إستمراريتها و يساهم في نقل التكنولوجيا و تكوين العمّال المحلّيين.[19]

أوّلاً: ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر

ظهر الإستثمار الأجنبي المباشر نتيجة وجود فوائض مالية في دول ما، ممّا جعلها تضغط للإستثمار في دول أخرى تحقّق لها إيراداً أعلى من الذي تحقّقه في دولها الأصلية. فهي تبحث عن مصادر جديدة عن طريق إستغلال الميزة النّسبية للدّول لاسيما الغنيّة بالمواد الأولية كالنّفط و الغاز و المنتجات الزّراعية، و كذا إنخفاض تكلفة اليد العاملة، و قد تلجأ إلى الإقتراب من أسواق جديدة أو تلك الأسواق التي كانت تصدّر إليها.[20]

يُعتبر كل من الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر أداة تمويل دولي. إلّا أنّه مع مرور الزّمن و مع التطوُّرات الإقتصادية التي حصلت في العالم، ظهرت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر عن غير

---

[17] بن عاشور رتيبة، **جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013**، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 6.

[18] عبد اللطيف مصطيفى و عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، المنهل للنّشر، 2014، ص 255. كتاب إلكتروني منشور متاح على الرّابط: https://www.google.dz/search?hl=fr&tbo=p&tbm=bks&q=isbn:9796500148816 ، تاريخ الإطّلاع: 22-09-2018.

[19] بن عاشور رتيبة، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 6.

[20] بن الطاهر حسين و خذري حسين، **جاذبية الإقتصاد الجزائري للإستثمار الأجنبي المباشر**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي -دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور-خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013، ص 4.

المباشر، خاصّة بعد الأزمات المالية الحاصلة على مستوى أسواق المال الدّولية ممّا أدّى إلى ظهور أزمة ثقة في الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، و في نفس الوقت زيادة الإهتمام بالإستثمارات المباشرة أكثر فأكثر.[21]

حيث أنّ العديد من حكومات الدّول النّامية خلال عقد السّبعينيات، لم ترحّب كثيراً بالإستثمار الأجنبي المباشر بسبب إتجاه الشّركات متعدّدة الجنسيات إلى تحقيق أرباح ريعية دون الإهتمام بتحسين إقتصاديات تلك الدّول. ثمّ إختلفت هذه النّظرة مع عقد الثّمانينيات، و تنافست الحكومات في ما بينها لجذب المزيد من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر.[22]

و يرجع تنامي حركة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقبال المتزايد من جانب العديد من البلدان النّامية على تقليص الإجراءات الرّوتينية و إتباع برامج الإصلاح الإقتصادي و الخوصصة من جهة، و التناقص الواضح في مصادر التمويل الخارجي التقليدية بالنّسبة للكثير من هذه البلدان. و خاصّة تراجع حركة الإقراض الدّولي على إثر تفجّر أزمة الدّيون الخارجيّة عام 1982 و تناقص معدّلات الإدخار في معظمها من جهة أخرى.[23]

ثانياً: أهم الفروق بين الإستثمار المباشر و غير المباشر

في ما يلي نلخّص أهم الفروق بين الإستثمار المباشر و غير المباشر: [24]

---

[21] جوامع لبيبة، **أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية–دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث في العلوم الإقتصادية منشورة، جامعة محمّد خيضر–بسكرة، 2015/2014، ص 12. متاح على الرّابط: http://thesis.univ-biskra.dz/1379/1/Eco_d6_lmd_2015.pdf، تاريخ الإطّلاع: 08–03–2019.

[22] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، **المقاربة النظرية للإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي "RESA"، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي "*ENSSEA*"، المجلّد 11، العدد 1، جوان 2014، ص 77. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57516 ، تاريخ الإطّلاع: 22–03–2019.

[23] يوسفي رشيد، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الوطني–حالة الجزائر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، المجلّد 5، العدد 5، جامعة فرحات عباس–سطيف 1، ديسمبر 2005، ص 162. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6019، تاريخ الإطّلاع: 15–03–2019.

[24] علي الزقيلي، حكم إستثمارات غير المسلمين في البلاد الاسلامية، 2012/03/28، موقع: http://iefpedia.com/arab/?p=23526 ، نقلاً عن: زغبة طلال، **واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلّبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد 5، العدد 7، جوان 2012، ص ص 200–201. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13106، تاريخ الإطّلاع:

أ. **من حيث مدى الرّقابة و السّيطرة:** يتيح الإستثمار المباشر للمستثمر الأجنبي سيطرة كاملة أو جزئيّة على عملية التنظيم و الإدارة للمشروع. بينما لا يكون للمستثمر حقّ الإدارة في الإستثمار غير المباشر لضعف درجة المساهمة.

ب. **من حيث التأثير على التحويلات الرّأسمالية الدّولية:** قد يُصاحب الإستثمار المباشر في مراحله الإبتدائية إنتقال ضعيف في رؤوس الأموال الدّولية، لتركيزه على التدفّقات التكنولوجية و الإدارية اللّازمة لإقامة المشروع. بينما يُؤدّي الإستثمار غير المباشر دوراً أكبر في التحويلات الرّأسمالية الدّولية بتركيزه على الجوانب المالية في عملياته.

ج. **من حيث نقل المعرفة الإدارية و التنظيمية:** يجلب الإستثمار المباشر الخبرات الفنية و التكنولوجيا التي يحتاجها، و الفنون الإدارية المتطوّرة. في حين لا يوجد للإستثمار الأجنبي غير المباشر تأثير في هذا الصّدد.

د. **من حيث الصّلة بعالم الإنتاج الحقيقي:** الإستثمار المباشر هو إستثمار حقيقي في أصول إنتاجية. أمّا الإستثمار غير المباشر فهو شراء الأسهم و السّندات.

هـ. **من حيث الفترة الزّمنية:** يتميّز الإستثمار المباشر بأنّه إستثمار طويل الأجل بهدف دعم قدراته التنافسية المرتكزة على التكلفة. بينما يكون الإستثمار غير المباشر قصير الأجل بهدف المضاربة في الأسواق المالية للبلد المضيف.

و. **من حيث سرعة الحركة:** يكون الإستثمار المباشر أقلّ حركة في أي حال من الأحوال. أمّا الإستثمار غير المباشر فله القدرة على مغادرة الدّولة بسرعة في حال الخوف، و ينطلق هذا من طبيعة رأس المال الذي يوصف بأنّه جبان.

و بالتالي يختلف الإستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر منه، كونه يتضمّن تحويلات مالية من الخارج في صورة طبيعية، أو في صورة نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي، تسويقي إداري في الأجل الطّويل، و بغية التأثير بصفة مستمرّة في إتخاذ القرار الإستثماري، لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرّقابة عند إنتاج الوحدات و تسويقها. و بذلك يتميّز الإستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، حيث أنّ الإستثمارات غير المباشرة لا تُمارس فيها الرّقابة على المشروع عند إنتاج كل وحدة، بل تتم الرّقابة بصفة عامّة دون التعرّف على التفاصيل الدّقيقة للمشروع، كما هو الحال بالنّسبة

للإستثمارات المباشرة. كما يتبيّن إختلاف الإستثمارات المباشرة عن غيرها من حركات رأس المال الدّولي مثل القروض و الإعانات فلا توجد السّمات الخاصّة بتعريف الإستثمار المباشر فيها. [25]

ثالثاً: أسباب الإهتمام الكبير بالإستثمار الأجنبي المباشر

يحظى الإستثمار الأجنبي المباشر بأهميّة كبيرة خاصّة في الدّول النّامية منذ الثّمانينيات، و يرجع ذلك إلى عدّة أسباب نذكر منها:[26]

1. تفاقم أزمة المديونية الخارجية عام 1982، لذا يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي أثقلت كاهل البلدان النّامية. فهو وسيلة لا تولّد فوائداً و أقساطاً واجبة الدّفع و يجنّبها الشّروط الصّعبة التي تلازم الحصول على القروض.[27]

حيث إضطرّت بعض الدّول إلى إعادة جدولة مديونيتها بعد الموافقة على شروط صندوق النّقد الدّولي، و التي يُنظر إليها (الشّروط) على أنّها تحدث آثاراً إقتصادية و إجتماعية سلبية خاصّة في الأجل القصير. [28]

2. حدوث عدّة تغيّرات في الدّول النّامية ذات العجز المالي مثل:[29]

أ. تغيّر نظرتها إلى الإستثمارات الأجنبية من النّظرة العدائية بإعتبارها نوعاً من التدخّل في الإقتصاد الوطني إلى تشجيع تلك الإستثمارات، لسدِّ فجوة (الإدخار–الإستثمار) و العوائد الأخرى المصاحبة لها مثل التكنولوجيا الحديثة و المهارات الإدارية... إلخ.

---

[25] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية**، دار الراية للنّشر و التوزيع، عمان–الأردن، الطّبعة الأولى، 2013، ص 23.

[26] مصطفى بن عامر، **مخاطر الأزمات المالية و أثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر–دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلّة دفاتر بوادكس "Revue Les Cahiers du POIDEX"، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، المجلّد 3، العدد 4، سبتمبر 2015، ص ص 146–147. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31293، تاريخ الإطّلاع: 15–05–2019.

[27] محمد ساحل،" تجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعربية السعودية– دراسة مقارنة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007–2008، ص 8. نقلاً عن: مصطفى بن عامر، المرجع السّابق، ص 146.

[28] عبد الكريم بعداش، **آثار الإستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003–2012**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 18، العدد 1، جوان 2014، ص 64. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35501، تاريخ الإطّلاع: 12–03–2019.

[29] FMI, "Foreign Direct Investment in Developing Countries -Finance and Development ", Vol.1, March , 1999, PP 1-5 :

نقلاً عن: مصطفى بن عامر، مرجع سابق، ص ص 146–147.

ب. قيام العديد من الدّول النّامية بإجراء إصلاحات إقتصادية و تغييرات هيكلية في إقتصادياتها لإحلال نظام السّوق بدلاً من الإعتماد على الدّولة في إدارة النّشاط الإقتصادي. ممّا ترتّب عليه التخلّص من بعض القيود التي كانت تعيق تدفّق تلك الإستثمارات إلى داخل أراضيها.

3. لا يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مجرّد أداة تحويل النّقد الدّولي إلى الدّول النّامية بهدف سدّ فجوة الصّرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات و القروض الأجنبية. إنّما يشكّل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثّل في المعدّات و الآلات اللاّزمة لإقامة الإستثمار و ما يصاحبها من الخبرات التقنية و الإدارية و التنظيمية، و التي يُمكن أن تحطّم الكثير من العوائق التي تقف في طريق التنمية.[30]

فالإستثمار الأجنبي المباشر يتضمّن نقل التكنولوجيا، ممّا يسمح بتطوير مهارات العمّال و فتح قنوات جديدة للتسويق و التصدير.[31]

4. الإهتمام بموضوع الإستثمارات المباشرة في إطار دورة "أورغواي"، الأمر الذي ترتّب عليه مطالبة الدّول النّامية و المتقدّمة على حدٍّ سواء بضمّ هذا الموضوع ضمن تلك الإتفاقيات، و يأتي هذا الإهتمام بسبب التأثير السّلبي لقيود الإستثمار على حركة التجارة الدّولية من ناحية، و إعاقة التدفّقات المالية فيما بين الدّول الأعضاء من ناحية أخرى.

5. يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في التصدير، حيث ساهم بشكل كبير في زيادة صادرات دول شرق و جنوب شرق آسيا و الصّين.[32]

إضافة إلى الإرتفاع الكبير لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، فحسب لجنة الأمم المتّحدة إنتقلت نسبته إلى النّاتج المحلّي الإجمالي من 6,7 بالمائة سنة 1980 إلى 22,3 بالمائة سنة 2002 الذي أدّى إلى تزايد الإهتمام به خاصّة في العقد الأخير من القرن العشرين.[33]

و يصنّف "بوبير [34] *Bouyeure*" الأسباب الكامنة وراء نموّ الإستثمار المباشر في ثلاثة منطقيّات:[35]

---

[30] محمد عبد العزيز عبد اللّه عبد، "الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 34. نقلاً عن: مصطفى بن عامر، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[31] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. نقلاً عن: مصطفى بن عامر، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[32] رضا عبد السلام، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، الطبعة الأولى 2008 ، ص 87 نقلاً عن: مصطفى بن عامر، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[33] عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق (مقال)** ص 64. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35501*، تاريخ الإطّلاع: 12-03-2019.

– منطقيّة صناعية؛ البحث عن عوامل الإنتاج الرّخيصة.

– منطقيّة السّوق؛ الوصول السّهل إلى العميل و تجاوز الحواجز التي تحول دون الدّخول.

– منطقيّة المؤسّسة؛ كمنظّمة تتألّف من الموارد و المعرفة أكثر أو أقل تحويل.

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فإنّه يفضّل الإستثمارات المباشرة نظراً لما تُتيحه له من حقّ الرّقابة و الإشراف على توظيف و إدارة رأس ماله[36]، ممّا يُشعره بالإطمئنان، كما أنّ المستثمرين لا يثقون في كفاءة رجال الأعمال المحلّيين، بالإضافة إلى عدم توفّر المعرفة الكافية للمستثمرين الأجانب عن أسواق الأوراق المالية في تلك البلدان و كذلك المخاطر المتّصلة بتلك الأوراق.[37]

حيث يكتنف الإستثمار الأجنبي غير المباشر نسبة أكبر من المخاطرة مقارنة بالإستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً ما تعلّق منه بعمليات الإكتتاب في الأسهم و السّندات التي تصدرها الدّولة المضيفة.[38]

رابعاً: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

يتميّز الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمصادر التمويل الأخرى كالإعانات و القروض بالعديد من الخصائص نجملها فيما يلي:[39]

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج، فهو بالضّرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يُقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدّول المتلقيّة إلّا بعد دراسات معمّقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع و كافة بدائله "التكتيكية" و الفنيّة المتاحة.[40]
- يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل للمديونية التي تُرهق الدّول النّامية.

---

[34] ***Cyril Bouyeure*** : سياسي وإقتصادي ودبلوماسي فرنسي، عاش في بولندا لعدّة سنوات. وهو مؤلّف مشارك لموقع مخصّص لـ "*Witold Gombrowicz*". المصدر : *http://www.leseditionsnoirsurblanc.fr/fiche-auteur2466/cyril-bouyeure* ، تاريخ الإطّلاع: 20-11-2019. 17h52

[35] حمداني محمد و بولنوار بشير، **واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و احداث التنمية الإقتصادية في الدّول العربية**، مجلّة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 5، العدد الحادي عشر، جوان 2013، ص 116. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/3575*، تاريخ الإطّلاع: 11-03-2019.

[36] عبد اللطيف مصطيفى و عبد الرحمن سانية، مرجع سابق، ص 255، تاريخ الإطّلاع: 22-09-2018.

[37] منور أوسرير و عليان نذير، **حوافز الإستثمار الخاص المباشر**، مجلّة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، المجلّد2، العدد 2، ماي 2005، ص 97. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48076*، تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

[38] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 83. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

[39] محمد ساحل، **أهمية إتفاقيات الإستثمار الثنائية الدولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصة محاولة تحليل لحالة الجزائر**، مجلّة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرقمي في الجزائر–جامعة خميس مليانة، المجلّد 2، العدد 2، جانفي 2012، ص 290. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56321*،

[40] حامد عبد المجيد دراز، السّياسات المالية، الدّار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 214. نقلاً عن: محمد ساحل، المرجع السّابق، ص 290.

- أثبت الإستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات المالية، ففي دول شرق آسيا ظلَّ هذا الإستثمار مستقرّاً خلال الأزمات المالية العالمية للفترة (1997-1998) و على خلاف ذلك فإنّ الأشكال الأخرى من تدفّق رؤوس الأموال الخاصّة كمحفظة الأسهم و تدفّقات الدّيون و خاصّة التدفّقات قصيرة الأجل، كانت عرضة لتغيّرات كبيرة في مسارها خلال نفس الفترة.[41]

- كما سبق و ذكرنا، يُصاحب الإستثمار الأجنبي المباشر في كثير من الأحيان آلات و معدّات على أرقى المستويات التكنولوجية، و خبرات تنظيمية و إدارية و تسويقية، و كلّها عوامل إنتاجية تكون الدّول النّامية في أمسِّ الحاجة إليها لتحقيق تنميتها الإقتصادية.

و من أجل الإستفادة أكثر من الإستثمار الأجنبي المباشر و تقليل سلبياته يتعيّن على الدّول المضيفة توخّي الحذر عند إختيار التكنولوجيا الأجنبية بحيث تكون ملائمة قدر الإمكان للظّروف الإقتصادية المحلّية، لأنّ هناك من يرى أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أشكال الإستعمار الجديد و نوع من التدخّل في الإقتصاد الوطني للدّولة المضيفة، التي تستغلّ ثرواتها و مقوّماتها بإسم هذا المفهوم.[42]

2.1. الإستثمار الأجنبي وفقاً لتعاريف أهم المؤسّسات الدّولية

يُمكن تعريف الإستثمارات الأجنبية (الخارجية) بأنّها جميع الفرص المتاحة للإستثمار في الأسواق الأجنبية، أو هي تدفّقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد إلى موطن ما و تتمُّ إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر. فتدفّقات رؤوس الأموال الأجنبية التي ترد في شكل مباشر للعمل في الأصول الإنتاجية للإقتصاد المضيف تسمّى بـ (الإستثمارات الأجنبية المباشرة)، أمّا كافة صور القروض الإئتمانية طويلة الأجل، التي تتمّ في صورة علاقة تعاقدية بين الإقتصاد المضيف لها و الإقتصاد المقرض تسمّى (الإستثمار الأجنبي غير المباشر).[43]

---

[41] براكاش لونجاني وعساف رزين، ما مدى فائدة الإستثمار؟ مجلّة التمويل والتنمية، المجلّد 38، العدد 02، يونيو 2001، ص 6. نقلاً عن: محمد ساحل، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[42] يقور أحمد، **دراسة تحليلية لعوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2013**، مجلّة الإبداع، مخبر الإبداع و تغيّر المنظّمات و المؤسّسات- جامعة البليدة 2، المجلّد 4، العدد 4، ديسمبر 2014، ص 151. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19056*، تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

[43] قسميوري كفية و علوي شمس نريمان، **مراجعة الأطر القانونية لسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة إستثمارية أكثر جاذبية-الضّمانات و الحوافز-**، مجلّة دراسات و أبحاث المجلّة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 10، العدد 3، سبتمبر 2018، ص 728. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/59904*، تاريخ الإطّلاع: 13-05-2019.

ينطوي مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد يسمى البلد المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو المضيف، إذ يتمّ الإستثمار في مشروعات و قطاعات معيّنة.[44]

فالمقصود به هو إنتقال رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدماتية، و يمثّل حافز الرّبح المحرّك الرّئيسي لهذه الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[45]

أمّا في القانون الجزائري فيُقصد بالإستثمار الأجنبي حسب مفهوم الأمر 03-01 ما يأتي:[46]

1. إقتناء أصول تندرج في إطار إستحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

2. المساهمة في رأس مال مؤسّسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

3. إستعادة النّشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كليّة.

لقد وردت عدّة تعريفات لمصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر (*Foreign Direct Investment*)، نذكر منها على سبيل الذّكر و ليس الحصر تلك المتعلّقة بأهم المؤسّسات الدّولية و التي سنتعرّض إليها كما يلي:

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف صندوق النّقد الدّولي

يَعتبر صندوق النّقد الدّولي أنّ مصطلح الإستثمار الأجنبي المباشر يصف صنفاً من الإستثمار الدّولي الذي يقوم به كيان مقيم في إقتصاد ما (مستثمر مباشر) بهدف إقامة "**مصلحة دائمة**" في مؤسّسة مقيمة في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر (**مؤسّسة إستثمار مباشر**).[47]

---

[44] غربي ياسين سي لاخضر و نوي طه حسين، **علاقة سعر صرف الدينار/الدولار بسياسة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 4، العدد 1، ماي 2018، ص 222. متاح على الرّابط: *https://www.researchgate.net/publication/325119516*، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[45] مفتي محمد البشير، **واقع و استراتيجيات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة لتجارب بعض الدّول العربية**، مجلّة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلّد 5، العدد 1، جوان 2014، ص 325. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55950*، تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[46] الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار لسنة 2001. متوفّر على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الرّابط: *http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/01-03%20ar.pdf*، تاريخ الإطّلاع: 28-01-2019.

[47] **Glossary of foreign direct investment terms** , P. 3. Available on the link : https://www.imf.org/external/np/sta/di/glossary.pdf Accessed on: 16-12-2017.

▪ **مستثمر مباشر:** يشير المصطلح إلى فرد، مؤسّسة مساهمة أو غير مساهمة عامّة أو خاصّة، حكومة، أو مجموعة من الأفراد ذوو صلة أو مجموعة من المؤسّسات المساهمة و/أو غير المساهمة ذات صلة التي لديها مشروع إستثماري مباشر (أي؛ شركة فرعية أو منتسبة أو فرع) العاملون في إقتصاد غير إقتصاد أو إقتصادات إقامة المستثمر الأجنبي المباشر أو المستثمرين.[48]

▪ **المصلحة الدّائمة:** تقتضي وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر و المؤسّسة و كذا درجة كبيرة من التأثير من قبل المستثمر المباشر على إدارة مؤسّسة الإستثمار المباشر. و يشمل الإستثمار المباشر كلّا من المبادلات الأوّلية بين الكيانين و جميع المبادلات الرّأسمالية اللّاحقة فيما بينها و بين الشّركات التابعة، المساهمة و غير المساهمة.[49]

▪ **مؤسّسة الإستثمار المباشر:**[50] يشير المصطلح إلى مؤسّسة مساهمة أين يمتلك فيها مستثمر أجنبي 10 بالمائة أو أكثر من الأسهم العادية أو القدرة التصويتية لمؤسّسة مساهمة أو مؤسّسة غير مساهمة أين يمتلك فيه مستثمر أجنبي ملكية معادلة. إمتلاك 10 في المائة من الأسهم العادية أو الأسهم التصويتية هي المعيار لتحديد وجود علاقة إستثمار مباشر.

و تشمل مؤسّسات الإستثمار المباشر تلك الكيانات التي هي:

أ. **الشّركات التابعة (الفرعية):** و هي مؤسّسة يمتلك فيها مستثمر غير مقيم أكثر من 50%.

ب. الشّركات المرتبطة (المشاركة): و هي مؤسّسة يمتلك فيها مستثمر غير مقيم ما بين 10 و 50 في المائة).

ج. الفروع: شركات غير مساهمة مملوكة كليّاً أو مملوكة بشكل مشترك من طرف مستثمر غير مقيم. و هي إمّا مملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل المستثمر المباشر.

عندما يتم إستيفاء شرط إمتلاك نسبة 10 بالمائة لإنشاء رابط إستثمار مباشر مع مؤسّسة، فإنّ بعض المؤسّسات الأخرى المرتبطة بالمشروع الأوّل تُعتبر أيضاً مؤسّسات إستثمار مباشر.

و من هنا فإنّ تعريف الإستثمار المباشر يمتدُّ ليشمل الفروع و الشّركات التابعة للمستثمر المباشر (تسمى "شركات الإستثمار المباشر المملوكة بشكل غير مباشر").

[48] Ibid, P.4. Accessed on: 16-12-2017.
[49] Ibid, P. 3. Accessed on: 16-12-2017.
[50] Idem, P. 3. Available on the link : https://www.imf.org/external/np/sta/di/glossary.pdf Accessed on: 16-12-2017.

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف البنك الدّولي (*The World Bank*)

الإستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفّقات الإستثمار الوافدة للحصول على حصّة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتّعة بحقوق التصويت) في مؤسّسة عاملة في إقتصاد غير إقتصاد المستثمر. و هو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية و العائدات المعاد إستثمارها و غير ذلك من رأس المال طويل الأجل و رأس المال قصير الأجل، كما هو مبيّن في ميزان المدفوعات.[51]

ثالثاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (*UNCTAD):**

يُعرِّف تقرير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة و التنمية الإستثمار الأجنبي المباشر (*FDI*) بأنّه [52] إستثمار ينطوي على علاقة طويلة الأجل و يعكس مصلحة دائمة و سيطرة من قبل كيان مقيم في إقتصاد واحد (مستثمر أجنبي مباشر أو شركة أم) في مؤسّسة مقيمة في إقتصاد آخر غير إقتصاد المستثمر الأجنبي المباشر (مؤسّسة الإستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسّسة تابعة أو شركة تابعة أجنبية)**. الإستثمار الأجنبي المباشر يعني أنّ المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على إدارة المؤسّسة المقيمة في إقتصاد آخر. هذا الإستثمار ينطوي على كلا من المعاملات الأوّلية بين الكيانين و جميع المعاملات اللّاحقة بينهما و بين الشركات الأجنبية التابعة: سواء مدمجة و غير مدمجة. كما أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يُمكن أن يقوم به الأفراد فضلاً عن الكيانات التجارية.

رابعاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف منظّمة التعاون و التنمية الإقتصادية (*OECD)**

تتّفق منظّمة التعاون و التنمية الإقتصادية مع تعريف صندوق النّقد الدّولي حيث تعرّف الإستثمار المباشر على أنّه [53] نوع من الإستثمار العابر للحدود الوطنية الذي يقوم به مقيم في إقتصاد ما (المستثمر المباشر) لإنشاء مصلحة دائمة في مؤسّسة " مؤسّسة الإستثمار المباشر" مقيمة في إقتصاد آخر غير إقتصاد المستثمر المباشر.

تنقسم مؤسّسات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي:

---

[51] https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=DZ Accessed on: 04/04/2017.

***UNCTAD** : **U**nited **N**ations **C**onference on **T**rade and **D**evelopment.

[52] Methodological Note,World Investment Report 2017, P. 3. Available on the link : https://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2017chMethodNote_en.pdf Accessed on : 21-12-2018.

** يستند هذا التعريف العام للإستثمار الأجنبي المباشر إلى منظّمة التعاون و التنمية في الميدان الإقتصادي، التعريف المعياري التفصيلي للإستثمار الأجنبي المباشر، الطّبعة الثّالثة (*OECD 1996*). و صندوق النّقد الدّولي ، دليل ميزان المدفوعات الطّبعة الخامسة (صندوق النّقد الدّولي 1993) و ميزان المدفوعات، دليل وضع الإستثمار الدّولي، الطّبعة السّادسة (صندوق النّقد الدّولي 2009).

*** The Organisation for Economic Co-operation and Development.

[53] OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment,P.17,Fourth Edition 2008. Available on the link : *https://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf* Accessed on : 07-08-2016.

المؤسّسات التابعة و التي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها، و مؤسّسات مشاركة تتمثّل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها، و الفروع و هي مؤسّسة إستثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة.[54]

لقد شهدت السّنوات الأخيرة تطوّراً (يُتوقّع تواصله مستقبلاً) في مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و توسّعاً في نطاق التعريف، ليشمل مكوّنات مختلفة و مجالات متعدّدة بحكم تنامي إقتصاد العولمة...، و ضمّت على سبيل المثال:[55]

1. رأس المال المغامر (*Venture Capital*): الذي سيؤدّي بدوره إلى إحداث تغيير في طبيعة الأطراف الرّئيسيين، إذ سيدخل رواد الأعمال هذا المجال، و تزايد الإبداع و تنامي دور المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة الحجم و التوجّه لتكوين تجمّعات إنتاجية تستند إلى مفاهيم تقنية عالية.

2. الشّراكات عبر الحدود لغرض تعزيز جهود البحث و التطوير، خاصّة بين الدّول المتقدّمة و النّامية، بينما كانت هذه الشّراكات محصورة في السّابق بين الدّول المتقدّمة في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية و اليابان فيما عرف بإسم أطراف الثّلاثية.

3. التحالفات الإستراتيجية (*Strategic Alliances*) للدّخول في شراكات و قنوات توزيع مشتركة، و الإعتماد على المصادر الخارجية (*Outsourcing*) و عمليات "الأوفشور" (*Offshore*)، و الإستثمارات التي تتمُّ من خلال البرامج المقابلة (*Offset*).

4. الأموال العائدة من قبل أصحاب الأعمال المغتربين الرّاغبين في المساهمة في إقتصادات دولهم.

5. شراكات القطاع العام و الخاص، خاصّة في مشاريع البنية التحتية و المشاريع البيئية.

---

[54] زروقي أبوبكر الصديق و مكيديش محمد، **قياس أثر المؤشّرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990-2014)-دراسة قياسية تحليلية**، مجلّة المالية و الأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، المجلّد 4، العدد 1، سبتمبر 2017، ص 32. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33243*، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[55] منى بسيسو، **تأثير سياسات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدّول العربية في جذب هذه الإستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية**، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 29، يونيو 2008، ص ص 8-9. متاح على الرّابط: *http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/207/207_ex29.pdf*، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و منافعه على كل من الدّول المضيفة و المستثمرين الأجانب

تتمثّل المكوّنات الرّئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر في ما يلي: [56]

رأس المال المساهم به: هو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصّة من مشروع معيّن في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم). و يتضمّن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة و الإندماج. **الأرباح المعاد إستثمارها:** تتمثّل في حصّة المستثمر الأجنبي غير الموزّعة كأرباح الأسهم و الأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشّركات المساهمة يُفترض إعادة إستثمارها في إقتصاد البلد المضيف.

القروض داخل الشّركة: تتمثّل معاملات الدّين داخل الشّركة، بالقروض بين الشّركة الأصلية (الأم) و فروعها، و تشير إلى القروض الطّويلة أو القصيرة الأجل من الدّول و الشّركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى إقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين.

1.2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

ينزع الإستثمار الأجنبي المباشر ليأخذ شكلين وفقاً لصيغة الدّخول (*Entry mode*) إلى الإقتصاديات المضيفة (*Host countries*) و هما: الإستثمار التأسيسي أو ما يطلق عليه بـ "*Greenfield investment*" و الثّانية تمثّل في عمليات الإندماج و الإستحواذ العابرة للحدود (*Cross-border mergers and acquisitions*). فالإستثمارات الأجنبية المباشرة التأسيسية تشير إلى مشاريع الإستثمار التي تتمثّل في إقامة مرافق إنتاجية جديدة مثل المكاتب، البنايات، المصانع... كما أنّها تشمل أيضاً حركة رأس المال غير الملموس خاصّة في الخدمات، في حين أنّ الإندماجات و الإستحواذات العابرة للحدود تنطوي على التملّك الجزئي أو الكلّي أو إندماج رأس المال، الأصول و الخصوم لمؤسّسات موجودة في دولة ما عن طريق الشّركات متعدّدة الجنسيات من دول أخرى.[57]

---

[56] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

[57] UNCTAD: World investment report 2006*: **FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development***, United Nations, New York and Geneva, 2006, P.15. (www.unctad.org).

(نقلاً عن: ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النّفطية الرّاهنة على الجزائر و أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصّادرات الصّناعية التحويلية**، مجلّة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلّد 3، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، جوان 2016، ص ص 246-247. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4767*، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.)

نشير إلى أنّه إضافة إلى الشّكلين السّابقين للإستثمار الأجنبي المباشر، قد يكون هذا الإستثمار توسّعاً[58] في إستثمار قائم (*Brownfield*).

حتى أواخر السّتينات، إتّخذ الإستثمار الأجنبي المباشر شكل الفروع المقامة و المشاريع المشتركة. لكن منذ النّصف الأوّل من السّبعينات و مع ذروتها في منتصف الثّمانينات، صار الإستحواذ و الإندماج يشكّل الصّفة الجديدة لشكل الإستثمار الأجنبي المباشر.

ووفقاً لـ "جوفري *Joffre*"[59]، فإنّ للشّركات الغربية بما فيها الشّركات المبتدئة على المستوى الدّولي تفضّل حالياً هذا الشّكل من الإستثمار الأجنبي المباشر لأربعة أسباب تتعلّق أساساً بالسّرعة، المخاطر، نقص رأس مال الشّركات المستهدفة و أخيراً ضرورة التغلّب على العقبات الكبيرة التي تعترض الدّخول.[60]

الشّكل رقم 2.1 : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

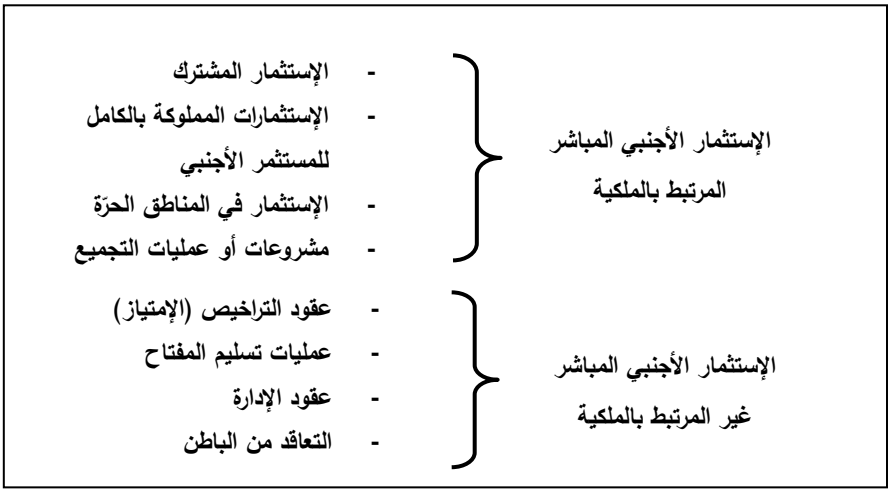

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص ص 40-48.

يأخذ الإستثمار الأجنبي أشكالاً متعدّدة و ذلك حسب قوانين البلد المضيف و التطوّر الإقتصادي، إضافة إلى التقدّم التكنولوجي في مجال الصّناعة:

[58] منى بسيسو، مرجع سابق، ص 8. تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019.

[59] ***Patrick Joffre*** : أستاذ جامعي (*IAE de Caen*)، ومستشار أكاديمي لكلية إدارة "نورماندي" (*EM Normandy*). دكتور من جامعة *Paris-Dauphine*، عمل على تدريس إستراتيجية المؤسّسة لأكثر من 30 عاماً. **المصدر**: *https://www.babelio.com/auteur/Patrick-Joffre/109511*، تاريخ الإطّلاع: 20-11-2019، 18h20.

[60] حمداني محمد و بولنوار بشير، مرجع سابق، ص 116، تاريخ الإطّلاع: 11-03-2019.

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية

أ. **الإستثمارات المشتركة أو المختلطة:** تطوّرت الإستثمارات المختلطة في السّبعينات و ذلك من خلال العلاقات الدّولية و هي تعاقد طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، يُقتسم فيها رأس المال و المخاطرة و تكون المساهمة تنظيمية أو مالية أو تقنية.[61]

ب. **الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** يُعتبر هذا النّوع من أكثر أنواع الإستثمار تفضيلاً لدى الشّركات متعدّدة الجنسيات، حيث لا يوجد شريك وطني و تمتلك الشّركات كامل الإستثمارات.[62]

و يقع الإستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي المباشر عند القيام بإحدى العمليتين التاليتين:[63]

- **إنشاء فرع جديد:** "***Greenfield investment***"

أي إنشاء وحدات جديدة للإنتاج و يتميّز هذا النّوع من الإستثمار بإمكانية أن تختار الشّركة الأجنبية المستثمرة موقع المشروع أو إمتلاك حقّ الإشراف و السّيطرة على مختلف نشاطاته و أهدافه، و يُعاب عليه المدّة التي يقضيها المستثمر الأجنبي المباشر في إنشاء الفرع الجديد، مقارنة بالأشكال الأخرى و التي تسمح بالتوطّن السّريع مثل إقتناء شركة قائمة، و هذا قد يُفقده بعضاً من تنافسيته.

- **إقتناء شركة قائمة (موجودة من قبل):** "***Brownfield Investment***"

يتوقّف هذا النّوع من الإستثمار الأجنبي المباشر على مدى توفّر الشّركات القائمة في الدّول المضيفة و مدى إستعداد المستثمر الأجنبي لتحمّل تبعات مثل هذا الإستثمار. فبالرّغم من المزايا التي قد يتحصّل عليها من طاقات إنتاجية و تسويقية، جاهزية شبكة التوزيع، مؤهّلات اليد العاملة، الحصول على حصّة السّوق. إلّا أنّ المستثمر الأجنبي المباشر كثيراً ما يُفضّل القيام بنشاطات جديدة بدلاً من إقتناء شركات موجودة لمجرّد إحلال المستثمرين الأجانب مكان المحلّيين.

---

[61] يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير مهارات الدّولة المضيفة**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور– خنشلة، يومي 09–10 أفريل 2013، ص 4.

[62] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 43.

[63] بن عاشور رتيبة، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 8.

ج. **الإستثمار في المناطق الحرّة:** المنطقة الحرّة هي جزء من الأرض تابعة لدولة ما و يتمُّ توضيح حدودها بطريقة قاطعة. و تعتبر المنطقة الحرّة جمركيّاً إمتداداً للخارج فهي معزولة بإعتبار جمركي، إلّا أنّها خاضعة للسّيادة الوطنية.[64]

د. **مشروعات أو عمليات التجميع (الإستثمار في الإنتاج الدّولي):** نعني بالإنتاج الدّولي عمليات الإنتاج و التجميع التي تتمُّ في بلد معيّن لصالح بلد آخر، بهدف الإستفادة من المزايا النّسبية للإستثمارات في البلدان المضيفة كإنخفاض أسعار المواد الأوليّة و الطّاقة و الأجور، التقرّب من أسواق التصدير. كإنتاج منتجات ذات "ماركات" معروفة في البلدان المضيفة ثمّ إعادة تسويقها عالمياً، مثل العطور و مواد التجميل الفرنسية في بلدان المغرب العربي.[65]

وكلاء التوزيع: عقد الوكالة عبارة عن إتفاقية بين طرفين (الأصلي و الوكيل) حيث يقوم الطّرف الأصلي بتوظيف الوكيل لبيع أو تسهيل بيع سلع و منتجات الطّرف الأوّل لطرف آخر "المستهلك الصّناعي أو النّهائي" و هي حالة السّيارات و السّلع المعمّرة و الثّقيلة. و يتم التوزيع مقابل عمولة أو بالحصول على تسهيلات من الشّركة الدّولية لحين التسويق و التحصيل.[66]

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية

أ. **العقود:** نميّز بين نوعين أساسين من العقود، الترخيص و الإمتياز:[67]

يُستعمل عقد الترخيص من أجل الحصول على التكنولوجيا، و هو بذلك عبارة عن عقد يمنح من خلاله صاحب الحقّ براءة إختراع، أو علامة تجارية أو معرفة للشّخص المرخّص له، بإستعمالها و إستغلالها في حدود معيّنة. و يحتوي عقد الترخيص على عناصر أساسية هي: هوية الأطراف، الغرض من الترخيص، إلتزامات المانح، إلتزامات المرخّص له.

أمّا عقد الإمتياز يحتوي على عدّة بنود و التي تسمح للمانح بأن يضع نهاية لهذا العقد، لذلك ينبغي على الممنوح له قراءة بنود العقد بتمعّن قبل التوقيع عليه، و من بين الإلتزامات الممنوحة له و الأكثر

---

[64] نور الدين قدوري و عيسى حجاب، **تطوّر حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النّامية–دراسة تحليلية خلال الفترة 2004–2016**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 13، العدد 37، أفريل 2019، ص 79. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84284 ، تاريخ الإطّلاع: 12–07–2020. 20h04

[65] يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، مرجع سابق، ص 5.

[66] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[67] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

شيوعاً و أهميّة نذكر ما يلي:[68] دفع نسبة معيّنة من المبيعات أو الخدمات و هي تشكّل المصدر الرّئيسي للمانح، الشّراء من عند المورّدين المرخّص لهم من طرف المانح، تحضير و تحويل مختلف التقارير المطلوبة من طرف المانح، إحترام تعليمات المانح و العمل بالنّصائح المقدّمة من طرف مستشاريه، إتباع نظام عمل المانح، السّماح للمانح بتفتيش دفاتر المحاسبة.

ب. **عمليات تسليم المفتاح:** يتمُّ بموجب عقد أو إتفاق بين الطّرفين (أجنبي و وطني)، يقوم الأجنبي بإقامة مشروع إستثماري (وحدات إنتاجية، مركّب صناعي، هياكل قاعدية) و يشرف عليه حتى بداية التشغيل و هنا ينتهي تدخّله. كما يقوم الطّرف الوطني بدفع أتعاب مقابل قيام الطّرف الأجنبي بوضع التصميمات و طرق التشغيل للمشروع و صيانته و إدارته و تدريب عمّاله. أمّا عقود المنتج في البلد، فتختلف عن سابقتها في مرحلة واحدة و هي: تشغيل الوحدات الإنتاجية و الحصول على المنتجات إلى جانب تكوين و تدريب العمّال.[69]

ج. **عقود الإدارة و عقود التصنيع:** عقود الإدارة عبارة عن إتفاقيات يتمُّ بمقتضاها إدارة كل أو جزء من العمليات و الأنشطة الوظيفية الخاصّة بمشروع إستثماري معيّن في البلد المضيف من طرف الشّركة الأجنبية مقابل عائد مادي أو مقابل المشاركة في الأرباح. [70]

و يُعدّ أسلوب عقود الإدارة كأحد أشكال إدارة الأعمال الدّولية خاصّة في مجالات الفنادق و السّياحة و الطّيران. و نجد عقود الإدارة على وجه الخصوص في مجالات السّياحة و الفندقة قصد التقليل و التغلّب على الخسائر الفادحة لهذه الفنادق.[71]

أمّا عقود التصنيع فهي عبارة عن إتفاقيات مبرمة بين الشّركات المستثمرة و إحدى الشّركات الوطنية (عامّة أو خاصّة) للبلد المضيف يتمُّ بمقتضاها أن تقوم هذه الأخيرة نيابة عن الأولى بتصنيع و إنتاج سلعة معيّنة، فهي إتفاقيات إنتاج بالوكالة و عادة ما تكون طويلة الأجل كما يُمكن للطّرف الأجنبي التحكّم في إدارة عمليات المشروع و أنشطته مختلفة.[72]

---

[68] عبد السلام أبو قحف، **السّياسات و الأشكال المختلفة للإستثمارات الأجنبية**، مؤسّسة شباب الجامعة، مصر 1989، ص 35. نقلاً عن: يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[69] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[70] يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، مرجع سابق، ص 6.

[71] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**، مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلّد 5، العدد 5، ص 64. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/887*، تاريخ الإطّلاع: 03-08-2020. 21h06

[72] Hugonnier (B), *Investissements directs, Coopération Internationale, et Firme multinational*, P.18,19 et 20 :

د. **عقود و إمتيازات الإنتاج و التصنيع الدّولي من الباطن:** عبارة عن إتفاق بين وحدتين إنتاجيتين (شركتين أو فرعين) يقوم بموجبه أحد الأطراف "المقاول من الباطن" بإنتاج أو توريد أو تصدير قطع الغيار أو المكوّنات الأساسية الخاصّة بسلعة معيّنة للطّرف الأوّل "الأصلي" الذي يستخدمها في إنتاج السّلعة بعلامته التجارية، أي تكون على شكلين:[73]

– الشّكل التجاري: يهتم بصناعة المنتوجات التي يتمُّ تصريفها مع مراعاة وضع العلامة التجارية للمؤسسة الصّادرة للأمر.

– الشّكل الصّناعي: يهتم بالتصنيع أو تحويل المركبات أو تجميعها في مصنع المؤسّسة الصّادرة للأمر.

كما نجد من بين أحد صيغ التدفّقات الإستثمارية للبلدان النّامية، **المساعدة التقنية و المنح**، و يجب أن يُنظر إليها من حيث المكاسب و التكاليف مع ضرورة مراجعتها دوريّاً قبل قبولها نظراً لأنّ المانح يسعى لتحقيق مصالحه بالدّرجة الأولى، كالتخلّص من مستلزمات إنتاج أو منتجات مخزّنة في بلد ما أو إنتهت فترة صلاحيتها، و توظيف طاقات عاطلة لديه، أو تقديم إستشارات لفتح أسواق جديدة.[74]

ثالثاً: أشكال الإستثمار الأجنبي في ظلِّ قانون النّقد و القرض

هناك شكلين للإستثمار الأجنبي و هما: [75]

أ. إستثمار مباشر؛ يُنجز و يُموّل كليّة من طرف المستثمر غير المقيم في الجزائر سواء كان هذا المستثمر، شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

ب. إستثمار غير مباشر؛ يتجلّى في مختلف الترتيبات التعاقدية، و كذا شركات الإقتصاد المختلط الخاضعة للقانون الجزائري.

نقلاً عن: يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، مرجع سابق، ص 6.

[73] محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأوّل، بناء قطاع إقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 160، نقلاً عن: يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[74] النجار فريد، النّموذج العام للإستثمار الدّولي، في ندوة حول التنسيق الضّريبي لتنمية الإستثمارات العربية، ص 242. نقلاً عن: يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[75] عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للإستثمار–الأنشطة العادية و قطاع المحروقات**، دار الخلدونية للنّشر و التوزيع، القبة–الجزائر، 2006، ص ص 474–475.

رابعاً: الشّركات متعدّدة الجنسيات

من صور الإستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر شيوعاً و ممارسةً توجد الشّركات متعدّدة الجنسيات، التي يمتدُّ نشاطها الإنتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود، في إطار إستراتيجية عامّة للشّركة الأم و التي على أساسها تتّجه ممارسة الشّركة الأم لإدارتها لمختلف الفروع في الدّول المضيفة، و حتى يمكن تحقيق الأهداف الإدارية من ناحية النّمو و التوسّع و بالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن.[76]

حيث يمتلك رأسمالها أكثر من بلد أو شركة أو مزيج من الإثنين، و تتمتّع هذه الشّركات بوفرة رؤوس الأموال، التكنولوجيا المتطوّرة، الإنتاج بحجم كبير مع إتساع نشاطها.[77]

و تُعرّف الشّركات متعدّدة الجنسيات (*MNCs*) *Multinational Corporation* أو الشّركات عبر الأوطان (*TNCs*) *Transnational Corporations* بأنّها الشّركات التي تملك أو تدير أو تمارس بصورة مباشرة أو غير مباشرة نشاطاً إستثمارياً (إنتاج، تسويق، خدمات و غيرها) خارج حدود الدّولة الأم، و هناك العديد من التعريفات بعضها يستند إلى عنصر الحجم، و البعض الآخر إلى حجم المبيعات السّنوية و هناك من يستند في تعريفه إلى عدد الدّول التي تمارس فيها تلك الشّركات نشاطها لكي تسمّى شركات متعدّدة الجنسيات.[78]

تتميّز الشّركات متعدّدة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي:[79]

كِبَرُ حجمها و تشجيعها في العالم بأسره، تنوّع المنتجات، التفوّق التكنولوجي، هيمنتها على الإقتصاد و طبيعتها الإحتكارية، قدراتها المالية الكبيرة حيث أنّ الشّركة التي تقلُّ مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تُعتبر من الشّركات متعدّدة الجنسيات. يتمُّ إتّخاذ قرارات التخطيط و الإستثمار و الإنتاج و التسويق و التسعير من قبل الشّركة الأم. القدرة الهائلة على التسويق و الإعتماد الكبير على الإعلان الدّائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة، بالإضافة إلى رغبتها الدّائمة في التحكّم و السّيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم و ذلك لبسط سيطرتها الإقتصادية و زيادة نفوذها في العالم.

---

[76] منصوري الزين، مرجع سابق، ص 24.

[77] يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، مرجع سابق، ص 5.

[78] **الإستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف و قضايا-**، سلسلة جسر التنمية، العدد 2004، السّنة الثّالثة، ص 12. متاح على الرّابط: *http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf*.

[79] زروقي أبوبكر الصديق و مكيديش محمد، مرجع سابق، ص 32، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

كانت أوّل التحاليل النّظرية لظاهرة الشّركات متعدّدة الجنسيات و التي إهتمّت بشرح المنافسة غير التّامة و الإحتكار التي تميّزت بها هذه الشّركات في أواخر الخمسينات (1950)، و لعلّ من أهمّها نظرية "دورة حياة المنتوج" لـ "*Vernon*" سنة 1966، و نظرية "العالمية" لـ "*Hymer*" سنة 1968 و نظرية "تنوّع المنتوجات" لـ "*Caves*"خلال 1971-1974.[80]

نشير كذلك إلى أنّه يوجد تصنيف آخر يصنّف الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إستثمارات أفقيّة (*Horizontal FDI*)، تتمُّ من خلال إستثمارات في القطاع أو الصّناعة ذاتها التي تعمل فيها الشّركة الأجنبية، أو إستثمارات عمودية (*Vertical FDI*) تنقسم بدورها إلى إستثمارات أمامية عمودية (*Forward Vertical FDI*) عند قيام الشّركة بتسويق إنتاج شركة محلّية، و إستثمارات خلفية عمودية (*Backward Vertical FDI*) عند قيام الشّركة الأجنبية بتوفير عوامل إنتاج لشركة محلّية.[81]

إنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات يمكنها إنشاء الوظائف بشكل غير مباشر وذلك من خلال الرّوابط الخلفية و الأمامية مع مؤسّسات في الدّول الأم و الدّول المضيفة. و تكون الرّوابط الخلفية مثلاً؛ عن طريق شراء المواد الخام و الأجزاء و المكوّنات و الخدمات من المتعاقدين من الباطن و المورّدين الخارجيين، و تُعتبر من بين القنوات الرّئيسية التي يُمكن من خلالها للشّركات متعدّدة الجنسيات المساهمة في إنشاء العمالة.* أما الرّوابط الأمامية، كالرّوابط بين الشّركات متعدّدة الجنسيات و موزّعي إنتاجها، فيمكنها المساهمة في إنشاء مناصب العمل و لكن ليس بنفس القدر الذي تقوم به الرّوابط الخلفية.[82]

---

[80] داودي محمد و بن بوزيان محمد، **محدّدات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية و قياسية)**، Les cahiers du mecas، جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان، المجلّد 7، العدد 1، ديسمبر 2011، ص 246. تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9614*

[81] Alfaro, L. and A. Charton, "Intra- Industry Foreign Direct Investment," NBER Working Paper No. 13447, (2007) :

نقلاً عن: منى بسيسو، مرجع سابق، ص 8. تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019. متاح على الرّابط: *http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/207/207_ex29.pdf*

* تزايدت أهمية هذه الآثار في السّنوات الأخيرة بعد الإتجاه نحو تقسيم أعمق للعمل وإنخفاض درجة التكامل العمودي التي تحدث داخل الشّركات الكبرى. هذه الشّركات تركّز على جزء أصغر من سلسلة القيمة المضافة، معتمدة بشكل متزايد على التعاقد من الباطن الوطني و الدّولي و هذا لأسباب تتعلّق بالتكنولوجيا و المرونة، و عليه فإنّ العمالة كذلك يتم توريدها (externalized) تدريجياً. أنظر: منى بسيسو، مرجع سابق، ص 8.

[82] UNCTAD: World Investment Report 1994: ***Transnational Corporations, Employment and the Workplace***. New York: United Nations, P.291. (www.unctad.org):

نقلاً عن: ريغي هشام، الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تهديمها في الدّول المضيفة، مجلّة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون، جامعة باجي مختار- عنابة، المجلّد 20، العدد 2، جوان 2014، ص 32. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41780* ، تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

"ينادي أصحاب النّظرة التشاؤمية للإستثمار الأجنبي المباشر[83] بعدم التأييد المطلق للإستثمار الأجنبي أو لصالح الشّركات متعدّدة الجنسيات نظراً لضخامة أصولها و قدرتها الإحتكارية. و يستندون في ذلك على مجموعة من المبرّرات و يفترضون أنّ تكون لها عواقب و إنعكاسات سلبية على الإقتصاد النّامي. و هو ما حصل في دول كثيرة، فقد تحقّق هذه الشّركات في الكثير من الأحيان أرباحاً هائلة خلال مدّة قصيرة ممّا يُعطي إنطباعاً بإزدهار إقتصادي واسع. ولكن ما يحصل فعلاً يكون عكس ذلك، حيث يحدث إنسحاب سريع لرؤوس الأموال و لتلك الأرباح إلى خارج البلاد، فينتج عن ذلك أزمة في إقتصاد تلك الدّولة ممّا يؤدّي إلى الإنسحاب السّريع للمستثمرين الآخرين برؤوس أموالهم ليتركوا هذا البلد يواجه أزمة مالية كبيرة و قاسية جدّاً. و بالتالي يكون الفائز الأكبر من كل ذلك هو الشّركات المستثمرة التي تقوم بإعادة الأرباح إلى البلد الأم، و العجز المستديم الذي تركه هذا التحويل العكسي للموارد في ميزان مدفوعات البلد المضيف الذي هو الخاسر الأساس. لذا لا بدّ من عدم فتح الباب على مصراعيه و إنّما بوضع ضوابط و ضمانات كفيلة تجعل من الطّرفين متشاركين في الأعباء و متساوون في المنافع".[84]

بينما لو تمّ النّظر بشيئ من التفاؤل حسب أصحاب النّظرية الحديثة للإستثمار و التي تقوم على فرضية أساسية مفادها أنّ كلا من طرفي الإستثمار أي الشّركات متعدّدة الجنسيات و الدّولة المضيفة تربطهما علاقة المصلحة المتكافئة. يعتمد أو يستفيد كل منهما من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحدّدة من هذا الإستثمار الذي يمثّل أساس و جوهر العلاقة بينهما. حيث يتيح النّظام العالمي الجديد حريّة أكثر في تنقّل حركة رؤوس الأموال و تدفّق للإستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدّول، و كذا تكامل الأسواق و إنفتاحها على بعضها البعض.[85]

سنقوم لاحقاً بالتفصيل في المنافع التي يحصل عليها سواء المستثمرون الأجانب أو الدّول المضيفة إضافة إلى الآثار السّلبية المحتمل حدوثها.

---

[83] أنظر: أونيسي العياشي، **مناخ الإستثمار و أهميته في جذب الإستثمارات**، مجلّة الحقوق و الحريات، جامعة محمد خيضر–بسكرة، العدد 3، ديسمبر 2016، ص ص 477–479. متاح على الرّابط: *http://revues.univ-biskra.dz/index.php/dlsc/article/view/3233/2900*، تاريخ الإطّلاع: 17–04–2019.

[84] أونيسي العياشي، مرجع سابق، ص ص 476–477، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 17–04–2019.

[85] أونيسي العياشي، مرجع سابق، ص ص 479–481، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 26–04–2019.

2.2. منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على المستثمرين الأجانب و الدّول المضيفة

من الخطأ تصوّر أنّ الفوائد و المنافع التي تعود على الدّول النّامية جرّاء إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يمكن الحصول عليها بسهولة و دون تكلفة. فالمستثمرون لهم أهداف و فوائد يسعون إليها من خلال تدويل نشاطاتهم الإستثمارية. أضف إلى ذلك فإنّ تشجيع حكوماتهم لهم تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف إقتصادية و سياسية. و بالتالي فإنّ الإستثمار الأجنبي يخضع إلى معادلة المصالح المشتركة، و يرتكز على مدى السّياسات و الممارسات المعتمدة حسب نوعية و طبيعة الإستثمار المراد جلبه، بالإضافة إلى مدى قدرة كل طرف في التفاوض.[86]

أوّلاً: أهميّة الإستثمار الأجنبي

تتمثّل أهميّة الإستثمار الأجنبي فيما يلي:[87]

- يهدف الإستثمار الأجنبي إلى إنشاء مناصب شغل و بالتالي يؤدّي إلى زيادة الإستهلاك الذي يحقّق الرّفاهية الإجتماعية.

- إنّ الإستثمارات الأجنبية هي الصّورة المعبّرة للنّمو و التقدّم الوطني كما تعبّر عن مدى تحقق المعيشة و الرّفاهية الإجتماعية. و من خلال هذه الأهميّة يمكن إعتبار الإستثمارات كأداة تستعملها الدّولة لتعديل الوضع الإقتصادي و تغيير إحدى الوسائل الضّرورية لتطوير المنشآت و توسيعها.

- يسوّق الإستثمار العملات الأجنبية عن طريق إنتاجية المنتجات ثمّ الإعتماد على تصديرها.

- النّمو بالإستثمار بعد تكوين رأس المال الجديد و الذي بدوره يؤدّي إلى توزيع الطّاقة الإنتاجية للمؤسّسة و هذا من خلال تنمية فروع الإنتاج و توسيع مكاتبها في السّوق.

و من الفوائد كذلك التي يتوقّعها أي شخص من الإستثمار الأجنبي المباشر على الصّعيد النّظري، ما يلي:[88]

---

[86] السعيد دراجي، **الإستثمار العربي الخليجي في الجزائر و آفاق تطوّره**، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية–قسنطينة، المجلّد 12، العدد 23، فبراير 2010، ص ص 314–315. مقال متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20873* ، تاريخ الإطّلاع: 13–12–2017.

[87] بن علية لخضر وآخرون، **الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 13، العدد 38، أوت 2019، ص 204، متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98234*، تاريخ الإطّلاع: 04–08–2020. 17h25

[88] صالح فلاحي، **تقييم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النهوض بالتنمية في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامّة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النّمو الإقتصادي، مدارس الدكتوراه– جامعة سطيف 1، الجزء الأوّل، 12/11 مارس 2013، ص 69.

- إكتساب المهارات و التكنولوجيا محلّياً و بأقلّ التكاليف بدلاً من البحث عنها في الدّول المنتجة لها.

- المساهمة في تحسين وضع ميزان المدفوعات و من ثمّ المحافظة على ما للبلد من النّقد الأجنبي لإمكانية إستعماله في مجالات أخرى.

حيث يُمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يصحّح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق التأثير في هيكل التجارة الخارجية كإحلال الواردات بالمنتجات المنتجة محلّياً و تشجيع الصّادرات.[89]

ثانياً: الأهداف و الفوائد التي يسعى لها المستثمرون الأجانب

تتمثّل أهداف المستثمرين الأجانب في:[90]

- الحصول على المواد الخام من الدّول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في صناعتها.

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشّركات الأجنبية خاصّة لتسويق فائض كبير من السّلع الرّاكدة و التي لا تستطيع هذه الشّركة تسويقها في موطنها.

- الإستفادة من ميزة إنخفاض عناصر التكلفة في الدّول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدّول تكون عادة أقل من أجرة العامل في الدّول المتقدّمة صناعياً.

- الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار و الإعفاءات الضّريبية التي تمنحها الكثير من الدّول المستثمَر فيها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية إليها.

- الإستفادة من فرص تحقيق الرّبح في الدّول المستثمَر فيها. إذ أنّ الشّركات الأجنبية قد تحقّق أرباحاً من إستثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

- سهولة قيام الشّركات الأجنبية بمنافسة الشّركات المحلّية و الصّناعات المحلّية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة، و ذلك بسبب تملُّكها للتكنولوجيا المتقدّمة و وفرة رأس المال لديها.

---

[89] هبال عبد النور، **قانون الإستثمار و البيئة القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تقييمية**، مجلّة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور – خنشلة، المجلّد 4، العدد 1، جانفي 2017، ص292. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30832*، تاريخ الإطّلاع: 06-04-2019.

[90] مراس محمد و بن عيسى كمال، **بناء نموذج قياسي لتحركات الاستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي _المتوسط المتحرك *ARMA* و نماذج الانحدار المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء *ARCH* و نماذج التكامل المتزامن *COINTEGRATION***، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور – خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013، ص ص 5-6.

▪ تقليل المخاطر التي تتعرّض لها إستثمارات الشّركات الأجنبية إذ أنّه كلّما توزّعت و إنتشرت الإستثمارات على عدد أكبر من الدّول كلما قلّت مخاطر هذه الإستثمارات.

و بالتالي هناك عوامل تدفع للّجوء إلى الإستثمار الأجنبي منها ما تعلّق بالمستثمر كما رأينا سابقاً، إضافة إلى عوامل ترتبط بالدّولة المستقبلة للإستثمار[91]، نذكرها في العنصر الموالي.

ثالثاً: منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على الدّول المضيفة

إنّ سعي مختلف دول العالم سواء كانت متقدّمة أو نامية نحو إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إنّما هو للمنافع التي تنطوي عليها تلك الإستثمارات. و من تلك المنافع:[92]

▪ توفير مصدر متجدّد و بشروط جيّدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج و خطط التنمية.

▪ الإسهام في تنمية الملكية الوطنية و رفع مساهمة القطاع الخاص في النّاتج الوطني و إنشاء طبقة جديدة من رجال الأعمال و ذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار أو إستحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الإستثمارية الأجنبية.

▪ تسهيل حصول الدّول المضيفة على التقانة الحديثة و المطوّرة خاصّة لبعض أنواع الصّناعات.

▪ توفير فرص عمل جديدة، فضلاً عن المساعدة في تنمية و تدريب الموارد البشرية في الدّول المضيفة و إن كان ذلك يتوقّف على ما تضعه تلك الدّول من ضوابط و شروط.

فاكتساب المهارات و المعارف التكنولوجية قد يؤدّي حتماً إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدّول مقارنة بالدّولة الأمّ. [93]

إضافة إلى جعل هذه المشروعات كثيفة العمالة، متنوّعة تمسّ صناعات جديدة و قطاعات مختلفة مثل السّياحة، المصارف، التأمين. [94]

---

[91] سعود وسيلة و قاسمي كمال، **واقع الإستثمارات الأجنبية في البلدان العربية-دراسة تحليلية للإستثمارات الأجنبية بإمارة دبي خلال الفترة 2011-2015**، مجلّة الأفاق للدّراسات الإقتصادية جامعة العربي التبسي- تبسة، المجلّد 3، العدد 1، سبتمبر 2017، ص ص 16-17، متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34241* ، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[92] هشام ريغي، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تهديمها في الدّول المضيفة**، مجلّة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون، مرجع سابق، ص 23. تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[93] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 16-17، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[94] سعود وسيلة و قاسمي كمال، نفس المرجع و الصّفحتين سابقاً، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

- إذكاء المنافسة بين الشّركات المحلّية، و ما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثّل في خفض الإحتكار و تحفيز الشّركات على تحسين نوعية الخدمات و المنتجات.[95]

- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات لديها أفضل الإمكانيات للنّفاد إلى أسواق التصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.[96]

فإجتذاب الإستثمار الأجنبي قد يكون بدافع إحلال الإنتاج المحلّي للدّول المضيفة محلّ الواردات، و بناء إقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.[97] و بالتالي الإسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفّق رؤوس الأموال الأجنبية، كما سبق و أن ذكرنا.[98]

- يُعتبر الإستثمار الأجنبي بمثابة وسيلة تمويلية خارجيَّة بديلة و محمودة العواقب مقارنة بالقروض الخارجية، و منعش للإستثمار المحلّي و تكملة للموارد المحلّية.[99]

في العنصر الموالي سنفصّل أكثر حول أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النّامية.

3. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النّامية

ترتبط عملية تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق الشّركات متعدّدة الجنسيات و رغبة البلدان النّامية بإستقبال هذه الإستثمارات؛ بكيفية الموازنة بين كُلف و منافع هذه الإستثمارات. أي الموائمة بين تحقيق الأرباح و تقليل المخاطر للطّرفين. و أنّ الآثار النّاجمة عن ذلك قد تكون إيجابية أو سلبية على البلد المضيف.[100]

تطرّق العديد من الباحثين إلى أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الدّول النّامية، ففي الدّراسة[101] التي قام بها كل من "*Wang*[102] و *Tunwai*[103]" سنة 1982، توصّلا إلى مجموعة من الآثار التي

---

[95] هشام ريغي، مرجع سابق، ص 23، تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[96] هشام ريغي، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً، تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[97] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 16-17. تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[98] هشام ريغي، مرجع سابق، ص 23، تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[99] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 16-17، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[100] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 75.

[101] هذه الدّراسة بعنوان (*Determinants of private investment in developing countries*) منشورة بمجلّة (*The Journal of Development Studies, Volume 19, Issue 1*)، عام 1982.

تخلّفها الإستثمارات الأجنبية المباشرة منها ما هو إيجابي، إذا كانت هذه الإستثمارات متعلّقة بالصّناعات المحلّية بمعنى مكمّلة لها إلى حدّ ما ممّا يرفع من جودة أداء المستثمرين المحلّيين و يساهم ذلك في الرّفع من القدرة التصديرية للبلد المضيف و يقضي على العجز في موازين المدفوعات، و لكنّه يساهم في نفس الوقت في الرّفع من حجم الواردات لصالح التجهيزات و المعدّات الإستثمارية. و يكمن الأثر السّلبي في قيام منافسة حادّة بين الإستثمارات الأجنبية و الإستثمارات المحلّية في حالة عدم قدرتها على مواجهة التنافس.[104]

فالإستثمار الأجنبي المباشر عملية تشاركية ما بين المستثمر الأجنبي و الدّولة المضيفة تهدف لتحقيق مبدأ ربح الطّرفين. إذ يتحقّق للمستثمر الولوج إلى أسواق جديدة أكثر إتّساعاً ممّا يرفع الإنتاج و يزيد من العوائد. و يُمكنه إستثمار فوائضه المالية الذّاتية أو من القروض في مجالات جديدة و فروع خارجية. كما له آثار بالنّسبة للدّول المضيفة للمستثمر.[105]

في ما يلي الآثار الايجابية و السّلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة:

1.3. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة يمكن تلخيص أهمّها فيما يلي:

---

[102] ***Chorng-Huey Wong*:** إقتصادي صيني وعضو بجمعية الإقتصاد الأمريكي، ولد في 3 نوفمبر 1940 في تايوان بالصّين. جاء إلى الولايات المتحدة عام 1964. تحصّل على دكتوراه في الإقتصاد من جامعة مينيسوتا (*University Minnesota*) عام 1970. تمّ إدراج *"Chorng-Huey Wong"* كخبير إقتصادي بارز من قبل *"Marquis Who's Who"*. كان عضواً بجمعية الإقتصاد الأمريكي. المصدر: https://prabook.com/web/chorng-huey.wong/586620 ، تاريخ الإطّلاع: 19-11-2019.

[103] **يو تون واي (*U Tun Wai*)**: هو إقتصادي عمل في صندوق النّقد الدّولي في واشنطن لمدة 32 عاماً قبل تقاعده في عام 1987، إنضم إلى صندوق النّقد الدّولي في عام 1955، على مرّ السّنين ، قام بتدريس أجيال من الإقتصاديين من مسقط رأسه "ميانمار" وسافر إلى الصّين في عام 1980 لتدريس الإقتصاد الكينزي. قام بتدريس المسؤولين الزائرين في صندوق النّقد الدّولي ودروس الإقتصاد في كلية الخدمة الدّولية المتقدّمة بجامعة جونز هوبكنز في السّبعينيات والثّمانينيات. و كان زميل زائر (*a visiting fellow*) في جامعة "ييل" في عام 1982. ألّف ستة كتب و أكثر من 40 ورقة فنية. حصل أيضًا على شهادتي الماجستير و الدّكتوراه في الإقتصاد من جامعة ييل (*Yale University*). توفي عن عمر ناهز 79 عاماً. **المصدر**:

https://www.washingtonpost.com/archive/local/2001/08/18/u-tun-wai/da4e256c-4ad0-4e0b-88ed-1b8028c7fa20/، تاريخ الإطّلاع: 19-11-2019.

[104] *Tun Wai,Wang « **Determinants of private investment in developing countries** »,The Journal of Development Studies,Vol19,n°1,1982,P P :19-35.*

(نقلاً عن: بيدي عيساوي صورية و بن سعيد محمد، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تحديات الفقر في دول الساحل: دراسة قياسية لحالة موريتانيا (1990-2013)**، المجلّة المغاربية للإقتصاد و المانجمنت، جامعة معسكر، المجلّد3، العدد1، مارس 2016، ص 25. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11261*)

[105] أحمد عبد العزيز وآخرون، مرجع سابق، ص 132. وانظر أيضاً: بولرباح غريب، العوامل المحفّزة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و طرق تقييمها دراسة حالة الجزائر"، مجلّة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، سنة 2012 ، ص 100. و انظر كذلك :علي لطفي، الإستثمارات العربية و مستقبل التعاون الإقتصادي العربي"، المنظّمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدّول العربية، مصر، 2009، ص 44. نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، **دور تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002-2016)**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 9، العدد 1، مارس 2018، ص ص 146-147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

أوّلاً: الأثر على النّقد الأجنبي [106]

يعمل الإستثمار الأجنبي المباشر على زيادة حصيلة الدّولة المضيفة من النّقد الأجنبي، فالشّركات الأجنبية بما لديها من موارد مالية ضخمة و بقدرتها للحصول على الأموال من أسواق النّقد الأجنبي، تستطيع سدَّ الفجوة الموجودة بين إحتياجات الدّول النّامية من النّقد الأجنبي و بين مدخراتها. و يتوقّف زيادة حجم التدفّق من النّقد الأجنبي إلى الدّول النّامية المضيفة على العوامل الآتية:[107]

- حجم رأس المال الذي تجلبه الشّركة في بداية الإستثمار.
- حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشّركات من البنوك المحلّية.
- حجم الأرباح التي تمّ إعادة رسملتها مقارنة بالحجم الذي تمّ تحويله إلى الخارج.
- حجم المشروع الإستثماري (كبير أم صغير).

حيث تعمل الإستثمارات الأجنبية المباشرة على الرّفع من القدرات الرّأسمالية للدّولة المضيفة، من خلال إجمالي التدفّقات المالية الدّاخلة و الخارجة. [108]

و تُؤثّر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بشكل إيجابي؛ عندما يتمّ إستخدام مدخلات الإنتاج الوطني في المشاريع الإستثمارية، و التي تؤدّي في النّهاية إلى إعطاء ديناميكية للمؤسّسات و الموارد الوطنية. [109] كما تُسهم التمويلات الرّأسمالية التي تقوم بها الشّركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصّادرات في الدّول المضيفة و في تقليل عجز ميزان المدفوعات.[110]

- تخفيض الرّسوم الجمركية و بالتالي التشجيع على الإستيراد و التصدير.[111]

---

[106] براهمية نبيل، **دور السّياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر– حالة الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة 8 ماي 1945– قالمة، المجلّد 10، العدد 5، ديسمبر 2016، ص 129، متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39741، تاريخ الإطّلاع: 22-05-2019.

[107] براهمية نبيل، مرجع سابق، ص 127. تاريخ الإطّلاع: 22-05-2019.

[108] أحمد عبد العزيز و آخرون، مرجع سابق، ص 132. وانظر أيضاً: بولرباح غريب، مرجع سابق، ص 100. أنظر كذلك: علي لطفي، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً، نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[109] أحمد عبد العزيز و آخرون نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. و انظر أيضاً: بولرباح غريب، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. و انظر كذلك: علي لطفي، مرجع سابق، ص 44، نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[110] بودلال علي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ الشّراكة مع الإتحاد الأوروبي "الحصيلة و النتائج"**، مجلّة اقتصاديات الأعمال و التجارة، جامعة المسيلة، المجلّد الثاني، العدد الأوّل، أفريل 2017، ص ص 136-137. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65156، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

[111] بودلال علي، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

ثانياً: الأثر على نقل التكنولوجيا

إنتقال التكنولوجيا للشّركات المحلّية [112]، حيث تمنح عملية توطّن الإستثمارات المقامة من قبل الشّركات متعدّدة الجنسيات، و التي تتميّز بالتفوّق التكنولوجي من تحويل هذه التكنولوجيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الدّول المضيفة، عن طريق عمليات التماس و التحاكي أثناء العمل. [113]

ثالثاً: الأثر على العمالة و التنمية الإدارية

تساهم الشّركات الأجنبية بالنّسبة للإدارة و التنمية الإدارية بالدّول النّامية في كثير من المجالات، منها: [114]

- تنفيذ برامج للتدريب و التنمية الإدارية في الدّاخل و في الدّولة الأم.
- تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطوّرة.
- إستفادة الشّركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد و المحاكاة، و كذا برامج التكوين و الرّسكلة التي توفّرها الشّركات متعدّدة الجنسيات لعمّالها.
- العمل على رفع مستوى إستعداد الشّركات الوطنية في تنمية المهارات الإدارية بها، حتى تستطيع الوقوف أمام منافسة الشّركات الأجنبية.

و كذا نقل المعرفة العلمية، و الزّيادة في الإنفاق على البحوث و التنمية. [115]

رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستخدام (التشغيل)

المساهمة في إيجاد فرص عمل و الحدّ من البطالة.[116] و ننوّه أنّه إذا دخل الإستثمار الأجنبي المباشر مقيماً لمشاريع جديدة و في حالة إستخدامه المكثّف للآلات التكنولوجية الحديثة كبديل عن اليد العاملة أو نظراً لكون طبيعة الإستثمار تتطلّب ذلك، لن يؤدّي إلى إنشاء فرص عمل جديدة إلّا في حدود ضيّقة و بنوعية تكوين عالٍ قد لا تتوفّر في بعض الدّول (النّامية و المتخلّفة). أمّا إذا كان مجال نشاطه

---

[112] بودلال علي، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

[113] أحمد عبد العزيز و آخرون نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. وانظر أيضاً : بولرباح غريب، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. و انظر كذلك: علي لطفي، نفس المرجع و الصّفحة سابقاً، نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[114] براهمية نبيل، مرجع سابق، ص 129. تاريخ الإطّلاع: 22-05-2019.

[115] بودلال علي، مرجع سابق، ص ص 136-137، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

[116] بودلال علي، مرجع سابق، ص ص 136-137، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

يستدعي الإستخدام المكثّف لليد العاملة التي قد تكون إمّا محلّية أو يجلب عمّال أجانب، بسبب عدم وفرتها محلّياً أو لأسباب أخرى قد تكون مستوى التأهيل و المردودية و الأجور...إلخ.[117]

و بالتالي يكون الإستثمار الأجنبي المباشر مساهماً في تقليص البطالة في حالة دخوله مقيماً لمشاريع جديدة غير معتمد على التكنولوجيا المتطوّرة بل على اليد العاملة المحلّية و ليس الأجنبية.

2.3. الآثار السّلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة

تُعرِّض تدفّقات رؤوس الأموال الدُّولية البلدان النّامية المضيفة لمتاعب يُمكن أن تؤدّي إلى زعزعة الإستقرار الإقتصادي، أو مصاعب في تحقيق ميزان المدفوعات و القدرة على المنافسة حتى في السّوق المحلّي. ممّا يؤثّر سلباً على السّياسة الإقتصادية الكلية و بالتالي على السّيادة الوطنية، إضافة إلى آثار أخرى.[118]

أوّلاً: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على النّمو الإقتصادي و على ميزان المدفوعات

أ. **أثره على النّمو الإقتصادي:**

يُعتبر مستوى النّمو الإقتصادي من العناصر المحدّدة للإستثمار الأجنبي المباشر، بمعنى أنّ الإقتصاد الذي ينمو بنسب مرتفعة يجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بينما الإقتصاد الذي ينمو بنسب منخفضة ينفّر أو لا يجذب هذا النّوع من الإستثمار. كما أنّ التدفّق الكبير للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد يؤدّي إلى إحداث نمو إقتصادي مرتفع والعكس صحيح، أي أنّ التدفّق الضّئيل لهذا الإستثمار يؤدّي إلى نمو إقتصادي ضعيف، لأنّ النّمو الإقتصادي تتحكّم فيه عدّة عوامل أحدها و ليس كلّها الإستثمار الأجنبي المباشر.[119]

---

[117] بعداش عبد الكريم، **تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له**، مجلّة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي "*Revue des Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale*"، المدرسة العليا للتجارة، المجلّد 1، العدد 2، جوان 2007، ص 33. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46013* ، تاريخ الإطّلاع: 08-06-2019.

[118] براهمية نبيل، مرجع سابق، ص ص 129-131. تاريخ الإطّلاع: 19-05-2019.

[119] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق (تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مجلّة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي)، ص 27.

ب. آثاره على ميزان المدفوعات

تتوزّع آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على معظم أجزاء ميزان مدفوعات البلد المضيف له، و يمكن تصنيف هذه الآثار إلى نوعين هما:[120]

- آثار إيجابية عندما يُحدث الإستثمار الأجنبي المباشر فائضاً في ميزان المدفوعات أو يخفّض في عجزه.
- آثار سلبية عندما يُحدث الإستثمار الأجنبي المباشر عجزاً في ميزان المدفوعات أو يخفّض في فائضه.

إنّ الحكم على الأثر الصّافي للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يتطلّب إجراء مقارنة بين حجم التحسّن الذي طرأ على الميزان التجاري و ميزان حساب رأس المال مع حجم الموارد المحوّلة إلى الخارج و المتمثّلة بتحويل جزء من رأس المال و الأرباح و دخول العمّال الأجانب، فإذا كان حجم التحسّن أكبر من حجم الموارد المحوّلة فإنّها حالة إيجابية، و عندئذٍ يُقال أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تحسين ميزان المدفوعات للبلد المضيف.[121]

فالمشاريع الأجنبية يمكن أن تتحوّل إلى نقمة على الإقتصاد الوطني جرّاء القيام بتحويل الفوائد على الإستثمار إلى الخارج دون إعادة إستثمارها محلّياً، أو إستخدام تكنولوجيا عالية دون العمل على نقلها إلى الصّناعات المحلّية.[122] فيكون الإستثمار الأجنبي بذلك عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلّية إلى الخارج و خروج الأموال في شكل أرباح و العوائد على المدى الطّويل.[123]

و بالتالي قد تكون الآثار سلبيةً على ميزان المدفوعات في الأجلين المتوسّط و الطّويل نظراً لعدد من الأسباب:[124]

---

[120] للمزيد من التفاصيل أنظر: بعداش عبد الكريم، **تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له**، مجلّة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-32.

[121] بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 4، العدد 1، ص 162، متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49982، تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[122] عدي قصور، مرجع لم يتم ذكره، ص 354. نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[123] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[124] براهمية نبيل، مرجع سابق ، ص ص 129-131، تاريخ الإطّلاع: 19-05-2019.

- زيادة الشّركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السّلع الوسيطة و الخدمات.
- هناك المزيد من الضّغوط على ميزان مدفوعات الدّولة المضيفة، و ذلك نتيجة سياسات تسعير الصّادرات و الواردات التي تتّبعها الشّركات المستثمرة، خاصّة في حالة التكامل الرّأسي مع فروعها.

ثانياً: أثره على هيكل السّوق المحلّي و على السّياسة الإقتصادية و مفهوم السّيادة و الإستقلال

أ. الأثر على هيكل السّوق المحلّي:

تتمتّع الشّركات الأجنبية المستثمرة بوضع إحتكاري أو شبه إحتكاري في أسواق الدّول المضيفة، و ذلك راجع إمّا لإنفراد تلك الشّركات بإنتاج أصناف أو سلع متميّزة لا يتوفّر لها بدائل في تلك الأسواق، أو أنّ تلك الشّركات التي تستحوذ على شريحة كبيرة من طلب السّوق لتلك السّلع في الدّولة المضيفة التي تكفل لها القيادة السّعرية، و لذلك يُعتبر من الآثار السّلبية التأثير على السّوق الوطنية من خلال تعريض العديد من الشّركات المحلّية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدّولة المضيفة وضع سياسة حمائية لبعض الصّناعات النّاشئة، من خلال وضع إطار تشريعي و تنظيمي يكفل إستمرار نشاط هذه الشّركات. [125]

كذلك عندما يتم إستغلال الحوافز الجبائية و التسهيلات الضّريبية لإضعاف الصّناعات المحلّية، التي تتميّز بقدرات تنافسية ضعيفة مقارنة بتلك الأجنبية. كما عرفت بعض الدّول التي عملت على تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة تحوّلاً في أنماط الإستهلاك المحلّية والتوجُّه نحو السّلع و الخدمات ذات الطّابع الأجنبي.[126]

فإستخدام المستثمر الأجنبي طرق ملتوية من أجل التهرّب الضّريبي، و تحويل العملة الأجنبية يُعتبر من الآثار السّلبية كذلك. [127]

و عليه فإنّ منح الإعفاءات الضّريبية للشّركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص الموارد المتاحة للمؤسّسات المحلّية، ممّا يتطلّب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل، فهذه الأخيرة قد تأتي

[125] براهمية نبيل، مرجع سابق، ص ص 129-131، تاريخ الإطّلاع: 19-05-2019.

[126] عدي قصور، مرجع لم يذكر، ص 354. نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[127] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 17-18.

نتيجة لقيام الشّركات الأجنبية بإنشاء وظائف معيّنة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الإستثمار الرّأسمالي المتاح للمؤسّسات المحلّية مستقبلاً.[128]

ب. الأثر على السّياسة الإقتصادية و مفهوم السّيادة و الإستقلال:

يُثير المعارضون للإستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلّقة بتأثير تلك الإستثمارات على السّياسة العامّة للدّولة المضيفة، و كذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومة الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشّركات متعدّدة الجنسيات، و من ثمّ تتعرّض المصالح الوطنية للدّولة المضيفة إلى ضغوط، و لذا فإنّ نشاط تلك الشّركات قد يؤدّي إلى الإنقاص من الإستقلال السّياسي و الإقتصادي للدّولة النّامية، و لكن بدرجات متفاوتة.[129]

حيث يُمكن أن يؤدّي التغلغل الكبير لشركات عملاقة مثل الشّركات متعدّدة الجنسيات من التحكّم في مستويات السّيطرة و الحكم لدى الدّول الفقيرة، و إملاء قراراتها على الحكّام و المسؤولين.[130]

فالمستثمر الأجنبي قد يهدّد سيادة الدّولة و هذا من خلال الضّغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصّة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.[131]

ثالثاً: آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الدّاخلي

أ. الأثر الكمّي للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الدّاخلي:

يُقصد به تطوّر حجم الإستثمار الإجمالي في إقتصاد البلد المضيف للإستثمار الأجنبي المباشر، أي هل هذا الأخير يُؤدّي إلى الزّيادة أم التخفيض أم الإستقرار في الحجم الإجمالي للإستثمارات الدّاخلية (المحلّية و الأجنبية)؟

فهناك نوعان من التأثير للإستثمار الأجنبي المباشر أحدهما إحلالي و الثّاني تكاملي، حيث ينشأ الأثر الإحلالي:[132]

---

[128] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً.

[129] براهمية نبيل، مرجع سابق، ص ص 129-131، تاريخ الإطّلاع: 19-05-2019.

[130] عدي قصور، مرجع لم يتم ذكره، ص 354. نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[131] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 17-18، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[132] بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مرجع سابق، ص 23، تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

- عندما يتدخّل الإستثمار الأجنبي المباشر مشترياً لأصول إنتاجية قائمة من قبل .
- عندما يتمُّ تمويل جزء أو كل الإستثمار الأجنبي المباشر، من مصادر مالية داخلية (الإقتراض من السّوق المحلّي في الدّولة المضيفة).
- عندما يخرج بعض المستثمرين المحلّيين من السّوق بسبب عدم قُدرتهم على مواجهة منافسة نُظرائهم الأجانب.

أمّا الأثر التكاملي* فينشأ:

- عندما يدخل الإستثمار الأجنبي المباشر منشئاً لمشاريع إستثمارية جديدة أو موسّعاً لمشاريع قائمة من قبل.
- عندما يموّل الإستثمار الأجنبي المباشر كليّاً من مصادر مالية خارجية فقط (الأموال الذّاتية للمستثمر الأجنبي و الإقتراض من بنوك خارجية).
- عندما يساعد المستثمرين المحلّيين على الزّيادة في إستثماراتهم من خلال العلاقات التشابكية مع بعضهم البعض.

ب. الأثر النّسبي (الأهمية النّسبية) للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الدّاخلي :

يُقصد به أهميّة حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد ضمن إجمالي الإستثمارات الدّاخلية بمختلف أنواعها. و تقاس هذه الأهميّة بقسمة تدفّقات هذا الإستثمار على التكوين الإجمالي لرأس المال الثّابت، إنّ إرتفاع هذه النّسبة يعني إرتفاع السّيطرة الأجنبية على موارد الإقتصاد المحلّي، و العكس صحيح حيث إنخفاضها يعني إنخفاض هذا الخطر.[133]

---

* يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة في حجم الإستثمار الوطني عندما يدخل (الإستثمار الأجنبي المباشر)، منشئاً وحدات إنتاجية جديدة و/أو مضيفاً أصولاً إنتاجية جديدة لوحدات قائمة من قبل. مع إشتراط عدم إستخدام الموارد المالية المحلّية في تمويل هذا الإستثمار. لأن إستخدام هذه الموارد من طرف المستثمرين الأجانب يعني حرمان نظرائهم المحلّيين من إحداث نفس الزّيادة في حجم الإستثمارات الوطنية، و هذا ما يسمى في الأدب الاقتصادي بالأثر التكاملي للإستثمار الأجنبي المباشر للإستثمار المحلّي.

أمّا إذا دخل الإستثمار الأجنبي المباشر مشترياً لمؤسسات أو لأصول إنتاجية قائمة من قبل، فلن يتغيّر الحجم الإجمالي للإستثمارات الوطنية، و يبقى مستقرّاً إلا في حدود تغيّر قيم هذه الأصول و اهتلاكها، أي يحدث الإستثمار الأجنبي المباشر أثراً إحلالياً على الإستثمار الوطني، و نصادف هذا الوضع في حالة برامج الخوصصة التي تقوم بها الدّول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر، أو من خلال آلية تحويل الدّيون الخارجية إلى إستثمارات في بعض الحالات. حيث تتغيّر ملكية هذه الأخيرة من ملكية عمومية محلّية إلى ملكية أجنبية، دون إحداث أي تغيير في الحجم الإجمالي للإستثمارات الوطنية، بينما حجم الإستثمار المحلّي سينخفض بنفس مشتريات الإستثمار الأجنبي المباشر للأصول الإنتاجية المحلّية التي كانت موجودة من قبل. (**المصدر**: بعداش عبد الكريم، نفس المرجع، نفس الصّفحة.)

[133] بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له (مرجع سابق)، ص 24، تاريخ الإطّلاع: 05-06-2019.

ج. الأثر النّوعي للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الدّاخلي:

يُؤثّر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلّي على نحو حركي كالتالي:[134]

قد يشجّع الإستثمار المحلّي من خلال إنشاء فرص إستثمارية جديدة للمؤسّسات المحلّية في الصّناعات القائدة، و أن يخفّف الإختناقات التي تواجه النّمو الإقتصادي مثل النّقص في البنية الأساسية و العملات الأجنبية.

يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يحفّز الإستثمار المحلّي من خلال آثار الرّوابط الصّناعية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلّياً من المؤسّسات المحلّية و يجهّزها بالمدخلات الوسيطة.

أن يزيد من صادرات البلد المضيف، و هذا له أثر إيجابي على المدخرات المحلّية و الإستثمار المحلّي.

قد يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات و آلات، و تجهيزات تكنولوجية، و التي لا يمكن صناعتها محلّياً، و من ثمّ فهي ضرورية لتكوين رأس المال المحلّي في البلد النّامي الضّعيف.

د. الأثر السّلبي للإستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار المحلّي:

إذا تنافس المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلّي على إستخدام الموارد المحلّية النّادرة أو على أسواق المنتجات...إلخ ، فإنّه يؤدّي إلى تثبيط الإستثمار المحلّي، و ربما زوال بعض المستثمرين المحلّيين غير القادرين على مواجهة منافسة المستثمرين الأجانب.[135]

و تشمل الإستثمارات المحلّية المؤسّسات الكبيرة و أيضاً المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة، فحتى يتحقّق الأثر الموجب للشّركات الأجنبية على الإستثمارات المحلّية يجب عدم وجود مزاحمة من جانب هذه الشّركات للشّركات الوطنية.[136] أي عندما تدخِل الشّركات الأجنبية وحدات إنتاجية جديدة، مع عدم إستخدام الموارد المالية المحلّية في تمويل الإستثمارات الأجنبية.[137]

---

[134] هناء عبد الغفار، الإستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدّولية: الصّين انموذجاً، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 256، نقلاً عن: بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[135] بعداش عبد الكريم، تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له (مرجع سابق)، ص 27. تاريخ الإطّلاع: 05-06-2019.

[136] مجدي الشوربجي، أثر الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النّمو الإقتصادي في دول الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، الملتقى الدّولي الثّاني حول إشكالية النّمو الإقتصادي في بلدان الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، يومي 14-15

رابعاً: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستقرار الإجتماعي و الثّقافي و على الجانب البيئي للتنمية المستدامة

أ. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستقرار الإجتماعي و الثّقافي:

تُؤدّي العولمة و أداتها المتمثّلة بالإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإخلال بالأنظمة و القيم و التقاليد الإجتماعية، و تكون آثارها سلبية، فالثّقافات التي ترافق الشّركات متعدّدة الجنسيات هي ثقافة المنظّمين الماديّة التي لا تتلائم مع ثقافة البلدان النّامية الأقل ماديّة، كما أنّ أسلوب الشّركات الأجنبية في الإعلان يمكن أن يؤثّر على ثقافة المجتمع من خلال أثر المحاكاة، و غالباً ما تكون مشاريع الشّركات الأجنبية في المناطق الحضرية، و تكون فرص الإستخدام داخل هذه المناطق، و بذلك تحدث هجرة بين المناطق الرّيفية و الحضرية و مالها من آثار ثقافية و إجتماعية سلبية كفقدان الوحدة الإجتماعية.[138]

فقد يُؤثّر سلباً إختلاف العادات و المعتقدات بين المستثمر و البلد المضيف على الثّقافة الوطنية من خلال ترويج السّلع الإستهلاكية السّيئة. [139]

إضافة لما سبق ذكره من آثار سلبية للإستثمار الأجنبي الباشر، يمكن زيادة البطالة في البلد المضيف بسبب الإستخدام المكثّف للتكنولوجيا.[140]

ب. أثره على الجانب البيئي للتنمية المستدامة:

يُمكن كذلك أن تُخصّص هذه الإستثمارات الأجنبية في مشاريع ضارّة بالبيئة و المحيط كإنتاج الفحم، أو إستغلال الغابات، أو المشاريع البتروكيمياوية التي تفرغ مخلّفاتها في البحر، أو تلك النّشاطات الإنتاجية التي تختصّ في إنتاج المواد المشعّة.[141]

و عليه و بالنّظر للأثر على الجانب البيئي للتنمية المستدامة، فإنّ الإستثمار الأجنبي في هذا المجال له وجهان الأوّل سلبي لأنّ هناك بعض الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستغلّ الدّول المضيفة

نوفمبر 2005، ص 262. نقلاً عن: بوخاري صبرينة و للوشي محمد، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسّسات الصغيرة و المتوسّطة في الجزائر، ص 69، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 12-03-2019.

[137] بوخاري صبرينة و للوشي محمد، مرجع سابق، ص 69، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 12-03-2019.

[138] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 85.

[139] سعود وسيلة و قاسمي كمال، مرجع سابق، ص ص 17-18، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[140] نفس المرجع، نفس الصّفحة. تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[141] عدي قصور، مرجع لم يُذكر، ص 354. نقلاً عن: عبد القادر عبد الرحمان و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 147. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

في طرح نفايات صناعتها و عملياتها الإنتاجية و تعتبر هذه الدّول ملاجئ للتلوّث المفرز من هذه الإستثمارات كما سبق و ذكرنا، أمّا الوجه الثّاني فهو إيجابي عن طريق نقل التكنولوجيات النّظيفة الصّديقة للبيئة وتبنّي الشّركات متعدّدة الجنسيات المجسّدة للإستثمار الأجنبي لما يُعرف بالنّظم الإدارية الحديثة التي تعمل من أجل الأخذ بعين الإعتبار الجوانب البيئية في صناعة القرار، هذا إضافة إلى تبنّي ممارسات طوعية إختيارية تعرف بمّا يسمّى المسؤولية الإجتماعية للشّركات. [142]

4. تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر محدّداته/ شروطه/ ضماناته/ حوافزه و مقوّمات المناخ الإستثماري

يشمل هذا العنصر تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر الذي ينقسم إلى تفسير تقليدي و آخر حديث. كما نتطرّق من خلاله إلى محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر، شروطه، ضماناته و كذا حوافزه ثمّ مقوّمات المناخ الإستثماري كما يأتي.

1.4. التفسير التقليدي و الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر

أوّلاً: دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر:

تسمّى دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر برباعية الموارد و السّوق و الكفاءة و الأصول الإستراتيجية. فالبحث عن هذه العناصر و السّعي إلى إيجادها يهدف إلى توجيه إستثمارات الشّركات متعدّدة الجنسيات إتجاهاً يخدم أهدافها الأساسية في تعظيم الأرباح و تحقيق النّمو في أيٍّ مكان في العالم.[143] و التي نوضّحها في الشّكل الموالي **(رقم 3.1)**:

---

[142] صالح محرز و توفيق حناشي، **إنعكاسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة على النّمو و التنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مجلّة الآفاق للدّراسات الإقتصادية، العدد الرّابع، ص 193. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

[143] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 37.

الشّكل رقم 3.1 : دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر

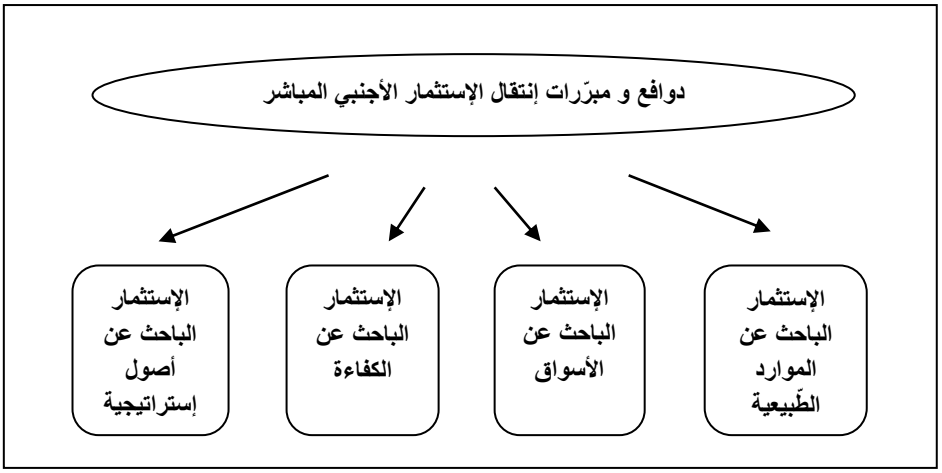

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على المرجع: عبد الرزاق حمد حسين جبوري، مرجع سابق، ص ص 37-40.

وفق الشّكل أعلاه ينتقل الإستثمار الأجنبي المباشر نظراً لمجموعة من الدّوافع و المبرّرات تتمثّل في ما يأتي:

أ. الإستثمار الباحث عن الموارد الطّبيعية:

هو الشّكل الأقدم للإستثمار الذي إتّبعته الشّركات متعدّدة الجنسيات في البلدان النّامية، و خاصّة في مجال النّفط و الغاز و العديد من الصّناعات الإستخراجية الأخرى، و يعتمد هذا النّوع على تشجيع الصّادرات من المواد الأولية و زيادة الإستيراد من السّلع الرّأسمالية و السّلع الإستهلاكية و المدخلات الوسيطة في العملية الإنتاجية.[144]

ب. الإستثمار الباحث عن الأسواق:

هذا النّوع من الإستثمار ساد في قطاع الصّناعات التحويلية في الدّول النّامية خلال السّتينات و السّبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، و يعتبر هذا النّوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للإستثمار و وجوده في البلد المضيف بسبب القيود المفروضة على الواردات، و أنّ أهم الأسباب

[144] UNCTAD (***Foreign Direct Investment and Development***) U.N.New York and Geneva, 1999, P19 :
(نقلاً عن: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 38.)

للقيام بهذا النّوع من الإستثمار هو إرتفاع تكلفة النّقل في البلد المضيف ممّا يجعل الإستثمار فيه أكثر جدوى من التصدير إليه.[145]

ج. الإستثمار الباحث عن الكفاءة:

يتم التعهّد بهذا النّوع من الإستثمار من قبل الشّركات متعدّدة الجنسيات التي تحقّق تدويل عملياتها بشكل مكثّف. الهدف منه تعظيم الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف بطريقة الميزة النّسبية بشكل كامل في البلدان المضيفة.[146]

د. الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية:

يحدث هذا النّوع من الإستثمار في مراحل متقدّمة من نشاط الشّركات متعدّدة الجنسيات، عندما تقوم إحدى الشّركات بالإستثمار في مجال البحث و التطوير في إحدى الدّول النّامية أو المتقدّمة. و بعض الدّول النّامية قادرة على جذبه عن طريق الإستثمار في الموارد البشرية خاصّة العمالة التي تتمتّع بدرجة عالية من الكفاءة و المهارة، و الهياكل الإرتكازية المادية.[147]

ثانياً: دوافع الشّركات الأجنبية للإتجاه أو الإحجام عن الإستثمار في الدّول المضيفة حسب أبرز نظريات الإستثمار الأجنبي:

تهتم نظرية الإستثمار الأجنبي بحركة عوامل الإنتاج عبر الدّول بما فيها العمل و رأس المال و التكنولوجيا.[148]

فبعد الحرب العالمية الثانية توسّع حجم الإنتاج الدّولي و كان ذلك عبر الإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به الشّركات متعدّدة الجنسيات، و بذلك دخل الإستثمار الأجنبي المباشر مرحلة جديدة، حيث إزدهرت أهميته في الإقتصاد العالمي، ممّا دفع العديد من الإقتصاديين إلى تطوير نظرية تشرح هذه الظّاهرة المتزايدة الأهمية، و هم: "ستيفن هايمر" و "ريموند فيرنون" في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

[145] ساهرة حسين زين الثعلبي و سكنه جهيه فرج الثعلبي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النّمو الإقتصادي لدولة قطر خلال المدّة (1989-2013) دراسة قياسية**، مركز دراسات البصرة و الخليج العربي- جامعة البصرة، العراق، 2015، ص ص 5-6. متاح على الرّابط: *http://un.uobasrah.edu.iq/papers/1304.pdf*، تاريخ الإطّلاع:

[146] ESCAP ***(Foreign Direct Investment and in Central Asian and Caucasian Economies : policies and Issues)*** *Studies in Trade and investment 50,U.N,New York,2003,P22 :*

(نقلاً عن: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 39.)

[147] ESCAP (***Policies ans strategies for the promotion and Attraction of Foreign Direct Investment in less Developed Economies in Transition :an Introduction***),Dushanbe,2003,P14 :

(نقلاً عن: عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 40.)

[148] عادل عيسى الوزني، مرجع سابق، ص 101. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

و "جون دينغ" في بريطانيا، و "كوجيما" في اليابان، و ركّزت دراساتهم على حقيقة مهمّة تتمثّل في معرفة دوافع تفضيل الشّركات متعدّدة الجنسيات الإستثمار في بلد معيّن دون آخر.[149]

و بالتالي حاولت هذه النّظريات تفسير قيام الإستثمار الأجنبي المباشر و الإجابة على التساؤل: لماذا ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى بغية الإستثمار المباشر.

و نميّز بين التفسير التقليدي و التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث سنكتفي بذكر أبرز النّظريات و ليس كلّها كما يأتي:

أ. **التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر:**

❖ **النّظرية الكلاسيكية:**

لم تهتم النّظرية الإقتصادية التقليدية بالإستثمار الأجنبي الخارجي المباشر كثيراً، حيث تفترض النّظرية أنّ قيام التجارة الحرّة بين البلدان سينفي الحاجة إلى إنتقال رأس المال بين البلدان،[150] إلّا أنّه مع كبر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإستثمار الأجنبي غير المباشر في النّصف الثّاني من القرن العشرين، دفع إلى البحث عن مسبّباته و آثاره.

و تعدُّ نظرية المزايا المقارنة (*Comparative advantages*) للمفكّر الإقتصادي "ريكاردو *Ricardo*" المطروحة في عام 1800، من أقدم النّظريات في هذا المجال و تخصُّ هذه النّظرية التجارة الدّولية أكثر من الإستثمارات المباشرة في الخارج.[151]

من بين الإنتقادات التي قُدّمت للنّظرية الكلاسيكية أنّها مبنية على فرضية المنافسة التامّة و هي فرضية غير واقعية.[152]

---

[149] عدنان داود محمد العذاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر على التنمية و التنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية**، المنهل، الطبعة الأولى، 2016، ص 61. كتاب إلكتروني متاح على الرّابط: *https://books.google.dz/books?id=SK08DwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false* ، تاريخ الإطّلاع: 28-09-2020.

[150] مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأعمال الدولية**، المنهل، 2017. كتاب إلكتروني متاح على الرّابط: *https://books.google.dz/books?id=aaE8DwAAQBAJ&dq=%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A&hl=fr&source=gbs_navlinks_s*، تاريخ الإطّلاع: 03-10-2020. 11h08

[151] سعود جايد العامري، **المالية الدولية: نظرية و تطبيق**، المنهل، 2010، ص 43. كتاب إلكتروني متاح على الرّابط: *https://books.google.dz/books?id=FkErDAAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false* ، تاريخ الإطّلاع: 03-10-2020.

[152] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 89. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

❖ **نظرية عدم كمال الأسواق:**

وُجِّهت لهذه النّظرية إنتقادات من بينها عدم واقعية فرضية إدراك و وعي الشّركة متعدّدة الجنسيات بجميع فرص الإستثمار الأجنبي في الخارج. كما يمكن القول بأنّ مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السّوق في تحقيق أهداف الشّركات متعدّدة الجنسيات متعلّق بمدى مرونة و تعدّد الشّروط و الإجراءات الجمركية و الضّوابط التي تضعها حكومات الدّول المضيفة النّامية أو المتقدّمة. و عليه فإنّ قدرة الشّركة على إستغلال جوانب القوّة فيها التي تميّزها عن غيرها من الشّركات الوطنية سوف تتأثّر هي الأخرى نتيجة لنفس السّبب.[153]

❖ **نظرية الميزة الإحتكارية:**

أشار "*Hymer*" في دراسته المذكورة [154] إلى الدّراسة التي قام بإعدادها "(1958) [155] "*Dunning* و التي تعدُّ في المرتبة الثّانية من حيث الأهمية في مجال الدّراسات التي تناولت الشّركات متعدّدة الجنسيات.[156]

كان "هايمر" أوّل من وضّح أنّ أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشّركة في تعظيم العائد، إعتماداً على الميزات التي تتمتّع بها الشّركة في ظلِّ سوق ذات هيكل إحتكاري.[157]

كما يعدُّ من الأوائل الذين أشاروا إلى الشّركات التي تمارس أنشطتها من خلال عدّة مواقع لا تتركّز في إقتصاد واحد، و أوضح أنّ هذه الشّركات تتحمّل تكاليف أكبر من تلك التكاليف التي تقع على عاتقها حين تتركّز أنشطتها في إقتصاد دولة واحدة. لهذا أشار إلى أنّ الشّركات متعدّدة الجنسيات ينبغي أن تتمتّع بمزايا نسبية إضافية عن تلك التي تتمتّع بها الشّركات المنافسة، لتتمكّن من التغلّب على التكاليف

---

[153] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 90. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[154] Hymer, S. H., (1976). ***The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment***. Cambridge: MIT Press : نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، **،محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية**، صندوق النّقد العربي، يونيو 2017، ص 6. متاح على الرّابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[155] Dunning, J. H., (1958). ***American Investment in British Manufacturing Industry***. London: Allen and Unwin Publisher : نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 6.

[156] **ستيفن هربرت هيمر (Stephen Herbert Hymer)** (15 نوفمبر 1934 - 2 فبراير 1974) إقتصادي كندي. ركّز بحثه على أنشطة الشّركات متعدّدة الجنسيات، والتي كانت موضوع أطروحة الدّكتوراه الخاصّة به "العمليات الدّولية للشّركات الوطنية: دراسة عن الإستثمار الأجنبي المباشر" ، التي قدّمت في عام 1960، ولكن تمّ نشرها بعد وفاته في عام 1976، من قبل قسم الإقتصاد من معهد "ماساتشوستس" للتكنولوجيا (***Massachusetts Institute of Technology***). قام "تشارلز ب. كيندلبيرجر" (*Charles P. Kindleberger*)، مشرف أطروحته ، بتقديمها للنّشر، وفق ما تمّ ذكره في مقدّمة رسالة أطروحة "هايمر". المصدر: *https://en.wikipedia.org/wiki/Stephen_Hymer* ، تاريخ الإطّلاع: 18-11-2019.

[157] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 91. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

الإضافية التي تنتج عن ممارسة أنشطتها من خلال أكثر من موقع، تتمثّل هذه المزايا أساساً في وفورات إقتصاديات الحجم (*economies of scale*) أو تكنولوجيا الإنتاج المتطوّرة. كما أشار إلى مدى أهمية توافر البيئة الإستثمارية المناسبة و الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.[158]

و قد تطوّرت هذه النّظرية و لكن تطوّرها ظلَّ في سوق إحتكاري و لم تراع النّظرية السّوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة متوسّطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيّاً، و يركّز هذا النّموذج على نقل التكنولوجيا المكثّفة لعنصر العمل، بعكس النّموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية، و لم تشرح كذلك الحكمة في أنّ الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للإستفادة من المزايا الإحتكارية للشّركة.[159]

و بالتالي وُجِّهت إلى هذه النّظرية عدّة إنتقادات من أهمّها:[160]

- إمتلاك الميزة الإحتكارية لوحده غير كافٍ لقيام الشّركات بالإستثمار بالخارج، إذ يجب أن تتوفّر مجموعة من العوامل المكمّلة مثل المزايا المكانية، و القيود المفروضة على التجارة الدّولية.
- لم تقدّم هذه النّظرية تفسيراً لقيام عمليات الإستحواذ و التملّك لشركات قائمة في البلدان المضيفة لا تتوفّر على الميزة الإحتكارية.
- أهملت النّظرية الإستراتيجيات و السّياسات الحكومية التي تعتمدها الدّول المضيفة في مجال تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب الأسباب السّياسية و الإقتصادية.

ب. التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر:

❖ **نظرية توزيع المخاطر:**

ركّز" كوهين "في دراسته سنة 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الإستثمار الأجنبي المباشر، فعملية توزيع المخاطر تتضمّن عملية إنتاج سلع جديدة و الولوج إلى أسواق جديدة أو تقليد منتجات الشّركات الأخرى. أكد" كوهين" القدرة على شرح أسباب قيام الشّركات الكبرى بالاستثمار في الخارج، و وفقاً لنظريته تستثمر الشّركات الأجنبية في الخارج بغية زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها. تتمّ عملية تخفيض المخاطر من خلال توزيع الأنشطة و الذي ينتج عنه

---

[158] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 6. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[159] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 91. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[160] ليليا بن منصور، **الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية و إقتصادية**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 5، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 120. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18881*، تاريخ الإطّلاع: 19-09-2020. 19h49

إختلاف عوائد الإستثمار من بيئة إستثمارية إلى أخرى من خلال الإستثمار في دول متعدّدة و غير مرتبطة مع بعضها البعض أو مع إقتصاد الدّولة الأم و متباينة من حيث إقتصادياتها. و أعدّ "لكليج" سنة 1989 إستبياناً على الرّؤساء التنفيذيين لـ 193 شركة في 15 دولة من دول أوروبا الغربية، الذين أكّدوا أنّ التوزيع الدّولي للمخاطر من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر أساسي لإستمرار نموِّ شركاتهم.[161]

بالرّغم من أنّ هذه النّظرية تجد جانباً من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلّا أنّ ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشّركات الدّولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة، خاصّة تلك التي تعمل لخدمة السّوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثّر فقط على السّوق و الإقتصاد الأمريكي و إنّما على كافّة الأسواق العالمية، و من ثمّ لن يغيّر من الأمر شيء لو قامت الشّركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة، كما لم تستطع النّظرية تقديم تفسير مقنع من قيام الشّركة بالإستثمار المباشر بدلاً من الإستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.[162]

❖ **نظرية دورة حياة المنتج:**

أشار "فرنون *Vernon*" في نظريته إلى أنّ إختيار الشّركة بين التصدير و الإنتاج في الخارج و قبول الإجازة (الترخيص) يعتمد على مدّة الدّورة التي يقع فيها المنتج، و تتضمّن دورة حياة المنتج ثلاث مراحل هي:[163]

1) تطوّر المنتج في البلد الأصلي الذي تتمتّع فيه الشّركة بالإمتياز التكنولوجي.
2) بلوغ المنتج مستوى قياسي (نموذجي) و بلوغه مرحلة النّضوج.
3) وصول منتجات الشّركة متعدّدة الجنسيات إلى الخارج.

من بين الإنتقادات الموجّهة إليها أنّها إهتمت فقط بالإستثمارات الخاصّة بالمنتجات الجديدة، و لم تتعرّض إلى شرح الإستثمارات الخاصّة بالمنتجات التي كانت موجودة مُسبقاً في الأسواق.

---

[161] رضا عبد السلام، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص ص 47-48. نقلاً عن: دلال بن سمينة، **تحليل أثر السّياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر**،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2012-2013، ص 21.

[162] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 91. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[163] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 46.

بالرّغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات إلاّ أنّ هناك أنواعاً أخرى من السّلع و المنتجات قد يصعب تطبيق النّظرية بفروضها السّابقة عليها، و من أمثلة تلك السّلع التي يصعب على دول أخرى غير الدّول صاحبة الإبتكار تقليدها أو إنتاجها بسهولة.[164]

حيث أنّ هناك بعض الصّناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدّم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتج (صناعة تكنولوجيات الإتّصال)، إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدّمة متزامناً مع ظهورها في أسواق الدّول النّامية.[165]

❖ **النّظرية الإنتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدّولي:**

جمّع "*Dunning*[166]" أفكاراً من مجالات متعدّدة في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر و وضعها في نظرية شاملة. لذلك أطلق عليها النّظرية الإنتقائية. و قام بتحقيق التكامل و الترابط بين نظرية المنشأة الصّناعية و نظرية الإستخدام الدّاخلي للمزايا الإحتكارية ونظرية الموقع.[167]

و رأى هذا الإقتصادي أنّه إذا لم يكن لدى الشّركة مزايا خاصّة فإنّها تفضّل الترخيص (الإجازة)، و إذا كانت تمتلك مزايا خاصّة و داخلية (*Internalization*) فإنّها تصدّر سلعها و خدماتها، و إذا كانت تمتلك ثلاثة أنواع من المزايا (خاصّة، داخلية، مكانية) فإنّه يمكن أن تنقل مكان إقامتها إلى الخارج، و تتمثّل أبرز فوائد هذه النّظرية في إقتراح توضيح تعدُّد جنسيات الشّركات من وجهة نظر فردية و قطاعية.[168]

حيث أنجز "*Dunning*" دراسة تحليلية عن عمليات التصنيع في الشّركات الأمريكية الموجودة في المملكة المتحدة. أشارت نتائج الدّراسة إلى أنّ العمالة في الشّركات الأمريكية تحصل على أجور

---

[164] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 93. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[165] ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 121. تاريخ الإطّلاع: 19-09-2020. 19h51

[166] كان "**جون هاري دونينج**" (***John Harry Dunning***) (26 يونيو 1927 – 29 يناير 2009) خبيراً إقتصادياً بريطانياً و معترفٌ به على نطاق واسع على أنّه أب مجال الأعمال التجارية الدّولية. قام ببحث إقتصاديات الإستثمار الدّولي المباشر والمؤسّسة متعدّدة الجنسيات من الخمسينيات وحتى وفاته في الثّمانينيات، نشر نموذجاً إنتقائياً أو نموذج "***OLI***" كتطوير إضافي لنظرية الإستيعاب (*Internalization theory*). لا يزال النّموذج هو المنظور النّظري السّائد لدراسة أنشطة الأعمال الدّولية، و لا سيما الإستثمار الأجنبي المباشر والمؤسّسات متعدّدة الجنسيات. كتابه الأوّل: الإستثمار الأمريكي في صناعة التصنيع البريطانية (1958)، هو أوّل عمل رئيسي في مجال الأعمال التجارية الدّولية. **المصدر:** *https://en.wikipedia.org/wiki/John_Harry_Dunning* ، تاريخ الإطّلاع: 18-11-2019.

[167] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 93. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[168] سعود جايد العامري، مرجع سابق، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 04-10-2020.

أعلى، إلّا أنّها تتميّز بإرتفاع مستوى الإنتاجية مع وجود درجة من التطوير في المنتجات الجديدة، بالمقارنة مع الشّركات المنافسة الأخرى البريطانية.[169]

لقد أكّد الباحث (1988) أنّ تلك المزايا الدّاخلية من المهمّ ربطها بكل من المزايا المتعلّقة بالشّركة و المزايا الخاصّة بالموقع أو بالدّولة الجاذبة للإستثمار، و ذلك من خلال نموذج "*OLI Paradigm*" (*Ownership, Locational, Internalization advantages*) أو ما يسمّى بالنّظرية الإنتقائية " *Eclectic theory*".[170]

حاولت هذه النّظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر و هي: لماذا تدويل الإنتاج؟ أين يتم تدويل الإنتاج؟ كيف يتم الدّخول للأسواق الخارجية؟

و أُستخدمت بصورة واسعة من قبل الباحثين الإقتصاديين في كثير من الدّراسات النّظرية و التطبيقية التي تناولت الشّركات متعدّدة الجنسيات.[171]

إلا أنّها لم تتمكّن من حلّ الكثير من المسائل منها: [172]

- إفتراض النّموذج أنّ التعاقدات يتمُّ إستخدامها في حالة توافر مزايا الملكية للشّركة فقط، بينما عمليّاً، يمكن أن يُستخدم هذا الأسلوب في حالة توافر مزايا الملكية و مزايا الموقع أيضاً.
- عدم التمكّن من تفسير ظاهرة التملّك و الإستحواذ التي تقوم بها بعض الشّركات الدّولية، و التي عادة ما تكون لخدمة إستراتيجياتها ممّا يتجاوز تحليل المزايا (*OLI*).
- لا تمتلك بعض الشّركات من الدّول النّامية الميزات الإحتكارية المتمثّلة في التكنولوجيا و رأس المال، و مع ذلك فهي شركات متعدّدة الجنسيات بالإعتماد على الإنتاج كثيف العمالة، و إنخفاض التكاليف، و الإعتماد على القدرات الشّبكية في الدّخول، و الإستثمار في الأسواق الدّولية.

---

[169] تبع دراسات كل من "*Dunning* و *Hymer*" الكثير من البحوث التطبيقية التي تمّ إيجازها للإستدلال على المزايا و المحدّدات التي تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر. في هذا المجال لاحظ "*Buckley and Casson* " (1976) أنّ عملية إنتقال الشّركات متعدّدة الجنسيات من دولة إلى أخرى مرتبط بالمزايا و الفرص التي توفّرها الدّول للمستثمرين. إضافة إلى مدى أهميّة توافر بعض المزايا الدّاخلية (*Internalization Advantages*) الجاذبة للإستثمار الأجنبي، مثل وجود فرص سوقية بغض النّظر عن توافر العوامل الأخرى، مثل وجود فرص تصديرية أو سهولة الحصول على التراخيص. أنظر:

Buckley, P. J. and Casson, M., (1976). ***The Future of the Multinational Enterprise***. London Macmillan Publisher :

نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 6.

[170] Dunning, J. H., (1988). ***Explaining International Production***. London: Unwin Hyman Publisher :

نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 6.

[171] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص ص 6-7. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[172] ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص 122، تاريخ الإطّلاع: 19-09-2020. 20h02

❖ **نظرية الميزة النّسبية (نظرية المدرسة اليابانية)**

حاول الإقتصاديين "كوجيما" (1977-1978) و "أوزاوا" (1977-1979) تفسير الإستثمارات الأجنبية المباشرة إستناداً إلى تجربة الشّركات اليابانية، المتمتّعة بخصائص تسييرية، تنظيمية و تكنولوجية تختلف على نظيرتها في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية.[173] تمّ التأكيد على عدم قدرة السّوق لوحده على التعامل مع التطوّرات و الإبتكارات التكنولوجية المتزايدة، فالمدرسة اليابانية توصي بالتدخّل الحكومي لإنشاء حالة من التكيّف الفعّال من خلال السّياسات التجارية. لقد دمجت نظرية "كوجيما" النّظريات التجارية مع نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر.[174]

إقتصر تحليل هذه النّظرية على الإستثمارات اليابانية في عقدي السّتينيات والسّبعينيات من القرن الماضي أين تركّزت نشاطاتها في دول جنوب شرق آسيا. إلّا أنّ هذه الإستثمارات توسّعت في العقود الأخيرة لتصل إلى أوروبا و الولايات المتّحدة الأمريكية. و لم تعد مُقتصرة على المؤسّسات متوسّطة و صغيرة الحجم. و إنّما تعدّت إلى الشّركات اليابانية العملاقة متعدّدة الجنسيات التي توطّنت في البيئات العالمية الملائمة لعمليتي الإنتاج و التسويق.[175]

تعاني هذه النّظرية من البساطة الشّديدة في إطارها أو مرجعيتها و النّموذج الذي تتبنّاه غير كافٍ لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر، فالنّظرية تؤكّد أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الإقتصادي للدّول المضيفة، دون تقديم التفاصيل.[176]

❖ **نظرية التجارة الحديثة:**

في العقود الأخيرة إتّسع مفهوم نظرية التجارة الدّولية ليشمل مفهوم التجارة القائم على التنظيم الصّناعي لتشكّل ما يسمّى بنظرية التجارة الحديثة "*New trade theory*". أوضح[177] *Markusen* (1995) أنّ هذا المفهوم ساهم في زيادة إدراك مدى أهميّة الإتجاه نحو التجارة بالأخذ في الإعتبار كل من عناصر

---

[173] رفيق نزاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النّمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2007-2008، ص 20. نقلاً عن: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 29.

[174] دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 29.

[175] رضا عبد السلام، محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة – دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، دار الإسلام للطّباعة و النّشر، مصر، 2002، ص 63، نقلاً عن: ليليا بن منصور، مرجع سابق، ص ص 122-123. تاريخ الإطّلاع: 19-09-2020. 18h50

[176] بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، مرجع سابق، ص 94. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[177] Markusen J. R., (1995). ***The boundaries of Multinational Enterprises and the Theory on International Trade. Journal of Economic Perspectives***, 9(2), pp.169-189 :

نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 7.

العائدات المتزايدة "الوفرة"، و المنافسة غير الكاملة، و تنويع المنتج، من خلال نماذج الميزة النّسبية للتجارة الدّولية.

تُعتبر الدّراسات الخاصّة بكل من" *Markusen* (1984) و *Helpman* (1984) " [178] من أوائل الأعمال التي حاولت دمج نظرية الشّركات متعدّدة الجنسيات مع نظرية التجارة، إستخدم الباحثان الشّركات متعدّدة الجنسيات في النّظريات الخاصّة بنماذج التوازن العام في التجارة الخارجية. كما إستهدفا من خلال دراستهما ربط الإستثمار الأجنبي المباشر بنظرية التجارة الخارجية و ليس بالنّظرية الإنتقائية. [179]

2.4. محدّدات و شروط جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف العوامل التي تساهم في جذب المستثمر إلى الدّولة المضيفة للإستثمارات حسب طبيعة و نوعية العوامل المساهمة في إستقطابها و التي تختلف من دولة إلى أخرى.[180]

هناك بعض العوامل أو الشّروط التي تُعتبر أساسية و أخرى ثانوية أو مكمّلة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

أوّلاً: الشّروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي

تمثّل هذه الشّروط الظّروف الأوليّة للإستثمار الواجب توفّرها من أجل جذب الإستثمار الأجنبي و بدونها لا يُمكن إنتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب، و الشّرط الأوّل و الأساسي الذي لا يُمكن الإستغناء عنه يتمثّل في توفير الإستقرار السّياسي، فحتى إذا كانت المردودية المتوقّعة كبيرة لا يمكن تحقيق هذا الإستثمار في ظلِّ غياب الإستقرار السّياسي، ثمّ يأتي شرط الإستقرار الإقتصادي في المقام الثّاني بعد التأكُّد من مدى توفّر الإستقرار السّياسي، حتى و إن كان من الصّعب الفصل بينهما. [181]

---

[178] ذكرت في دراسة (Dunning1988)، نقلاً عن: محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 7.

[179] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 7. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[180] نفس المرجع، ص ص 20-21. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[181] ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية-بحوث إقتصادية، المجلّد ب، العدد 31، جامعة منتوري-قسنطينة، جوان 2009، ص 56، مقال متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30799، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

فالإستقرار السّياسي يترك المجال للإستقرار الإقتصادي، لأنّه يقضي على التغيّرات السّريعة للقوانين ممّا يُطمئن المستثمرين الأجانب على أموالهم و ممتلكاتهم، فيمثّل هذا العامل أحد القوى الفعّالة في جذب هذا النّوع من الإستثمارات.[182]

و تتمثّل أهم مؤشّرات الإستقرار الإقتصادي في ما يلي:[183]

- التضخّم الذي يُعتبر من أهم المتغيّرات التي تُبيّن مدى توافر الإستقرار في البيئة الإقتصادية للدّولة المضيفة للإستثمار. و يؤثّر إرتفاعه أو إنخفاضه على التدفّقات الواردة للإستثمار الأجنبي المباشر.
- الكتلة النّقدية التي يساهم إرتفاع معدّل نموّها في البلد المضيف على تحفيز القروض، و بالتالي جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: الشّروط المكمّلة لجذب الإستثمار الأجنبي

يسعى المتعامل الأجنبي بعد التأكّد من توفّر الإستقرار الإقتصادي و السّياسي في البلدان المضيفة إلى إختيار النّشاط الإقتصادي الذي يمكّنه من تحقيق دالة الهدف المتمثّلة في تعظيم الأرباح طول عمر المشروع.[184]

و بتوفّر الشّروط الأساسية للإستثمار يجب ضمان الشّروط الإضافية و التي تسمح للبلد من إمكانية اللّحاق بمجموعة الدّول الجاذبة للإستثمار الأجنبي [185]، و التي تتمثّل في:

أ. **حجم السّوق و معدّل نموّه:**

إستناداً للدّراسات السابقة في هذا المجال، يتمّ إتخاذ النّاتج المحلّي الإجمالي أو النّاتج المحلّي الإجمالي للفرد أو معدّل نموّ السّكان، كمؤشّر لقياس حجم السّوق. يكتسب مؤشّر حجم السّوق أهميّة كبيرة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجذب الإقتصادات التي تتميّز بتوافر أسواق كبيرة المزيد من الإستثمارات في كافّة المجالات الصّناعية و الزّراعية و الخدماتية، إلخ...[186]

---

[182] سعدية قصاب، **حدود الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 7، العدد 1، جوان 2003، ص 110. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64504*، تاريخ الإطّلاع: 08-04-2019.

[183] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص ص 20-21، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[184] سعدية قصاب، مرجع سابق، ص 111. تاريخ الإطّلاع: 08-04-2019.

[185] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص ص 56-57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[186] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص ص 20-21. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

إنّ ما يدفع الشّركات للإستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السّوق، لكن لا يهمُّ حجم السّوق في حدِّ ذاته بقدر ما يهمُّ أكثر تطوّر و نموّ السّوق في المستقبل، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر إنجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة و توسّعاً في أسواقها و التي توفّر فرصاً جديدة للإستثمار، أي أنّه لا يكفي أن يكون حجم السّوق كبيراً كشرط أساسي إنّما يجب أن يكون السّوق ديناميكياً.[187]

ب. توفّر الموارد البشرية المؤهّلة:

تستعمل الشّركات العالمية تقنيات إنتاج عالية و متطوّرة ذات قيمة مضافة عالية، و بالتالي توفّر البلدان المضيفة للإستثمار الأجنبي على عمالة منخفضة التكلفة و بتأهيل ضعيف لا يُعتبر عنصراً كافياً لجذب الإستثمار، مثلما كان عليه الحال في بداية السّتينات من القرن الماضي في المناطق الحرّة مثل "هونغ كونغ"، و الأهم بالنّسبة لهذه الشّركات هو توفّر العمالة الماهرة و المؤهّلة.[188]

حيث يُعتبر التعليم من بين محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر و يعبَّر عنه بدرجة التعلّم و التكوين، فكلّما إرتفعت هذه الأخيرة كلّما زاد تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتوفّر يد عاملة مكوّنة.[189]

ج. توفّر قاعدة متطوّرة للبنى التحتية:

حسب نظرية النّمو لكل من (رومر 1986 "*Romer*" و ليكاس 1988 "*Lucas*") التي تهدف إلى أنّ الإستثمار العمومي في البُنى التحتيّة له أثر مهمٌّ على الإقتصاد الكلّي في المدى الطّويل، خاصّة في مجال النّقل بكلِّ أنواعه (البرّي، البحري و الجوي)، و الإتّصالات، ممّا يساهم في تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف، و ذلك من خلال: [190]

- الإتّصالات: وجود شبكة إتّصالات متطوّرة تساعد على تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، و ذلك لسهولة الإتّصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنيت...

فطبيعة المنشأة الدّولية تفرض عليها ضمان الإتصال الدّائم و الجيّد بين كل فروعها.[191]

---

[187] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[188] نفس المرجع و الصّفحة سابقاً. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[189] لوعيل بلال، **محددات الإستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)**، المجلّة الجزائرية للعولمة و السّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 5، العدد 1، ديسمبر 2014، ص 202. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61930*، تاريخ الإطّلاع: 16-05-2019.

[190] لوعيل بلال، مرجع سابق، ص 202، تاريخ الإطّلاع: 16-05-2019.

[191] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

▪ المنشأة القاعدية: توفّر المنشآت القاعدية كشبكة الطّرقات، السّكك الحديدية، و المطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقّل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأوليّة، أي الإنفتاح على العالم الخارجي...

د. توفّر نسيج من الشّركات المحلّية النّاجحة:

يُعتبر توفّر شبكة من الشّركات الصّغيرة و المتوسّطة أحد الشّروط المهمّة لجذب المستثمرين، حيث يفتح توفّر هذه الشّبكة من الشّركات المحلّية الفرصة أمام الشّركات العالمية للقيام بعمليات الإندماج و التملّك التي تبلغ حوالي نصف حجم الإستثمار الأجنبي المباشر سنوياً[192]، كما تجذب خصخصة هذه الشّركات المزيد من المستثمرين الأجانب، و من مزايا توفّر المشروعات الصّغيرة و المتوسّطة قيامها بدور المورد للشّركات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد و المقاولة من الباطن و التي تسمح بتخفيض التكاليف الثّابتة للشّركات الكبرى.[193]

ثالثاً: ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر

تشير الكثير من الدّراسات إلى أنّ الإستثمارات الأجنبية تحتاج إلى نوعين رئيسيين من عوامل الجذب لكي تقبل بالإستثمار و هما:[194] **الضّمانات** و**الحوافز**، و يُقصد **بالضّمانات** مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي و المعرفة التكنولوجية ضدّ خطر الضّياع أو الخسارة (إسترداد رأس المال و تحويل الأرباح). أمّا **الحوافز** فهي السّياسات التي تمكّن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدّل للأرباح و تحقيق أعلى معدّلات الإنتاج و النّمو.

و تعرّف كذلك حوافز الإستثمار على أنّها: [195]

❖ مجموعة إجراءات و ترتيبات ذات قيم إقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدّولة للمستثمرين سواء المحلّيين أو الأجانب لتحقيق أهداف محدّدة كإغراء الأفراد أو الشّركات للقيام بعملية الإستثمار، و توجيه

---

[192] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2005، نقلاً عن: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 57.

[193] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[194] يوسفي رشيد، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الوطني- حالة الجزائر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، المجلّد 5، العدد 5، ديسمبر 2005، ص 163. تاريخ الإطّلاع: 15-03-2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/6019*

[195] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضّريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، المجلّد 5، العدد 6، جانفي 2009، ص ص 316-317. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48177*، تاريخ الإطّلاع:

الإستثمار نحو قطاعات غير مستثمر فيها، تحقيق التوازن الجهوي للإستثمار من خلال منح حوافز إستثمارية نحو المناطق غير المرغوب فيها...إلخ).

❖ هي ميزة إقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدّمها الدّولة لكامل الإستثمارات أو لبعضها، و يتمُّ تحديدها وفقاً لمعيار موضوعي أو جغرافي كأن تهدف الدّولة إلى توجيه الإستثمارات نحو مجالات يُعزف عن الإستثمار فيها، و كذلك السّعي إلى تنمية مناطق معيّنة، و بالتالي تأتي حوافز الإستثمار لتحقيق هذه الأهداف.

إنّ حوافز الإستثمار على إختلاف أنواعها على سبيل الإجمال لا الحصر هي:

أ. درجة إنفتاح إقتصادي عالية.

ب. السّياسات التي تعزّز إستقرار الإقتصاد الكلّي و القدرة على التنبّؤ.

ج. إستقرار الأحوال القانونية و الإقتصادية.

د. أسعار صرف مستقرّة نسبياً.

هـ. هيكل ضريبي يشجّع على تمويل الإستثمار و لا يعطي مزايا أكثر للتمويل بالعجز.

و. وجود بُنى أساسية و تشجيع القطاع الخاص في دخول هذا المجال خاصّة مجالات الصّحة و التعليم بإعتبارهما يساهمان في تحسين إنتاجية العامل بصورة قابلة للإستمرار.

ز. قوى عاملة مؤهّلة ماهرة و متعلّمة.

و على الرّغم من إتجاه معظم البلدان النّامية إلى منح المزيد من الإعفاءات و الضّمانات و الحوافز لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، إلّا أنّ الواقع العلمي أثبت أنّ رأس المال الأجنبي قد إتّجه في كثير من الأحيان إلى دول شحيحة في منح هذه الحوافز أكثر من إتجاهه إلى الدّول التي كانت أكثر سخاءاً و كرماً في منحها، لهذا أصبحت الحاجة ملحّة إلى ضرورة ترشيد الحوافز و توجيهها و ربطها بالأولويات الإقتصادية التي تخدم أهداف التنمية الوطنية بحيث تصبح عامل جذب حقيقي للمستثمرين المحلّيين و الأجانب على حدٍّ سواء، و يجب أن يُنظر إليها على أنّها من عوامل الجذب المكمّلة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر و ليست من العوامل الرّئيسية لقرارات الإستثمار.[196]

[196] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر– تونس–المغرب)، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2008/2007، ص 165، نقلاً عن: غانية نذير، **إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للإقتصاد الريعي في ظل التطوّرات الدّولية الرّاهنة**، مجلّة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2016، ص53. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10319*

و تُعتبر الحوافز المالية و التمويلية من بين المحدّدات التكميلية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسابقت [197] الكثير من الدّول خلال فترة التسعينات من القرن الماضي من أجل مراجعة أنظمتها المالية بُغية تحفيز الشّركات متعدّدة الجنسيات على الدّخول للإستثمار فيها، حيث وصل عدد الدّول التي سلكت هذا الطّريق 83 دولة سنة 1977، و كنتيجة للنّتائج الباهرة المُحقّقة من طرف الدّول التي عملت على تعديل نظامها المالي؛ إزدادت أهمية الحوافز المالية و التمويلية كآلية محفّزة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بالأخصّ لدى الدّول المتقدّمة.

و كما نعلم أنّ الإستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة إلى دولة أخرى سعياً وراء الرّبح و بإعتبار الضّريبة عنصراً مؤثّرًا على حجم الأرباح، إذ يُعتبر إنخفاضها في دولة معيّنة حافزاً ضريبياً لجذب الإستثمار الأجنبي إليها و على العكس من ذلك فإنّ إرتفاع الضّرائب في بلد معيّن يؤدّي إلى إبتعاد الإستثمارات الأجنبية عنه، بل قد يؤدّي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج إذا لم توجد معوقات قانونية تمنعها من ذلك. و عليه فإنّ السّياسة الضّريبية يمكنها أن تؤثّر بشكلٍ فعّالٍ في تدفّق الإستثمارات الأجنبية نحو البلدان النّامية، فقد تحدث هذه السّياسة آثاراً سلبية أو إيجابية تقلّص أو توسّع من مدى إنسياب الإستثمارات الأجنبية في هذه البلدان.[198]

رابعاً: مقوّمات المناخ الإستثماري

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية على عدّة مقوّمات، نوجز أهمّها فيما يلي:[199]

- **المناخ السّياسي و الأمني:** هناك العديد من العوامل التي تؤثّر على مدى ملائمة المناخ الإستثماري، حيث أنّ عدم توافر الإستقرار السّياسي و الأمني يؤدّي إلى خفض معدّلات الإدّخار و بالتالي خفض معدّلات الإستثمار، و بذلك يفقد المستثمر الثّقة في إستقرار الجهاز الحاكم ممّا يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر إستقراراً و أمناً.

---

[197] سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار حامد للنّشر و التوزيع، الطّبعة الأولى، 2000، ص 176. نقلاً عن: (شوقي جباري و محمد محجوب الحداد، **مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلّة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، المجلّد 3، العدد 4، جانفي 2013، ص 210. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7445*، تاريخ الإطّلاع: 13–05–2019).

[198] برابح محمد، **دور السّياسة الضّريبية في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية بالدّول النّامية حالة الجزائر**"، مجلّة الإقتصاد الجديد، المجلّد 1، العدد 12، 2015، ص 329. تاريخ الإطّلاع: 23–05–2019.

[199] منصوري الزين، مرجع سابق (كتاب)، ص 91–93.

- **المناخ الثّقافي و الإجتماعي:** يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثّرة على نشاط المشروع و إمكانية تكامله و مقدار التعاون المطلوب، و يُبرّر ذلك من خلال:

- دور السّياسة التعليمية و التدريبية و التكوينية المعتمدة.
- درجة الوعي بعناصر و مقوّمات التقدّم الإقتصادي، و درجة تفهّم و تعاون أفراد المجتمع لنشاط الشّركات الأجنبية.
- دور الجمعيات و النّقابات العمّالية في تنظيم و تحسين القوى العاملة.
- درجة الوعي الصّحي، و مقدار التأمينات الإجتماعية المتّبعة.

- **المناخ الإقتصادي:** و يمكن إجمال أهم العوامل المؤثّرة في المناخ الإقتصادي ضمن الآتي:[200]

- مقدار الموارد الطّبيعية المتاحة داخل البلد.
- مقدار البنية التحتيّة و مدى صلاحيتها.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدّول و القدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السّياسة المالية و النّقدية، و ما تحتويه من تحفيزات.
- درجة وضوح و إستقرار قوانين الإستثمار و مقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.
- مدى كفاءة البنوك و قدرتها على توفير المعلومات للمستثمر و معدّلات الفائدة على التسهيلات الإئتمانية، و مدى كفاءة سوق المال داخل الدّولة.
- مدى إستقرار السّياسات السّعرية و معدّلات التضخّم.
- درجة الحماية المتّبعة داخل الدّولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.

و يتطلّب نجاح البلدان في تحسين مناخها الإستثماري تحسين جودة المؤسّسات في المقام الأوّل، ممّا يعني تحقيق جودة الحكم، و ذلك وفقاً لعدّة مبادئ من أهمّها حماية حقوق الملكية و سيادة دولة القانون و سيطرة القطاع الخاص و تحرير المبادلات الخارجية.[201]

[200] محمد نظير بسيوني، دور السّياسات الإقتصادية تجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، رسالة دكتوراه، كليّة التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1986، ص 236، نقلاً عن: منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص 92-93.

[201] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

و عليه لا يمكن تحقيق مناخ إستثماري جيّد إلّا في ظلِّ تحسّن نوعية ممارسة الحكم و جودة عمل المؤسّسات. و المناخ الإستثماري الجيّد هو عبارة عن مجموعة معقّدة من العناصر أو المكوّنات ذات الطّبيعة المختلفة، فلا يمكن تعويض النّقص في إحدى هذه المكوّنات بتحسّن مُكوّن آخر، و إذا تمكّن بلد ما من تحقيق توازنات الإقتصاد الكلّي عن طريق تطبيق سياسة نقدية و مالية صارمة، فإنّ جهوده في تحسين مناخ الإستثمار تكون عديمة الأهميّة إذا كانت نوعية المؤسّسات سيّئة (تفشّي الفساد و عدم الشّفافية و عدم وضوح و تطبيق القوانين) و عدم الإستقرار الأمني. [202]

إذ يؤثّر مؤشّر الفساد الإداري على قرار المستثمر الأجنبي، فإنتشار و تفشّي الفساد في البيئة الإستثمارية يؤدّي إلى إمتناع المستثمرين عن الإستثمار فيها، حيث يشيع جوّاً من عدم الأمان، ممّا يؤثّر على قدرة الشّركات و الأفراد على تنفيذ العقود.[203]

و عليه يجدر بالدّول التي تستهدف تحسين مناخ الإستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيّد لكلّ ما من شأنه التأثير سلباً على المناخ العام للإستثمار، و وضع إستراتيجية واضحة و محدّدة لتطوير الإستثمار، مستغلّة في ذلك الفرص المتاحة لها في السّوق الوطني أو العالمي.[204]

[202] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[203] محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص ص 20-21. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[204] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 57. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

خاتمة الفصل الأوّل:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي حيث تبيّن لنا ما يلي:

- أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر برز كأداة تمويل دولي و إزدادت أهميته عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر لخصائصه التي يتميّز بها خاصّة بعد الأزمات المالية التي عرفتها الأسواق المالية.
- يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة المفضّلة من قبل معظم الدّول لأنّه الأكثر إستقراراً عن الإستثمار الأجنبي غير المباشر.
- عدم ترحيب الدّول النّامية به كثيراً في البداية. نظراً لإتّجاه الشّركات متعدّدة الجنسيات إلى تحقيق أهداف ريعية دون الإهتمام بتحسين إقتصاديات تلك الدّول.
- إختلاف النّظرة للإستثمار الأجنبي المباشر و تنافس الدّول لجذبه. نظراً لما حقّقته بعض الدّول من توفير مناصب شغل و المساهمة في تحسين وضعية ميزان المدفوعات إلى غير ذلك من المزايا.
- إختلفت التفسيرات النّظرية التي حظي بها الإستثمار الأجنبي المباشر بإختلاف وجهات نظر أصحابها حسب المدارس التي ينتمون إليها.
- تتعدّد دوافع القيام بالإستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب تعدّد المتغيّرات المؤثّرة على قرار الشركات متعدّدة الجنسيات بالإستثمار في دولة ما.
- قامت النّظريات المفسّرة للإستثمار الأجنبي المباشر في البداية على نظريات التجارة الدّولية، ثمّ ظهرت بعد ذلك نظريات أخرى حديثة ركّزت على نواقص السّوق و تنظيم الشّركات.
- للإستثمار الأجنبي مكاسب و منافع تعود على الدّول المضيفة تعمل على رفع معدّل النّمو في الدّول المضيفة لها. من خلال زيادة فرص التوظيف و تخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات و رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلّي من خلال نقل التكنولوجيا. مقابل ذلك هناك مساوئ تترتّب عليه بإمكانها تهديد سير إقتصادات هذه الدّول.
- إنقسام المحلّلين الإقتصاديين إلى مؤيّدين للإستثمار الأجنبي المباشر لما تقوم به الدّول المضيفة لتشجيعه نظرا لآثاره الإيجابية. أمّا الرّافضون المعارضون ينظرون إلى الآثار السلبية التي يُلحقها بالدّولة المضيفة خاصّة ما تعلّق بالتبعية الإقتصادية.

أبدت الجزائر رغبتها في اللّجوء إلى هذا النّوع من التمويل بعدما حقّقته بعض الدّول النّامية في هذا المجال، و بُغية دراسة مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خصّصنا الفصل المُوالي لذلك.

الفصل الثّاني:

مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدّمة الفصل الثّاني:

بعد فشل السّياسات التنموية للجزائر أصبح لزاماً عليها مسايرة المستجدات و التفتّح على الإقتصاد العالمي. و أدّت الأزمات التي مرّ بها الإقتصاد الوطني إلى ضرورة تبنّي سياسة الإنفتاح على العالم الخارجي و القيام بإصلاحات و برامج إقتصادية هادفة لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

يهتم هذا الفصل بتقديم لمحة عن الإتّجاهات العامّة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصّعيد العالمي مع التطرّق إلى نصيب الجزائر من هذه التدفّقات العالمية الواردة و مقارنتها ببعض الدّول. ثمّ معرفة أهم التطوّرات التي عرفها تعامل الجزائر و موقفها من الإستثمار الأجنبي المباشر، مع إعطاء حصيلة الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

إضافة إلى الإشارة لمؤهّلات و مجهودات الجزائر في سبيل جذبه مع الوقوف على أهم القوانين المتعلّقة به.

1. الإتّجاهات العامّة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصّعيد العالمي:

قبل التطرّق إلى تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر يجب في البداية أن نعرّف هذا المصطلح؛ تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر نعني به ما دخل فعلاً في تلك السّنة كإستثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الإستثمارات أو التغيّر في الإستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.[205]

أمّا مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر هو قيمة حصّة رأس المال و الإحتياطيات (بما في ذلك الأرباح) المنسوبة إلى الشّركة الأم، بالإضافة إلى صافي مديونية الشّركات الأجنبية التابعة للشّركات الأم. و هو تقريباً القيمة التراكمية لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر السّابقة.[206]

يُمثّل مستوى و حجم الإستثمار الوارد إلى أيّ بلد المؤشّر الأوّل الذي يعكس طبيعة المناخ الإستثماري. فالبلد الذي يتلقّى حجماً من الإستثمارات الأجنبية يُعتبر دليلاً على أنّ المناخ الإستثماري في هذا البلد ملائم و مشجّع للإستثمار الأجنبي.[207]

1.1. مصادر و إتّجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم:

أوّلاً: مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

أُعتُبرت الولايات المتحدة الأمريكية قبل سنة 2000 مصدراً لأكثر من نصف رؤوس الأموال المغذّية للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم. لكن لم تعد توفّر اليوم سوى 25 بالمائة من إجمالي رؤوس أموال الإستثمار الأجنبي المباشر، في حين أخذت دول جديدة بالنُّشوء كمصدر جديد رئيس للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية و قطر و الإمارات العربية. أمّا الدّول النّامية بقيت ذات نصيب محدود من رؤوس الأموال المستثمرة إستثماراً مباشراً، كما تُعتبر كل

---

[205] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، **أثر المتغيّرات الحقيقية و النّقدية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، المجلّد 17، العدد 1، 2017، ص 10. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66301، تاريخ الإطّلاع: 12-03-2019.

[206] https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx, 22-11-2019. 19h50

[207] عامر عيساني و بوبكر سلالي، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية خلال الفترة: 2002-2012**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد العشرون، ديسمبر 2016، ص 26. متاح على الرّابط: http://revues.univ-biskra.dz/index.php/rem/article/view/2010/1814 ، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

من اليابان، و سنغافورة ، و كوريا الجنوبية، و تايوان، و الصّين الشّعبية، من أبرز الدّول تصديراً لرأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر.[208]

الشّكل الموالي **(رقم 4.1)** يوضّح أكبر بلد مستقبل و مصدر للإستثمار في العالم لعام 2018، ألا و هو الولايات المتحدة بمبلغ 171 و 250.5 مليار دولار على التوالي.

الشّكل رقم 4.1: نظرة شاملة للمشاريع الإستثمارية الجديدة في العالم لعام 2018

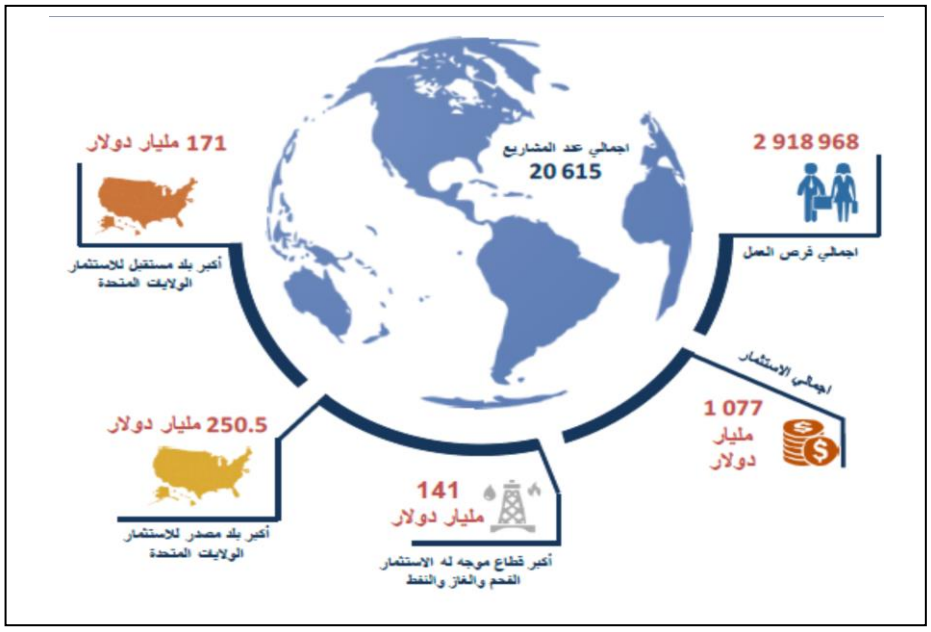

المصدر: قاعدة بيانات *FDI Markets* نقلاً عن: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، ص 14. متاح على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf، تاريخ الإطّلاع: 08-03-2020 (20h09).

ثانياً: إتّجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

من حيث إتّجاهات تدفّق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، يقسّم هذا التدفّق إلى أربعة أقسام: [209]

- الدّول المتقدّمة صناعياً تتيح لبعضها أسواقاً واسعةً و فرصاً مجزيةً للإستثمار، حيث ينساب نحوها جانب كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

[208] أبحري سفيان، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحدّيات الواقع و آفاق المستقبل**، مجلّة أبعاد إقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، المجلّد 6، العدد 1، جوان 2016، ص 24. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31129 ، تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[209] محمد عبد العزيز، الإستثمار الأجنبي المباشر، دار النّفائس للنّشر و التوزيع، 2005. نقلاً عن: أبحري سفيان، مرجع سابق، ص 24. تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

- دول منخفضة الدّخل و تتمتّع بموارد طبيعية كالبترول، و المعادن، و النّحاس، و اليورانيوم؛ تنساب إليها الإستثمارات الأجنبية للشّركات الكبرى، و التي ترتكز على إستغلال الموارد.

- الدّول التي تنمو بسرعة و تحتوي على قطاع صناعي مثل كندا، أستراليا، جنوب إفريقيا؛ يتّجه الإستثمار المباشر إلى إنشاء فروعٍ له فيها، مع إعادة إستثمار جانب كبير من الأرباح.

- دول منخفضة الدّخل ليس لها موارد طبيعية ذات أهميّة و ذات أسواق قادرة على إستيعاب إنتاج المشروع؛ لا يتجه لها سوى قدر ضئيل من رؤوس الأموال الأجنبية. و تندرج ضمنها معظم الدّول المتخلّفة في إفريقيا و آسيا.

و بالتالي رغم الجهود التي بذلتها العديد من الدّول المتخلّفة لإغراء رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها؛ إستمرَّ المستثمرون الأجانب في زيادة تدفّقاتهم للدّول المتقدّمة و النّامية، و حصر نشاطهم الإستثماري في نطاق ضيّق من الدّول المتخلّفة.

مثّلت الدّول المتقدّمة الوجهة الأولى للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد بحيث لم تقل نسبة إستحواذ هذه الدّول عن 56% خلال الفترة 2004-2008، أمّا الدّول النّامية و الإنتقالية مجتمعةً فلم يقلّ نصيبها عن نسبة 32%، أي حوالي ثلث التدفّقات العالمية، ممّا يدلّ على أنّ هذه الدّول تمثّل وجهة مهمّة و أساسية للإستثمار الأجنبي المباشر رغم الفارق الكبير في مناخ الإستثمار، كما أنّه لم يتجاوز نسبة 43%.[210]

غير أنّ الأزمة العالمية لسنة 2008 أثّرت على التوزيع الجغرافي لتدفّقات الإستثمار العالمي الوارد، بحيث أصبحت الإقتصاديات النّامية تستحوذ على أكثر من نصف التدفّقات الواردة، بعد أن كان نصيبها قبل الأزمة أقلَّ بكثير. و هذا لأنّ إرتفاع أسعار الكثير من السّلع الأساسية بسبب الأزمة المالية، حفّز الإستثمار الأجنبي المباشر على التوجّه نحو الإقتصاديات النّامية و الإنتقالية الغنيّة بالموارد الطّبيعية. ضف إلى ذلك الإنحسار العالمي الذي تلا الأزمة قد أضرّ بالإقتصاديات المتقدّمة و منح الفرصة لبعض الإقتصاديات النّامية للبروز على حساب تلك الإقتصاديات المتضرّرة، بحيث إستمرّت الشّركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان في توسّعها خارجياً، ممّا ساهم بشكل كبير في زيادة أهمية الإقتصاديات النّامية بإعتبارها مصدراً رئيسياً للإستثمار الأجنبي المباشر.[211]

---

[210] نور الدين قدوري و عيسى حجاب، مرجع سابق، ص 83. تاريخ الإطّلاع: 12-07-2020.

[211] نفس المرجع، ص 85، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 12-07-2020. 21h40

الجدول الموالي (**رقم 1.1**) يوضّح نسبة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً حسب الأقاليم الإقتصادية و كذا حصّة كل من شمال إفريقيا، دول إتحاد المغرب العربي و الدّول العربية خلال الفترة (2009-2018).

الجدول رقم 1.1: نسبة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة:النسبة المئوية (%)

السّنة	التدفّقات العالمية الواردة	التدفّقات الواردة للإقتصادات المتقدّمة	الاقتصادات التي تمرّ بمرحلة إنتقالية	التدفّقات الواردة للإقتصادات النّامية	حصّة شمال إفريقيا من التدفّقات العالمية الواردة	حصّة إتّحاد المغرب العربي من التدفّقات العالمية الواردة	حصّة جامعة الدّول العربية من التدفّقات العالمية الواردة
2009	100.000	55.345	5.275	39.379	1.548	0.827	6.679
2010	100.000	49.740	4.673	45.586	1.153	0.544	5.135
2011	100.000	52.316	5.088	42.596	0.483	0.441	2.881
2012	100.000	50.449	4.418	45.133	1.061	0.588	3.586
2013	100.000	48.551	5.853	45.596	0.891	0.555	2.886
2014	100.000	45.908	4.182	49.910	0.884	0.489	2.327
2015	100.000	62.375	1.789	35.835	0.606	0.205	1.254
2016	100.000	62.425	3.370	34.205	0.722	0.258	1.719
2017	100.000	50.706	3.175	46.119	0.886	0.360	2.092
2018	100.000	42.932	2.638	54.430	1.088	0.482	2.407

المصدر: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx ، تاريخ الإطّلاع: 23-11-2019. (19h14)

حسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2019، إرتفعت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الإقتصادات النّامية بمعدّل 2.2% إلى 706 مليار دولار.[212] و رغم النّمو الطّفيف في التدفّقات إلّا أنّ نصيبها من التدفّقات العالمية قفز ليبلغ 54.430% سنة 2018 مقارنة بـ 46.119% و 34.205% سنتي 2017 و 2016 على التوالي. و هو ما نلاحظه من خلال الجدول أعلاه.

[212] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 12.

أمّا بالنسبة للدّول المتقدّمة، فقد تراجعت التدفّقات المباشرة الواردة بشكل ملحوظ ما بين سنتي 2016 و 2018 بما نسبته 20%. إذ مثّلت هذه التدفّقات سنة 2018 نسبة 42.932% من إجمالي التدفّقات العالمية.

و يعود هذا التراجع المسجّل نتيجة للهبوط الكبير في التدفّقات الواردة إلى أوروبا بنسبة 55.2% إلى 172 مليار دولار و كذلك التدفّقات الواردة إلى أمريكا الشمالية بمعدّل 3.5% إلى 291.4 مليار دولار لنفس السنة.[213]

أمّا الإقتصادات التي تمرّ بمرحلة إنتقالية إستمرَّ تراجعت التدفّقات الواردة إليها، بمعدّل 28% خلال سنة 2018 لتبلغ 34.2 مليار دولار فقط.[214]

يُمكن تمثيل بيانات الجدول السّابق (رقم 2.1) من خلال الشّكل التالي **(رقم 5.1)** الذي يُوضّح نصيب الإقتصادات المتقدّمة، التي تمر بمرحلة إنتقال، النّامية و دول شمال إفريقيا من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً.

الشّكل رقم 5.1 : التمثيل البياني لنصيب الإقتصادات: المتقدّمة، التي تمرُّ بمرحلة إنتقال، النّامية و دول شمال إفريقيا من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة: النّسبة المئوية (%)

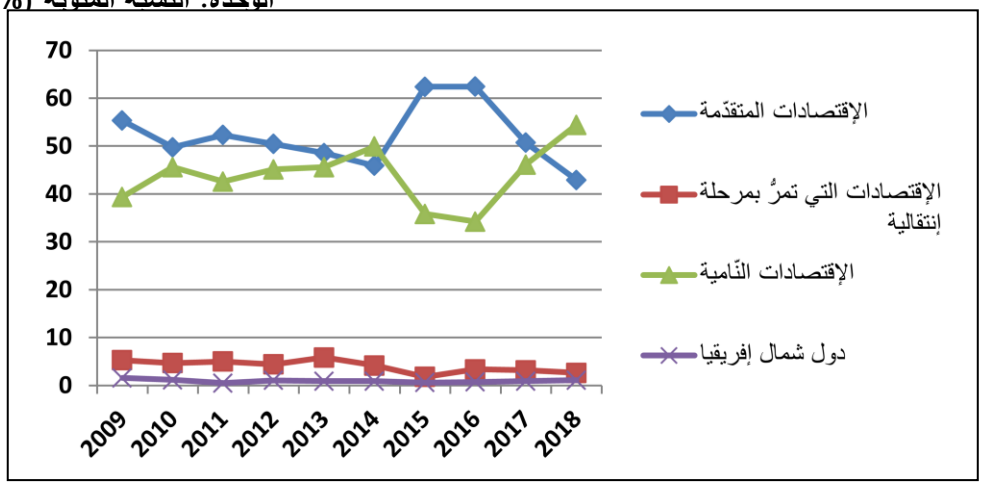

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، متاح على الرّابط:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx ، تاريخ الإطّلاع: 23-11-2019. 19h14

[213] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 12.

[214] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

ثالثاً: نصيب الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتّحاد المغرب العربي من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً

يمكن تمثيل نصيب الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتّحاد المغرب العربي من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً كما يلي:

الشّكل رقم 6.1 : التمثيل البياني لنصيب (الدّول العربية، دول شمال إفريقيا، إتّحاد المغرب العربي) من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً خلال الفترة (2009-2018)

الوحدة: النّسبة المئوية (%)

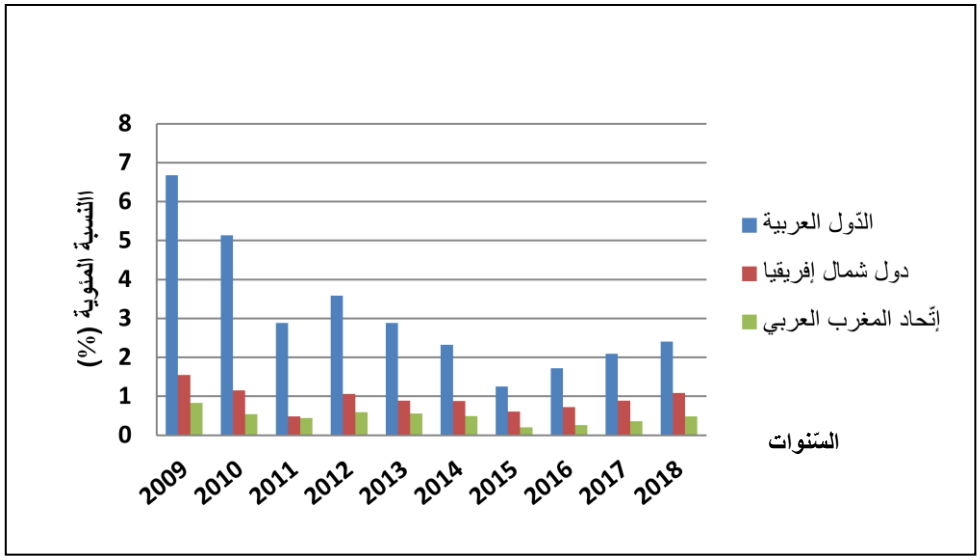

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على بيانات الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، متاح على الرّابط:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx، تاريخ الإطّلاع: 24-11-2019.

تراجعت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدّول العربية حيث كانت تبلغ نسبتها من إجمالي التدفّقات العالمية 6,679% سنة 2009 لتواصل إنخفاضها إلى 1,254% سنة 2015 ثمّ إلى 1,719 سنة 2016 لترتفع قليلاً إلى 2,407% سنة 2018.

كما نلاحظ من الشّكل أعلاه أنّ تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى كل من الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتحاد المغرب العربي كان تقريباً بنفس الوتيرة بين الإرتفاع و الإنخفاض مع إختلاف في النّسب.

رابعاً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي

لمقارنة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر مع دول المغرب العربي[215] خلال الفترة (2009-2018)، يمكن إنجاز الشّكل التالي (**رقم 7.1**):

الشّكل رقم 7.1: التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول إتّحاد المغرب العربي خلال الفترة (2009-2018)

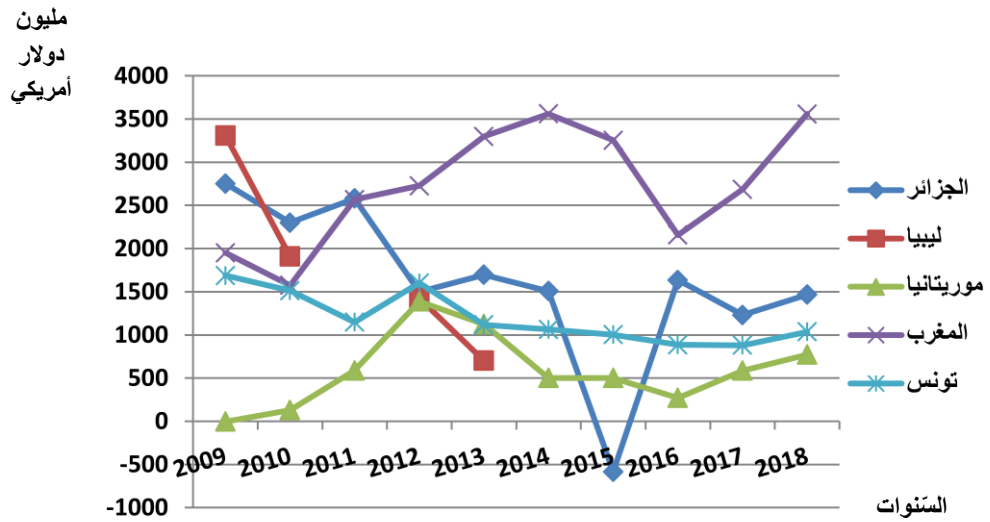

المصدر: إعتماداً على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx، تاريخ الإطّلاع: 22-11-2019، 20h42 : 21h 32 / 2022-02-05

ملاحظة: البيانات بالنّسبة لـ "ليبيا" للسّنوات 2011، 2014 إلى غاية 2018 غير متاحة.

يُظهر الشّكل أعلاه تفوّق المغرب من حيث التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر و بلغت أعلى قيمة لها 3561 مليون دولار أمريكي سنة 2014، بينما سجّلت الجزائر تدفّقات أقل بإستثناء سنوات 2009، 2010 و 2011. كما يظهر الإنخفاض المفاجيء إلى قيمة سالبة بلغت -585 مليون دولار أمريكي سنة 2015، ثمّ تأتي كل من تونس، ليبيا و موريتانيا.

[215] دول إتّحاد المغرب العربي (**UMA** Union du Maghreb Arabe): هي الجزائر، مصر، ليبيا، موريتانيا، المغرب و تونس.

2.1. تطوّر تعامل الجزائر مع ملف الإستثمار الأجنبي و سياستها إتجاهه

إرتبط تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر و أهميته في الجزائر منذ الإستقلال حتى الآن بعاملين أساسيين حيث:[216]

يتمثّل **العامل الأوّل** في التطوّرات و الظّروف التي شهدها نظام العلاقات الإقتصادية الدّولية و التي كان لها الإنعكاس البارز على تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر و زيادة وزنه في هيكل التمويل الدّولي.

أمّا **العامل الثّاني** فقد إرتبط بالتوجّهات التي إعتمدتها الجزائر على المستوى الإقتصادي و التغيّر الذي عرفه النّهج الإقتصادي و الإنتقال من الإقتصاد المخطّط إلى إقتصاد السّوق، و الإنفتاح على الأسواق العالمية الذي نتج عنه ظهور إستراتيجيات تنموية جديدة.

أوّلاً: وضعية الإستثمار الأجنبي إنطلاقاً من الإقتصاد الموجّه المخطّط إلى إقتصاد السّوق

سُيِّر الإقتصاد الجزائري وفق منهج إشتراكي يقوم على التخطيط المركزي و اعتُمِدَ في ذلك على المخطّطات التنموية بدءاً من المخطّط الثّلاثي 1967-1969 و إنتهاءاً بالمخطّط الخماسي 1985-1989. و لم تكن مردودية و نتائج الأداء المحقّقة عصب الحياة الإقتصادية النّابض في تلك المرحلة، و إنّما مردودية قطاع المحروقات التي كانت مرتفعة خلال فترة السّبعينات لتتضاءل أثناء الثّمانينات. و إستخدمت إيرادات هذا القطاع في تمويل العجز المحّقق على كلِّ المستويات.[217]

و بدخول الجزائر مرحلة المفاوضات مع صندوق النّقد الدّولي؛ عرفت مرحلة جديدة من مراحل توجّهها الإقتصادي و السّياسي. حيث فُتح أمامها خيار إقتصاد السّوق كبديل عن الإقتصاد المخطّط، و أصبحت

---

[216] بن موفق زروق و كيحل عبد الباقي، **دراسة علاقة الإستثمار الاجنبي المباشر بالنّمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ما بين 1970-2014**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الخامس حول: الإستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرّة الصّناعية للتصدير، يومي 25/26 ماي 2016، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، ص 4.

[217] مرداوي كمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الإستثمار في الجزائر**، دون جهة نشر، دون تاريخ نشر، ص 2. متاح على الرّابط:
https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20...%20telmsan/29.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

في إطاره ملزمة بتنفيذ برامج تصحيح هيكلية تقوم على العديد من الإجراءات من بينها إزالة الحواجز أمام التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي.[218]

ثانياً: تغيّر نظرة الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر

إتّسمت نظرة الجزائر خلال فترة السّبعينات و كذا الثّمانينات بالشّك تجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة ممّا دفعها إلى إتخاذ إجراءات منعت حركة و نشاط هذا النّوع من التمويل الأجنبي للتنمية الإقتصادية، و لهذا إتّجهت إلى الإقتراض بدلاً من الإستثمار الأجنبي المباشر للوفاء بحاجاتها المالية من النّقد الأجنبي.[219]

إلاّ أنّه مع نهاية عقد الثّمانينات ظهرت أزمة المديونية الخارجية التي بيّنت خطورة الإعتماد على القروض الخارجية لأنّ أعباء هذه الدّيون المقترنة بتعويم أسعار الفائدة على جزء كبير منها جعل الكثير من الدّول النّامية أكثر عرضة للصّدمات الخارجية. و هكذا تغيّرت النّظرة مع مطلع عقد التسعينات في إتجاه و جذب و إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، و شُرع في إتّخاذ مختلف الإجراءات و رسم تلك السّياسات التي من شأنها إنشاء و توفير تلك البيئة المناسبة و المحفّزة لهذا الإستثمار.[220]

فبعد توقيع الجزائر على إتفاقية التثبيت مع صندوق النّقد الدّولي في 1989/05/30، أصبحت مجبرة على اللّجوء إلى الإستثمارات الأجنبية قصد الحصول على رؤوس الأموال اللاّزمة لإنعاش إقتصادها خصوصاً بعد إنهيار أسعار النّفط.

و هكذا فوجود مثل هذا الإستثمار، يساعد الدّولة على حلّ معضلة البطالة، و التي بلغت في نهاية 1989 نسبة 24% من حجم اليد العاملة.[221]

راهنت السّلطات الجزائرية في إطار توجّهاتها الإقتصادية التي شرعت في تبنّيها مطلع تسعينات القرن العشرين، على الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم العوامل المولّدة للنّشاط الإنتاجي و المحرّكة له دفعاً

---

[218] مرداوي كمال، مرجع سابق، ص 3، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[219] عماري عمار و بوسعدة سعيدة، **معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدّولي الثّاني 14 و 15 نوفمبر 2005، ص 215. متاح على الرّابط: https://kantakji.com/media/8955/14-ammari-ammar-.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 24-02-2019.

[220] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[221] Belhimer Amer,La dette extérieur,OPU,Alger,1999,P 17 :

نقلاً عن: عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للإستثمار-الأنشطة العادية و قطاع المحروقات**، دار الخلدونية للنّشر و التوزيع، القبة-الجزائر، 2006، ص 410.

بإتجاه الإنماء، و ذلك بإستحداث إطار تنظيمي جديد يرعى هذا النّوع من الإستثمارات و عمل على إستقطابها، و بدأت معالم هذا الإطار بصدور القانون 90-10، ثمّ قانوني الإستثمار لسنتي 1993 و 2001.[222]

مثّلت سنة 1993 في الجزائر سنة التحوّل الصّريح نحو إقتصاد السّوق من النّاحية التشريعية و القانونية. و تمّ خلالها إقرار العديد من القواعد القانونية و النّصوص التشريعية التي رسّخت سياسة تحرير الإقتصاد المُعلن عنها منذ نهاية الثّمانينات.[223]

ثالثاً: وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة السّتينات

كان تدفّق الإستثمار الأجنبي هامشياً نسبياً في السّتينيات. و يُظهِر تحديد الإطار القانوني و المؤسّساتي، من خلال قانون الإستثمار الأول في 27 يوليو 1963 بشكل لا لبس فيه الرّغبة في جذب المستثمرين الأجانب، و تلاه قانون ثانٍ مؤرّخ في 15 سبتمبر 1966، موجّه نحو الإستثمارات الوطنية. و على الرّغم من أنّ السّياسة العامّة لتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر ملائمة خلال هذا العقد من الزّمن، فإنّ النّتيجة التي تمّ الحصول عليها بقيت منخفضة.[224]

عُرفت المرحلة من (1962-1966) بمرحلة التحفّظ على الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث إتّسمت بالغموض و التناقض إتجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ كانت عبارة عن مرحلة إنتقالية من نظام إستعماري إلى دولة وطنية ذات سيادة، تميّزت بالإزدواجية السّياسية تجاه المستثمر الأجنبي بقوانين تشجّع إنشاء الإستثمارات الأجنبية و تضمن لها كامل المساعدات و معاملات سياسية و إدارية تعمل على التراب الوطني و تثبّط عزيمة أيَّ مستثمر أجنبي يريد الإستقرار بالجزائر.[225]

---

[222] بن لوكيل رمضان و وارزقي ميلود، **واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 17، العدد 3، 2013، ص 57. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10536.

[223] بابا عبد القادر و أجري خيرة، **الإمتيازات الجبائية و دورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلّة الجزائرية للإقتصاد و المالية، جامعة يحي فارس-المدية، المجلّد 2، العدد 2، سبتمبر 2014، ص 19. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26346، تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[224] Badreddine Amina et Ali Tchamakdji,Analyse des déterminants des investissements directs étrangers en Algérie, Document de recherche présenté au Premier Forum International sur: Le rôle de l'investissement direct étranger dans la croissance économique, Univrsité Abbès Laghrour Khenchela , 9-10 Avril 2013, P11.

[225] ميدون إلياس، مرجع سابق (مقال)، ص 228.

و بالتالي كان للسّلطة الجزائرية خلال فترة السّتينات موقفاً حذراً و أحياناً معادياً من الإستثمار الأجنبي، و الذي إعتبره البعض أنّه خطر على السّيادة الوطنية بإمكانه رهن الإستقلال الوطني من خلال إمكانية تحوّله إلى شكل آخر من أشكال الإستعمار.

رابعاً: أهم قوانين الإستثمار الصّادرة خلال فترة السّتينات

تبنّت الجزائر خلال هذه الفترة قانونين يتعلّقان بالإستثمار:

أ. **قانون الإستثمار الصّادر سنة 1963:**

جاء القانون رقم 63-277 المؤرّخ في 26 جويلية 1963، في فترة صعبة مرّت بها الجزائر بعد الإستقلال سواء من النّاحية السّياسية أو الإقتصادية و ذلك نتيجة التخريب الكبير و الممنهج الذي تعرّضت له المنشآت و الهياكل الإقتصادية طيلة فترة الإستعمار الفرنسي، ممّا إنعكس بالسّلب على جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر. هدف هذا القانون إلى محاولة الإبقاء على رأس المال الأجنبي الموجود في الجزائر في تلك الفترة و الموروث من الحقبة الإستعمارية، قصد تمويل الإقتصاد الوطني بشرط ألّا يتعارض مع السّيادة الوطنية و النّظام الإشتراكي الذي إنتهجته الجزائر عقب إستقلالها.[226]

و يُعتبر أوّل قانون للإستثمار في الجزائر، الهدف منه بعث النّشاط الإقتصادي و إنعاش الحياة الإقتصادية من جديد و إعادة بناء وتنمية الإقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغاً أحدثته هجرة المعمّرين بعد الإستقلال.[227]

وُجّه هذا القانون إلى رؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية أساساً، و قد خوّلهم ضمانات: بعض الضّمانات عامّة، يستفيد بها كل المستثمرون الأجانب و بعض الضّمانات خاصّة بالمؤسّسات المنشأة عن طريق إتفاقية. [228] **(أنظر الملحق الأوّل)**

غير أنّ تطبيق هذا القانون لم يتم، نظراً للمحيط السّياسي القائم على التوجّه الإشتراكي و الذي أساسه القطاع العام و لا مكان فيه للقطاع الخاص بشكل يعمل على حد فتح الباب أمام الشّركات الخاصّة للإستثمار في بلد إشتراكي مثل الجزائر.[229]

---

[226] عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة، **الإستثمار الأجنبي المباشر في تصوّر السّياسة الضّريبية الجزائرية الجديدة (دراسة على ضوء القانون 16-09)**، مجلّة العلوم القانونية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، العدد التاسع، ص 167. تاريخ الإطّلاع: 13-07-2020. 18h13

[227] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 64.

[228] عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 6.

و شكّك المستثمرون في مصداقيته. كما لم يُتبع بنصوص تطبيقية، و لم يكن مطابقاً للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات (1963-1964) و بيّنت الإدارة الجزائرية نيّتها في عدم تطبيقه، ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أديعت لديها.[230]

وبعد سقوط النّظام سنة 1965 ظهر قانون 1966.[231]

ب. قانون الإستثمار سنة 1966:

بعد فشل قانون 1963، تبنّت الجزائر قانوناً جديداً للإستثمارات لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الإقتصادية و مكانه و أشكاله و الضّمانات الخاصّة به.[232] **(أنظر الملحق الثّاني)**

إلّا أنّه فشل كسابقه بسبب نظرة النّظام الإشتراكية للسّياسة الإقتصادية المنتهجة آنذاك و الإحتكار الكامل للدّولة لكل القطاعات و لوسائل الإنتاج و بالتالي إقصاء دور القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية في تلك الفترة بالإضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية، ممّا أثّر بالسّلب على جهود جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر.[233]

فقد قامت الجزائر نظراً لسياسة النّظام الحاكم آنذاك رغم القانونين المذكورين (63،66)، بتأميم أغلب الشّركات الأجنبية إنطلاقاً من المناجم سنة 1966 و وصولاً إلى المحروقات سنة 1971. و إحتكرت الدّولة جميع قطاعات الإقتصاد الوطني، ولم يُشجَّع الإستثمار الخاص سواء كان محلياً أو أجنبياً، رغم أنّ قوانين تلك الفترة لم تحظره. و لم تعرف هذه الفترة إستثمارات أجنبية إلّا في شكلها الجديد كعقود المفتاح أو المنتوج في اليد أو العقود المبرمة كالعقود المنفصلة للتسليم التي شكّلت في القطاع الصّناعي 97% من القيمة الإجمالية منها 25% للحديد والصّلب و 21% للبناءات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و 15% للمواد الكيماوية و 10% للصّناعات الزّراعية و الغذائية و 9% للنّسيج. أمّا في قطاع تركيب السّيارات المصنّعة ضمن الصّناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية، فكانت تعمل مع شركات قادرة على التنازل عن التكنولوجيا أو شركات كطرف في العقد أو كمقاول من الباطن، و كانت أغلبها

---

[229] عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 167.

[230] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 7.

[231] جلابة علي و لرباع الهادي، **الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع و المتطلّبات**، مجلّة دفاتر إقتصادية، المجلّد 11، العدد 02، 2019، ص 241. تاريخ الإطّلاع: 03-08-2020. 23h11

[232] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 8.

[233] عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 167.

من أوروبا (فرنسا على وجه الخصوص) و الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1970 و اليابان بعد سنة 1974، و في حقيقة الأمر أنّ أغلب العقود المبرمة من طرف الجزائر في هذه الفترة كانت تتّجه إلى التنقيب و إنتاج المحروقات.[234]

و بالتالي لم يجلب القانونان السّابقان المستثمرين الأجانب لأنّهما كانا ينصّان على إمكانية التأميم و لأنّ الفصل في النّزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية و القانون الجزائري.[235]

2. حصيلة الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر من فترة السّبعينات إلى التسعينات

سنحاول في ما يلي عرض وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلِّ النّظام الإشتراكي من خلال التطرّق إلى التدفّقات الواردة منه إلى الجزائر من 1970 إلى 1989 ثمّ عرض وضعيته في ظلِّ إقتصاد السّوق.

1.2. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة 1970 إلى 1989

عُرفت المرحلة من 1967 إلى 1979 بمرحلة الطّرد و عدم الترحيب بالإستثمار الأجنبي المباشر، حيث إمتازت بسيطرة النّظرة السّلبية إتجاه الإستثمارات الأجنبية فعمل التشريع على تأميم أصول الشّركات الأجنبية العاملة و بالخصوص الفرنسية منها و تقييد حركة تلك الإستثمارات القليلة التي تلقّت موافقة السّلطة في مرحلة سابقة لدواعي تنموية.[236]

أمّا خلال المرحلة (1980-1989) إنفتحت الجزائر تدريجياً و عادت لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و بدأ تغيّر نظرة النّظام السّياسي الجديد فيما يخصُّ موقفها تجاه الإستثمارات الأجنبية رغم إنقسامها بين مؤيِّد و محافظ؛ بين مؤيِّد لوضع التدابير الضّرورية لفتح السّوق الجزائرية أمام هذه التدفّقات من رؤوس الأموال، بيد أنّ التيار المحافظ كان أقوى و بقيت المعاملات القديمة تعيق جهود التفتّح.[237]

أوّلاً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979):*

الجدول الآتي **(رقم 2.1)** يبيّن التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال فترة السّبعينات.

---

[234] يقور أحمد، مرجع سابق، ص 153. تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

[235] Cf ISSAD (Mohand) : « La loi du 28 Aout 1982 sur les sociétés d'économie mixte » In Revue Algérienne. Vol. 21. N 2. Juin 1984. P.263-278. (نقلاً عن: عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 10)

[236] نفس المرجع، ص 230.

[237] ميدون إلياس، مرجع سابق (مقال)، ص 232.

الجدول رقم 2.1 : تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1970-1979)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السّنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
التدفّقات الواردة	80,12	0,6	41,49	51	358	119	187	178,45	135,15	25,69

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

يمكن تمثيل معطيات الجدول أعلاه في الشّكل البياني الموالي **(رقم 8.1)**:

الشّكل رقم 8.1 : التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1970-1979)

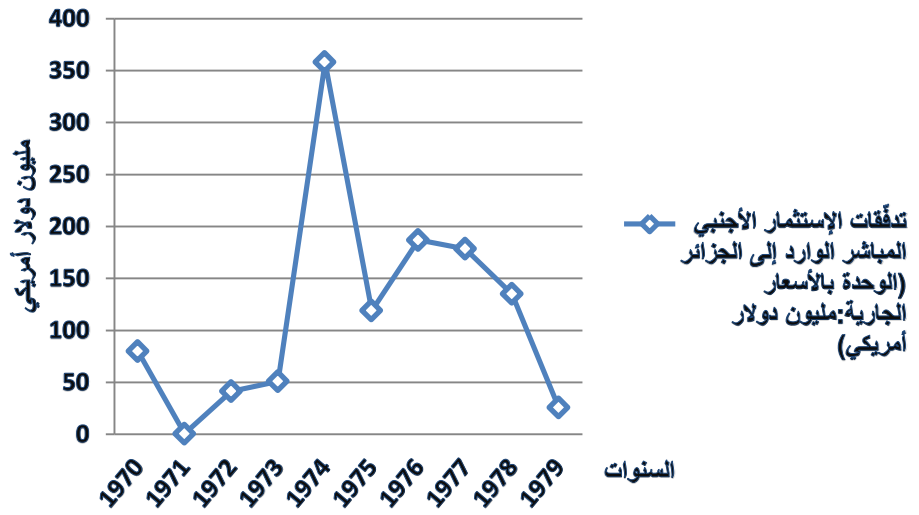

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

تميّزت مرحلة السّبعينات بتذبذب تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و سُجِّل سنة 1971 تقلّصاً واضحاً له بلغ 0,6 مليون دولار أمريكي، راجع إلى تصفية الإستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل عملية التأميم. أمّا إرتفاع التدفّقات الواردة سنة 1974 لتصل إلى أقصاها (358 مليون دولار أمريكي) مقارنة بالسّنوات الأخرى، كان بسبب إرتفاع أسعار البترول في هذه السّنة الذي أدّى إلى جذب المستثمرين الأجانب.[238]

[238] مفتاح صالح و رحال فاطمة، **أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور- خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013، ص 14.

لتتّجه مرّة ثانية إلى الإنخفاض لتكاد أن تنعدم سنة 1979 (حوالي 25.7 مليون دولار)، لكنّها إنتعشت بشكل فجائي في 1980 (بلغ 348.7 مليون دولار). يُلاحظ أنّ الفترات التي إرتفع فيها سعر النّفط بشكل كبير، خلال هذه الفترة إتّجهت الإستثمارات إلى قطاع المحروقات سواء تمّت في مجال التنقيب أو في مجال التكرير[239]، حيث إزدادت جاذبية هذا القطاع بعد الصّدمة النّفطية في السّبعينيات.[240]

رغم القوانين التشريعية المتسلسلة التي أصدرتها الجزائر و التي تنصّ على جذب الإستثمارات الأجنبية، فإنّها لم تُحدث التأثير المرجو، حيث تمّ تأسيس حوالي عشرين شركة مختلطة واحدة منها في الصّناعة الميكانيكية و ما تبقّى مُعظمه في قطاع الخدمات البترولية و ذلك ما بين سنة 1966 و 1980.[241]

ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

أكّدت الجزائر نيّتها في رفض الإستثمار المباشر لتدخّل رأس المال الأجنبي، و فضّلت الإستثمار عن طريق الشّركات مختلطة الإقتصاد، من خلال تبنّيها سنة 1982 قانوناً يتعلّق بتأسيس الشّركات مختلطة الإقتصاد و سيرها.[242]

الجدول التالي **(رقم 3.1)** يُوضّح التدفّقات الواردة إلى الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الثّمانينات.

---

[239] دمدوم كمال، **الإندماج الإقتصادي الدّولي و تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول النّامية: حالة الجزائر**، مجلّة الإقتصاد الصّناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد 3، العدد 2، ديسمبر 2013، ص 35. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52297، تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[240] Badreddine Amina et Ali Tchamakdji, Op .Cit . , P11.

[241] يونس دحماني، **إشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع و الآفاق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة الجزائر 3، جوان 2010، ص 183. متاحة على الرّابط:

[242] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 10.

الجدول رقم 3.1 : تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1980-1989)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السّنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التدفّقات الواردة	348,67	13,21	−53,57	0,42	0,8	0,4	5,32	3,71	13,02	12,09

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

البيانات الواردة في الجدول أعلاه ممثّلة عبر الشّكل الآتي **(رقم 9.1)**:

الشّكل رقم 9.1 : التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1989-1980)

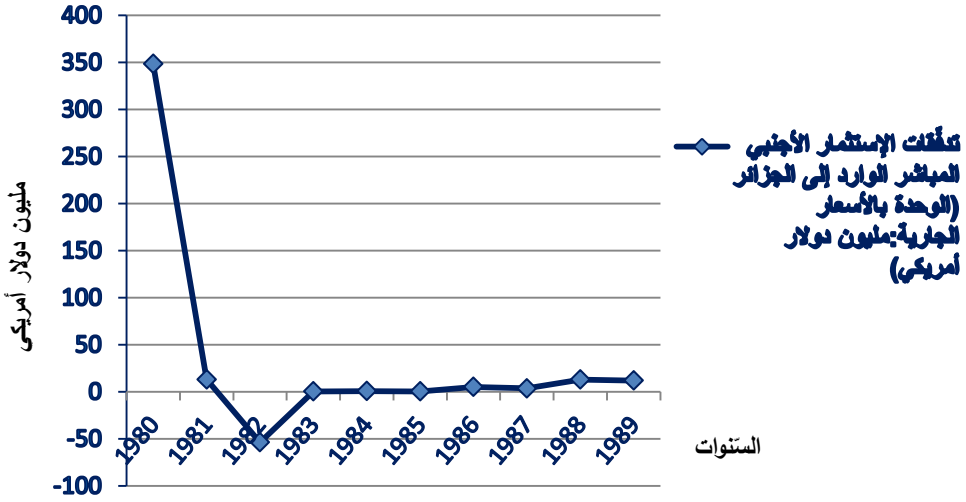

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

كما سبق و أن أشرنا، إرتفعت التدفّقات الواردة بشكل مفاجئ من 25,69 مليون دولار أمريكي سنة 1979 إلى 348,67 سنة 1980.

تلقّت الجزائر خلال عقد الثّمانينات، تدفّقات داخلة محتشمة من الإستثمار الأجنبي المباشر، وصلت بين 1980-1984 إلى 61 مليون دولار في المتوسّط.[243]

[243] رعاد علي و بلوكاريف نادية، **الإستثمار الأجنبي المباشر، الإنفتاح التجاري و النّمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلّة الإقتصاد الجديد، العدد 15، المجلّد 2، 2016، ص 342. تاريخ الإطّلاع: 16-03-2019.

و لم تكن الجزائر تمثّل مركز إهتمام المستثمرين الأجانب خلال هذه الفترة على الإطلاق، حيث صاحبت الأزمة النّفطية أزمة إقتصادية: زيادة البطالة، إنخفاض النّشاط... إلخ. كل هذه العوامل أنشأت بيئة إستثمارية غير مواتية في الجزائر.[244]

إنّ ما ميّز فترة الثّمانينات هو غياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي المباشر. ناتج عن تردّد الحكومات التي تعاقبت في تلك الفترة حيال كل تدخّل أجنبي، كما تمّ إعادة النّظر في خطّة تهيئة قطاع المحروقات "مخطّط فالهيد *Valhyd*"* (*Valorisation des hydrocarbures*)، هذه العملية أدّت إلى التوقّف شبه التّام لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر[245]، ذلك أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في قطاع المحروقات لم يتمّ تشجيعها بما فيه الكفاية و ذلك دون أن يتمَّ حظرها رسمياً.[246]

و بالتالي كان توقّف شبه تام للإستثمار في مجال المحروقات، أمّا في بقية القطاعات الأخرى كان غياب الإستثمار الأجنبي المباشر هو السّمة السّائدة من قبل.[247]

بعد صدور قانون 82-13 ظهرت دفعة جديدة من الإستثمارات بلغت بين سنة 1983-1985 حوالي 8328 مشروع. و نظراً لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، إستدعى الأمر تعديله ليكون أكثر إستجابة لحاجة الإقتصاد الجزائري إلى إستثمارات خاصّة محلّية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرّفع من معدّلات النّمو، خاصّة في قطاع المحروقات. [248]

يتعلّق القانون 82-11 بالإستثمار الوطني، المؤرّخ في 21-08-1982، و الميزة الأساسية لهذا القانون هو تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49% في رأس مال الشّركة، إلّا أنّ التطبيق المحتشم له بفعل

---

[244] Badreddine Amina et Ali Tchamakdji, Op. Cit. , P11.

* هذه الخطّة هي دراسة طوّرتها شركة "سوناطراك" بمساعدة شركة "*BECHTEL*" الأمريكية، يعود تاريخها إلى عام 1976، بهدف إستخراج جميع إحتياطيات النّفط، المكثّفات، غاز البترول المسال و الغاز، خطّطت لتنفيذ برنامج إستثماري ضخم خلال الفترة 1976-2005، بما في ذلك حفر 2000 بئر، بناء 7 مصانع للغاز الطبيعي المسال و 7 مصافي عملاقة. (أنظر: Badreddine Amina et Ali Tchamakdji, Op. Cit. , P11)

[245] سعيدي يحي، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري-قسنطينة، المجلّد 20، العدد 2، جوان 2009، ص 95. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30800 ، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[246] Badreddine Amina et Ali Tchamakdji, Op. Cit., P11.

[247] دمدوم كمال، مرجع سابق، ص 36، تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[248] بن رجم محمد خميسي و صلاح سعاد، **دور حوكمة الشّركات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطّاقات المتجدّدة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد2، العدد1، جوان 2015، ص 83. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65380، تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

المضايقات البيروقراطية على المستويين الإقتصادي و السّياسي كانت مانعاً في إحداث تطوّرات في ميدان الإستثمار الخاص منه و الأجنبي.[249] **(أنظر الملحق الثّالث)**

لم يحقّق هذا القانون ما كان مرسوماً له و لم يجد الدّعم الكافي ميدانياً، نظراً لعدّة أسباب نوجزها فيما يلي:[250]

- الإستثمارات الخاصّة محلّية كانت أم أجنبية لم يحن وقتها بعد لتحتل مرتبة الصّدارة فهي ليست من أولويات البرنامج.

- ثقافة هيمنة القطاع العمومي على النّشاط الإقتصادي و العقلية البيروقراطية حالت دون التوسّع في هذا التوجّه.

حيث لم يتم إنشاء سوى شركتين مختلطتين ما بين سنة 1982 و 1988.[251]

بعد ذلك، شهدت التدفّقات الواردة إنخفاضاً ملحوظاً للفترة 1985-1989 قدّرت قيمتها في المتوسّط بـ 12 مليون دولار، أي ما يقارب 0.1 % من إجمالي النّاتج الدّاخلي الخام. و رُتّبت الجزائر خلال هذه الفترة ضمن مؤخّرة دول شمال إفريقيا بالرّغم من تبنيها لقانون 13/86 و المكمّل للقانون 11/82 المتعلّق بتأسيس الشّركات المختلطة. إلّا أنّها لم تحقّق النّتائج المرجوّة على الأقل لإستقطاب عدد مقبول من الشّركات الأجنبية.[252]

و حتى إعتماد قانون شركات الإقتصاد المختلط سنة 1982، كان الإستثمار الأجنبي يُدار بقانون الإستثمار لسنة 1966، الذي حدّد بشدّة مجال تدخّل الإستثمار الأجنبي، و فُتح فقط لبعض مجالات الصّناعة و إستثنى كل النّشاطات التجارية، المنجمية (ما عدا المحروقات)، التأمينات، النّشاط البنكي، النّقل و الفلاحة. كما كان المستثمر الأجنبي مجبراً على إعتماد إحدى الطّريقتين المسموح بهما: الشّراكة الثّنائية أو الفروع "*Association mixtes ou Filiales*". بمعنى آخر أُغلِق الإستثمار المباشر خارج مجال

---

[249] قيبو اسمهان، **بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، معوقات و تحديات، ص ص 159-160. تاريخ الإطّلاع: 22-07-2020. 20h06

[250] بلة باسي زكرياء، **موقع الإستثمار الأجنبي المباشر من المسؤولية الإجتماعية في البلدان العربية-دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، 2019، ص ص 43-44.

[251] دحماني يونس، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 183.

[252] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342. تاريخ الإطّلاع: 16-03-2019.

المحروقات في هذه الفترة أمام رأس المال الأجنبي. كما تغيّرت السّياسات و السّلوك إزاء المساهمة الأجنبية في أنشطة الإقتصاد المحلّي تغيّراً كبيراً في السّنوات الأخيرة.[253]

ثالثاً: قانون الإستثمار لسنة 1986

أبقى هذا القانون على نسبة مشاركة المؤسّسة الجزائرية العمومية و مناصب الشّغل و تكوين و تأهيل المستخدمين، مقابل إستفادة الشّريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و إتخاذ القرارات الخاصّة بإستعمال أو تحويل الأرباح.[254] **(أنظر الملحق الرّابع)**

تأكّد إتجاه الجزائر سنة 1986 في رفضها الإستثمار المباشر لتدخّل رأس المال الأجنبي و تفضيلها الإستثمار عن طريق الشّركات مختلطة الإقتصاد كما سبق و ذكرنا. و هذا رغم أنّ الحكومة أرادت رفع نسبة رأس المال الأجنبي، رفض ذلك النّواب و أعيدت الكرّة في سنة 1989 من أجل رفع نسبة تدخّل رأس المال الأجنبي و قاموا بالرّفض للمرّة الثّانية. و في سنة 1988، تمّ تبنّي الإصلاحات الإقتصادية التي أدّت إلى ظهور المؤسّسات العمومية الإقتصادية إستخلافاً للمؤسّسات الإشتراكية ذات الطّابع الإقتصادي.[255] **(أنظر الملحق الخامس)**

و قدّم القانون 86-13 المعدّل و المتمّم للقانون 82-13 تسهيلات جديدة متمثّلة خاصّة في تمديد مدّة حياة المؤسّسة المختلطة من 15 سنة إلى مدّة قد تصل إلى 99 سنة وفق القانون التجاري الجزائري و تسهيلات في تحويل الأموال للخارج.[256]

و بالتالي رغم تشجيع الإستثمار الأجنبي في شكل الشّركات مختلطة الإقتصاد و التي تحوز جزءاً من رأسمالها مؤسّسة أو عدّة مؤسّسات إشتراكية وطنية (51%)، في إطار بروتوكول الإتفاق المبرم بين المؤسّسة أو المؤسّسات الإشتراكية الوطنية و الطّرف الأجنبي أو الأطراف الأجنبية؛ فإنّ هذه المرحلة لم تكن جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر خاصّة في وسط نظام مشبّع بالأفكار و المرجعيات الإشتراكية.[257]

---

[253] يوسفي رشيد، مرجع سابق، ص 165. تاريخ الإطّلاع: 15-03-2019.

[254] قيبو اسمهان، مرجع سابق، ص 161. تاريخ الإطّلاع: 22-07-2020. 20h14

[255] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 10.

[256] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 65.

[257] عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة، مرجع سابق، ص 168.

رابعاً: تلخيص وضعية الإستثمار الأجنبي في ظلّ النّظام الإشتراكي

يمكن تلخيص وضعية الإستثمار الخاص الأجنبي في ظلّ النّظام الإشتراكي في ما يلي:[258]

- إكتفاء رأس المال الخاص الأجنبي بالإستثمار في قطاع المحروقات رغم حركة التأميمات التي مسّت هذا القطاع بعد صدور الأمر رقم 22/71 المؤرّخ في 1971/04/12.

- إكتفاء رأس المال الخاص الأجنبي بالدّخول كشريك مع الطّرف الوطني في حدود 49% كمساهمة قصوى و معنى ذلك قبوله بمنح حقّ الأغلبية للشّريك الوطني.

كما عرف الإستثمار الأجنبي في ظلّ مرحلة إعادة الهيكلة إعادة تنظيم لكيفيات تدخّل رأس المال الأجنبي و ضمن هذا المنطق عمدت السّلطة إلى إصدار القانون رقم 13/82 المتعلّق بالشّركات ذات الإقتصاد المختلط و هو ما يعني إنفتاحاً جزئيّاً على الإستثمار الأجنبي بحيث رخّصت للأجانب إمكانية الإستثمار عن طريق الإشتراك مع المؤسّسات العمومية.[259]

كما تمّ إصلاح قانون المحروقات بمقتضى القانون رقم 14/86، و نجح هذا القانون نسبياً في جذب الإستثمارات الخاصّة الأجنبية و التي وصل عددها لأكثر من 30 عقداً و ربّما يفسّر هذا النّجاح بمردودية هذا القطاع بالمقارنة مع بقيّة القطاعات الأخرى من حيث المزايا التفضيلية.[260]

إذ إزدادت جاذبية قطاع المحروقات تبعاً للصّدمات البترولية و الصّدمات المضادّة للسّبعينات و الثّمانينات من القرن الماضي. و أدّى إرتفاع أسعار البترول و منع الشّركات البترولية الكبرى من تملّك حقول بترولية إلى توجّه رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في البنية التحتية البترولية و الغازية كما سمح بتوفير الموارد المالية اللاّزمة لصيانة و تهيئة هذا القطاع. إلّا أنّه قبل سنة 1992 لم يكن يُسمَح للشّركات الأجنبية القيام بعمليّة الإنتاج لحسابها الخاص، و إنّما من خلال الإستفادة من عقود شراكة مع شركة "سوناطراك".[261]

---

[258] عجة الجيلالي، مرجع سابق (كتاب)، ص 318.

[259] نفس المرجع، ص 321.

[260] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[261] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص 95. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

و كتقييم لآثار رأس المال الأجنبي المباشر في الفترة (1985-1989) تبقى ضعيفة لسببين:[262]

- تخوّف السّلطات الجزائرية منه لأنّ الإعتقاد السّائد عندها بأنّه مساسٌ بالسّيادة الوطنية و وسيلة للإستيلاء و الهيمنة من قبل الدّولة الأصلية.

- مؤشّرات الإقتصاد الوطني و الإضطراب السّياسي و الإختناق الإجتماعي لا تبعث كلّها على إطمئنان رأس المال الأجنبي المباشر في بلادنا.

على غرار أغلب الدّول النّامية و لأسباب إيديولوجية كانت نظرة الجزائر إلى الإستثمار حذرة. و أُعتبر آنذاك كعامل هيمنة يمسُّ السّيادة الوطنية. إلّا أنّ الأزمة الهيكلية التي مسّت الإقتصاد الجزائري في أواخر ثمانينات القرن الماضي دفعت الجزائر و كغيرها من الدّول النّامية إلى التخلّي عن الأطروحات العدائية إتجاه الإستثمار الأجنبي و بالخصوص المباشر، و أصبحت تنظر إليه بنظرة "براغماتية" و تنافس أغلبها بغية جذب أكبر قدر منه من خلال العديد من الحوافز و الإمتيازات.[263]

و عليه فإنّ الظّروف القاسية التي عاشتها الجزائر في أواخر الثّمانينات أجبرتها على التمهّل في" تحديث الإقتصاد"، غير أنّها أقبلت منذ 1990 على الإصلاحات الإقتصادية تحت ضغط الدّين و المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية و قامت بالمطالبة بإعادة جدولة ديونها، مقابل قبولها لبرامج التعديل الهيكلية المفروضة عليها من طرف صندوق النّقد الدّولي.[264]

---

[262] ريال زوينة، **تطوّر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الإستثمار الأجنبي**، مجلّة ، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 21-03-2019.

[263] صبيحي شهيناز، **مناخ الإستثمار في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية**، مجلّة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية- أدرار، المجلّد 11، العدد 12، ديسمبر 2016، ص 180، بتصرّف. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40127، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[264] بن عاشور رتيبة، مرجع سابق، ص- ج

2.2. وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ إقتصاد السّوق

حاولت الجزائر الخروج من أزمتها الإقتصادية و الإجتماعية نظراً لتدهور أسعار النّفط نهاية الثّمانينات عن طريق إنتقالها لإقتصاد السّوق و إنتهاجها لسياسة الإنفتاح الإقتصادي.

و أدركت كغيرها من الدّول أهميّة الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسية للتصحيح و الإنفتاح الإقتصادي.[265]

هذا الإنفتاح كان تدريجياً و ذلك داخلياً على السّوق و مؤسّساته، و خارجياً بحثاً عن الإندماج الإقليمي و الدّولي.[266]

فبعد أزمة المديونية التي عرفتها، عملت على تبنّي سياسة تجارية أكثر إنفتاحاً على العالم نظراً للمبادئ التي تفرضها العولمة من جهة و السّعي للإنضمام للمنظّمة العالمية للتجارة. و لقد مثّلت هذه السّياسة أحسن بديل بحيث أدّى هذا إلى جذب الإستثمارات الأجنبية من جهة و الرّفع من النّاتج المحلّي الإجمالي و من جهة أخرى التخلّص من المديونية سنة بعد سنة.[267]

و بالتالي إعتبرت الجزائر مسألة الإستثمار الأجنبي المباشر جزءاً من بناء الإقتصاد و سعت لتحقيقه بتهيئة جملة من الشّروط الإقتصادية و المؤسّساتية تسمح بتحسين مناخ الإستثمار عموماً.[268]

أوّلاً: دوافع التوجّه نحو إنفتاح الإقتصاد الوطني و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر

تمّ العمل على إنفتاح الإقتصاد الوطني على رأس المال الأجنبي وإستقطابه، و المراهنة عليه من أجل إحداث الحركية الإقتصادية المطلوبة و الإنماء الإقتصادي المرغوب، نظراً لجملة من الأسباب، أهمّها:

---

[265] يحيات مليكة و دحماني فاطمة، **محور العلاقة القائمة بين الإستثمار المحلّي و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2012)**، مجلّة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي (Revue d'Economie et de Statistique Appliquée)، المجلّد 11، العدد 1، جوان 2014، ص 59. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57515 ، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[266] بن عاشور رتيبة، مرجع سابق، ص- ج.

[267] بن حمو فايزة، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1990-2014**، مجلّة الإقتصاد الجديد، المجلّد 2، العدد 17، 2017، ص 233. تاريخ الإطّلاع: 11-05-2019.

[268] بن عاشور رتيبة، مرجع سابق، ص- ج.

أ. الإخفاق التنموي:

فشلت جهود الإنماء المبذولة في إطار التوجّه التنموي الأوّل* و إنعكس ذلك سلباً على أداء الجهاز الإنتاجي الوطني، و على المستوى المعيشي للأفراد. كما تمّ الإقرار بفشل إستراتيجيات الإنماء المنغلقة على الذّات**، القائمة على التدخّل المباشر للدّولة في إدارة النّشاط الإقتصادي. [269]

و لم تحقّق الجزائر الأهداف المرجوّة من سياسة التصنيع التي طبّقتها منذ الإستقلال و إلى غاية الثّمانينات، و لا حتى قاعدة إنتاجية متطورة. و عليه قامت السّلطات بتوقيف الإستثمارات الموجّهة إلى المشاريع الضّخمة و متابعة الإستثمار في المشاريع التي هي في طور الإنجاز. كما وجّهت الإستثمارات الجديدة في تدعيم المنشآت القاعدية و إلى قطاعات الصّناعة الخفيفة بُغية إعادة التوازنات الكلّية إلى الإقتصاد الوطني.[270]

ب. تحوّل الأزمة الإقتصادية إلى أزمة إجتماعية و تأزّم الوضع بعد إنهيار أسعار المحروقات:

تأزّم الوضع العام أكثر، خاصّة بعد تحوّل الأزمة الإقتصادية إلى أزمة إجتماعية مستفحلة [271]، إذ أنّ الإعتماد المطلق للإقتصاد الوطني على تصدير منتوج واحد و هو النّفط جعله يستجيب للصّدمات الخارجية خاصّة تلك المتعلّقة بأسعار النّفط. و هذا ما أثبتته الصّدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة إنهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية، فبيّنت مواطن الضّعف فيه. و إنعكس ذلك بالسّلب على الحياة الإجتماعية، حيث إرتفع حجم المديونية و معدّل التضخّم و إنخفضت القدرة الشرائية و إرتفعت الأسعار بشكل حاد. و بما أنّ البترول و الغاز الطبيعي يمثّلان ما قيمته أكثر من 90% من صادرات الجزائر فقد تأثّرت التنمية مباشرة بهذا التدهور في أسعار المحروقات. [272]

---

[269] بن لوكيل رمضان و وارزقي ميلود، **واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلّة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 28، المجلّد 1، 2013، ص 65، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

* التوجّه التنموي الذي أُعتمِد خلال الفترة ما بين 1962 و أواخر ثمانينات القرن العشرين. و هو توجّه قائم على الإنغلاق على الذّات و على الدّور التدخّلي للدّولة في الشّأن الإقتصادي.

** الإنغلاق على الذات، ليس تجاه العالم الخارجي فقط، و إنّما تجاه المتعامل الإقتصادي الوطني و المبادرة الخاصّة الوطنية.

[270] غانية نذير، مرجع سابق، ص ص 45-46، بتصرف. تاريخ الإطّلاع: 15-03-2019.

[271] بن لوكيل رمضان و وارزقي ميلود، مرجع سابق، ص 65. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[272] غانية نذير، مرجع سابق، ص ص 45-46، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 15-03-2019.

إضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات و سياسة التصنيع الموجّه للتصدير و كذا التبعية التكنولوجية و عدم مقدرة الجزائر على بناء قدرات تكنولوجية ذاتية، نظراً لعدم ملائمة التكنولوجية المستوردة و إرتفاع تكلفتها.[273]

ج. الضّغوطات الخارجية:

تغيّرت خريطة العالم الإقتصادية، نتيجة للتطوّرات الإقتصادية التي ميّزت الإقتصاد العالمي في الفترة الأخيرة[274]، و بدأت آليات و أشكال و مفاهيم جديدة بالظّهور على مستوى العلاقات الإقتصادية الدّولية.

لقد شكّلت تلك التطوّرات و التغيّرات ضغوطاً حقيقية على الإقتصاد الجزائري فرضت عليه إنتهاج سياسة تتماشى معها، من خلال إعادة النّظر في السّياسة الإقتصادية التنموية، و الإنفتاح أكثر عبر السّماح للشّركات الأجنبية للإستثمار المباشر فيها. و نظراً لعدم توفّر خيارات بديلة و أمام التحدّيات الخارجية و منها تحرير حركة رؤوس الأموال و التجارة و فتح الأسواق، أدركت الجزائر جيّداً وجوب التأقلم معها و بذل المزيد من الجهود للإندماج الحقيقي في الإقتصاد العالمي.[275]

و بالتالي لم يعد يُطرح الإنفتاح كخيار بديل بالنّسبة للجزائر، بل كمُعطى واقعي يُوجب تبنّي إستراتيجية تمكّن من التحكّم فيه للإستفادة من إيجابياته و تفادي سلبياته، خاصّة و أنّ الإقتصاد الجزائري بقي تابعاً للإيرادات النّفطية بالرّغم من توفّره على العديد من الفرص للتنويع.[276]

إنّ المرحلة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية يومنا هذا تمّ التشجيع المكثّف للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث فُرضت خلالها [277] النّظرة الإيجابية و أُحدِثت القطيعة التّامة مع الأفكار القديمة، و وُضعت قوانين جديدة ألغت سابقاتها لإنشاء نظام يدعم كل فرص تشجيع قدوم المستثمرين الأجانب.

---

[273] ناصر مراد، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه في الجزائر**، المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السّياسية، المجلّد 45، العدد 1، ص 81. تاريخ الإطّلاع: 01-07-2020. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96520

[274] كالهيمنة الأمريكية على الصّعيد السّياسي و الاقتصادي، و إرتقاء التكتلات الإقتصادية و بروز قوتها كالإتحاد الأوروبي مع تصاعد موجة العولمة من خلال ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي و ما يسايره من سياسات التحرير التجاري و المالي و فتح الأسواق و إزالة العوائق التي يحتمل أن تعيق هذا التحرّر، بالإضافة إلى الدّور القوي للمنظّمات الدّولية، و الذي يعمل على تكريس الإندماج في مختلف المجالات و تجنيد الإتّجاه العالمي نحو تحرير المبادلات التجارية و المالية.

[275] غانية نذير، مرجع سابق، ص ص 45-46، بتصرف. تاريخ الإطّلاع: 15-03-2019.

[276] بوطورة فضيلة و سمايلي نوفل، **تقييم تطوّر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات و الإصلاحات التشريعية و واقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدّول العربية**، مجلّة جديد الإقتصاد، جامعة الجزائر 3، المجلّد 12، العدد 1، ديسمبر 2017، ص 107. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54435 ، تاريخ الإطّلاع: 04-04-2019.

[277] ميدون إلياس، مرجع سابق (مقال)، ص 235.

لقد أبرمت الجزائر في فترة التسعينات إتفاقية مغاربية حول الإستثمارات و إتفاقيات ثنائية مع عدد من الدّول.[278]

ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

عرفت هذه المرحلة إصدار العديد من النّصوص التشريعية بُغية جذب و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر حيث صدر سنة 1990 قانون النّقد والقرض (قانون 90-10) **(الملحق السّادس)**، و الذي لم يُوجّه في الأساس إلى الإستثمار الأجنبي المباشر و إنّما كان يخصُّ السّياسة النّقدية بالدّرجة الأولى. غير أنّه تضمّن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و منها:[279]

- المساواة (و الحرية) في الإستثمار بين المقيمين و غير المقيمين فيما يتعلّق بتجسيد المشاريع الإستثمارية بصفة عامّة.

- التخلّي عن شروط الشّراكة بنسب محدّدة و إقرار إمكانية تحويل الأرباح و إعادة تحويل رأس المال.

- قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدّولي عند المنازعات و الخلافات التي تحدث مع الطّرف الأجنبي.

- المساواة بين القطاع العام و الخاص و المستثمر الأجنبي و المحلّي.

من أجل إنعاش الإقتصاد، قامت الجزائر سنة 1990 بتعديلات جدُّ هامّة و مكثّفة و ذلك بعد تدنّي أسعار البترول سنة 1986 و إنخفاض الدّخل المحقّق منه. و كذا إرتفاع خدمة الدّين الخارجي و العجز الداخلي. كما أصدرت قانوناً يسمح بحريّة الإستثمار فجاء قانون الإستثمار لسنة 1993.[280]

يهدف القانون إلى تحرير الإقتصاد الوطني بإرساء قواعد السّوق، فمن سياسة مناهضة للإستثمار المباشر فتحت الجزائر الباب على مصراعيه لرأس المال الخاص الوطني و الأجنبي الهدف المعلن عنه هو التنمية، بينما الهدف الحقيقي هو البحث عن حلٍّ للخروج من أزمة المديونية.[281]

---

[278] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 11.

[279] روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)**، مجلّة التكامل الإقتصادي، المجلّد 07، العدد 04، ديسمبر 2019، ص 62. تاريخ الإطّلاع: 03-08-2020. 22h16

[280] تكاري هيفاء رشيدة، **آليات دعم الإستثمارات عبر مختلف قوانين الإستثمار في الجزائر "مرحلة ما بعد سنة 1990"**، مجلّة الإجتهاد للدّراسات القانونية و الإقتصادية، المجلّد 7، العدد 5، 2018، ص 103، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

[281] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 16.

لقد تمّ إنشاء مؤسّسة جديدة بموجب المرسوم التشريعي 93-12 تسمّى وكالة ترقية الإستثمارات و دعمها و متابعتها[282]، كما منح هذا المرسوم إمتيازات متفاوتة و دعم القوانين السّابقة بضمانات معتبرة.[283] **(أنظر الملحق السّابع)**

إنّ الضّمانات الممنوحة هي ضمانات داخلية و دولية[284]، ليس لها مثيل في الماضي، و يمكن تفسير هذه السّياسة في إنتقال الجزائر من دولة مغلوقة على الإستثمارات المباشرة الخاصّة الأجنبية إلى دولة متفتّحة عليها. تهدف إلى إرساء قواعد إقتصاد السّوق، منافسة بذلك دول سبقتها منذ عهود بعيدة إلى نهج هذه السّياسة.[285]

فيما يخصُّ الضّمانات الممنوحة على المستوى الدّولي، إنضمت الجزائر إلى الإتفاقية الخاصّة بحلِّ النّزاعات المتعلّقة بالإستثمارات بين الدّول و رعايا الدّول الأخرى الموقّعة في "واشنطن" في 18 مارس 1965 و صادقت على إتفاقية إنشاء الوكالة الدّولية لضمان الإستثمار الموقّعة بـ "سيول" في 11 أكتوبر 1985.[286] **(أنظر الملحق الثّامن)**

الغرض من إنشاء المركز الدّولي للفصل في المنازعات المتعلّقة بالإستثمارات، هو توفير وسائل الصّلح و التحكيم للفصل في الخلافات النّاجمة عن الإستثمارات بين الدّول المتعاقدة و رعايا الدّول الأخرى.

إنّ إنضمام الجزائر إلى هذا المركز يُعتبر في حدّ ذاته ضمان للمستثمرين، حيث كان من المطالب الملحّة التي ردّدتها الدّول الغربية.[287]

و بإنضمام الجزائر إلى المعاهدات متعدّدة الأطراف المتعلّقة بالإستثمارات تكون الجزائر قد وفّرت كل الشّروط لضمان الإستثمارات على تُرابها و مهّدت الطّريق إلى إرساء قواعد السّوق.[288]

الجدول الموالي يوضّح تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

---

[282] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 49.

[283] نفس المرجع، ص 59.

[284] نفس المرجع، ص 63.

[285] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[286] نفس المرجع، ص 68.

[287] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[288] نفس المرجع، ص 70.

الجدول رقم 4.1 : تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990-1999)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السّنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التدفّقات الواردة	40	80	30	0,001	0,001	0,001	270	260	606,6	291,6

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

معطيات الجدول أعلاه مثّلناها بيانياً في الشّكل الموالي (رقم 10.1):

الشّكل رقم 10.1 : التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (1990-1999)

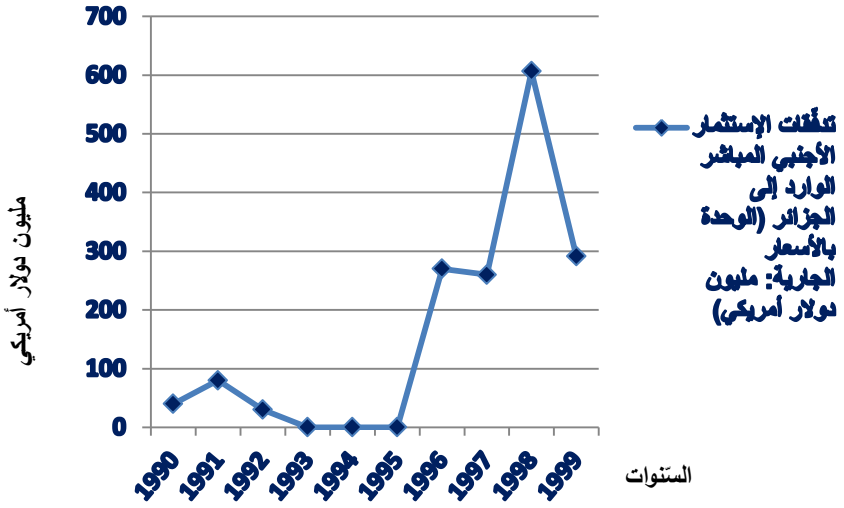

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

يتّضح من خلال الشّكل أعلاه أنّ تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال هته الفترة شهدت تذبذباً و لم نشهد تدفّقات معتبرة. رغم تبنّي قانون النّقد و القرض المؤرّخ في 1990/04/14 الذي كرّس مبدأ حرية الإستثمار الأجنبي. فوفق ما جاء في المادتين 182/181 فتح هذا القانون الطّريق لكامل أشكال الشّراكة بدون تخصيص، كما أنّه ألغى القانون 13/86 المتعلّق بالشّركات المختلطة.[289]

[289] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342.

شهدت الجزائر خلال فترة التسعينيات إنخفاضاً مستمرّاً في مستوى مؤشّر الخطر السّياسي* ممّا يعكس مستوى المخاطر السّياسية المرتفعة من خلال اللّاإستقرار السّياسي و اللّاأمن الذي عرفته خلال الفترة و الذي أدّى إلى:[290]

- تدمير العديد من المشاريع الإنتاجية العامّة و الخاصّة، الوطنية و الأجنبية بفعل الأعمال الإرهابية.
- إغلاق العديد من المؤسّسات الإنتاجية و توقّفها بسبب مغادرة اليد العاملة.
- تهديد الأجانب العاملين بالشّركات الأجنبية و إستهداف ممتلكاتهم.

في خضم كل هذا تمّ تصوير الجزائر في وسائل الإعلام الأجنبية على أنّها مكان خراب.

فقد قُدِّرت تدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة 40 مليون دولار في سنة 1990.

فيما يخصُّ الإتفاقيات المبرمة في مجال الإستثمارات، فإنّه بعد ظهور معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي لجأت الدّول المغاربية إلى إبرام إتفاقية تشجيع و ضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي **(أنظر الملحق التاسع)** و تُعتبر إتفاقية دولية جهوية و هي تساهم على هذا الأساس في إنشاء القانون الدّولي للإستثمارات الذي يجد صعوبة للظّهور على مستوى المعاهدات متعدّدة الأطراف.[291]

بعد تبنّي قانون 90-10 الذي فتح الباب على مصراعيه للإستثمار المباشر الخاص الأجنبي، أصبح اللّجوء إلى الإتفاقيات الدّولية المتعلّقة بالإستثمار ممكناً. و أدّى تغيير الإتجاه الإقتصادي على المستوى الدّاخلي إلى تغيير في مواقف الدّولة على مستوى العلاقات الدّولية الإقتصادية التجارية و المالية. و إنسجاماً مع هذه المعطيات أبرمت الجزائر 6 إتفاقيات مع "الولايات الأمريكية" في سنة 1990، "الإتحاد البلجيكي اللّكسمبورغي" في سنة 1991 و "إيطاليا" في سنة 1991، و مع "فرنسا" في سنة 1993،

*مؤشّر الخطر السّياسي هو مؤشّر خاص بتقييم الدّليل الدّولي لخطر البلد (*ICRG*) تصدره وكالة (*PRS*)، و يعرّف الخطر السّياسي بأنّه الخطر الذي يحصل في البلد نتيجة التغيّرات السّياسية المؤدّية إلى إنعكاسات سلبية على تشغيل الشّركات الأجنبية العاملة في هذا البلد، و على مجمل حركة نشاط العمليات التجارية و المالية المتحقّقة مع هذا البلد. أنظر: عبد الحميد برحومة و عنترة برباش، ص 233.

[290] عبد الحميد برحومة و عنترة برباش، **مخاطر مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشّرات خطر البلد للفترة 2000-2012**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد 10، 2013، ص 238. تاريخ الإطّلاع: 15-05-2019.

[291] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص ص 74-76.

و "رومانيا" و "المملكة الإسبانية" في سنة 1994. تكون الجزائر بهذا قد دخلت مجال الإستثمارات عن طريق الإتفاقيات الدّولية الثّنائية.[292] **(أنظر الملحق العاشر)**

و هكذا أبرمت الجزائر و إنضمّت لعدّة إتفاقيات ثنائية وصل عددها لأزيد من 25 إتفاقية دولية و التي كانت من بينها إتفاقية ثنائية لحماية الإستثمارات و تشجيعها مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللّوكسمبورغي و إيطاليا و رومانيا و إسبانيا التي سبق و أن أشرنا إليها، كما نذكر كذلك من بين هذه الإتفاقيات:[293]

- إتفاقية ترقية و ضمان الإستثمار، تفادي الإزدواج الضّريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضّرائب على الدّخل بين بلدان المغرب العربي.
- إتفاقيات منع الإزدواج الضّريبي مع عدد معتبر من الدّول.

إنّ إبرام إتفاقيات ثنائية دولية خاصّة بالإستثمارات هو ضمان للمستثمرين الأجانب، حيث يمكن للدّولة المضيفة أن تخرق قوانينها الدّاخلية بكل سهولة و لكن يصعب عليها أن تخلّ بأحكام إتفاق دولي، لأنّ ذلك يؤدّي إلى مسؤوليتها الدّولية و ضغط الرّأي العام الدّولي.[294]

و من بين الوسائل الأساسية التي تبيّن نيّة الجزائر في تحرير الإستثمار هو إمكانية اللّجوء إلى التحكيم التجاري الدّولي.[295]

و فيما يخصّ التدفّقات الواردة فقد إستمرت في الإنخفاض إلى غاية سنة 1995 أين عرفت أدنى قيمة لها 0,001 مليون دولار أمريكي إن لم نقل أنّها كانت شبه منعدمة.

إذ يظهر الإنخفاض الشّديد في معدّلات الإستثمار الأجنبي خلال (1993-1995)، و يرجع السّبب الأوّل في ذلك إلى الظّروف الصّعبة التي مرّت بها الجزائر فمن جهة الظّروف الأمنية و السّياسية و الإجتماعية غير المستقرة، و من جهة أخرى تفاقم أزمة الدّيون و خدمات الدّين الخارجي،[296] إلى درجة

---

[292] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 91.

[293] سكيل رقية و برابح أمينة، **الموازنة بين إستقطاب الإستثمار الأجنبي و الحفاظ على المصالح الوطنية في التشريع الجزائري**، مجلّة الدّراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد الثّالث، ديسمبر 2016، ص 135. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10898، تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[294] عليوش قربوع كمال، مرجع سابق، ص 125.

[295] نفس المرجع، ص 126.

[296] خلوط فوزية، **واقع مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزلئر في ظلّ برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)**، مجلّة الإقتصاد و التنمية- مخبر التنمية المحلّية المستدامة- جامعة يحي فارس- المدية، العدد 7، جانفي 2017، ص 209. تاريخ الإطّلاع: 28-01-2019.

تفوق إمكانيات السّداد المتاحة ممّا أجبر السّلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية، و ما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النّقد الدّولي.[297] و هذا ما يعكسه معدّل نمو الدّخل الفردي الحقيقي لهذه الفترة [298] و المقدّر بـ 2.62- % في المتوسّط.[299]

و بالتالي فإنّ الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر منذ جوان 1991، هزّت من ثقة المستثمر الأجنبي و زادت من معدّل الخطر السّياسي.[300] ما أثّر سلباً على جذب الإستثمار الأجنبي.

ظهر خلال هذه المرحلة مصطلح "خطر الجزائر" الذي كان يعني كل المخاطر التي يمكن أن يتعرّض لها المستثمر الأجنبي في الجزائر. حيث كان مقوّماً على شكل يوحي بأنّ الإستثمار عندنا ضرب من المخاطرة الكبيرة، إلّا أنّه إستثنى من ذلك قطاع المحروقات، فالمستثمرون الأجانب أبدوا حساسية كبيرة تجاه الأحداث السّياسية و الظّروف الأمنية التي سادت الفترة 1990-1999. و بالتالي فإنّ تقييمهم لمناخ الإستثمار يتّسم بالحذر الشّديد و يصل إلى حدّ عدم الإستثمار.[301]

في أواخر سنة 1993، صدر المرسوم التشريعي 93-12 المؤرّخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلّق بقانون الإستثمارات تكملة لقانون 90-10 الخاص بالنّقد والقرض، و بهذا حقّقت الجزائر قفزة نوعية في التعامل مع قضايا الإستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار نظام تشريعي جديد، و ألغى كل القوانين الصّادرة المخالفة له بإستثناء تلك المتعلّقة بالمحروقات، فأصبح يعامل الأشخاص الطّبيعيين و المعنويين الجزائريين و الأجانب بالمثل.[302]

في ما يلي سنُبيّن العوامل المحفّزة التي جاء بها المرسوم 12/93 و الأمر 01/03 لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

---

[297] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص 59، تاريخ الإطّلاع: 09-02-2019.

[298] حسب الباحث: المتوسّط المحسوب خاص بالفترة 1990-1994.

[299] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342.

[300] مدياني محمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري**، مجلّة الحقيقة، المجلّد 13، العدد 31، جامعة أحمد دراية-أدرار، ص 499، متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14114*

[301] عبد الحميد برحومة و عنترة برباش، مرجع سابق، ص 241. تاريخ الإطّلاع: 15-05-2019.

[302] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 65.

ثالثاً: العوامل المحفّزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المرسوم 12/93 و الأمر 01/03

جاء قانون الإستثمار لسنة 1993، مُستهدفًا الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التي خصّها المشرّع بجملة من الإمتيازات و الضّمانات، عبّرت عن رغبة السّلطات الجزائرية في إشراك رأس المال الأجنبي في إنماء و تطوير الإقتصاد الوطني.[303]

و تضمّن هذا القانون مختلف القواعد المنظّمة لنشاط المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى مختلف الحوافز الضّريبية و الجمركية و الضّمانات و التسهيلات الممنوحة لهم. و في هذا الإطار أسّست وكالة ترقية و دعم و متابعة الإستثمار (*APSI*) سنة 1993 التي تعمل على تقديم التسهيلات و متابعة مدى إحترام المستثمرين لإلتزاماتهم.[304]

و يُعدّ المرسوم رقم (12/93) و الأمر رقم (01/03) خطوة إيجابية في مسيرة إنفتاح الإقتصاد الجزائري، الذي منح المستثمرين الأجانب الحرية في طبيعة و شكل تجسيد الإستثمارات في مقابل الضّمانات و الحوافز التشجيعية الممنوحة، ما ترتّب عنه زيادة حجم التدفّق من الإستثمارات الأجنبية، و فيما يلي نذكر أهم عوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:[305]

- **الضّمانات الخاصّة بحماية الإستثمار الأجنبي في الجزائر :**

تتمثّل في العوامل التالية:

– الحريّة الكاملة للمستثمر و الإستثمار في مختلف النّشاطات و القطاعات، بتأسيس إستثمارات أو عن طريق المساهمة؛

– إلغاء التمييز بين المستثمرين الأجانب و الوطنيين و الإستثمارات و المساواة في كافة الحقوق.

– ثبات القانون المطبّق على الإستثمار دون أيّ تغيير، و ضمان حقّ ملكيته، و عدم حجزه أو مصادرته.

– ضمان حريّة التحويل الكامل لرؤوس الأموال، و العوائد، و المداخيل سواء بشكل نقدي أو عيني كالآلات و المعدات.

---

[303] أحمد دبيش و مروة بوقدوم، **مزايا و ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المجلّة العلمية المستقبل الإقتصادي، العدد السّابع، 2019، ص 168. تاريخ الإطّلاع: 04-08-2020. 19h19

[304] ناصر مراد، مرجع سابق، ص 83.

[305] معارفي فريدة، ص ص 102-103. تاريخ الإطّلاع: 07-03-2019.

– إبرام الجزائر إتفاقيات دولية متعدّدة الأطراف، و ثنائية خاصّة لتشجيع الإستثمار و بعث الثّقة في المستثمر الأجنبي.

- **الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النّظام العام و الخاص :**

إلى جانب الحوافز الجبائية و الجمركية، منح القانون الجزائري للمستثمر الأجنبي حوافز إضافية وردت في المواد (17، 18، 19) من المرسوم التشريعي (12/93) و هي:

– النّظام العام للحوافز الممنوح للمستثمرين الأجانب في المراحل الأولى لبداية إنجاز المشروع لمدّة 3 سنوات قابلة للتمديد، أين يستفيد من النّسب الجمركية المنخفضة و المقدّرة بـ 3 بالمائة عن التجهيزات المستوردة للمشروع، و كذا الإعفاءات الجبائية للسّلع ذات العلاقة مباشرة بالمشروع.

– نظام الإستثناءات في بداية إنجاز المشروع يستفيد المستثمر الأجنبي في مرحلة أولى لمدّة تتراوح بين 2–5 سنوات من إعفاء دفع حقوق نقل الملكية، و الإعفاء على القيمة المضافة عن السّلع التي تدخل في المشروع، و بعد إنطلاق المشروع و معاينته يستفيد المستثمر الأجنبي بعد 10 سنوات من النّشاط الفعلي إعفاء عن الضّريبة على أرباح الشّركات، و عن الضّريبة على الدّخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، و كذا الرّسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في الإستثمار خلال ذات الفترة.

تميّزت الفترة منذ سنة 1995 بعودة الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر و ذلك تبعاً للأزمة الإقتصادية التي مرّت بها البلاد و النّاتجة عن إنخفاض أسعار البترول، و أصبحت الدّولة عاجزة عن تحمّل عبء الأزمة بالإضافة إلى تفاقم المديونية الخارجية. هذه الوضعية أجبرت الحكومة الجزائرية على القيام بإصلاحات هيكلية تمثّلت أساساً في التخلّي التدريجي للدّولة عن بعض القطاعات الإقتصادية الأساسية و فتح الباب أمام القطاع الخاص.[306] إذ إرتفعت إلى 270 مليون دولار أمريكي سنة 1996، و هي الفترة التي جاءت عقب الإصلاحات النّقدية و المالية التي تبنّتها الجزائر في ظلّ التوجّه نحو إقتصاد السّوق و خوصصة المؤسّسات الوطنية و فتح المجال أمام رأس المال الأجنبي.[307]

و تكملة للمرسوم التشريعي 93–12، أقرّت الجزائر بمبدأ التحكيم الدّولي في عقود الإستثمار بصدور الأمر 95–04 المؤرّخ في 24 ديسمبر 1995 المتعلّق بالمصادقة على الإتفاقية الدّولية الخاصّة بتسوية

---

[306] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص ص 95–96.

[307] حفيظ إلياس و بن علال بلقاسم، **التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب: ما هي أهم الدّروس المستفادة؟**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلّد 14، العدد 2، 2018، ص 117. تاريخ الإطّلاع: 20–03–2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64820

المنازعات المتعلّقة بالإستثمارات و الأمر 95-05 المؤرّخ في 24 ديسمبر 1995 المتعلّق بالمصادقة على إنضمام الجزائر إلى الوكالة الدّولية للإستثمار.[308] **(أنظر الملحق الثّالث)**

هذه الإستثمارات التي عادت تدريجياً للجزائر توجّهت أغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للإستثمار الأجنبي في القطاعات الأخرى، حيث وصل حجمها سنة 2000 إلى 438 مليون دولار إلّا أنّها تبقى نسبة محدودة مقارنة مع الدّول المجاورة.[309] فقد بلغ حجم الإستثمار الأجنبي الموجّه للمغرب مثلاً سنة 1997 أربعة أضعاف الحجم الموجّه للجزائر في نفس السّنة.[310]

و قدّرت نسبة الإستثمارات الأجنبية من 1995-1999 إلى إجمالي النّاتج الدّاخلي الخام في المتوسّط بـ 0.6 بالمائة، أي ما يقارب 285 مليون دولار في المتوسّط. [311]

أمّا على المستوى العربي جاءت الجزائر في المرتبة الخامسة بحصّة قدّرت بـ 333.5 مليون دولار في المتوسّط، و بما نسبته 8% من متوسّط إجمالي التدفّقات العربية. بعد كل من مصر في المرتبة الأولى بحصّة قدّرت بـ 916.16 مليون دولار في المتوسّط، و بنسبة قدّرت بـ 22% من إجمالي التدفّقات العربية، ثمّ البحرين في المركز الثّاني بحصّة قدّرت بـ 634.33 مليون دولار، و بنسبة 15.2% ثمّ المغرب في المركز الثّالث بـ 560.33 مليون دولار، و بنسبة 13.45%، و تونس في المركز الرّابع بحصّة قدّرت بـ484.83 مليون دولار في المتوسّط، و بنسبة قدّرت بـ 11.64%، و ذلك خلال الفترة (1995-2000).[312]

نشير إلى أنّ الحكم بتحسّن مناخ الإستثمار في الجزائر يُعدّ في الحقيقة حكماً خاطئاً لكون جميع الإستثمارات تقريباً تمّ تحقيقها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيراً في إنشاء فرص العمل، و هو قطاع ضعيف التأثير على بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، إذ أنّ الإستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تمثّل سوى 0,2% من النّاتج الدّاخلي الخام خلال الفترة 1999-2001.[313]

---

[308] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 65.

[309] خلوط فوزية، مرجع سابق، ص 209، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 28-01-2019.

[310] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص ص 59-60، تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[311] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342.

[312] عبد الحق طير و آخرون، **جاذبية الدّول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر: نظرة قطاعية جغرافية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، المجلّة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلّد 4، العدد 6، جوان 2017، ص ص 152-153. مقال متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26154، تاريخ الإطّلاع: 10-03-2019.

[313] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص 60. تاريخ الإطّلاع: 09-02-2019.

ختاماً لما سبق، تعود أسباب تشجيع الإستثمار الأجنبي في الجزائر إلى:[314]

- فشل السّياسة الإقتصادية المطبّقة خلال الفترة 1962-1990.
- تفاقم الدّيون التي بلغت خدماتها في سنة 1991 حوالي 75% من إجمالي إيرادات الجزائر من العملة الصّعبة.
- ضعف الجهاز المصرفي و عدم قدرته على التحكّم و مراقبة الصّرف.
- زيادة التضخّم، و كذا إصدار كتلة نقدية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدم إستقرار مؤسّسات الدّولة (عدم الإستقرار التشريعي و السّياسي) أخذ عدّة مظاهر و تمّ على مستويات: [315]

1. رئاسة البلاد؛ إذ نجد أنّه بين عام 1992 و عام 1999 توالي 5 رؤساء على الجزائر.

2. الحكومة؛ حيث شهدت الجزائر منذ عام 1988 تعاقب عشر حكومات، ما جعلها تعيش تناقضات و شكوك و تسيير البلاد تسييراً متردّداً يتّسم تارة بالتقدّم و تارة بالتراجع دون أن يمنح رؤية واضحة للنّتيجة النّهائية التي سيصل إليها.

3. على مستوى الإدارة و الهيئات و التنظيمات المكلّفة بتطبيق السّياسات أو القرارات التي تصدر عن النّظام السّياسي و الأهداف من طرف الإدارة؛ إذ يُلاحظ أنّه منذ نهاية الثّمانينات من القرن العشرين و الإطار التشريعي في الجزائر في تحوّل دائم.

*المؤسّسة الوطنية للمنظّفات "***ENAD***" : "Entreprise Nationale des Détergents & Produits d'Entretien"، أمّا شركة "**هنكل**" فهي شركة متعدّدة الجنسيات مقرّها في مدينة "دوسلدورف"، ألمانيا تقوم بإنتاج المنظّفات و مستحضرات التجميل و المواد اللاّصقة.

[314] منصوري الزين، مرجع سابق (كتاب)، ص 157.

[315] قيبو اسمهان، مرجع سابق، ص ص 167-168، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 06-03-2020.

3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019

نتطرّق في هذا العنصر إلى تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ثمّ الفترة (2010-2019) كما يلي:

1.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

كان إمضاء الجزائر لإتفاق الشّراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2001 في إطار نيّتها للإنضمام إلى المنظّمة العالمية للتجارة، أهم الخطوات التي دلّت على عزمها للإنفتاح الإقتصادي و التجاري و على تهيئة مناخها الإستثماري، من خلال ما جاء به قانون الإستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية لصالح المستثمرين و ذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة و إستقطاباً لرؤوس الأموال الأجنبية.[316]

هناك من يرى أنّ الفترة من 1995 إلى 2005 ميّزتها ظروف إقتصادية و سياسية و مؤسّساتية تختلف عن المرحلتين السابقتين.[317] فأمّا من جهة تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر تميّزت بإنتعاش كبير له خاصّة في 2001 أي بعد ستة سنوات من الإتفاق مع صندوق النّقد الدّولي على التعديلات التي شرع فيها آنذاك.[318]

الجدول رقم 5.1 : تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000-2009)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التدفقات الواردة	280,1	1113,106	1065	637,8812	881,8514	1145,339	1888,165	1743,331	2631,711	2753,755

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

[316] شبانة نادية، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلّبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، المجلّد 4، العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص 4-5. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33945، تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

[317] حسب الباحث "دمدوم كمال" المرحلتين السّابقتين: إمتدت المرحلة الأولى منذ 1970 إلى بداية الثّمانينات ثم المرحلة الثّانية من 1981 إلى غاية 1995.

[318] دمدوم كمال، مرجع سابق، ص 36، تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

يمكن تمثيل معطيات الجدول السّابق بيانياً في الشّكل الموالي:

الشّكل رقم 11.1 : التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2009-2000)

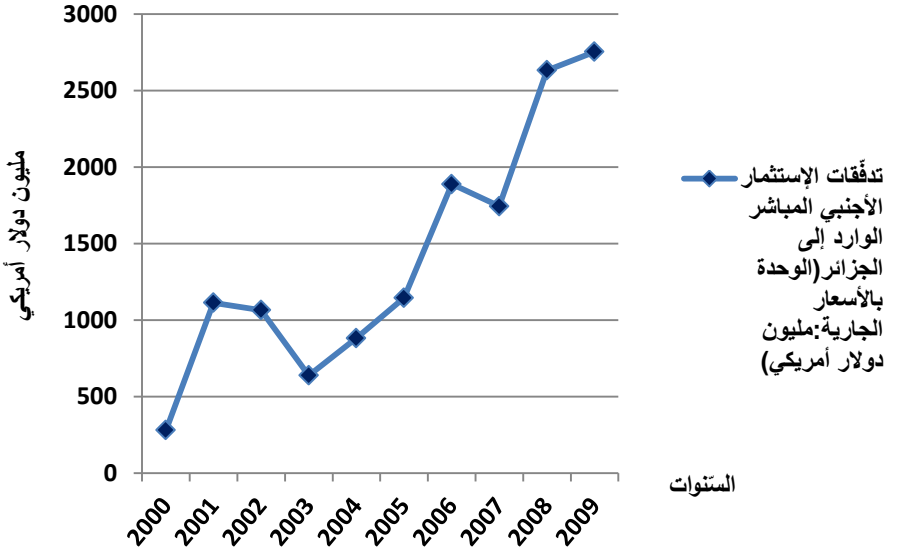

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.

إنخفضت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى 280,1 مليون دولار أمريكي سنة 2000 بعدما كانت تبلغ 291,6 مليون دولار أمريكي سنة 1999، إلا أنّ الفترة ما بعدها شهدت تطوّراً ملحوظاً. إذ إرتفعت بأربع أضعاف تقريباً في غضون سنة واحدة (بين سنتي 2000 و 2001)[319]. حيث حقّقت سنة 2001 أكثر من مليار دولار، و يُمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي إعتمدتها الدّولة من خلال الأمر 01-03 (أنظر **الملحق الحادي عشر**) و كذلك حصول الشّركة المصرية "*Djezzy*" على أوّل ترخيص في مجال الهاتف النّقال و خصخصة شركات الصّناعات الحديدية بالحجار لشركة "*ISPASAT*" الهندية .[320]

تمّ في هذا العام (2001) دفع القسط الأوّل من الرّخصة الثّانية للهاتف النّقال من قبل شركة "أوراسكوم تيليكوم" (*Orascom Alg Télécom*).[321] حيث تمّ إنفتاح سوق الإتّصالات السّلكية و اللّاسلكية من خلال القانون رقم 2000-03 المؤرّخ في 5 أوت 2000.[322]

[319] حفيظ إلياس و بن علال بلقاسم، مرجع سابق، ص 117. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.
[320] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342.
[321] مدياني محمد، مرجع سابق، ص 499.

فضلاً عن الإستقرار الجزئي الذي شهدته بعض المؤشّرات الإقتصادية الكليّة في إطار برنامج دعم الإنتعاش الإقتصادي، كالنّمو الإقتصادي و التوازن الدّاخلي و الخارجي، إرتفاع إحتياطي الصّرف و تقلّص نسبة التضخّم و حجم المديونية الخارجية خاصّة بعما رخّص نادي باريس في جويلية 2000 إدماج بند للتحويل ضمن إتفاقيات إعادة الجدولة.[323]

و رغم التراجع في تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في عام 2002 إلى 1065 مليون دولار أمريكي إلّا أنّ هذا الرّقم يبقى الأكبر على مستوى تدفّقات الإستثمار الأجنبي الوارد إلى شمال إفريقيا ممّا جعل الجزائر تحتل تلك السّنة المركز الأوّل على مستوى المغرب العربي و المركز الثّالث في إفريقيا حسب تقرير الإستثمار العالمي لعام 2004.[324]

أشرنا أنّ سنة 2001 توافق إصدار الأمر رقم 03/01 و ما ينطوي عليه من حوافز ضريبية.[325] غير أنّ هذا الإرتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الإستثمار الذي تعتبر الحوافز الضّريبية جزءاً منه و الدّليل على ذلك إنخفاض التدفّقات سنة 2003.[326] حيث إنخفضت للمرّة الثّانية بنسبة 40% مقارنة بسنة 2002. بسبب[327] إنخفاض في مشاريع الطّاقة و تحصّل القطاع على ثلاث مشاريع من بين 31 مشروع.[328]

كذلك من أسباب الإنخفاض المسجّل خلال سنتي 2003 و 2004 على التوالي لتبلغ 637,88 مليون دولار سنة 2003 و 881,85 مليون دولار سنة 2004؛ قضية "الخليفة" و البنك التجاري و الصّناعي

---

[322] سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية**، المجلّة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، المجلّد 5، العدد 1، أفريل 2014، ص 34. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13694*

[323] ميدون إلياس، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول**، مجلّة جديد الإقتصاد، ديسمبر 2013، ص 279. تاريخ الإطّلاع: 07-02-2020.

[324] بودالي بلقاسم، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحوّلات الإقتصادية الرّاهنة**، مجلّة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، ص ص 264-265. تاريخ الإطّلاع: 21-03-2019..متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56538*

[325] صبيحي شهيناز، مرجع سابق، ص 190.

[326] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[327] بوابة الوزارة الأولى، حصيلة المنجزات الإقتصادية و الإجتماعية للفترة (1999-2008)، ص 14، متاح على الموقع: http://www.premier-ministre.gov.dz ... (25/09/2014) ، نقلاً عن: مدياني محمد، مرجع سابق، ص 499.

[328] بودالي بلقاسم، مرجع سابق، ص 265، تاريخ الإطّلاع: 21-03-2019.

الجزائري، و التي أفقدت الأفراد سواء مدخّرين أو مستثمرين الثّقة في القطاع المصرفي ككل سواء العام أو الخاص.[329]

كان تسجيل قيمة 881,85 مليون دولار سنة 2004 بفضل[330] بيع الرّخصة الثّالثة للشّركة الوطنية للإتصالات الكويتية، إلى جانب خصخصة المؤسّسة الوطنية للمنظّفات *ENAD* لصالح شركة "هنكل" الألمانية.

حيث تمّ بيع الرّخصة الثّالثة للشّركة الكويتية (الوطنية للإتصالات) في 2 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الرّابح الذي قدّر بـ 421 مليون دولار، كما أنّ المشاريع المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية و تدعيم الإستثمار قُدّرت بـ 105 مشروعاً.[331]

و جاءت معظم التدفّقات لسنة 2001، 2002 و 2004 في معظمها من قطاع الإتّصالات.[332]

يُرجع البعض الإنخفاض المسجّل منذ 2001 إلى الأحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، و ما نجم عنها من تداعيات و مخاوف من قبل الشّركات متعدّدة الجنسيات للإستثمار في المنطقة العربية.[333]

و إستمرَّ الإرتفاع سنة 2006 إلى 1888,165 مليون دولار أمريكي؛ السّنة التي سجّلت فيها قيمة إستثمارات أجنبية مباشرة حوالي ثلاث مرّات المبلغ المسجّل خلال سنة 2003. [334] ليحقّق الإستثمار الأجنبي المباشر قفزة نوعية بفضل الأمر التشريعي رقم 08/06، الذي خفّض مدّة ردِّ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على طلبات المستثمرين، و هذا مؤشّر لتقليل البيروقراطية، بالإضافة إلى إنشاء

---

[329] ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، العدد 31، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسير، جامعة محمد منتوري، قسنطينة– الجزائر، جوان 2009، ص 60. نقلاً عن: عبد اللاوي فتيحة، دور السّياسة النّقدية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000–2015)، ص 7. تاريخ الإطّلاع: 17–05–2019.

[330] صبيحي شهيناز، مرجع سابق، ص 190، تاريخ الإطّلاع: 26–02–2019.

[331] أسماء سي علي، **تقييم تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2017)– دراسة تحليلية**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، المجلّد 15، العدد 2، سبتمبر 2019، ص 182. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101773 ، تاريخ الإطّلاع: 13–01–2020.

[332] طالبي محمد، مرجع سابق، ص 326.

[333] رايس حدة و كرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية–**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، ديسمبر 2012، ص 75، بتصرّف. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49359 ، تاريخ الإطّلاع: 04–04–2019.

[334] ميدون إلياس، مرجع سابق **(تطوّر السّياسات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة تحليلية تقييمية)**، ص 239.

المجلس الوطني للإستثمار، كما أنّ عمل هذه الوكالة يتمّ تحت إشراف المجلس الوطني للإستثمار ما يدلُّ على الأهميّة التي توليها الجزائر لهذا الملف، في مقابل الضّمانات الواسعة التي وفّرها هذا القانون.[335]

هذا الأمر الرّئاسي 08/06 عدّل و تمّم الأمر 01-03 بمزيد من الحوافز و الضّمانات و تقليص للإجراءات الإدارية إلى 72 ساعة بعدما كانت في حدود 30 يوم، إضافة لإعفاء ضريبي على أرباح الشّركات و الرّسم على النّشاط المهني لمدّة عشر سنوات.[336]

ليتواصل هذا التحسّن إلى غاية 2007 و 2008 بمقدار تجاوز 2 مليار دولار. و يعود ذلك إلى توسّع إهتمام المستثمرين الأجانب ببعض القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات، و من أهم هذه القطاعات قطاع الإتصالات، الحديد و الصّلب، و بالتالي فإنّ العديد من القطاعات الإقتصادية التي تملك فيها الجزائر كل مقوّمات الإستثمار لا زالت مهمّشة في قرار المستثمر الأجنبي، و خصوصاً الزّراعة، السّياحة، النّقل و المصارف. و هو ما يطرح إشكالية مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في خدمة الأغراض التنموية من إيجاد فرص عمل و تنويع الصّادرات و تحويل التكنولوجيا و تطوير القاعدة الصّناعية و تخفيض فاتورة المواد الغذائية.[337]

كما يدلّ الإرتفاع سنة 2008 إلى 2,63 مليار دولار على عدم تأثّرها بالأزمة المالية، بسبب ضعف النّظام المالي الجزائري و محدودية إندماجه في النّظام العالمي.[338] و هذا في وقت عرفت فيه وتيرة الإستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية.[339]

أمّا في سنة 2009، بلغت التدفّقات الواردة أعلى قيمة لها، مسجّلة بذلك مستوى قياسي يقدّر بـ 2.75 مليار دولار، و بشكل مخالف للتوقّعات لأنّها أعقبت أزمة مالية حادّة عصفت بالإقتصاد العالمي.[340]

و يرجع ذلك إلى إرتفاع الإستثمارات في قطاع الطّاقة و المناجم، بحيث سجّل 09 من بين 10 أكبر المشاريع المعلنة لهذا العام.[341] خاصة من شركتي" توتال *Total* و بارتاكس *Partex* " الفرنسيتين اللّتين

---

[335] أحمد نصير و يونس زين، **الإصلاحات المصرفية في الدّول العربية و فعاليتها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة: الجزائر 1990-2015**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلّد 14، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد 1، 2018، ص 100. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62540.

[336] ميدون إلياس، مرجع سابق **(تطوّر السّياسات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية)**، ص 239.

[337] لرباع الهادي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إنعكاساتها على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2002-2011)**، مجلّة الواحات للبحوث و الدّراسات، جامعة غرداية، المجلّد 9، العدد 1، 2016، ص 352.

[338] بابا عبد القادر و أجري خيرة، مرجع سابق، ص 29. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[339] صبيحي شاهيناز، مرجع سابق، ص 190.

[340] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12. تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

قُدّر حجم إستثماراتهما بـ 1436 مليون أورو، يضاف إلى ذلك فرض الحكومة الجزائرية على البنوك و فروعها رفع رأسمالها من 2.5 مليار دينار إلى 10 مليار دينار، و هو ما أدّى إلى زيادة رأس مال فروع البنوك الأجنبية * و رفع من الحجم الإجمالي للتدفّقات الإستثمارية. [342]

كما يُعتبر هذا الرّقم القياسي المسجّل لهذه السّنة طوال مسيرة الإصلاحات التي قامت بها الدّولة الجزائرية، دليلاً على أنّ الاقتصاد الوطني تحمّل أثر الصّدمة الخارجية بسبب تحسّن الوضعية المالية الخارجية و تراكم مواد إدّخار الميزانية للسّنوات 2008-2011. [343]

و هناك من يرجع هذا الإرتفاع إلى أسباب إدارية أكثر منها أسباب إقتصادية، و إتّخذت الحكومة الجزائرية من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ إجراءاتٍ تحفّظية عن طريق قانون المالية التكميلي لسنة 2009 من أجل حماية الإقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصّعبة إلى الخارج. [344]

ثمّ عرفت الجزائر بعد ذلك إنكماشاً في قطاع المحروقات ممّا أثّر سلباً على مستويات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة. [345]

من خلال الجدول السّابق، نلاحظ أنّ الفترة 2005-2009 عرفت إنتعاشاً هامّاً و متزايداً في تدفّقات الإستثمار الأجنبي، و ذلك لأنّ السّوق الوطنية منحت "ضمانات أكبر و آفاق نموّ أهم" بالنّظر إلى الإشارات القويّة المتعلّقة بالإقتصاد الجزائري حسب صندوق النّقد الدّولي و البنك العالمي و الوكالات الدّولية للتصنيف الإئتماني، و أهمية مخطّط الإنعاش الإقتصادي (2010-2014) المقدّر بـ 286 مليار دولار. [346]

---

[341] ANIMA **« investissements directs étrangères et partenariats vers les pays méd. en 2009** » investir en méditerranée, étude N14, avril 2010, p38 . sur le site : http://www.ammaveb.org/uploads/bases/document/AIN_IDE_partenariats-2009_fr_6-05-2010.pdf ,(Consulté le :27/09/2014) :

نقلاً عن: مدياني محمد، مرجع سابق، ص ص 499-500.

* فروع البنوك الأجنبية بالجزائر هي: Francebank, Trust Bank Alegria, Citigroup, Gulf Bank Algeria, Société Générale, BNP PARIBAS

[342] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12، تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

[343] بنك الجزائر، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشّعبي الوطني حول "التطوّرات الإقتصادية و النّقدية لسنة 2012 و عناصر التوجه للسّداسي الأوّل من سنة 2013، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 4. نقلاً عن: عبد اللاوي فتيحة، **دور السّياسة النّقدية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2015)**، مجلّة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجّلد 7، العدد 7، جوان 2017، ص 7. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26849*

[344] سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، مرجع سابق، ص 34.

[345] مدياني محمد، مرجع سابق، ص 500.

[346] بونوة شعيب و عراب فاطمة الزهراء، **إنعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الإستثمار على واقع الإستثمار (المحلّي و الأجنبي) في الجزائر**، Revue du Lareiid، العدد 3، سبتمبر 2016، ص 142. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

و تمّ تحقيق أكبر نسبة تدفّقات داخلة من الإستثمار الأجنبي إلى إجمالي النّاتج الدّاخلي الخام خلال هذه الفترة (2005-2009) و التي قدّرت بـ 1.48% في المتوسّط.[347]

كما بلغت حصّة الجزائر خلال الفترة (2001-2009) ما قيمته 1534.55 مليون دولار و بما نسبته 3.4% و بذلك جاءت في المرتبة الثّامنة من بين الدّول العربية. حيث إحتلت السّعودية المرتبة الأولى بنسبة 32% ثمّ الإمارات في المركز الثّاني بنسبة 16.35% و بعدها مصر بنسبة 11.4% ثم لبنان بنسبة 5.7% في المرتبة الرّابعة و قطر التي تحسّن موقعها إلى المرتبة الخامسة بنسبة 4 من متوسّط إجمالي التدفّقات العربية، أمّا باقي الدّول العربية (14 دولة) تحصّلت على نسب أقل من 4% من بينها الجزائر.[348]

2.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

تميّزت هذه الفترة بعودة التحفّظ على الإستثمار الأجنبي المباشر، فبعد [349] إصدار العديد من القوانين المشجّعة له و التي رأى فيها العديد من خبراء قانون الأعمال بأنّها تتميّز بالإنفتاح الكبير إتجاه هذا النّوع من الإستثمار خلال فترة تسعينات القرن الماضي و العشرية الأولى من القرن الحالي. أين شهدنا سنة 2009 إنعطافاً كبيراً في هذا الإنفتاح إتجاه المستثمرين الأجانب و عودة غير متوقّعة للحماية و الممارسات المنصوص عليها في قوانين الثّمانينات بصدور قانون المالية التكميلي بموجب الأمر رقم 09 -9 المؤرّخ في 22 يوليو 2009. و عليه تمّ إعادة النّظر و بعمق في العلاقة التي تعتزم الجزائر إقامتها مع المستثمرين الأجانب من خلال هذا القانون.

[347] رعاد علي و بلوكاريف نادية، مرجع سابق، ص 342.

[348] عبد الحق طير و آخرون، مرجع سابق، ص 153.

[349] صبيحي شهيناز، مرجع سابق، ص ص 182-183، تاريخ الإطّلاع: 26-02-2019.

الجدول رقم 6.1 : تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2010-2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السّنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
التدفّقات الواردة	2301,226	2580,354	1499,421	1697	1506,733	-584	1637	1232	1466	1382

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04-03-2019& 01-03-2020 & 04-11-2020.

معطيات الجدول أعلاه قمنا بتمثيلها بيانياً في الشّكل (رقم **12.1**) التالي:

الشّكل رقم 12.1 : التمثيل البياني لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2010-2019)

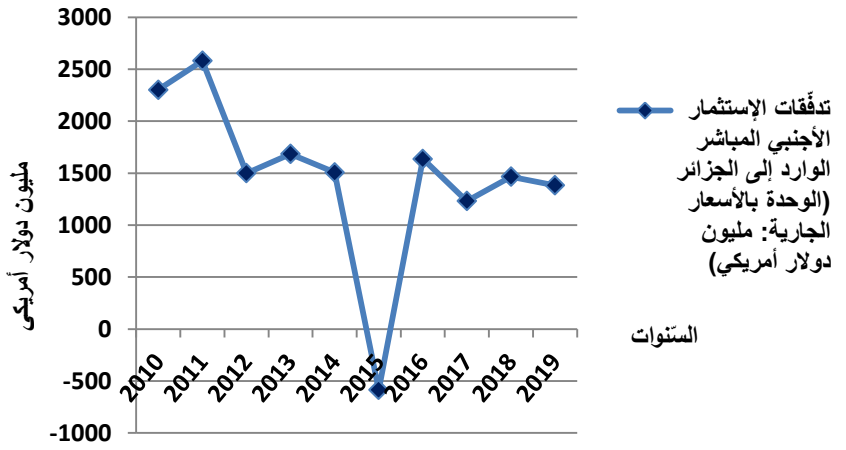

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، متوفّرة على الرّابطين:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/04/2017.
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx
Consulté le: 01-03-2020 & 04-11-2020.

سجّلت كل التدفّقات الواردة سنة 2010 تراجعاً محسوماً على المستوى العالمي بنسبة 18% [350]. حيث إنخفضت قيمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر إلى 2301 مليون دولار بفعل التأثّر المتأخّر لتدفّقات الإستثمار الدّولية نحوها.[351] الشّيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الإستثمارات لكونها تتمتّع بربحية عالية (إستثمارات في قطاع المحروقات). [352] و كان من بين أسباب هذا التراجع؛ تداعيات

[350] صبيحي شاهيناز، مرجع سابق، ص 190.
[351] فريدة معارفي، مرجع سابق، ص 104. تاريخ الإطّلاع: 07-03-2019.
[352] صبيحي شاهيناز، مرجع سابق، ص 190.

الأزمة الإقتصادية العالمية بالإضافة إلى الأزمة المالية التي مرّت بها شركة "بريتش بتروليوم" إحدى أكبر الشّركات البترولية المستثمرة في قطاع المحروقات.[353]

ثمّ إرتفعت سنة 2011 إلى 2.580 مليار دولار نظراً للأوضاع الأمنية للدّول العربية خاصّة المضطربة ضمن ما سمَّوه "بالرّبيع العربي" و هو ما دفع بالمستثمرين الأجانب إلى التوجّه إلى الإقتصاد الجزائري لما يتوفّر عليه من إستقرار و مناخ إستثماري خصب.[354] لتصنّف بذلك الجزائر في المرتبة الأولى لدول شمال إفريقيا خلال سنة 2011.[355]

جدير بالذّكر أنّ الفترة 2000-2012 شهدت تحسّناً في تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد، و هذا نتيجة خروج الجزائر من عزلتها، و إستعادة الإستقرار السّياسي بفضل قوانين الوئام المدني و المصالحة الوطنية، بالإضافة إلى إستمرار تحسّن الأداء الإقتصادي نتيجة تطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي، دعم النّمو و المخطّط الخماسي 2010-2014.[356]

نزلت هذه التدفّقات في سنة 2012 تحت سقف المليارين لتسجّل 1.49 مليار دولار و بإنخفاض 40% عن سنة 2011 و يرجع ذلك أساساً إلى إنخفاض أسعار النّفط و تراجع التدفّقات الإستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2%.[357] كذلك بسبب التعديلات على المادة 9 من الأمر 01-03 و الملاحظ في كل من المادة 60 و 49 من الأمرين على التوالي 09-01 و 10-01 التي مسّت الإمتيازات و لأوّل مرّة توجّه جديد بتناوله شروطاً جديدة متعلّقة بتفضيل المنتوج الجزائري المحلّي على حساب الإستثمارات الأجنبية، هذا كلّه لأجل ترقية الإقتصاد الوطني، غير أنّ ذلك يُمكن أن يقلّل من تشجيع المستثمرين الأجانب.[358]

كما يعود التراجع لهذه السّنة أيضاً نظراً لدخول مشاريع في قطاعي البتروكيماويات و تحلية المياه مرحلة الإنجاز، و أيضاً لرفع البنوك الأجنبية العاملة في الجزائر لرأسمالها.[359] و كذا لفرض قاعدة

---

[353] الإستثمارات الأجنبية تصل إلى مستويات قياسية في 2008 و تتراجع في 2010، مجلّة أبحاث إقتصادية، فيفري 2011، العدد 29، ص 64. نقلاً عن: ميدون إلياس، مرجع سابق (الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول)، ص 280.

[354] صبيحي شاهيناز، مرجع سابق، ص ص 190-191.

[355] أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 182. تاريخ الإطّلاع: 13-01-2020.

[356] عبد الحميد برحومة و عنترة برباش، مرجع سابق، ص 241, تاريخ الإطّلاع: 15-05-2019.

[357] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12. تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

[358] بابا عبد القادر و أجري خيرة، مرجع سابق، ص 30. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[359] مصطفى مقيدش، رفع رؤوس أموال البنوك الأجنبية ساهم في رفع الإستثمارات الأجنبية، مجلّة أبحاث اقتصادية، فيفري 2011، ص 65-66. نقلاً عن: ميدون إلياس، مرجع سابق (الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول)، ص 280.

51/49% على الإستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) و التي تنصّ على أنّ للمستثمر الوطني الحقّ في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أيِّ شريك أجنبي، كما تمَّ فرض الإعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدّفع.[360]

بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في إسترجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النّشاط و إلغاء حقِّ المستثمر الأجنبي في شراء العقار. و أكّد الخبير الإقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدّراسات لمجلّة "الأبحاث الإقتصادية" أنّ المستثمرين الأجانب خاصّة العرب منهم و الذين كانوا يرغبون في إستثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "إعمار" و "القدرة" و"جراند" تراجعوا و إنسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للإستثمار المبنية على قاعدة 51/49%.[361]

ثمّ تقدّمت قيمة هذه التدفّقات الواردة إلى 1697 مليون دولار أمريكي سنة 2013. و يعود ذلك أساساً إلى [362] الفُرص الكبيرة التي منحتها الجزائر، و إضفاء المزيد من الأطر التشريعية خاصّة في مجالات الخدمات المالية و العقّارية و الإتّصالات و خصخصتها، حيث تمّ خصخصة بنك الإئتمان الشّعبي الجزائري خلال العام، بالإضافة إلى غزو السّوق الجزائري المحلّي للخدمات المالية من قبل بنك "*HSBC*" البريطاني و "دويتشه بنك" الألماني، و كذا إستحواذ مجموعة "*Linde*" الألمانية على حصّة في رأس مال شركة إنتاج الغاز الجزائرية المملوكة للحكومة، ممّا كان له الفضل في تحقيق إستقرار إيجابي في مؤشّرات الإقتصاد الكلّي وإستعادة التوازن الإقتصادي الذي عرفته الجزائر.

ثمّ إنخفضت هذه التدفّقات إلى 1506,73 مليون دولار أمريكي سنة 2014، و يرجع السّبب الرّئيسي إلى نقص 87% من المشاريع الإستثمارية الجديدة المُعلن عنها بعد إنتعاش جيّد في 2013[363]، نظراً إلى إنخفاض تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.[364]

---

[360] خيرة خيالي، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم النّمو الإقتصادي بالدّول النّامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2012) مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، 2016/2015، ص 101. نقلاً عن: أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 182. تاريخ الإطّلاع: 13-01-2020.

[361] سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، مرجع سابق، ص 34، تاريخ الإطّلاع: 13-01-2020.

[362] أسماء بن طراد و شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة بحوث إقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 72-73/خريف 2015- شتاء 2016، ص 198، بتصرّف.

[363] العارف خديجة و تراري مجاوي حسين، **محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النّامية**، مجلّة الإستراتيجية و التنمية، جامعة إبن باديس- مستغانم، المجلّد 7، العدد 12، ص 95. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18643، تاريخ الإطّلاع: 16-05-2019.

يُرجع الإقتصاديون سبب تباطؤ و إنخفاض مستوى التدفّقات الواردة إلى الظّروف الدّولية التي أثّرت سلباً على حركية الإقتصاد العالمي كالأزمة المالية الأخيرة لعام 2008 التي أظهرت نتائج معكوسة على أغلب المؤشّرات المالية و على موازين مدفوعات الدّول من جهة، و من جهة أخرى صرامة التشريعات الوطنية في مجال الإستثمار و ملكية المشاريع الإنتاجية بإعتبار أنّ المستثمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق معدّلات مرتفعة من الأرباح في ظلّ الفرص المتاحة و إتساع السّوق المحلّي و أنّ الشّريك الوطني لا يرقى إلى متطلّبات الجودة العالمية لتبقى فُرص النّجاح غير مؤكّدة.[365] و أشار المستثمرون إلى أنّ الشّريك الجزائري لن يكون شريكاً مالياً في المشروع و إنّما مسيّراً بحكم الأغلبية، و أنّه لابدّ من الإعتراف بإفتقار المؤسّسات الجزائرية إلى التكنولوجيا و الخبرة في التسويق و الولوج إلى الأسواق الخارجية، ما يجعل مشاركتها و بنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة.[366]

فالإجراءات المتخذة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 لم تشجّع أبداً حسبهم على الإستثمار بالسّوق الجزائرية رغم ما توفّره من إمكانيات بشرية و آفاق واعدة، ممّا أدّى بعدد كبير منهم إلى تفادي المغامرة بدخول الجزائر بسبب هذه الإجراءات مطالبين الدّولة الجزائرية بمراجعة القانون. [367]

ثمّ تراجع سنة 2015 حجم تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بشكل رهيب إلى قيمة سالبة بمقدار 587.3 مليون دولار جرّاء عملية تصفية الإستثمار الأجنبي المباشر[368]، و ذلك بسبب تأثّر الإقتصاد الجزائري بالصّدمة البترولية و إنهيار أسعار النّفط التي كانت في بدايتها[369] ، بإعتبار الجزائر من الدّول المعتمدة في إقتصادها على النّفط[370] ، ممّا أثر سلباً على قطاع الطّاقة

---

[364] ميلود بوعبيد و هارون الطاهر، **دور بيئة أداء الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول المغاربية**، مجلّة الإقتصاد الصّناعي، جامعة الحاج لخضر– باتنة 1، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 3. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19654 ، تاريخ الإطّلاع: 10-03-2019.

[365] حفيظ إلياس و بن علال بلقاسم، مرجع سابق، ص 118، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[366] بونوة شعيب و عراب فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 142. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

[367] نفس المرجع، نفس الصّفحة. تاريخ الإطّلاع: 22-03-2019.

[368] بن لكحل محمد أمين، **جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي– دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب–**، مجلّة الإقتصاد و التنمية– مخبر التنمية المحلّية المستدامة، جامعة يحي فارس–المدية، جانفي 2017، ص 129. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20327، تاريخ الإطّلاع: 07-04-2019.

[369] عراب فاطمة الزهراء، **قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد الرّابع، العدد 2، ص 35، متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62187، تاريخ الإطّلاع: 16-05-2019.

[370] أحمد نصير، **أثر السّياسات الإقتصادية الكلّية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2014/2013، ص 178. نقلاً عن: أحمد نصير و يونس زين، مرجع سابق، ص 99.

الذي يلعب دوراً كبيراً في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة و حالة عدم اليقين التي دفعت بالمستثمرين إلى توخّي الحذر.[371]

يدلّ هذا النّاتج السّلبي للإستثمار الأجنبي المباشر المتدفّق على هُروب و خُروج رؤوس الأموال المستثمرة سابقاً في الجزائر ليبلغ مستوى (- 0.69 مليار دولار) كتدفّق عكسي بإتجاه العالم الخارجي.[372]

و بالتالي تعود قيمة الإستثمارات الوافدة السّالبة إلى إنكماش نشاط الشّركات الأجنبية في السّوق الجزائرية، و أحد العناصر الثّلاثة للإستثمار الأجنبي المباشر (رأس المال، الأرباح المعاد إستثمارها، أو القروض داخل الشّركات)، هو عنصر سلبي و لا تعادله مبالغ إيجابية من العناصر المتبقية، و هذه هي حالات الإستثمار العكسي أو عدم الإستثمار.[373]

كما أنّ إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدودها الدّنيا، سببه العديد من المشاكل التي صرّح بها المستثمرون الأجانب؛ و المتمثّلة في إستمرار الإجراءات البيروقراطية و تفشّي الرّشوة و المحسوبية.[374] و بالتالي عزوف المستثمرين عن الوجهة الجزائرية بسبب بطء و تعقّد الإجراءات و غياب الرّد السّريع للمؤسّسات المكلّفة بالإستثمار، و كما ذكرنا سابقاً إلزام المستثمرين بقاعدة 49/51 في المائة في كل القطاعات و فروع النّشاط، و التي تحدّ من مساهمة الشّركاء الأجانب و تفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محلّيين للحصول على المشاريع، و كذا قيام الحكومة الجزائرية بشرائها لشركة الإتّصالات المعروفة تجارياً بإسم "جازي *Djezzy*" أثّر سلباً على تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر[375]، بحصّة مسيطرة فيها قدرها 51% من الشّركة الرّوسية النّرويجية * "فيمبلكو"[376]، بقيمة 2.6 مليار دولار.[377]

---

[371] ANIMA,10 ans d'investissements étrangers et partenariats d'affaires en Méditerranée ,Novembre 2016, p 16. Cite: http://www.euromedinvest.eu/fr/anima-emea-business-forum-marseille.

نقلاً عن: بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12. تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

[372] يزيد خيضر، **سياسات الإستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية و أثرهما على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2015/2000 آثار سلبية لسياسات متضادة**، مجلّة العلوم الإسلامية و الحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة-الأغواط، المجلّد 3، العدد 2، جوان 2018، ص 219. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/53861 ، تاريخ الإطّلاع: 06-04-2019.

[373] (Unctad, FDI Flows, 15/10/2018) https://unctad.org/en/Pages/DIAE/Investment%20and%20Enterprise/FDI_Flows.aspx

نقلاً عن: هاني عبد المالك، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تقييم البيئة و الفرص (1980-2017)، مجلّة دراسات إقتصادية، المجلّد 18، العدد 01، 2020، ص 72.

[374] عبد الرحمان عبد القادر و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 148، تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

[375] ANIMA, 10 ans d'investissements étrangers et partenariats d'affaires en Méditerranée ,Novembre 2016, p 16. Cite: http://www.euromedinvest.eu/fr/anima-emea-business-forum-marseille.

نقلاً عن: بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

بالإضافة إلى التطوّرات السّياسية التي عرفتها بعض الدّول العربية و التي أثّرت على حجم تدفّقات الإستثمارات العربية البينية.[378]

تمثّل تدفّقات عام 2015 نحو 18% من إجمالي التدفّقات السّلبية التي شهدتها الدّول العربية خلال العام و أرجع العديد من المحلّلين ذلك إلى عدّة أسباب كما سبق وأشرنا لها منها عدم الإستقرار الإقتصادي و عدم التحسّن في المناخ الإستثماري من جهة. [379]

تأخّرت الجزائر خلال الفترة (2010-2015) من المركز الثّامن إلى المركز العاشر بعد كل من لبنان، المغرب، العراق، السودان، تونس و الأردن، فكانت حصّتها في المتوسّط حوالي 1490.83 مليون دولار و ما نسبته 3%، و كان للتدفّق السّلبي المسجّل للجزائر في سنة 2015 تأثيراً في هذا التأخّر و الحصول على هذا المركز. حيث سيطرت السعودية، الإمارات و مصر على المراكز الثّلاث الأولى بحصص قدّرت بـ 27.6%، 18.5%، 10% على التوالي من متوسّط إجمالي التدفّقات العربية.[380]

أمّا التدفّقات الصّادرة من الجزائر سنة 2015 فهي الأضعف مغاربياً إذا إستثنينا موريتانيا، و هذا راجع لضُعف القدرات المالية للمستثمرين المحلّيين و إعتيادهم في الإستثمار المحلّي على تمويل البنوك المحلّية فقط، و يبقى القطاع الوحيد المستثمر في الخارج هو قطاع الطّاقة ممثّلاً في شركة "سونطراك" و أغلبها عقود شراكة مع دول إفريقية و آسياوية و دول أمريكا الجنوبية، و الملاحظ أنّها دائماً ضعيفة.[381]

و ما يتّضح من خلال الشّكل السّابق أنّ الفترة ما بين 2012 إلى 2015 تميّزت بالإنخفاض المستمر لتدفّق الإستثمارات، و ذلك راجع للتوقّف المفاجئ للإستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي

---

* فيون (بالإنجليزية: *VEON*) بالتحويل من "**فيمبلكوم**" (بالإنجليزية: *VimpelCom* سابقاً) هي شركة عالمية و مقدّم خدمات الإتصالات السّلكية واللاّسلكية، تأسّست في برمودا سنة 2009 و يوجد مقرها في أمستردام. وهي سادس أكبر مشغلي شبكات الهاتف المحمول في العالم من حيث المشتركين (في أبريل 2012) مع 214 مليون عميل (كما في 31 ديسمبر 2012) في 18 بلداً. معظم إيرادات الشّركة تأتي من روسيا (39%) وإيطاليا (31%) . وتشمل العلامات التجارية: "*Beeline*" (في روسيا ورابطة الدّول المستقلة)، "*Kyivstar*" (في أوكرانيا)، "*Wind*" (في إيطاليا واليونان)، "**جازي**" (في **الجزائر**)، "*Mobilink*" (في باكستان)، "*Banglalink*" (في بنغلاديش)، وآخرين. (أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D9%88%D9%86)، تاريخ الإطّلاع: 28-04-2020، 05h36

[376] إلياس حناش، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المامول دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، المجلّد 5، العدد 1، ص 433. تاريخ الإطّلاع: 20-01-2020.

[377] أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 183. تاريخ الإطّلاع: 13-01-2020.

[378] شبانة نادية، مرجع سابق، ص 5. تاريخ الإطّلاع: 10-04-2019.

[379] المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الإستثمار في الدّول العربية، الكويت، 2016، ص 118. نقلاً عن: عبد اللاوي فتيحة، مرجع سابق، ص 7، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[380] عبد الحق طير و آخرون، مرجع سابق، ص 153.

[381] صبيحي شاهيناز، مرجع سابق، ص 191.

يمثّل 90% من الإستثمارات الأجنبية بالجزائر سنوياً على خلفية ملف الفساد بشركة '*SONATRACH*' (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الأونكتاد، 2015 ، ص17)، ممّا أدّى إلى إنهيار التدفّقات الوافدة بصورة كبيرة جدّاً ما بين 2012 و 2015، و الذي يبرز تأثير التوقّف أو تباطؤ نشاطات الشّركة التي كانت تُشكّل أهم مصدر بالإستثمارات الأجنبية في الجزائر.[382]

ثمّ عادت التدفّقات الواردة سنة 2016 لتصل إلى 1637 مليون دولار أمريكي، و يُرجع المحلّلين العودة القويّة للجزائر إلى العديد من الإعتبارات الموضوعية، ومنها على سبيل الخصوص تحسّن السّياسات الإستثمارية و التحسّن الأخير الذي عرفه الإنتاج النّفطي، كما وضعت الجزائر قانوناً جديداً حول الإستثمار **(أنظر الملحق الثّاني عشر)** وفّر التحفيزات الجبائية و المنشآت الضّرورية للمشاريع الإستثمارية.[383]

إضافة إلى إنتعاش الإستثمارات في القطاع العقاري و البناء و الأشغال العمومية، و كذا التوقيع على العديد من القرارات الهامّة في مجال تحسين مناخ الأعمال. [384]

لتنخفض سنة 2017 إلى 1232 مليون دولار أمريكي على الرّغم من الحوافز العديدة التي يوفّرها القانون الجديد بشأن الإستثمار الأجنبي، و قد حظي تنويع الإستثمار الأجنبي في البلد بدعم من شركة "*Huawei*"* الصّينية للمساعدة في إعادة تهيئة مطار هواري بومدين في الجزائر العاصمة، و كذا شركة "*Samsung*" * التي إفتتحت أوّل مصنع لها لتجميع الهواتف الذّكية في البلاد، كما أنّ التعديلات المقترحة لقانون المحروقات يمكن أن تزيد بشكل ملحوظ من المشاركة الأجنبية في قطاع البترول في البلاد في المستقبل، إذا تمّ تنفيذها بنجاح.[385]

---

[382] بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، مرجع سابق، ص 157. تاريخ الإطّلاع: 29-05-2019.

[383] بن مريم محمد و بن نافلة قدور، مرجع سابق، ص 12. تاريخ الإطّلاع: 13-03-2019.

[384] عبد الرحمان عبد القادر و حساني بن عودة، مرجع سابق، ص 148. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

*شركة "هواوي تكنولوجيز المحدودة": (بالإنجليزية: Huawei) هي شركة صينية لتصنيع معدات الإتصالات السّلكية و اللاسلكية و الإلكترونيات الإستهلاكية ، و مقرّها في" شنجن" ،"غوانغدونغ" ، الصّين، تأسّست عام 1987.

(للمزيد أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D9%88%D8%A7%D9%88%D9%8A)، تاريخ الإطّلاع: 28-04-2020. 06h04

[385] United nations conference on trade and developemen, 2018, p. 40 :

نقلاً عن: بولويز عبد الوافي و صالح السعيد، **تفاوت العائد من الإستثمار الأجنبي المباشر بين التجربتين الجزائرية و المغربية- دراسة تحليلية مقارنة خلال الفترة 2000-2018**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلّد 12، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 114-115. تاريخ الإطّلاع: 09-04-2020. 18h45

لقد إنخفضت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة بشكل طفيف سنة 2019 لتصل إلى 1,38 مليار دولار أمريكي. أي أقلّ بقليل من 1,46 مليار دولار أمريكي سنة 2018. و يرجع هذا التراجع بشكل أساسي إلى إنخفاض الإستثمار في قطاع النّفط و الغاز. من ناحية أخرى، إرتفع رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر حيث وصل إلى 31,9 مليار دولار أمريكي سنة 2019 (زيادة بأكثر من 10 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2010).[386]

4. قوانين و قرارات شكّلت منعرجاً هامّاً بالنّسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من المهمّ جدّاً أن نشير إلى أنّ قانون النّقد و القرض ليس قانوناً موجّهاً للإستثمار غير أنّه شكّل منعرجاً هامّاً بالنّسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و لمعرفة كيفية ذلك سنتطرّق إلى ذلك في عنصرين إثنين كما يلي:

1.4. الإستثمار الأجنبي في ظلّ أحكام قانون النّقد و القرض

يتضمّن هذا العنصر نقطتين مهمّتين تتعلّق: بمبادئ و أسس الإستثمار الأجنبي في ظل أحكام قانون النّقد و القرض و كذا الآثار الإيجابية و السّلبية لهذا القانون على هذا النّوع من الإستثمار.

أوّلاً: مبادئ و أسس الإستثمار الأجنبي في ظلّ أحكام قانون النّقد و القرض

يقوم الإستثمار الأجنبي في ظلّ قانون النّقد و القرض على مجموعة من المبادئ و الأسس تتمثّل في ما يلي:[387]

أ. **مبدأ حريّة الصّناعة و التجارة:** ألغى هذا القانون، و بصفة ضمنيّة كلّ التنظيمات الإستثنائية التي تقيّد الإستثمار الأجنبي، حيث وسّع من مجال تدخّل المستثمرين الأجانب في كافّة القطاعات بإستثناء تلك المخصّصة* صراحة للدّولة.

---

* "**سامسونج**" (بالإنجليزية: Samsung) شركة كورية جنوبية مختصة في صناعة الإلكترونيات، و هو الإسم الأوّل لمجموعة كورية في مجال الصّناعة. تأسّست في 1 مارس 1938 في "ديغو". للمزيد أنظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%B3%D9%88%D9%86%D8%AC)، تاريخ الإطّلاع: 28-04-2020. 06h16

[386] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment , Consulté le: 04-11-2020. 17h50.

[387] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص ص 439-440.

* كلمة المخصّصة يجب عدم التوسّع في تفسيرها، لأنّ دور الدّولة ذاته شهد إنتقال نوعي من دور الدّولة المقاولة *Etat Entrepreneur* إلى دور الدّولة الضّابطة *Etat Régulateur* و التي تكتفي بالمهام التقليدية لها. و مثل هذا الوضع يجعل من تدخّل الدّولة بمثابة الإستثناء و تدخّل باقي الأعوان الإقتصاديين وطنيين أو أجانب هو القاعدة العامة. **المصدر**: نفس المرجع، نفس الصّفحة.

ب. مبدأ التمييز بين المقيم و غير المقيم: و هي إقامة ذات بعد مالي بحت، بحيث لا تُعنى بشخص المستثمر و إنّما بمكان تواجد أمواله، و الفائدة العمليّة من وراء هذا التمييز هي فرض رقابة الملائمة على حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما أنّها تمنح الفرصة لغير المقيمين لتمويل أيّة نشاطات إقتصادية غير مخصّصة صراحة للدّولة أو المؤسّسات المتفرّعة عنها.

ج. مبدأ عدم التمييز بين الوطني و الأجنبي: حيث تقوم معاملة الإستثمار على أساس مبدأ المساواة و هي مساواة في الحقوق و في الواجبات، و مصدر عدم التمييز في المعاملة هو القانون الدّولي للإستثمار، و الذي يشترط على الدّولة المضيفة عدم تفضيل على قطاع آخر.

د. مبدأ تبعية الإستثمار للسّياسة النّقدية و المالية للبنك: تتجلّى هذه التبعية في مجالين هما:

- إلتزام المستثمر الأجنبي بالعمل على توازن سوق الصّرف، و هو توازن لا يمكن قياسه إلّا من خلال الإقتصاد الكلّي.
- الإلتزام بعدم إحداث وضع يتّسم بطابع الإحتكار أو "الكارتل" حسب ما تنصّ عليه المادّة 190 من قانون النّقد و القرض.

لم يحدّد قانون النّقد و القرض صراحة الحوافز الممنوحة للمستثمر الأجنبي، فإنّه نصّ على الضّمانات المتعلّقة بتحويل الأرباح إلى البلد الأصلي. و عليه نُلاحظ أنّه بين سنة 1990-1993، تمّ دراسة 303 ملف و الموافقة على 195 منها، حيث تشكّل 102 ملف للمشاريع الخاصّة بالإستثمار الأجنبي المباشر، و الباقي موزّع بين أصحاب الإمتياز (*Concessionnaires*) و التجار بالجملة.[388]

هدف المشرّع الجزائري من خلال إقراره لمعيار الإقامة و عدم الإقامة و عدم إعتماده معيار الجنسية هو تشجيع المستثمرين المنحدرين من أصل جزائري و المقيمين في الخارج المالكين لرؤوس أموال لا يُستهان بها لإستثمارها في الجزائر. أمّا فكرة الشّخص المقيم و غير المقيم يجب ملاحظة أنّ مجلس النّقد و القرض الذي أنشئ بمقتضى القانون رقم (10/90) المتعلّق بالنّقد و القرض قد أصدر اللّائحة رقم (03/90) المؤرّخة في 1990/09/08 المتعلّقة بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النّشاطات الإقتصادية و إعادة تحويلها إلى الخارج و مداخيلها. و قام بتحديد مفهوم الشّخص المقيم بأنّه كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون المركز الرّئيسي لمصالحه الإقتصادية في الجزائر

[388] Séminaire sur la promotion de l'investissement ,Alger 1993 ministère de l'économie : Chambre Nationale du Commerce.
نقلاً عن: سعدية قصاب، مرجع سابق، ص 104. تاريخ الإطّلاع: 08-04-2019.

منذ سنتين على الأقل. أمّا غير المقيم فهو كل شخص طبيعي أو معنوي جزائري أو أجنبي يكون المركز الرّئيسي لمصالحه الإقتصادية خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل بشرط أن يكون للبلد الأجنبي الذي يقيم فيه علاقات دبلوماسية مع الجزائر و أنّ هذه الأخيرة تعترف به.[389]

و ما لجنسية المستثمر من أهمية في تمييز المستثمر الأجنبي عن المستثمر الوطني و المعيار المعتمد من طرف المشرّع الوطني، فإنّه و بالرّجوع إلى نصّ المادّة (31) من الأمر (03/01)، المعدّل و المتمّم نجد أنّ معيار الإقامة هو المعتمد و ليس الجنسية.[390]

ثانياً: الآثار الإيجابية و السّلبية على الإستثمار المباشر حسب قانون 90-10

لقد كان لقانون النّقد و القرض آثاراً إيجابية و أخرى سلبية على الإستثمار الأجنبي في الجزائر تمثّلت في:[391]

أ. **الآثار الإيجابية للإستثمار المباشر حسب قانون 90-10:**

- إنشاء و ترقية الشّغل عن طريق التكوين و التسهيل للإطارات و العمّال من طرف الشّركات الأجنبية.
- تشجيع إستعمال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة و العمل على جلبها من الخارج.
- تحسين ميزان المدفوعات بدخول رؤوس الأموال إلى الجزائر نتيجة لإنشاء مؤسّسات أو فروع.
- إنشاء المنافسة و الضّغط على المؤسّسات المحلّية لزيادة المردودية و التأقلم مع الوضع الجديد لإقتصاد السّوق.

ب. **الآثار السّلبية:**

- عرقلة الإستثمارات نتيجة تباطؤ الإجراءات الإدارية و القيود المفروضة من بنك الجزائر.

---

[389] سارة محمد، الإستثمار الأجنبي في الجزائر– دراسة حالة أوراسكوم–، مذكرة ماجستير، تخصّص قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة منتوري – قسنطينة، 2011/2010، ص 10. نقلاً عن: فاروق خلف و المكي دراجي، **الإطار القانوني للإستثمار و دوره في تنمية الإقتصاد الوطني**، الملتقى الدّولي السّادس عشر حول: "الضّمانات القانونية للإستثمار في الدّول المغاربية"، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة و مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع قسم الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السّياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، يومي: 23/22 فيفري 2016، ص 268. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[390] فاروق خلف و المكي دراجي، مرجع سابق، ص 268. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

[391] يونس دحماني، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 173. تاريخ الإطّلاع: 14-08-2020. 10h12

- عدم مسايرة الجهاز المصرفي مع المقتضيات التي تتطلّبها المرحلة الإقتصادية الجديدة من القروض الممنوحة للمستثمرين و خاصّة الأجانب منهم.
- تأثير تكاليف إستيراد المواد الأولية نتيجة الرّسوم الجمركية و الإجراءات الجمركية البيئية ممّا يؤدّي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج و إعاقة الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2.4. الإجراءات المتعلّقة بإقامة المشاريع المبادر بها من طرف أجانب

أوّلاً: أهم القواعد التي تحكم الإستثمارات الأجنبية [392]

- يجب أن تُنجز الإستثمارات التي يبادر بها أجانب، شخص طبيعي أو معنوي، بالشّراكة مع واحد أو عدّة شركاء وطنيين مقيمين من القطاع العام أو الخاص.
- يجب أن يتحصّل الجانب الجزائري على نسبة 51% من رأس مال إجتماعي للشّركة المنشأة في إطار الشّراكة و الجانب الأجنبي على نسبة 49% .
- يستفيد من الإمتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و الإمتيازات الجبائية و شبه جبائية التي يقرّرها المجلس الوطني للإستثمار مع إحترام قاعدة تقسيم رأس مال 51-49% كلّ إستثمار أجنبي بالشّراكة.
- يساهم في تحويل المهارات نحو الجزائر و/أو إنتاج السّلع في إطار نشاط مُنجز بالجزائر، بمعدّل إندماج يفوق 40%، يودع طلب المستثمر الأجنبي و/أو بالشّراكة للإستفادة من الإمتيازات الجبائية و شبه جبائية لدى المصالح المؤهّلة بالوزارة المكلّفة بالصّناعة و الإستثمار.
- تمويل الإستثمارات المبادر بها من طرف المستثمرين الأجانب ينبغي، ماعدا في حالة تأسيس رأس المال الإجتماعي، اللّجوء إلى التمويل المحلّي.
- ينبغي على الإستثمارات الأجنبية تقديم ميزان فائض بالعملة الصّعبة لفائدة الجزائر خلال مدّة إقامتها.
- تتمتّع الدّولة و كذا المؤسّسات العمومية الإقتصادية بحقّ الشّفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب. يخضع كل تنازل، تحت طائلة البطلان، إلى تقديم شهادة التخلّي عن ممارسة حقّ الشّفعة المسلّمة من طرف المصالح المختصّة التابعة للوزير المكلّف

[392] http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/161-modalites-implantation-de-projets consulté le :12-01-2017 17h30.

بالإستثمار بعد إستشارة مجلس مساهمات الدّولة، يُقدّم الموثّق المكلّف بتحرير عقد التنازل طلب الشّهادة إلى المصالح المختصّة و يحدّد فيه سعر التنازل و شروطه.

- يترتّب مسبقاً على كل تعديل في عملية القيد في السّجل التجاري إلزامية إمتثال الشّركة لقواعد توزيع رأس المال الإجتماعي المذكور أعلاه، غير أنّه لا تخضع لهذا الإلتزام الأخير التعديلات التي تهدف إلى:

- تعديل رأس المال الإجتماعي (رفع أو خفض) الذي لا يترتّب عليه أي تغيير في المساهمة و في تعويض رأس المال بين المساهمين المحدّد أعلاه،

- التنازل أو التبادل بين المسيّرين القدماء أو الجدد في رأسهم الضّمان المنصوص عليها في المادة 619 من القانون التجاري و ذلك دون أن تتجاوز قيمة هذه الأسهم 1% من رأس المال الإجتماعي للشّركة.

- إلغاء نشاط أو إضافة نشاط ملحق،
- تعديل النّشاط تبعاً لتغيير في قائمة النّشاطات،
- تعيين المدير أو المسيّرين للشّركة،
- تغيير عنوان مقر الشّركة.

- تخضع عمليات التنازل التامّ أو الجزئي إلى الخارج عن الأسهم أو الحصص الإجتماعية لشركات تملك أسهماً أو حصصاً إجتماعية في شركات خاضعة للقانون الجزائري و التي إستفادت من مزايا أو تسهيلات عند إنشاءها، إلى إستشارة الحكومة الجزائرية مسبقاً، تحتفظ الدّولة أو المؤسّسات العمومية، بحقّ إعادة شراء الأسهم أو الحصص الإجتماعية للشّركة المعنية عن طريق التنازل المباشر أو غير المباشر.

- يجب على الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون الأجنبي المالكين أسهماً في الشّركات المستقرّة في الجزائر أن يبلغوا سنوياً قائمة مساهميهم التي تصادق عليها المصالح المكلّفة بتسيير السّجل التجاري للدّولة محل الإقامة.

أ. في ما يتعلّق بتحويل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر:

يسمح بتحويل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر، المعدّات المستعملة التي تجدّد إستورادها وفقا للشُّروط التي وضعتها الأنظمة المعمول بها في تحويل الأنشطة من الخارج إلى الجزائر، هي خاضعة لنظام منح مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حيث أنّها ليست ضمن قائمة السّلع المستثناة من مزايا هذا النّظام.

ب. كيفية عثور المستثمر على شريك لإنجاز المشروع الإستثماري الخاص به:

أعدّت الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار قاعدة بيانات تسمى بورصة الشّراكة، هذه البورصة موجّهة لجمع عروض مشاريع الإستثمار في الجزائر التي تبحث عن شريك أجنبي، تتواجد هذه البورصة على مستوى نظام الإعلام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و التسجيل فيها مجاني و بإمكان المتعاملين الرّاغبين التسجيل في قاعدة المعطيات تقديم وصف عن مشروعهم و ما ينتظرونه من هذه الشّراكة على حسب بطاقية المشروع المقترح و الموجودة تحت تصرّفهم على الباب المخصّص لبورصة الشّراكة في الموقع الإلكتروني للوكالة "*www.andi.dz*".

بعد معالجة هذه المعلومات من طرف الوكالة، تقوم بالنّشر الحصري لبعض المعلومات مع ضمان السّرية لباقي المعلومات، كما يُمكنهم أيضاً معاينة قاعدة البيانات للمشاريع المسجّلة من قبل بالنّقر على الجزء الثّاني من الباب المخصّص لبورصة الشراكة بموقع الوكالة.

يُعتبر إستخدام الترويج الإلكتروني و كذا تكنولوجيا الإتصالات من الأساليب الحديثة في تقنيات الترويج المستهدف للإستثمار الأجنبي المباشر. إذ يجب أن تراعي الهيئات المكلّفة بالترويج إلى هذا العنصر مع عرض البيانات بعدّة لغات، بما يمكّن زوار الموقع الإلكتروني على إختلاف جنسياتهم من الإطلاع و الإستفادة من الإحصائيات و البيانات المعروضة، كما يمكن ربط الموقع الشّبكي بمواقع الوزارات والهيئات وقواعد البيانات، وباقي الجهات الحكومية التي لها صلاحيات تقديم الخدمات للمستثمر.[393]

الجدول الموالي يوضّح الأجهزة الحكومية المكلّفة بتسيير الإستثمارات في الجزائر و مهامها:

[393] C.MICHELET, La Séduction des Nations ou Comment Attirer les Investissement, Edition Economica, Paris, 1999, PP 72-82 :
نقلاً عن: غانية نذير، مرجع سابق، ص 53.

الجدول رقم 7.1: الأجهزة الحكومية المكلّفة بتسيير الإستثمارات في الجزائر

الجهاز	الطبيعة	المهام
الوكالة الوطنية لتطويرالإستثمار (*ANDI*)	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري	–ترقية الإستثمارات و تطويرها و متابعتها. – إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين و إعلامهم ومساعدتهم. – تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات. – تسيير المزايا المرتبطة بالإستثمار و تسيير صندوق دعم الإستثمار لتطويره. – التأكّد من إحترام الإلتزامات التي تعهّد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء. – المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للإستثمار.
المجلس الوطني للإستثمار (*CNI*)	جهاز إستراتيجي لدعم و تطوير الإستثمار	–صياغة إستراتيجية وأولويات الإستثمار. – تحديد المناطق المعنية بالتنمية. – إقرار الإجراءات و المزايا التحفيزية. – المصادقة على مشاريع إتفاقيات الإستثمار.
الشبابيك الوحيدة اللّامركزية	توزّع على الإدارات و الهيئات العمومية	–التخلّص من المتاعب البيروقراطية –تسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحلّيين و الأجانب
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالمساهمة وترقية الإستثمار (*MIPI*)	هيئة وزارية مكلّفة	–تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخوصصة. – إقتراح سياسات و إستراتيجيات ترقية و تطوير الإستثمار .
الوكالة الوطنية للوساطة و التنظيم العقاري (*ANIREF*)	هيئة حكومية	–إدارة محفظة الأصول المتبقيّة للمؤسّسات العمومية المهتلكة و العقّارات المتاحة في المناطق الصناعية و مناطق الأنشطة. – جمع المعلومات المتعلّقة بالعقّارات المتاحة، و إعداد قاعدة البيانات بها. – تنظيم عمليات التنازل عن الأصول.

المصدر: جوامع لبيبة و رايس حدة، **تنظيم سياسات الإستثمار على المستوى الدّولي و المحلّي دراسة حالة الجزائر**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، المجلّد 8، العدد 2، ديسمبر 2014، ص 12، متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60139، تاريخ الإطّلاع: 07-04-2019.

إنّ علاقة المجلس الوطني للإستثمار بالإستثمارات الأجنبية هي تنظيمية بحتة من خلالها يحاول التوفيق بين مصلحتين؛ من جهة جلب المستثمرين و تفعيل العملية الإستثمارية نظراً للدّور الذي يؤدّيه في التنمية الإقتصادية. و من جهة أخرى فرز المستثمرين الأجانب و إختيار المستثمر الأجنبي

الذي تتوفّر فيه المقاييس و الشّروط، و تلك المقاييس و الشّروط تتحدّد في الدّراسة التي يقوم بها المجلس على ملفات الإستثمارات الأجنبية. و رغم عدم إلزامية دراسة ملفات المشاريع الإستثمارية الأجنبية من قبل المجلس الوطني للإستثمار إلّا أنّه من غير الممكن قيام مستثمر أجنبي بالإستثمار قبل حصوله على موافقته.[394]

و عليه يُشكّل إعتبار وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصّعبة و وجوب اللّجوء إلى التمويل المحلّي من القيود التي تواجه المستثمر الأجنبي: [395]

فأوّل إلتزام مالي مفروض على المستثمر الأجنبي حسب الأمر 01-03 يتمثّل في تقديم الإستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشّراكة ميزان فائض بالعملة الصّعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدّة المشروع. بمعنى أنّ المؤسّسة التي يساهم فيها المستثمر الأجنبي بأقلية من رأس المال يجب أن تواجه كل إحتياجاتها في مجال العملة الصّعبة دون الحاجة إلى اللّجوء للدّولة.

و وجوب اللّجوء للبنوك و المؤسّسات المالية المحلّية بإستثناء تشكيل رأس المال لإنجاز إستثمارات أجنبية مباشرة أو بالشّراكة.

ثانياً: سياسة الإستثمار الأجنبي من خلال إقرار قاعدة 49/51 و حقّ الشّفعة

قاعدة الشّراكة هي الأساس التي تنظّم و تحكم عملية الشّراكة القائمة بين المستثمرين الأجانب و الدّولة الجزائرية أو حتى بين المستثمرين الأجانب و الخواص الجزائريين المقيمين في إطار الشّراكة الجزائرية الأجنبية وفقاً لما يطلق عليه قاعدة 51-49%، التي لا يستطيع الأجنبي بموجبها تملّك المشروع بأكمله أي لا يستطيع إقامة مشروع إستثماري في الدّولة الجزائرية المضيفة للإستثمار الخارجي إلّا في إطار شراكة تمثّل فيه المساهمة الوطنية نسبة 51% من رأسمال المشروع فيما يتبقّى للأجنبي نسبة 49%.[396]

---

[394] عسالي نفيسة، **اختصاصات المجلس الوطني للإستثمار في جانب الإستثمارات الأجنبية**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، المجلّد 13/العدد 1، 2016، ص 404. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4990 ، تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[395] طعابة حدّة و لحاق عيسى، مرجع سابق، ص ص 150-160.

[396] حساين سامية و شليحي كريمة، **أزمة الشّراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية و رهانات جذب الإستثمار الأجنبي**، مجلّة الدّراسات القانونية و السّياسية، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، المجلّد الرّابع، العدد 1، جوان 2018، ص 73. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56050 . تاريخ الإطّلاع: 02-11-2020. 06h27

أ. أسباب و دوافع وضع الجزائر لقاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49:

تعود أسباب و دوافع وضع الجزائر لهذه القاعدة إلى إعتقاد أنّ السّلطات الجزائرية تسعى إلى حماية السّيادة الوطنية و الإقتصاد الوطني. إلى جانب الحرص على إعادة تأهيل القطاع الصّناعي، حماية القطاعات التي تعتبرها الدّولة الجزائرية هشّة و تقديم الإستثمارات الوطنية و تطويرها بمرافقة المعرفة الفنية الأجنبية و الإستعانة بالتجربة الأجنبية في المجال. يتّضح ممّا سبق أنّ الشراكة قد تتمُّ بين الجزائريين و التي لا مجال لإعمال قاعدة الشّراكة المعروفة و المخصّصة للشّراكة الأجنبية فيها أو بين الجزائريين و الأجانب.[397]

ب. قيود على عملية الشّراكة:

ما لوحظ خصوصاً في ما يتعلّق بعملية الشّراكة هو عدم إمكانية المستثمر الأجنبي من تملّكه التّام للمشروع الإستثماري إضافة إلى عدم وجود الإستقرار التشريعي اللّازم في عملية الإستثمار في الجزائر:

- **عدم إمكانية المستثمر الأجنبي من تملُّكه التّام للمشروع الإستثماري:**

يُعتبر عدم قُدرة المستثمر الأجنبي من تملّك المشروع بالكامل في نظر البعض من أكبر العوامل التي تعيق عملية الشّراكة و التي تؤدّي إلى فشل سياسة إستقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تجلب رؤوس الأموال بالعملة الصّعبة.

فالمستثمر الطّامح إلى تحقيق الأرباح عند إستثماره في دولة مضيفة بعيداً عن دولة جنسيته يسعى منها كذلك إلى إكتساب ملكية المشروع الإستثماري بوسائل الملكية المقرّرة في تلك الدّولة. و من ثمّ إكتساب العقّار المقام عليه المشروع، إلّا أنّ ذلك غير ممكن في الجزائر حسب التشريعات الحالية، التي لم تمنح حريّة إمتلاك العقّارات للأجانب، بل و حتى ملكية المشاريع التي تحكمها قاعدة الشّراكة 51-49.[398]

[397] حساين سامية و شليحي كريمة، مرجع سابق، ص 73. تاريخ الإطّلاع: 24-03-2019.

[398] نفس المرجع، ص ص 79-80.

- **عدم توافر الإستقرار التشريعي اللّازم في عملية الإستثمار في الجزائر:**

عند متابعة تطوّر قانون الإستثمار في الجزائر، نلاحظ التعديلات و التغييرات المتتالية له، كما أنّ تعديله أحياناً يتمّ بتدخّل قانون المالية الذي ليس له صلة به و على سبيل المثال لم تُنظّم قاعدة الشّراكة بموجب قانون إستثمار و إنّما بموجب قانون مالية و قبله قانون إنشاء شركات الإقتصاد المختلط. [399]

على سبيل المثال، من أبرز ما ميّز الفترة 2000-2015 هو عدم إستقرار النّظام القانوني الخاص بالإستثمارات و تيسير الإجراءات. و معروف أنّ تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إقتصاديات الدّول المضيفة يتأثّر بمدى إستقرار النّظام التشريعي المتعلّق بالإستثمار عموماً و الأجنبي بصفة خاصّة. عكس ما يحدُث في الجزائر من تغيير مستمر للنّظم القانونية للإستثمار. و يُعتبر أهم ما يتمّ تغييره خلال كل تعديل هو تحديد حصص كل من الشّريك الأجنبي والمحلّي حيث تمّ إلغاء قيد هذه الحصص بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرّخ سنة 1993 و تأكيد ذلك بالأمر رقم 01-03. [400]

أي أنّ [401] حريّة التملّك الكامل لأي إستثمار من طرف الأجانب لم تعد محظورةً كما كان عليه سابقاً.

لكن تمّ إعادة فرض قاعدة 49/51 على الإستثمارات الأجنبية من خلال الأمر رقم 09-01 ضمن تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009، و التي نصّت على حقِّ المستثمر المحلّي في الحصول على 51% على الأقل في أيِّ مشروع مع شريك أجنبي إضافة إلى عدم إمكانية إسترجاع المستثمر الأجنبي لرأس ماله إلا بعد 25 سنة من النّشاط و إلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقّار.

ثمّ خفّفت الجزائر قيود الملكية الأجنبية[402]، حيث تمّ إلغاء قاعدة ملكية الأغلبية 49/51 و لكن القيود لا تزال سارية في القطاعات الإستراتيجية مثل التعدين و الطّاقة و الجيش و النّقل و الصّناعات الدّوائية في محاولة لجذب المستثمرين و تعزيز إقتصادها.

كما تمّت الموافقة على قانون الإستثمار الجديد لسنة 2016 في 10 مايو الذي يسمح للمستثمرين الأجانب بإنتاج سلع أو خدمات دون أي إلتزام بالمشاركة مع مساهم محلّي. [403]

---

[399] حساين سامية و شليحي كريمة، مرجع سابق، ص 78.

[400] يزيد خيضر، مرجع سابق، ص ص 213-214. تاريخ الإطّلاع: 06-04-2019.

[401] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 175.

[402] Taha Ahmed, Algeria eases foreign ownership restrictions, June 11, 2020. Available at the link : https://www.fdiintelligence.com/article/77886, View date : 02-11-2020, 22h31.

[403] Taha Ahmed, Algeria eases foreign ownership restrictions, June 11, 2020. Available at the link :

جاء هذا بالرّغم من تعهّد الدّولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الإستثمارات الذي قد يتمّ في إطاره إبرام عقود أو إتفاقيات إستثمار. و من ضمن الضّمانات التي منحها المشرّع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصّت عليه المادة 15 من نفس الأمر و التي تقتضي "بأن لا تطبّق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الإستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلّا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة".[404]

- هناك من أرجع تناقص حجم الإستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة 2009 إلى إنعدام الإستقرار التشريعي و تعدُّد الأنظمة القانونية المتعلّقة بالإستثمار خاصّة إلزام المستثمرين الأجانب بالدّخول في شراكات مع متعاملين محلّيين على أساس القاعدة 49/51. و كمثال عن ذلك التراجع الكبير لترتيب الجزائر فيما يخصّ التدفّقات الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2015، بل وصل الأمر إلى هروب نسبة من رؤوس الأموال من الإقتصاد الوطني على عكس العديد من دول الجوار الإفريقي العربية و مصر، حيث سجّلت تحويل ما يفوق 580 مليون دولار في سنة واحدة. و يتصوّر البعض أنّ هذا ردّة فعل طبيعية للسّياسات التقييدية تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر و بالخصوص قاعدة الإستثمار الأجنبي هذه.[405] مع العلم أنّ هناك العديد من الدّول مثل دول الخليج من تأخذ بالقاعدة نفسها و رغم ذلك تعدُّ مؤشّرات الإستثمار عندها في أوجّ تطوّرها.[406]

و بالتالي يُمكن إعتبار ظاهرة التعديلات من سمات المشرّع الجزائري في مجال الإستثمارات، بحيث تزامن صدور قانون الإستثمار مع إستقلال البلاد في 1962، إلّا أنّ تعديلات لحقت بقوانين الإستثمار و أكسبتها صفة عدم الثّبات، حيث تمّ تعديله أكثر من عشر مرّات إلى يومنا هذا.[407]

نشير إلى أنَّ التعديلات اللّاحقة على الأمر 01-03 من خلال قوانين المالية التكميلية و قوانين المالية المتمثّلة في الأمرين رقم 09-01، و 10-01 و القانون رقم 11-16، و القانون رقم 13-08، فرضت قيوداً على حريّة الإستثمار الأجنبي فيما يتعلّق بقاعدة 51-49 بالمائة. و هو ما أراد به المشرّع تقرير قاعدة حمائية لصالح الإقتصاد الوطني نظراً لتوفّر وضعية مالية مريحة. لكن أعاد تهذيب هذه القاعدة

---

https://www.fdiintelligence.com/article/77886, View date :02-11-2020, 22h31.

[404] يزيد خيضر، مرجع سابق، ص 214

[405] يزيد خيضر، مرجع سابق، ص 215. تاريخ الإطّلاع: 06-04-2019.

[406] حساين سامية و شليحي كريمة، مرجع سابق، ص ص 79-80.

[407] شنتوفي عبد الحميد، **التحفيزات الجبائية و فعاليتها في جلب الإستثمارات بالجزائر**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية، المجلّد 8، العدد 3، 2017، ص 225. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40785، تاريخ الإطّلاع: 07-04-2019.

في مشروع قانون المالية لسنة 2016 من خلال فتح رأس المال الإجتماعي للمؤسّسات العمومية المعدّة للخوصصة إذا كان المساهم مقيماً، و ذلك بنسبة 34% للشّريك العمومي و 66% للمستثمر، و هذا كنتيجة للأزمة الإقتصادية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة.[408]

و عليه يغلب على المشاريع الإستثمارية عدم الإستقرار التشريعي ممّا يُنشئ عدم إطمئنان المستثمر الأجنبي للإستثمار في الجزائر.[409]

ثالثاً: حقُّ الشّفعة على الإستثمار الأجنبي و دوافع إقرارها

حقُّ الشّفعة يُعنى به بصفة عامّة إمكانية السّماح لشركة أو شخص ما بشراء شيئ قبل أن يعرض على الآخرين أي بأفضلية عنهم، بشرط أن يبدي المالك إستعداده للبيع.[410]

كما أنّه إجراء يسمح للدّولة و المؤسّسات العمومية الإقتصادية بإستعادة المشاريع التي يرغب مستثمر أجنبي بتحويلها إلى طرف آخر.[411]

و تتمثّل دوافع إقرارها في ما يلي:

أ. المحافظة على رؤوس الأموال:

يسمح حقّ الشفعة للدّولة بتجنّب الآثار السّلبية التي يمكن أن تنجرّ عن تصفية الإستثمار، خاصّة الخروج المفرط لرؤوس الأموال المستثمرة من الجزائر إلى الخارج. و بالتالي فهو يعدّ بمثابة إجراء رقابي من شأنه التقليص من نزيف العملة الصّعبة و المحافظة على رؤوس الأموال قصد حماية مصالح الإقتصاد الوطني.[412]

---

[408] هني عبد اللطيف، **حدود القانون في جذب الإستثمارات الأجنبية**، مجلّة القانون و المجتمع، جامعة أحمد دراية– أدرار، المجلّد 5، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 305. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33979، تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

[409] حساين سامية و شليحي كريمة، مرجع سابق، ص 78.

[410] حساييني لامية، **حق الشّفعة في قانون الإستثمار الجزائري: آلية لحماية الإقتصاد الوطني أم قيد تمييزي اتّجاه المستثمر الأجنبي**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة–بجاية، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 534. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56691، تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

[411] حساييني لامية، مرجع سابق، ص 539. تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

[412] نفس المرجع، ص 538. تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

ب. دعم الإقتصاد الوطني:

يعبّر إقرار المشرّع الجزائري لحقّ الشّفعة عن موقفه الواضح في التخلّي عن النّظام الأحادي في مجال الإستثمار و تبنّي نظام ثنائي قوامه التمييز بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني و كذا منح الأفضلية لهذا الأخير، كما يُعتبر تقييداً للعلاقات المالية مع الخارج، ما ينتج عنه تخوّف المستثمرين الأجانب من المغامرة بمشاريعهم في السّوق الجزائرية نظراً لغياب قواعد الشّفافية.[413]

أقرّت الجزائر حقّ الشفعة بعد التصرّف الذي قامت به شركة "أوراسكوم للبناء المصرية" سنة 2007، و قيامها ببيع مصنعين للإسمنت بولاية المسيلة على أساس أنّها تودّ الإستثمار في هذا المجال، لتقوم بعد ذلك ببيعه لشركة "لافارج الفرنسية" بثمنٍ أعلى بكثير من ثمن الشّراء، دون علم السّلطات الجزائرية أو حتى إحترام النّصوص و الإجراءات القانونية. هذا ما دفع الدّولة للتحرّك من أجل حماية الإقتصاد الوطني و البحث عن صيغة قانونية تجعلها صاحبة الأولوية في عملية التنازل تتمّ من أو إلى مساهمين أجانب. ممّا جعل الشّفعة كآلية للحفاظ على الإستثمارات الأجنبية التي أقيمت في الجزائر هدفها الرّئيسي عدم تهريب الأموال المستثمرة إلى الخارج. لذلك تبنّت الجزائر موقفاً حذراً نحو المستثمرين الأجانب من خلال قانون المالية لسنة 2009، الذي هدف من خلاله المشرّع إلى إزالة الضّرر في مجال الإستثمار الأجنبي من خلال إبعاد الشّركات الأجنبية ممّن لا يثق في كفاءتها و يشمل حتى الشّركات الوطنية. كما هدف للحفاظ على الإستثمارات التي أقيمت في الجزائر و إستفادت من تسهيلات جبائية و ضريبية قياسية. هذا ما تجسّد على أرض الواقع من خلال شراء الصّندوق الوطني للإستثمار 51 بالمائة من أسهم "شركة أوراسكوم تيليكوم" من مجموعة "فيمبلكوم الرّوسية النّرويجية". لذلك أصبحت الشّفعة وسيلة تستخدمها الدّولة لإكتساب الملكية العقّارية بعدما أصبحت مصبوغة بشرعية قانونية.[414]

كما قام المشرّع الجزائري بسنّ قوانين من شأنها حماية حقوق الملكية الصّناعية للمستثمر الأجنبي، و ذلك بموجب القوانين الخاصّة بالملكية الصّناعية و كذا القانون 03/03 المتعلّق بالمنافسة و المعدّل بالقانون 12/08 و القانون 02/04 المتعلّق بالقواعد المطبّقة على الممارسات التجارية. و التي فرض من خلالها عقوبات ردعية عن جنحة التقليد و الإستنساخ و كل الأفعال غير المشروعة و التي تمسّ بحقوق مملوكة للغير بدون ترخيص من صاحبه، بُغية بعث الإطمئنان لدى المستثمر الأجنبي حتى يقوم بتنفيذ

---

[413] حساييني لامية، مرجع سابق، ص 542. تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

[414] بوالقرارة زايد، **ممارسة حق الشّفعة على الإستثمار الخاص الأجنبي في القانون الجزائري**، مجلّة القانون و المجتمع و السلطة، كلية القانون- جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، العدد السّادس، ص ص 138-139. تاريخ الإطّلاع: 11-05-2019.

نشاطه الإستثماري في راحة دون الخوف من المخاطر التي قد تلحق بملكيته في إقليم الدّولة المضيفة لإستثماره. [415]

[415] خيرة ساوس و ربيعة ناصيري، **حماية حقوق الملكية الصّناعية للمستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري**، مجلّة الباحث للدّراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد 4، العدد 2، جوان 2017، ص 781. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24917، تاريخ الإطّلاع: 09-04-2019.

خاتمة الفصل الثّاني:

- يُعتبر تباطؤ النّشاط الإقتصادي العالمي من بين العوامل التي أدّت إلى تراجع و إنخفاض حصّة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السّنوات الأخيرة.
- أُعتُبرت الولايات المتحدة الأمريكية قبل سنة 2000 مصدراً لأكثر من نصف رؤوس الأموال المغذّية للإستثمار الأجنبي المباشر في العالم. لكن لم تعد توفّر اليوم سوى 25 بالمائة من الإجمالي. كما أخذت دول جديدة بالنُّشوء كمصدر جديد رئيس للإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، كدول أوروبا الغربية و قطر و الإمارات العربية.
- بقيت الدّول النّامية ذات نصيب محدود من رؤوس الأموال المستثمرة إستثماراً مباشراً. و تُعتبر كل من اليابان، و سنغافورة ، و كوريا الجنوبية، و تايوان، و الصّين الشّعبية، من أبرز الدّول تصديراً لرأس مال الإستثمار الأجنبي المباشر.
- إستمرَّ المستثمرون الأجانب في زيادة تدفّقاتهم للدّول المتقدّمة و النّامية، و حصر نشاطهم الإستثماري في نطاق ضيّق من الدّول المتخلّفة. على الرّغم من الجهود التي بذلتها هذه الدّول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فيها.
- تراجعت تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدّول العربية حيث كانت تبلغ نسبتها من إجمالي التدفّقات العالمية 6,679% سنة 2009 لتواصل إنخفاضها إلى 1,254% سنة 2015 ثمّ إلى 1,719 سنة 2016 لترتفع قليلاً إلى 2,407% سنة 2018.
- تميّز موقف الجزائر من الإستثمار الأجنبي خلال فترة الستينات بالحذر و المعاداة أحياناً. و إعتبره البعض على أنّه خطر على السّيادة الوطنية و بإمكانه رهن الإستقلال الوطني و تحوّله إلى شكل آخر من أشكال الإستعمار. و تمّ العمل على تأميم أصول الشّركات الأجنبية العاملة خاصّة الفرنسية و قُيِّدت حركة تلك الإستثمارات القليلة التي تلقت موافقة السّلطة في مرحلة سابقة بغرض التنمية.
- إتّسمت النّظرة تجاه الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة السّبعينات و الثّمانينات بالشّك. ممّا دفع إلى إتخاذ إجراءات منعت حركة و نشاط هذا النّوع من التمويل الأجنبي للتنمية الإقتصادية، لذلك فُضِّل الإقتراض بدلاً من الإستثمار الأجنبي المباشر لوفاء الجزائر بحاجاتها المالية من النّقد الأجنبي.
- تمّ تأكيد نيّة الجزائر في رفض الإستثمار المباشر لتدخّل رأس المال الأجنبي. و تفضيلها الإستثمار عن طريق الشّركات مختلطة الإقتصاد عن طريق تبنّي القانون المتعلّق بتأسيس الشّركات المختلطة للإقتصاد و سيرها سنة 1982.

- تلقّي الجزائر تدفقات داخلة محتشمة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عقد الثّمانينات. إذ لم تكن تمثّل مركز إهتمام المستثمرين الأجانب على الإطلاق و صاحبت الأزمة النّفطية أزمة إقتصادية: زيادة البطالة، إنخفاض النّشاط... إلخ. كل هذه العوامل أنشأت بيئة إستثمارية غير ملائمة في الجزائر.
- بيّن ظهور أزمة المديونية الخارجية مع نهاية عقد الثّمانينات خطورة الإعتماد على القروض الخارجية.
- أدّت الأزمة الهيكلية التي مسّت الإقتصاد الوطني في أواخر هذه المرحلة إلى تخلّي الجزائر عن الأطروحات العدائية إتجاه الإستثمار الأجنبي و بالخصوص المباشر، و أصبحت تتنافس لجذب أكبر قدر منه من خلال العديد من الحوافز والإمتيازات.
- حاولت الجزائر الخروج من أزمتها الإقتصادية و الإجتماعية نظراً لإنهيار أسعار النّفط نهاية الثّمانينات عن طريق الإنتقال لإقتصاد السّوق و إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي. و أصبحت مجبرة على اللّجوء إلى الإستثمارات الأجنبية بعد توقيعها على إتفاقية التثبيت مع صندوق النّقد الدّولي في 1989/05/30.
- هذا الإنفتاح كان تدريجياً و ذلك داخلياً على السّوق و مؤسّساته، و خارجياً بحثاً عن الإندماج الإقليمي و الدّولي.
- إستحدثت الجزائر إطاراً تنظيمياً جديداً بدأت معالمه بصدور القانون 90-10، ثمّ قانوني الإستثمار لسنتي 1993 و 2001. و هيّئت جملة من الشّروط الإقتصادية و المؤسّساتية لتحسين مناخ الإستثمار عموماً. كما تضمّن قانون النّقد والقرض (قانون 90-10) سنة 1990 مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. ما ميّز هذه الفترة هو عودة التحفّظ على الإستثمار الأجنبي المباشر بعد إصدار العديد من القوانين المشجّعة للإستثمار الأجنبي.
- مع صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 شهد الإنفتاح إتجاه المستثمرين الأجانب إنعطافاً كبيراً. و كانت هناك عودة غير متوقّعة للحماية و الممارسات المنصوص عليها في قوانين الثّمانينات. أهمّها عدم قدرة المستثمر الأجنبي على التملّك التام للمشروع الإستثماري من خلال قاعدة 51-49.
- تعدّدت المواقف بين مؤيّد ومعارض لهذه القاعدة؛بمطالبة بعضهم بحصرها في القطاعات الإستراتيجية و عدم تعميمها على بقية القطاعات و ذلك لتشجيع إستثمار الأجانب و إعتبروها معيقة لتدفّق الإستثمار الأجنبي. في حين هناك من أيّدها بإعتبارها أمراً يتعلّق بالسّيادة الوطنية لا يجب المساس به، إضافة إلى فئة أخرى لا ترى مانعاً من التخلّي عنها تماماً و الإنفتاح التام على الإستثمار الأجنبي.[416]

[416] سعاد جبار و محمد بشير لبيق، **قاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49 في الجزائر بين إلزامية التبنّي و المطالبة بالتخلّي**، مجلّة دراسات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلّد 16، العدد 01، جانفي 2019، ص 204.

خلاصة القسم الأوّل:

شكّل الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة مهمّة في التمويل الدّولي و تزايد الإهتمام به من قبل الدّول كظاهرة إقتصادية لما يُوفّره من مزايا لإقتصادياتها للخروج من التخلّف كتوفير مناصب شغل و تحقيق النّمو الإقتصادي و جلب التكنولوجيا...

لذلك حاولت الجزائر جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بهدف النّهوض بالإقتصاد الوطني و قد بيّنا ذلك من خلال القسم الأوّل من دراستنا.

نحاول في القسم الموالي تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.

القسم الثّاني:
محاولة تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الأوّل: أهميّة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفصل الثّاني: جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية

القسم الثّاني: محاولة تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

مدخل للقسم الثّاني:

يحاول هذا القسم تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقسيمنا له إلى فصلين:

الفصل الأوّل يُعنى بأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. من خلال دراسة مقوّمات جاذبية الجزائر له. ثمّ تحليل الأهمية النّسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ثمّ عملنا على توضيح القطاعات التي تتوزّع عليها المشاريع الأجنبية و مصادر التدفّقات الواردة إلى الجزائر.

أمّا الفصل الثّاني فيهتمُّ بدراسة جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر معتمدين في ذلك على أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية. من خلال التطرّق إلى وضعية مناخ الإستثمار في الجزائر ثمّ محاولة تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر الأجنبي بناءاً على مؤشّر سهولة أداء الأعمال.

الفصل الأوّل:

أهميّة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدّمة الفصل الأوّل

تتجسّد أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد المضيف في الآثار التي يُمكن أن يُحدثها على مستوى التراكم الرّأسمالي، النّمو الإقتصادي و تمويل التنمية، تخفيض البطالة و على ميزان المدفوعات.

هذه الآثار تختلف بإختلاف الدّول نظراً لتباين الأهداف الإقتصادية التي سطّرتها من خلال جذبها للإستثمار الأجنبي.

سنحصر دراستنا في مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي و تكوين رأس المال الثّابت، و كذا تطوّر مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما سنُشير إلى مساهمته في إنشاء فرص للعمل بناءاً على المعطيات المتوفّرة لدينا.

1. مقوّمات جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر:

إنّ العامل المحوري في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأوّل (الزّراعي و المواد الطّبيعية) هو إنخفاض الأجور و وفرة الموارد الطّبيعية و الأسواق رغم أهمية العوامل الأخرى، بينما في قطاعي الصّناعة و الخدمات يُعتبر عامل الإستقرار السّياسي أساسياً نظراً لوجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و الدّولة المضيفة.[417]

1.1. الجوانب الإيجابية و السّلبية للإقتصاد الجزائري:[418]

أوّلاً: الجوانب الإيجابية للإقتصاد الجزائري:

- عودة التوازنات الكبرى و تحسّن واضح في الأوضاع الإقتصادية.
- تغيّر واضح في المجال التشريعي لصالح المزيد من التحرّر الإقتصادي.
- تقديم المزيد من المزايا و التحفيزات.
- تقديم المزيد من الضّمانات للمستثمر الأجنبي سواء بشكل مباشر: ضمان تحويل رؤوس الأموال و الأرباح و إمكانية اللّجوء إلى التحكيم الدّولي في حال إختلاف الأطراف المتعاقدة، أو بشكل غير مباشر من خلال إبرام إتفاقيات منع الإزدواج الضّريبي، و كذا إبرام إتفاقيات ثنائية و إقليمية لحماية الإستثمارات و المصادقة على الإتفاقية الدّولية لتسوية النّزاعات.
- توقيع الجزائر لإتفاق الشّراكة مع الإتحاد الأوروبي و إنضمامها للمنظّمة العالمية للتجارة يعدّ ضماناً إضافياً للمستثمر الأجنبي.
- توفّر الموارد الطّبيعية و اليد العاملة الرّخيصة و فرص إستثمارية عديدة غير مستغلّة.

---

[417] بن موفق زروق و كيحل عبد الباقي، **دراسة علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنّمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ما بين 1970-2014**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الخامس حول: الإستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرّة الصّناعية للتصدير، يومي 25/26 ماي 2016، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، ص 4.

[418] بن قمجة زهرة، **مناخ الإستثمار و تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر: دراسة الفترة 2000-2013**، مجلّة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية، مخبر الصّناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلّد 6، العدد 3، 2017، ص 151. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47238، تاريخ الإطّلاع: 17-04-2019.

ثانياً: الجوانب السّلبية للإقتصاد الجزائري أهمّها:

- المنافسة الحادّة للقطاع الموازي و تهرّبه من دفع الرّسوم الجمركية و الضّريبية و عدم الفوترة و الدّفع بطرق غير رسمية.
- عدم نضج القطاع الخاص.
- نقائص المنظومة المصرفية و عدم تكيّفها مع المنظومة العالمية.
- إنعدام سوق رؤوس الأموال الحقيقية إضافة لتعدّد القوانين و القرارات الإقتصادية و تضاربها.
- عدم توفّر المعلومات الكافية للمستثمر عن السّوق المحلّية و عدم دقّتها.
- كثرة الإجراءات الإدارية و تعقّدها.
- و عدم تلبية نظام التعليم لاسيما التعليم الحرفي لمتطلّبات سوق العمل.

2.1. مؤهّلات الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتمتّع الجزائر بإمكانيات هائلة على المستوى الوطني كتوافر الموارد الطّبيعية، كما أنّ السّكان معظمهم شباب، ضف إلى ذلك التقارب الجغرافي للأسواق الإحتمالية. ممّا يُؤهّلها لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية على الصّعيد الدّولي، و تختلف طبيعة هذه الإمكانات الهائلة و التي يمكن إيجازها فيما يلي:[419]

أوّلاً: الموقع الجغرافي الممتاز

تقع الجزائر في شمال إفريقيا و تتوسّط بلدان المغرب العربي، و تجاور أوربا والوطن العربي، ممّا يُكسبها موقعاً إستراتيجياً ممتازاً و الذي من شأنه تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة و السّماح لها بتحقيق إمتيازات في مجال عقود الشّراكة مع الإتحاد الأوربي من إنشاء مناطق حرّة فهي من البلدان القريبة جغرافياً للأسواق الحيوية.

[419] دحماني يونس، **دور الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، ص ص 42-45. تاريخ الإطّلاع: 29-05-2019.

ثانياً: توفّر الموارد الطّبيعية و سياسات نشيطة للتقييم

يُعدّ توفّر الجزائر على موارد طبيعية هائلة عاملاً مهمّاً و مكسباً للإقتصاد الوطني، إضافة إلى تميّزها بالثّروات المتمثّلة في الغاز و البترول، حيث يُشكّل قطاع الطّاقة عنصراً لإستقطاب المستثمرين الأجانب ممّا جعلها ثالث مموّن للإتحاد الأوربي بالغاز الطبيعي و الرّابع فيما يخصُّ الطّاقة، و هو ما من شأنه توطيد العلاقات السّياسية والثّقافية مع الإتحاد، و في هذا المجال تمّ إنجاز أنبوبي نقل الغاز الجزائري إلى أوربا عبر كل من تونس و المغرب كما يوجد أنبوب ثالث قيد الإنجاز سيربط الجزائر مباشرة بأوربا عن طريق إسبانيا، و إضافة لما سبق تتوفّر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل: الحديد بإحتياطات ضخمة، و كذا الفوسفات و النّحاس و الذّهب و الفضّة.

ثالثاً: البنية التحتية

تتميّز الجزائر جغرافياً بشساعتها إذ تبلغ مساحتها 2381741 كم^2، و تربطها شبكة كبيرة من الطّرقات المعبّدة و غير المعبّدة و السّكك الحديدية و الموانئ و المطارات حيث يقدّر طول الطّرق المعبّدة 107324 كم، بينما السّكك الحديدية 4200 كم.

غير أنّها ليست كافية رغم ما بُذل لتطويرها مقارنة بشساعة البلد إضافة إلى عدم صلاحية الطّرقات في أغلب الأحيان، ممّا يُلحق ضرراً بالعربات و السّيارات العابرة بها، أمّا تسيير المطارات و الموانئ يتطلّب إعادة النّظر حتى تتماشى و المتطلّبات الحقيقية إضافة إلى حاجة السّكك الحديدية للدّعم و التوسيع، كما شهدت الإتّصالات تحسّناً نسبياً مع إنتشار الأنترنت و دخول الهاتف النّقال، إضافة إلى تغطية الكهرباء لكافة المناطق الصّناعية و السّكنية و إيصال الغاز إلى أغلب المدن و المناطق الصّناعية.

إستقرار الوضع لا سيما القانون المدني و ما كان له من أثر كبير في توفير الأمن و عودة الإستقرار، و عودة الطّائرات الأجنبية للمطارات الجزائرية بعد غياب فاق ست سنوات و إعادة فتح الوكالات التجارية الأجنبية ممّا زاد توافد الإستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: تطوّرات النّظام التشريعي و الإداري

قامت الجزائر بإصلاحات و تعديلات مختلفة على تشريعاتها و أنظمتها الإدارية المرتبطة بالإستثمار حيث تمّ إصدار قانون خاصّ يضمن العديد من التحفيزات و التشجيعات، و أوكلت مهمّة التعامل

مع المستثمرين لوكالة ترقية و دعم و متابعة الإستثمار، و تمّ إعادة النّظر في الأنظمة الجبائية و الجمركية، و التشريعات الإجتماعية المتعلّقة باليد العاملة، كما تمّ إنجاز مشروع المنطقة الصّناعية الحرّة.

و من جانب آخر تُعتبر الجزائر من البلدان القليلة التي قامت بتسديد ديونها التي بلغت حوالي خمسة إلى ستة مليار دولار في السّنة.

2. الأهمية النّسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لمعرفة أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النّهوض بالإقتصاد الوطني سنتطرّق لمؤشّرين هما: نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النّاتج المحلّي الإجمالي و نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثّابت، و كذا تطوّر مخزون الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما سنُشير إلى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص للعمل.

1.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي و في تكوين رأس المال الثّابت:

سنحاول عرض مدى مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر في التنمية الإقتصادية للفترة من سنة 2009 إلى غاية سنة 2018 من خلال مؤشّرات النّاتج المحلّي الإجمالي و كذا نسبة التكوين الخام لرأس المال الثّابت.

أوّلاً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي

تظهر من خلال الجدول الآتي **(رقم 1.2)** مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي.

الجدول رقم 1.2 : مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في النّاتج المحلّي الإجمالي

الوحدة: النّسبة المئوية (%)

السّنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفّقات الواردة (مليون دولار أمريكي)	2754	2301	2580	1499	1 697	1507	−584	1 637	1 232	1 506
النّسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي	2,01	1,43	1,29	0,72	0,81	0,70	−0,35	1 ,02	0,74	0,84

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04/03/2019/08-04-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنّ نسبة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي لم تتجاوز نسبة 2,01% خلال الفترة (2009−2018) و التي سجّلت سنة 2009 حيث تعود هذه النّسبة إلى التدفّقات الواردة التي إرتفعت إلى 2754 مليون دولار أمريكي و ما أتاحته المخطّطات التنموية من فرص إستثمارية كبيرة، ثمّ واصلت الإنخفاض لتصل إلى نسبة −0,35% سنة 2015 لترتفع قليلاً إلى 1,02% سنة 2016 ثمّ إنخفضت إلى 0,74% ثمّ 0,84% سنتي 2017 و 2018 على التوالي، و يعود التراجع في النّسب إلى إنخفاض التدفّقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة.

و بالتالي تبقى حصّة الإستثمار الأجنبي المباشر من النّاتج المحلّي الإجمالي في الجزائر منخفضة. لهذا ينبغي على الجزائر تشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

ثانياً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثّابت

توضّح نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي تكوين رأس المال الثّابت نوع العلاقة فيما بينهما، فتزايد هذه النّسبة يعني أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر يكون مكمّلاً للإستثمار المحلّي بما يوفّره من تمويل و تكنولوجيا، و أنّ مشاريع الإستثمار الأجنبي لها آثار إنتشارية على القطاعات الإقتصادية المحلّية، و هذا ما يُنشئ روابط أمامية و خلفية تحفّز على توسيع الطّاقة الإنتاجية في البلد المضيف، و أنّ

سياسات البلد المعتمدة على إستثمار نسبة مرتفعة من ناتجها المحلّي يؤدّي على جذب الإستثمار الأجنبي و بالتالي زيادة مساهمته عن طريق إكتساب الشّركات القائمة عبر عمليات الدّمج و التملّك.[420]

فمن دوافع جلب الإستثمار الأجنبي المباشر مساهمته في بناء و تطوير القدرات الإنتاجية لإقتصاد البلد المضيف له و المعبّر عنها إحصائياً في التقارير السّنوية للإستثمار العالمي الصّادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية بنسبة تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الإجمالي لرأس المال الثّابت.[421]

الجدول رقم 2.2 : مساهمة التدفّقات الواردة من الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في التكوين الخام لرأس المال الثّابت

الوحدة: النّسبة المئوية (%)

السّنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفّقات الواردة (مليون دولار أمريكي)	2754	2301	2580	1499	1 697	1507	-584	1 637	1 232	1 506
النّسبة في التكوين الخام لرأس المال الثّابت	5,25	3,93	4,07	2,33	2,37	1,88	-0,83	2,37	1,78	2,08

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط:
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx Consulté le : 04-03-2019/08-04-2020/05-12-2020.

من خلال الجدول السّابق **(رقم 2.2)** نلاحظ أنّ أعلى نسبة لمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام لرأس المال للفترة (2009-2018) كانت في سنة 2009 و تميّزت بالتذبذب بعد السّنوات التي تلتها لتواصل الإنخفاض و تسجّل 0,83-% سنة 2015 ثمّ عاودت الإرتفاع لتبلغ نسبة 2,37% ثمّ 1,78% سنتي 2016 و 2017 على التوالي، أمّا نسبة المساهمة لسنة 2018 فكانت 2,08%.

و بالتالي تبقى هذه المساهمة محدودة لم تتجاوز 5,25% خلال الفترة المشار إليها، ممّا يعني أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يُعتمد عليه في تمويل التنمية المحلّية نظراً لإرتكازه على قطاع المحروقات، غير أنّه يساهم في دعم الإستثمار المحلّي و كذا تنشيط الجهاز الإنتاجي.

[420] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 147.

[421] بعداش عبد الكريم، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه)، ص 208.

ثالثاً: تطوّر رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر

رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر هو قيمة حصة رأس المال و الإحتياطيات (بما في ذلك الأرباح المحتجزة) المنسوبة إلى المؤسّسة الأم، بالإضافة إلى صافي مديونية الشّركات التابعة للمؤسّسات الأم. و تُقاربه القيمة المتراكمة لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر السّابقة.[422]

الجدول رقم 3.2 : تطوّر رصيد الجزائر من الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة من سنة 2009 إلى سنة 2018

السّنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التدفّقات الواردة[423] (مليون دولار أمريكي)	2754	2301	2580	1499	1 697	1507	-584	1 637	1 232	1 506
المخزون الوارد (مليون دولار أمريكي)	17243	19545	22125	23625	25322	26828	26244	27880	29112	غير متاح
النّسبة من النّاتج المحلّي الإجمالي	12.56	12.12	11.06	11.30	12.07	12.55	15.81	17.42	17.12	17.43
النّسبة من الإجمالي العالمي	0.079	0.098	0.107	0.103	0.101	0.102	0.099	0.098	0.088	0.093

المصدر: معطيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية متوفّرة على الرّابط: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

تاريخ الإطّلاع: 20-03-2021. 20h29

نلاحظ من الجدول (رقم **3.2**) تزايد في رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر و الذي وصل إلى 17.43% من النّاتج المحلّي الإجمالي سنة 2018. غير أنّ نسبته من الإجمالي العالمي تبقى ضئيلة جدّاً.

[422] https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx Accessed : 27-03-2020. 11h11

[423] التدفّقات الواردة للسّنوات 2016، 2017 و 2018 بعدما تمّ تحيينها أصبحت قيمها على التوالي: 1636، 1232 و 1466. تاريخ الإطّلاع: 01-02-2022. 12h45

2.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص العمل في الجزائر

إنّ النّتائج التي توصّلت إليها مختلف الدّراسات عند معالجتها لموضوع الإستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل من حيث إنشاء فرص عمل جديدة، زيادة معدّل الأجور و رفع الإنتاجية المتوسّطة للعمال، جاءت متباينة. إذ أكّدت بعض الدّراسات على الدّور الإيجابي من خلال توفير فرص عمل جديدة، بينما توصّلت أُخرى إلى الدّور السّلبي الذي قد ينتج عن سلوك الشّركات الأجنبية على التشغيل.[424]

و تختلف حجم مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج و التوظيف، بحسب مدخلات الإنتاج ذات المصدر الوطني و ليس الأجنبي و كذلك العمالة الوطنية و ليست الأجنبية، أي بحسب حجم القيمة المضافة المتولّدة من خلال عناصر إنتاج وطنية و ليست أجنبية.[425]

أبرزت ملاحظة مستوى إنجاز المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2012 المعطيات التالية:[426]

معطيات حول نتائج الملاحظة:

وجدت الوكالة مجموع إجابات (177 35 مشروع) كما يلي:

- 004 32 مشروع منجز أي نسبة 91% من الكل.
- 580 2 مشروع لم يتم إنجازه أي نسبة 7%.
- 593 مشروع تمَّ التخلّي عنه أي نسبة 2%.

معطيات حول المنجزات الإجمالية:

- 004 32 مشروع منجز أي بنسبة 91% من الكل.
- 2547 مليار دج أي حوالي 31.8 مليار دولار أمريكي.
- تمَّ إنشاء حوالي 000 300 منصب شغل.

---

[424] طالم علي، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة لإنشاء فرص عمل بالدّول المضيفة "واقع الجزائر خلال الفترة 2002-2015**، مجلّة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلّد 8، العدد 1، جوان 2017، ص 209. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46332، تاريخ الإطّلاع: 19-03-2019.

[425] منصوري الزين، مرجع سابق (كتاب)، ص 393.

[426] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements، تاريخ الإطّلاع: 01-04-2017.

أوّلاً: توزيع المشاريع الإستثمارية المُنجزة في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة من 2002-2012

من خلال الجدول الموالي **(رقم 4.2)** سنستنتج مدى مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص العمل في الجزائر، و الذي يُظهر توزيع المشاريع الإستثمارية المُنجزة حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة من 2002 إلى 2012، و هي الفترة التي أشارت لها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و هي آخر بيانات محدّثة حصلنا عليها.[427]

الجدول رقم 4.2: توزيع المشاريع الإستثمارية المُنجزة في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال: للفترة من 2002-2012

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشّغل	%
الإستثمارات المحلّية	31 594	99	1 743 783	68	256 156	86
الإستثمارات الأجنبية	410	1	803 057	32	42 959	14
المجموع	32 004	100	2 546 840	100	299 115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوفّر على الرّابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements، تاريخ الإطّلاع: 2017/05/01.

بالنّظر إلى الجدول لأوّل وهلة، تظهر لنا المساهمة الضّعيفة للإستثمارات الأجنبية في تخفيض البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012، و يتجلّى ذلك من خلال النّسبة الضّئيلة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير مناصب شغل مقارنة بتلك الموفّرة من قبل الشّركات المحلّية، التي بلغت 42 959

[427] حيث جاء في الموقع الخاص للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أنّه: "من أجل تعزيز مهام الوكالة المتمثّلة في "المتابعة"، تمّ في بداية سنة 2008 الشّروع في عملية الإختبار و التحليل و ذلك بإجراء إستقصاء للحصيلة الشّاملة لحالة التقدّم الذي تمّ إحرازه في المشاريع الإستثمارية المصرّح بها خلال الفترة بين 2002-2008. حيث أنّ إختيار هذا الفاصل الزّمني لم يكن إعتباطياً بل جاء وفقاً للتسلسل الزّمني للنّصوص المنشئة لوكالة ترقية و متابعة الإستثمار السّابقة ثمّ التحوّل إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار نهاية سنة 2011، و كذا للتعديلات التي حصلت سنة 2006 على المرسوم 01-03 و الآثار المترتبة عن هذا الجهاز، إضافة إلى معرفة التعديلات التي ينبغي إدخالها على عملية " المتابعة" داخلياً و خارجياً و أيضاً مع الفاعلين الآخرين و ذلك للتخفيف أو الحد من الإختلالات التنظيمية. هذا الإستقصاء هو إجراء ضروري و هو عمل فريق قام بجهود مضنية إعتمد على تداخل عدّة معطيات من أجل تسليط الضّوء على النّتائج بطريقة ناضجة و واقعية. لهذا الغرض كانت معطيات الشّبابيك الوحيدة غير المركزية مرتبطة بعدّة مستويات (السّجل التجاري، الضّرائب، التصريح بالإستثمار، تقارير حالة التقدّم الذي أحرزته المشاريع...إلخ). من أجل تحقيق الترابط في الأعمال، في جمع المعطيات وفقاً لخدمات المتابعة بالتنسيق مع الشّبابيك الوحيدة غير المركزية للوكالة. ممّا يسمح بضمان متابعة ملفات الإستثمارات مع تقديم عرض شامل للإنجازات في مجال الإستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تحليل المعطيات سيكون موجّه أكثر نحو التوجّهات الرّئيسية للتطوّرات المسجّلة خلال الفترة مابين 2002 و 2012.

دون القول بأنّ التوحيد المحرز لهذه الحصيلة الشّاملة للإنجازات هي من دون شك أقرب للواقع، كما أنّ الحصيلة توقّفت شهر جوان 2013..."

أنظر الرّابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

منصب عمل ما يُقابل 14% فقط من إجمالي مناصب العمل الموفّرة من إجمالي المشاريع المحلّية و الأجنبية و التي قُدّرت بـ 115 299 منصب عمل.

غير أنّه و بالرّغم من ذلك فإنّ المتمعّن في المعطيات، يلحظ أنّ أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر كان إيجابياً، و يتّضح هذا الأثر الإيجابي من خلال عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية خلال هذه الفترة و التي قُدّرت بـ 410 مشروع إستثماري أي ما يقابل 1% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 14% من مجموع مناصب العمل الموفّرة. بينما المشاريع المحلّية و التي قُدّر عددها بـ 594 31 مشروع و هو ما يقابل 99% من مجموع المشاريع الإستثمارية، وفّرت 86% من إجمالي مناصب العمل خلال الفترة، و عليه فإنّ للإستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في إنشاء فرص العمل في الجزائر. و بالتالي فعالية الإستثمارات الأجنبية المباشرة النّسبية في ذلك.

فلو إرتفع عدد المشاريع الإستثمارية الأجنبية بـ 10% فمن المتوقّع[428] توفير مناصب شغل تصل بين 70% و 80% من مجموع المناصب التي قد تُوفّرها مجموع الإستثمارات المحلّية و الأجنبية.

تجدر الإشارة إلى أنّه بالرّغم من الدّور الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص العمل في الجزائر، إلا أنّه لا يمكن تأكيد مدى إنعكاسه سواء بالسّلب أو بالإيجاب على مستوى تأهيل القوى العاملة. [429]

و يُمكن إرجاع ضعف إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المُلاحظ من خلال الجدول السّابق (نسبة 1% من إجمالي الإستثمارات) خلال الفترة المشار إليها (2002-2012)، إلى مجموعة من الأسباب منها:[430]

عدم وضوح بعض جوانب السّوق الجزائرية من خلال إنعدام الشّفافية و الغياب شبه الكامل للكثير من المعطيات و المؤشّرات الإقتصادية و غير الإقتصادية المساعدة على إتخاذ القرارات بالإستثمار و صعوبة الحصول على القليل المتوفّر منها، بالإضافة إلى عدم الإستقرار الإقتصادي و عدم وضوح الإطار التشريعي للإستثمار و ما يترتّب عن ذلك من زيادة في درجة المخاطرة التي قد يتعرّض لها المستثمر.

---

[428] طالم علي، مرجع سابق، ص 209. تاريخ الإطّلاع: 18-03-2019.

[429] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[430] بن لوكيل رمضان و وارزقي ميلود، مرجع سابق، ص 58. تاريخ الإطّلاع: 20-03-2019.

إضافة إلى ما سبق و وفق المعطيات الواردة في الجدول، يمكن القول أنّ نسبة 1% من المشاريع الإستثمارية الأجنبية يساهم بنسبة 32% في النّاتج الدّاخلي الخام، هذا ما يعني أنّ عدد الإستثمارات الأجنبية و إن كان محدوداً إلّا أنّ قيمة الأصول و التوظيفات لديها تُعتبر كبيرة جدّاً مقارنة بالشّركات الوطنية المستثمرة، و هو ما يوجب على الجهات المختصّة وضع خطّة إستراتيجية لتحسين الأداء، عن طريق إستغلال الإمكانيات التي تميّز الإقتصاد الجزائري كمزايا الموقع أو حجم السّوق أو تلك المتعلّقة بوفرة الموارد المختلفة، و العمل على تفعيل و تطوير السّياسات المتعلّقة بالترويج للإستثمار الأجنبي.[431]

ثانياً: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة من 2002-2017

من أجل تتبّع تطوّر مساهمة الإستثمار الأجنبي في الجزائر في توفير مناصب عمل، لدينا الجدول الموالي **(رقم 5.2)** الذي يبيّن توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها، بمعنى أنّها تشمل تلك المشاريع المُنجزة فعلاً، المشاريع التي لم تُنجز و أخيراً المشاريع المُلغاة للفترة من 2002-2017.

الجدول رقم 5.2: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال: للفترة من 2002-2017

مصدر رؤوس الأموال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشّغل	%
الإستثمار المحلّي	62 334	98,58	11 780 833	82,38	1 098 011	89,15
الإستثمار الأجنبي	901	1,42	2 519 831	17,62	133 583	10,85
المجموع	63 235	100	14 300 664	100	1 231 594	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوفّر على الرّابط: http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/recap-2002-2017%20ar.jpg ، تاريخ الإطّلاع: 2020/04/21.

ما يُمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أنّ عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المصرّح بها لم يتجاوز 901 مشروع إستثماري و بتكلفة 831 519 2 مليون دج و ذلك في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2017.

[431] بن مسعود محمد، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشّرات الدّولية**، مجلّة الحقيقة، جامعة أدرار، ص 258. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23882 ، تاريخ الإطّلاع: 11-05-2019.

و بالتالي يتبيّن لنا أنّ مساهمة الإستثمار الاجنبي المباشر في إنشاء مناصب العمل في الجزائر لا تزال محدودة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمشغّلين ضمن إطار الإستثمارات الأجنبية بها في الجزائر خلال الفترة (2002-2017) نحو 583 133 عامل و هذا من إجمالي 594 231 1 منصب عمل مصرّح به خلال نفس الفترة أي بمعدّل 10,85% فقط من الإجمالي، إلّا أنّ هذه النّسبة تبدو معقولة إذا ما قورنت بعدد المشاريع الأجنبية المصرّحة خلال هذه الفترة، و التي تصل إلى 1%، إلّا أنّ الملاحظ بأنّ للإستثمار الأجنبي المباشر إمكانيات كبيرة في توفير الأحجام المرغوب فيها من مناصب العمل في الجزائر، إذ أنّ نسبة 1% من إجمالي المشروعات الإستثمارية وفّرت ما نسبته 10% من مجموع مناصب العمل.

الشّكل الموالي **(رقم 1.2)** يمثّل مناصب العمل للمشاريع المصرّح بها خلال الفترة بين 2002-2017

الشّكل رقم 1.2: التمثيل البياني لمناصب العمل للمشاريع المصرّح بها خلال الفترة بين 2002-2017

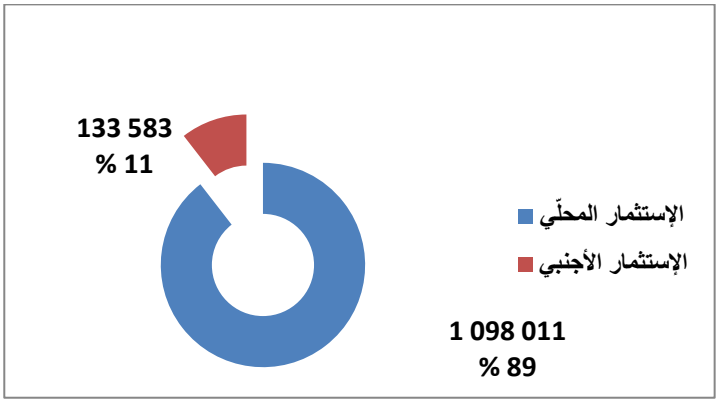

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار *ANDI*، متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/recap3-2002-2017%20ar.jpg، تاريخ الإطّلاع: 2018/04/21. 23h20

إذن نلاحظ من خلال الشّكل المبيّن لمناصب العمل المصرّح بها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار للفترة المذكورة تفاوتاً نسبياً لإجمالي التشغيل في الإستثمارات المحلّية مقابل الإستثمارات الأجنبية.

فإذا تمّ تصوّر إرتفاع عدد المشروعات الإستثمارية الأجنبية إلى نسبة أكثر من 1% من مجموع الإستثمارات القائمة، فإنّ ذلك يُمكنه الرّفع من مساهمتها في توفير مناصب شغل التي قد توفّرها مجموع هذه الإستثمارات، لذلك كان منطقياً أن تكثّف السّلطات المعنية الجهود أكثر من أجل تحسين بيئة الإستثمار، و تهيئتها من أجل إستقطاب و جلب أكبر حجم من الإستثمارات الأجنبية المباشرة.[432]

[432] طه ياسين مرباح و العربي غويني، مرجع سابق، ص 244. تاريخ الإطّلاع: 31-05-2019.

ثالثاً: حصيلة المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لسنة 2018

بُغية الحصول على أحدث البيانات المتعلّقة بمساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في توفير مناصب شُغل، فقد كانت هذه البيانات التي توصّلنا إليها و التي تمثّل حصيلة المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لسنة 2018، و التي سنحاول من خلالها معرفة التطوّر الذي عرفته الإستثمارات الأجنبية المصرّح بها و إستنتاج مساهمتها في سوق العمل.

الجدول رقم 6.2: حصيلة المشاريع الإستثمارية المصرّح بها لسنة 2018 [433]

المشاريع الإستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بالمليون دينار	%	مناصب الشّغل	%
الإستثمار المحلّي	4105	99,5	1530299	91,3	133 666	93,3
الإستثمار الأجنبي	20	0,5	145 850	8,7	9 654	6,7
المجموع	4 125	100	1 676 149	100	143 320	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2018/global%20ar.JPG، تاريخ الإطّلاع: 2020/04/25.

توفّر المشاريع المحلّية 133666 منصب شغل بنسبة 93,3% من المجموع بينما وفّرت المشاريع الأجنبية 9654 منصب شغل بنسبة 6,7% حسب حصيلة المشاريع المُصرّح بها لسنة 2018.

و بالتالي يُواصل الإستثمار الأجنبي المباشر محدوديته في مجال التشغيل. و هو ما يدفعنا للقول بأنّه لا يُمكن التعويل عليه كحل لتخفيف حدّة البطالة في الجزائر في ظلّ هذه المعطيات.

معطيات الجدول **(رقم 6.2)** تمّ تمثيلها في الشّكل التالي **(رقم 2.2)**:

الشّكل رقم 2.2: التمثيل البياني لمناصب العمل للمشاريع المصرّح بها لسنة 2018

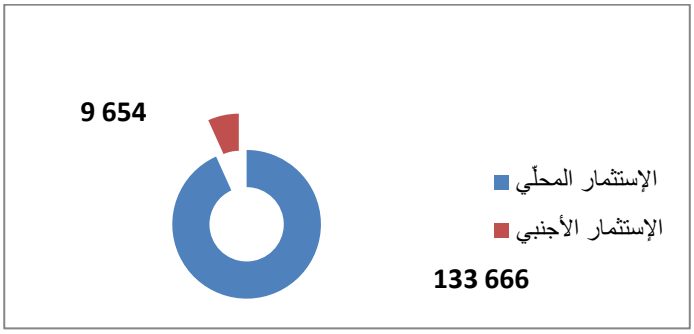

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2018/global%20ar.JPG، تاريخ الإطّلاع: 2020/04/25، 05h32.

[433] حسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإنّ هذه البيانات هي بيانات أوّلية، و من المتوقّع أن يتم تعديلها وفقاً لتطوّر المشاريع المعلنة (التعديل الهيكلي، إلغاء، تغيير موقع...)، و آخر تحديث لها كان شهر أوت 2018 بالنّسبة لسنة 2017 و فبراير 2019 بالنّسبة لسنة 2018.

3. التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تفيد دراسة التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في معرفة القطاعات التي يتركّز فيها تدفّق هذا الإستثمار، بمعنى القطاعات التي يفضّل المستثمر الأجنبي أن يستثمر فيها و يتوجّه إليها بشكل كبير.[434]

من المعروف عن الإستثمار الأجنبي بشكل عام و الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص أنّه يتوجّه بإستمرار نحو القطاعات التي تدرّ عائداً متوقّعاً حتى و إن كانت المخاطرة فيها مرتفعة.[435]

إنّ ما يميّز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو عدم تنوّعه، حيث نجده يتركّز في نشاطات إقتصادية معيّنة كالمحروقات، الأشغال العمومية و كذا الإتصالات، مع غيابه شبه الكلّي في بقية النّشاطات، و ذلك نظراً [436] لتفضيل الشّركات الأجنبية المستثمرة النّشاط في القطاعات ذات الأرباح الضّخمة التي تتوفّر على الإمتيازات و التسهيلات المالية و الجبائية المرتبطة بهذه القطاعات، و يرجع السّبب لطبيعة التوجّه الذي يميّز الإقتصاد الجزائري المُعتمد بالأساس على الإستثمارات الضّخمة في قطاع المحروقات الذي يحتاج للتكنولوجيا و خبرة الشّركات متعدّدة الجنسيات في مجال الإستخراج و التنقيب، و هو ما ينطبق كذلك على قطاعي الإتصالات و الأشغال العمومية نتيجة إرتباطهما ببرامج الإنعاش الإقتصادي التي مكّنت من رصد موارد مالية ضخمة لإنجاز مشاريع ضخمة كالطّريق السّيار شرق غرب و المسجد الكبير و مشاريع السّكن...إلخ .

1.3. توزيع المشاريع الأجنبية حسب قطاع النّشاط

نحاول في ما يلي تحليل توزيع المشاريع الأجنبية المُنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012 و هي الفترة التي تتوفّر حولها البيانات على مستوى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ثمّ نتطرّق للمشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها خلال الفترة 2002-2017.

---

[434] محمد إبراهيم مادي، **فعالية السّياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2012-2013، ص 199.

[435] شهرزاد زغيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية**، مجلّة التواصل، جامعة باجي مختار- عنابة، المجلّد 15، العدد 2، جوان 2009، ص 15. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4878 ، تاريخ الإطّلاع: 16-03-2019.

[436] كوراد فاطيمة، **مناخ الإستثمار و أثره في جذب و تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مجلّة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلّد 7، العدد 7، ص 13. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26852 ، تاريخ الإطّلاع: 26-04-2019.

أوّلاً: توزيع المشاريع الأجنبية المُنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012

الجدول **(رقم 7.2)** يمثّل توزيع المشاريع الأجنبية المُنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012

الجدول رقم (7.2): توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية المُنجزة حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2012

الفرع الصّناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشّغل	%
الصّناعة	220	56	599 200	74	23 450	57
الخدمات	97	23	167 118	21	10 363	24
البناء، الأشغال العمومية والهيدروليك	63	15	12 082	1	6698	14
النّقل	16	4	3991	0	505	1
الفلاحة	6	1	887	1	82	2
الصّحة	5	1	6192	0	737	0
السّياحة	3	1	13 587	2	1124	1
المجموع	**410**	%100	**803 057**	%100	**42 959**	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements، تاريخ الإطّلاع: 2018/03/07.

كانت المشاريع الأجنبية من إجمالي المشاريع الإستثمارية المنجزة كما يلي:[437]

- 410 مشروع إستثماري أجنبي تمّ إنجازه.
- 803 مليار دج أي 3/1 من الإستثمارات المنجزة.
- 42 959 منصب شغل تم إستحداثها للأجانب أي بنسبة 14%.

خلال الفترة 2002- 2012، تصدّر قطاع الصّناعة باقي القطاعات الأخرى من حيث عدد المشاريع بنسبة 56% بما قيمته 599 200 مليون دينار جزائري من خلال 220 مشروع موفّراً بذلك 57% من مناصب الشّغل، ثمّ تلاه قطاع الخدمات بنسبة 23% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 118 167

[437] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، متوفّر على الرّابط: http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements، تاريخ الإطّلاع: 2017/04/01.

مليون دينار جزائري بـ 97 مشروع موفّراً 24 من مناصب الشّغل ما يعادل 363 10 منصب شغل، ثمّ قطاع البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك بنسبة 15% من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 082 12 مليون دينار جزائري، فيما تبقى بقية القطاعات (النّقل، الفلاحة، الصّحة و السّياحة) ...

و بالتالي يُعتبر قطاع الصناعة أوّل قطاع يستقطب العمالة حيث وفّر نسبة مناصب الشغل بنسبة 57%، أمّا قطاع الخدمات فقد إحتل المركز الثاني بنسبة 24%، ثمّ إستحواذ قطاع البناء، الأشغال العمومية و الهيدروليك على المركز الثّالث بنسبة 14% خلال نفس الفترة، أمّا النّسبة المتبقية فتوزّعت على باقي القطاعات بنسبة 4%، و ما يُلاحظ أنّ قطاع الصّحة كانت مساهمته معدومة في توفير مناصب شغل خلال هذه الفترة.

و يأتي إختيار المستثمرين الأجانب عموماً على القطاع الصّناعي أوّلاً (بنسبة 56% حسب العدد، 74% حسب قيمة التمويل و 57% حسب مناصب الشّغل المستحدثة) مقارنة مع مجموع قطاعات النّشاط.

كما توجد أيضاً مجالات أخرى للإختيار في قطاع الخدمات، البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك كلّها على حد سواء حسب عدد المشاريع ، ثمّ النّقل و السّياحة (5% كلّها على حد سواء حسب مناصب الشغل المستحدثة)، هذه القطاعات الأربع تساهم جميعها بحوالي 41% مقارنة مع الهيكل الإجمالي.

القطاعات الأقل تقسيماً أو الأقل إستثماراً من طرف المستثمرين الأجانب هي قطاعات الفلاحة و الصّحة يمكن عد المشاريع فيها بالوحدة.

بإختصار، هذا يعكس عدّة جوانب من التذمّر العام للمستثمرين الأجانب الرّاغبين في العمل في المشاريع الصّناعية، ذات القوة الإضافية و المربحة على المدى القصير على حساب المشاريع طويلة المدى في الزّراعة، السّياحة و الصّحة.

و عليه فإنّ الجزائر إلى الآن ليس لها القدرة على توجيه الإستثمارات الأجنبية نحو قطاع الفلاحة و الصّحة و بدرجة أقل السّياحة بإعتبارها قطاعات مهمّة و حسّاسة، و هذا دليل على أنّ عملية الترويج لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الآن غير فعّالة في هذا المجال.[438]

[438] بن لكحل محمد أمين، مرجع سابق، ص 133. تاريخ الإطّلاع: 07-04-2019.

ثانياً: المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2017

من أجل الوقوف على تطوّر التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لدينا الجدول الموالي **(رقم 8.2)** و الذي يوضّح المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها خلال الفترة 2002-2017 حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:

الجدول رقم (8.2): تقسيم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2017

قطاع النّشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشّغل	%
الزّراعة	13	1,44	5 768	0,23	641	0,48
البناء	142	15,76	82 593	3,28	23 928	17,91
الصّناعة	558	61,93	2 050 277	81,37	81 413	60,95
الصّحة	6	0,67	13 572	0,54	2 196	1,64
النّقل	26	2,89	18 966	0,75	2 407	1,80
السّياحة	19	2,11	128 234	5,09	7 656	5,73
الخدمات	136	15,09	130 980	5,20	13 842	10,36
الإتصالات	1	0,11	89 441	3,55	1500	1,12
المجموع	**901**	%100	**2 519 831**	%100	**133 583**	%100

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI ، متوفّر على الرّابط:
http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/SECTEUR-ACTIVITES-ETRANGE-TABLEAU%202002-2017%20ar.jpg
تاريخ الإطّلاع: 2020/04/21. 23h27

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و بالحديث عن الإستثمارات الأجنبية في القطاع الصّناعي، تزايدت النّشاطات الصّناعية بالنّسبة للمشاريع الأجنبية حيث سُجِّل 495 مشروعاً ما بين الفترة 2002 و 2016 بنسبة 60,22% من مجموع المشاريع الإستثمارية الأجنبية، بقيمة تقدّر بـ 1783922 مليون دينار جزائري بنسبة 80,48%، سمحت بإنشاء 70793 منصب عمل أو ما نسبته 59,23% من إجمالي مناصب العمل الموفّرة.

و تعدُّ الإستثمارات الهندية الأهمّ في الجزائر في المجال الصّناعي خلال تلك الفترة، و ذلك بعد شراء شركة "إسبات" في 2002، 70% من أسهم الشّركة الوطنية للحديد و الصّلب بالحجّار، و إلتزمت الشّركة الهندية بإستثمار 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات، مع إلتزام الدّولة الجزائرية بالمديونية السّابقة للشّركة الوطنية و المقدّرة بـ 600 مليون دولار، و تمّ الإتفاق على تجميد أسعار الطّاقة و الكهرباء لمدّة 10 سنوات مع تحمّل خزينة الدّولة للفارق في الأسعار في حالة إرتفاعها مع ضمان حماية مؤقّتة للسّوق الجزائرية من المنافسة الأجنبية.

و بناءاً على ما سبق، تحقّق الإستثمار الأجنبي المباشر الذي قامت به شركة "إسبات" الهندية بفضل التّسهيلات و الضّمانات الكبيرة التي قدّمتها السّلطات الجزائرية للمستثمر الأجنبي، ممّا مكّن هذه الشّركة رفعها لمستويات الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بسنة 2001 ليبلغ 1.2 مليون طن، إضافة إلى زيادة مبيعاتها الوطنية في السّوق، حيث أصبحت تقدّر بـ 80 ألف طن شهريّاً بعد أن كانت في حدود 33 ألف طن و إرتفعت الصّادرات لما يُقارب 10000 طن شهريّاً نحو المغرب و تونس.[439]

2.3. مساهمة القطاعات في التنويع الإقتصادي و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

للتفصيل أكثر في تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي و حرصاً منّا على إستقصاء أحدث البيانات تمّ الإعتماد على تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية الصّادر عن المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات لسنة 2018 المتعلّقة بالفترة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017، و الممثّلة في الشّكل الموالي **(رقم 3.2)**:

[439] طالم علي و كافي فريدة، **جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنّهوض بالإقتصاد الوطني (تسليط الضّوء على الفترة 2002-2016)**، مجلّة المنتدى للدّراسات و الأبحاث الإقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 1، العدد 2، ديسمبر 2017، ص ص 262-264. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65676، تاريخ الإطّلاع: 08-04-2019.

الشّكل رقم 3.2: التمثيل البياني لتطوّر المشاريع الإستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017 (مليون دولار)

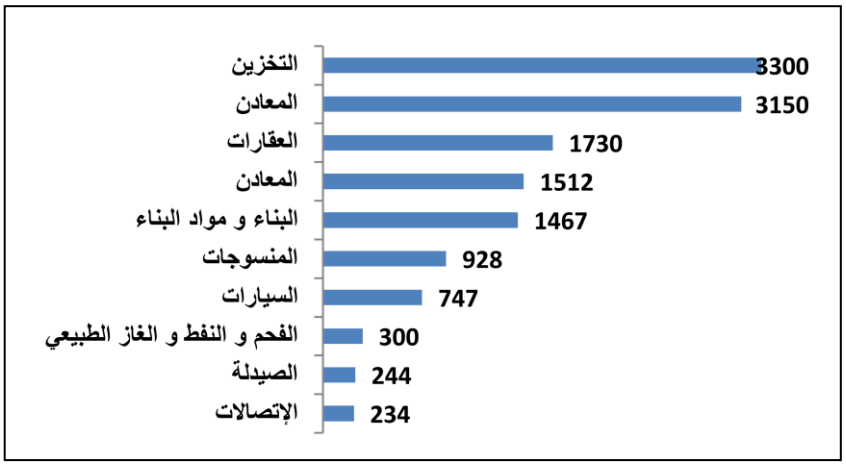

المصدر: FDI Markets، نقلاً عن: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصادرات، 2018، ص 61. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf، تاريخ الإطّلاع: 2020/03/13. (23h14)

نلاحظ من الشّكل أعلاه أنّ قطاع التخزين هيمن على بقية القطاعات، يليه قطاع المعادن الذي يستقطب الصّناعات الإستخراجية فقط و هذا ممّا يُقلّل من أهمية الأرصدة المالية المتدفّقة.

و رغم أهمية قطاعي العقار و مواد البناء في التنويع الإقتصادي و التقليص من التبعية و الإعتماد على قطاع المحروقات، فإنّه يبقى مدفوعاً بقوّة الإنفاق الحكومي في هذا المجال في ظلّ سياسة الإسكان العمومي المتّبعة في الجزائر، و أيّ تراجع أو إنسحاب للدّولة من عملية البناء و التشييد سينعكس مباشرة على التدفّقات الإستثمارية في هذا المجال.[440]

أمّا القطاعات التي تبقّت فمساهمتها محدودة في هذا المجال، و بالتالي فإنّ ما يمكننا إستنتاجه هو أنّ قطاعات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هي قطاعات ريعية.

فهي لا تشجّع التنويع الإقتصادي حيث تستقطب فقط الصّناعات الإستخراجية ممثّلة في قطاع المحروقات، و بالتالي لا تقدّم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني و إنّما تتقاسم مع الشّركات متعدّدة الجنسيات هذا الرّيع، و تقوم بإستغلال الثّروات الباطنية و المعدنية، كما تستقطب أيضاً قطاع الخدمات الذي يكون فيه الرّبح مضموناً، ضف إلى ذلك أنّها لا تقدّم قيمة مضافة من ناحية التمويل أو التأهيل و تكوين الموارد البشرية.[441]

[440] بولويز عبد الوافي و صالح السعيد، مرجع سابق، ص ص 115-116.

[441] بولويز عبد الوافي و صالح السعيد، مرجع سابق، ص 116.

قطاع المحروقات: يحتلُّ هذا القطاع مكانة هامّة بالنّسبة للإقتصاد الجزائري، حيث يمثّل أكثر من 98% من إجمالي الصّادرات و 36% من النّاتج المحلّي الإجمالي الخام و 76% من الموارد الجبائية.[442] كما يتطلّب هذا القطاع رؤوس أموال ضخمة في عمليات الإستكشاف، و إرتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب و الحفر، و لهذا فتحت الجزائر هذا المصدر المهم للشّراكة الأجنبية.[443]

أبرمت "سوناطراك" لتفعيل تصدير البترول عقود شراكة منها:[444]

- الشّراكة بين "سوناطراك" و الشّركتين الإسبانيتين (*REPSOL YPF/GAZ NATURAL*) الذي تمّ توقيعه في 1 ديسمبر 2004،
- مشروع "*MED GAZ*" عبارة عن شراكة بين "سوناطراك" بحصّة 36%، "*CEPSA* " بحصّة 20%، "*IBERDROLA*" بحصّة 20%، "*ENDESSA*" و "*GDF*" بحصّة 20% لكليهما.
- مشروع (*GALSI*) يمثل شراكة بين "سوناطراك" بحصّة 36%، "*EDISON*" بحصّة 18%، "*ENEL POWER*" بحصّة 13.5%، "*E.O.S ENERGIA*" بحصّة 9%، "*PROGMISA*" بحصّة 5%، "*SFIRS*" بحصّة قدرها 5%،
- الشّراكة بين "سوناطراك" و الشّركة الأمريكية "*ANDARRKO*" في سنة 1999 في مجال التنقيب، الشّراكة بين "سوناطراك" و الشّركة الكندية "*TALISMAN*"، الشّراكة بين "سوناطراك" و الشّركة الإرلندية "*TULLOWEIL*"، بالإضافة إلى الشّراكة مع الشّركة اليابانية "*TEIKOKU OIL*".
- الشّراكة مع الشّركة الأمريكية أصبحت مملوكة الآن من قبل شركة "*BP*" .

تمثّلت أهم الصّناعات المجسّدة في الصّناعة الميكانيكية كإستثمار الشّركة الفرنسية "*MICHELIN*" التي عادت إلى النّشاط في أكتوبر 2002 بعد توقّف دام 9 سنوات و بإستثمار قدره 20 مليون أورو،

---

[442] Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algerie : Impacts, opportunités et entraves**, Recherches économiques et managérial, N°3 Juin 2008, p39 :

نقلاً عن: مرابط محمد، **تحليل محدّدات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر على ضوء المتغيّرات الإقتصادية المحلّية و العالمية الرّاهنة– دراسة قياسية خلال الفترة (1995–2015)**، مجلّة دراسات و أبحاث المجلّة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 8، العدد 26، مارس 2017، ص 9. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10300

[443] **Doing Business 2016, Understanding regulations for small and medium-size enterprise**, 11th edition, a World Bank group:corporate flagship, p37 :

نقلاً عن: مرابط محمد، مرجع سابق، ص 9.

[444] مرابط محمد، مرجع سابق، ص ص 9–10. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10300

و المشروع الجزائري الألماني الإماراتي لإنتاج مركبات عسكرية من نوع "*VOLKSWAGEN*"، و مشروع مصنع السّيارات "رونو" الجزائر بالشّراكة مع الشركة الفرنسية لإنتاج السيارات "*RENAULT*"، و كذا الصّناعة الغذائية التي عرفت إنتعاشاً بدخول شركة "*DANONE*" سنة 2002 إلى السّوق الجزائري، أضف إلى ذلك الاستثمار في مجال الحديد و الصّلب الذي تولّته الشّركة الهندية "*ISPAT*" ، و صناعة الأدوية التي استقطبت العديد من الشّركات الأجنبية كالشّركة البريطانية "*GLAXO SMITH KLIN*" و شركة "فايزر" الأمريكية، ناهيك عن مشاريع تصفية مياه البحر التي تتنافس عليها العديد من الشّركات الأجنبية أهمها: "*Le Consortium Geida* " و المجمّع الإسباني "*Enima Aqualia*".[445]

و على الرّغم من عدم اليقين السّياسي، أظهر المستثمرون ثقة متجدّدة في أكبر دولة في إفريقيا عام 2019. إجتذبت الجزائر 24 إعلانًا عن مشروع جديد خلالها، و هو أعلى مستوى لها في ثماني سنوات، وفقًا لمراقب الإستثمار في "Greenfield fDi Markets". [446]

4. مصادر تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

في هذا العنصر سنتناول المصادر الجغرافية لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد و كذا أهم الدّول و الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

1.4. المصادر الجغرافية لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

فيما يخصّ مصادر المشاريع الإستثمارية الأجنبية الواردة حسب المناطق في العالم توفّرت لدينا البيانات للفترة 2002-2017 و هي المشاريع المصرّح بها. أمّا بالنّسبة لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة فتوفّرت لنا ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017، و لمعرفة تطوّرها سنقوم بمقارنتها مع الفترة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015.

أوّلاً: المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها حسب المناطق في العالم خلال الفترة 2002-2017

في التحديث الذي قامت به الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في "أغسطس 2018" أصبحت البيانات بعد تنقيحها و تصحيحها مع الأخذ بعين الإعتبار المشاريع المُلغاة كما هي موضّحة في الجدول **(رقم 9.2):**

---

[445] دلال بن سمينة، **تحليل أثر السّياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظلّ الإصلاحات الإقتصادية (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013، ص 359. نقلاً عن: جابر سطحي، تحليل توجّهات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2005-2013)، ص 380.

[446] Taha Ahmed, ***Algeria eases foreign ownership restrictions***, June 11, 2020. Available at the link : https://www.fdiintelligence.com/article/77886, View date :02-11-2020, 22h31.

الجدول رقم 9.2: المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها حسب المناطق في العالم خلال الفترة 2002-2017

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشّغل
أوربا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الإتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
أمريكا	18	68 813	3 737
الدّول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
متعدّد الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	**901**	**2 519 831**	**133 583**

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/ide%20ar%202002-2017.JPG، تاريخ الإطّلاع: 2019/10/26.

أهمُّ ما يمكننا إستنتاجه من هذا خلال الجدول ما يلي:

تُعتبر أوروبا سواء دول الإتحاد الأوروبي أو غيرها أهمَّ الدُّول الأجنبية المستثمرة في الجزائر و ذلك بعدد مشاريع يقدّر بـ: 472 مشروع و هو ما يفوق 52% و المُنتظر منها توفير 415 78 منصب شغل، و ذلك راجع لأنّ[447] الجزائر تُعدُّ من أهم موردّي هذه الدّول خاصّة من المحروقات و أهمَّ مصدّرين لها سواء من المواد الغذائية و الصّيدلانية و غيرها؛

نلاحظ مجيئ إستثمارات الدّول العربية في المرتبة الثّانية بـ 262 مشروع و هو ما يمثّل أكثر من 29% و ما قيمته 257 057 1 مليون دينار جزائري، و التي قد توفّر 462 34 منصب شغل، إلّا أنّ هذا العدد قليل مقارنة مع الدّول الأوروبية، بالنّظر إلى العوامل المشتركة التي تربط الجزائر و الدّول العربية

[447] فيصل زمال و الشريف بقّة، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2002 إلى 2017 – رهان و تحدّيات**–، ص 255.

من بينها اللّغة و الدّين و غيرها و كون أنّ أغلبية رؤوس الأموال العربية تُستثمر في الدّول الأمريكية و الأوروبية وفقاً لتقرير الإستثمار العالمي لسنة 2017.[448]

ثمّ جاءت آسيا في المرتبة الثّالثة بـ 114 مشروع و ما قيمته 732 169 مليون دينار جزائري و التي ستوفّر 761 11 منصب شغل. و تمثّل الصّين الحاضر الأكبر فيه خاصّة في مجال الأشغال العمومية غير أنّ ما يُمكن ملاحظته أنّ الصّين تستخدم اليد العاملة الصّينية و في أحدث تقرير لوزارة العمل أشارت إلى وجود أكثر من 80 ألف عامل أجنبي بالجزائر أغلبيتهم من العمال الصّينيين و هو ما يتعارض مع مزايا الإستثمار الأجنبي كونه يُنشئ مناصب عمل بالإضافة إلى تحويلات أجورهم من العملة الصّعبة، و ما يُبرّر إستخدام الشّركات الصّينية لليد العاملة الخاصّة بها هو إنجازها لمشاريعها في الوقت المحدّد و بكفاءة عالية و هو ما لا يتوفّر بسوق العمل الجزائري.[449]

معطيات الجدول السّابق تمّ تمثيلها بيانياً في الشّكل التالي **(رقم 4.2)**:

الشّكل رقم 4.2: التمثيل البياني للمشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها خلال الفترة 2002-2017

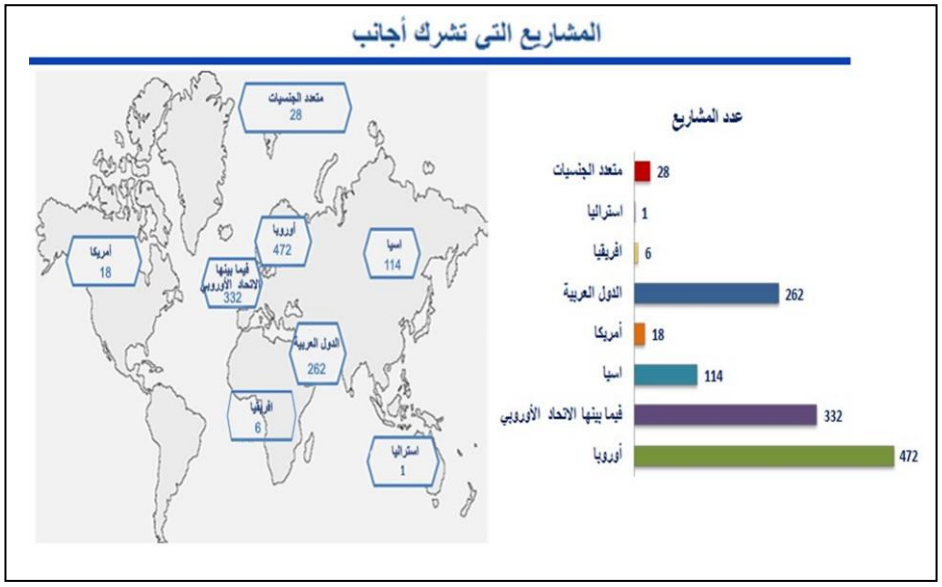

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI، متوفّر على الرّابط:

http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/ide%201ar.jpg ، تاريخ الإطّلاع: 2019/10/26.

[448] فيصل زمال و الشرف بقّة، مرجع سابق، ص 255.

[449] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

ثانياً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

إنّ التصنيف الجغرافي الذي رأيناه في العنصر السّابق للمشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها الذي قامت به الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار كان بناءاً على عدد المشاريع، سنقوم في هذا العنصر بالتطرّق للتصنيف الجغرافي الذي جاء في تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية ضمن مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار و الصّادر عن المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات لسنة 2018 حيث تمّ الإعتماد في ذلك على أساس تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر و أحدث بيانات حصلنا عليها كانت للفترة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.

الجدول رقم 10.2: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النّسبة المئوية
آسيا و المحيط الهادي	6,964.9	48.7
أوروبا الغربية	4,056.1	28.4
الدّول الأوروبية النّاشئة	2,327.9	16.3
إفريقيا	554.3	3.9
الشّرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشّمالية	59.4	0.4
أمريكا اللّاتينية و البحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2018، ص 61. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf تاريخ الإطّلاع: 2020/03/13. (23h01)

نُلاحظ من خلال هذا الجدول، تصدّر آسيا و المحيط الهادي توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر خلال الفترة المذكورة بتكلفة قدرها 6,964.9 مليون دولار و هو ما نسبته 48.7% ثمّ أوروبا الغربية بتكلفة 4,056.1 مليون دولار ما يُعادل 28.4% تليها الدّول الأوروبية النّاشئة بتكلفة 2,327.9 مليون دولار و بنسبة 16.3% و ما تبقّى من إستثمارات مصدره إفريقيا، الشّرق الأوسط، أمريكا الشّمالية ثمّ أمريكا اللّاتينية و البحر الكاريبي بنسب 3.9، 2.2، 0.4 و 0.1% على التوالي.

بيانات الجدول نمثّلها بيانياً في الشّكل **(رقم 5.2)** كما يلي:

الشّكل رقم 5.2: التمثيل البياني لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

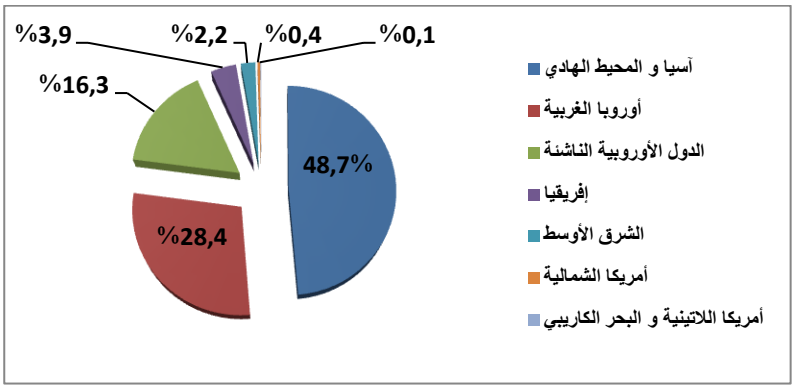

المصدر: FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2018، ص 61. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf تاريخ الإطّلاع: 2020/03/13. (23h01)

ثالثاً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015

لمعرفة التطوّر الذي طرأ على توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم سنقوم بمقارنة الفترة المذكورة سابقاً و هي ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017 مع معطيات الفترة التي قبلها و هي ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015 كما يلي:

الشّكل رقم 6.2: التمثيل البياني لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (مليون دولار) ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015

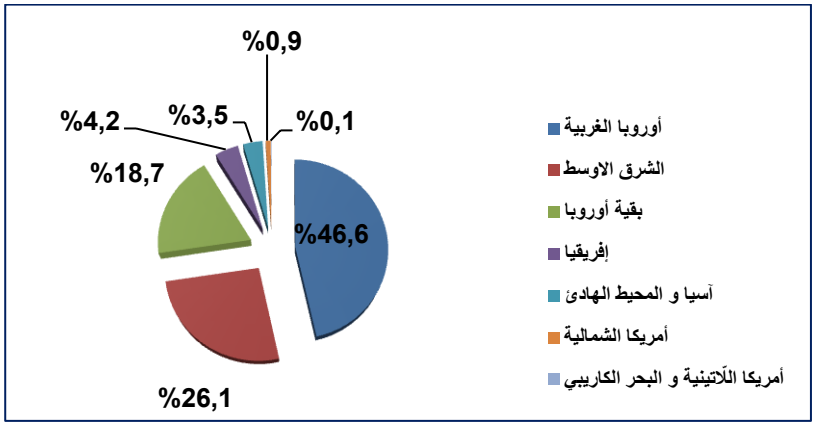

المصدر: FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2018.

لقد كانت أوروبا الغربية خلال الفترة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015 تُسيطر على توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر بنسبة 46.6% يليها الشّرق الأوسط بـ 18.7% و إفريقيا بـ 4.2%، أمّا

آسيا و المحيط الهادئ فمثّل ما نسبته 3.5% و أخيراً أمريكا الشّمالية بـ 0.9% و بعدها أمريكا اللّاتينية و البحر الكاريبي بـ 0.1%.

ما يمكن ملاحظته و إستنتاجه ما بين الفترتين 2011-2015 إلى 2013-2017 هو التقدّم الواضح الذي سجّلته آسيا و المحيط الهادئ بالنّسبة لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم الواردة من 3.5% إلى 48.7% و هذا راجع إلى أهميّة و حجم إستثمارات كل من الصّين و سنغافورة.

2.4. أهم الدّول و الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

من خلال هذا العنصر سنتطرّق إلى نقطتين مهمّتين ألا و هما أهم الدّول و كذا أهم الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

أوّلاً: أهم الدّول المستثمرة في الجزائر

تُعتبر الصّين أوّل الدّول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017، حيث تقوم 5 شركات بتجسيد 10 مشاريع بتكلفة 3,539 مليون دولار، و الجدول الموالي يوضّح ذلك.

الجدول رقم 11.2: أهم الدّول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الدّولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشّركات
الصّين	3,539	10	5
سنغافورة	3,151	3	1
إسبانيا	2,565	10	6
تركيا	2,313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب افريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
إيطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2

أخرى	892	28	28
الإجمالي	14,293	82	69

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2018، ص 61. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 2020/03/13. (22h44)

ثانياً: أهم الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر

الجدول الموالي يُبيّن أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الجدول رقم 12.2: أهم 5 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017

الشّركة	البلد	التكلفة (مليون دولار)
China State Construction Engineering Corporation	الصّين	3,300
Indorama	سنغافورة	3,151
Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo	إسبانيا	2,209
Tosyali Holding	تركيا	1,397
Taypa Tekstil	تركيا	900

المصدر: FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2018، ص 61. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2018/06/Climate-Report-2018.pdf تاريخ الإطّلاع: 2020/03/13. (22h15)

وفقاً للجدولين السّابقين الذين يوضّحان أهم الدّول و كذا الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017، كانت الصّين ممثّلة بشركة "*China State Construction Engineering Corporation*"، أمّا سنغافورة فهي ثاني أهم دولة مستثمرة خلال هته الفترة بإنجاز شركة "*Indorama*" ثلاث مشاريع إستثمارية بقيمة 3,151 مليون دولار. ثمّ إسبانيا كثالث دولة مستثمرة حيث جسّدت 6 شركات 10 مشروعات إستثمارية بقيمة 2,565 مليون دولار .

تصدّرت مجموعة "*Grupo Ortiz Construccion y Servicios Del Mediterraneo*" الشّركات الإسبانية المستثمرة في الجزائر منذ يناير 2013، بتنفيذها مشاريع ضخمة بتكلفة إستثمارية قدّرت بـ 2,209 مليون دولار.

أمّا المرتبة الرّابعة فكانت لتركيا بأربعة مشاريع إستثمارية قيمتها 2,313 مليون دولار، بتنفيذ 1,397 مشروع من طرف شركة "*Tosyali Holding*"، أمّا شركة "*Taypa Teksti*" فأنجزت 900 مشروع.

و حلّت ألمانيا في المرتبة الخامسة حيث تنفّذ 7 شركات 7 مشروعات بقيمة 380 مليون دولار، من بينها مؤسّستان في إطار الشّراكة، و يتعلّق الأمر بالشّراكة بين مؤسّسة "*Henkel*" و المؤسّسة الجزائرية لمواد التنظيف "*ENAD*" و الشّراكة بين مجموعة "*Messer* " و المؤسّسة الوطنية للغاز الصّناعي. و قد تمَّ خلال خمسة أشهر الأخيرة إنجاز 15 مشروعاً صناعياً بما يزيد عن 220 مليون دولار مع شركاء ألمان، من خلال مشاريع تتعلّق أساساً بإنجاز علب السّرعة و آليات الشّحن و عتاد البناء و الغاز المضغوط.

قارة أفريقيا تمثّلها جنوب أفريقيا في مجال مواد البناء عبر شركة "*PPC Pretoria Portland Cement*" بـ 350 مليون دولار.

تتبعها فرنسا حيث تُنجز 10 شركات 12 مشروعاً بقيمة إجمالية تصل 330 مليون دولار، أهمُّها شركة "*Patrex* ، *Total* ، *GDF Suez* ، *Danone* ، *Elf* و *Total fina*". تليها سويسرا من خلال قيام 4 شركات بتجسيد 4 مشاريع بقيمة 330 مليون دولار، أهمّها شركة "*Lafarge Holcim*" التي تجسّد إستثماراً بقيمة 277 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017). هذا إضافة إلى تجسيد شركة إيطالية لمشروعٍ بقيمة 232 مليون دولار، و شركتين بريطانيتين لمشروعين بقيمة 212 مليون دولار. ثمَّ تأتي في الأخير 28 شركة أخرى و إنجازها لـ 28 مشروعاً بتكلفة 892 مليون دولار.

أمّا عن **مُستقبل الإستثمار الأجنبي المباشر** و إنضمام الجزائر إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية فإنّه يُمكن ملاحظة على مدى السّنوات القليلة الماضية، إعادة توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو السّوق المحلّية، و ذلك بفضل إنتشار مشاريع التنمية في مجال النّقل و البنية التحتية، حيث إستثمرت الصّين و تركيا بكثافة في الجزائر، و إستولتا على موقع فرنسا التاريخي كأكبر مستثمر في البلاد.[450]

و تمّ تسليط الضّوء على هذا التحوُّل بشكل أكبر من خلال زيارة الرّئيس التركي للجزائر، و منتدى الأعمال التركي الجزائري الذي عُقد في فبراير 2018. إحدى أكبر المستثمرين هي شركة "*BAIC*

[450] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment , Consulté le: 04-11-2020. 18h39

International" (الصّين)، بإستثمارات تزيد عن 100 مليون دولار، كما يوجد من بين كبار المستثمرين الآخرين "*Hyundai*" و "*Ford*".

كما وافق مساهمو البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على عرض الجزائر لتصبح العضو الـ 70 في المجموعة، بعد تلبية متطلّبات ما قبل العضوية ستتضمُّ الجزائر كعضو كامل. و أبدى القائم بأعمال رئيس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية بالنّيابة "*Jurgen Rigterink*" عن: "فخره وسعادته بالترحيب بالجزائر كآخر عضو، و تطلّعه إلى بدء العمل في الدّولة بمجرّد إتخاذ قرار نهائي من قبل المساهمين". و ستنضم الجزائر إلى مجموعة جنوب و شرق البحر المتوسّط التابعة للبنك (*SEMED,The bank's Southern and Eastern Mediterranean group*) إلى جانب جيرانها المغرب و تونس و ليبيا الأعضاء بالفعل في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية.[451]

إستثمر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار و التنمية في المجموع أكثر من 14.3 مليار دولار في 260 مشروعاً في جميع أنحاء منطقة جنوب و شرق المتوسّط، تغطّي الموارد الطّبيعية و المؤسّسات المالية و الأعمال التجارية الزّراعية و التصنيع و الخدمات و مشاريع البنية التحتية.[452] كما تخطّط شركة تابعة لشركة "*Old Mill Holding*" و مقرّها إيطاليا لفتح منشأة تصنيع جديدة في الجزائر، ستنتج الزّجاجات البلاستيكية، و من المقرّر إفتتاحها بحلول نهاية عام 2021، المشروع هو واحد من أربعة مصانع جديدة يتمُّ إنشاؤها بواسطة "*Serioplast*" بعد الحصول على قرض بقيمة 77 مليون أورو.[453]

[451] أعضاء مجموعة جنوب و شرق البحر المتوسّط الآخرين هم مصر و الأردن و لبنان و الضّفة الغربية و قطاع غزّة.

[452] Jack Conway, ***Algeria to join the EBRD, Inclusive FDI***, fdi Magazine; a publication from the Financial Times,August/September 2020, P68, https://content.yudu.com/web/43wcl/0A43wm9/fDiAugustSeptember20/html/index.html?page=68&origin=reader , 06-11-2020, 10h51.

[453] ***Latest Investments, Inclusive FDI***, fdi Magazine; a publication from the Financial Times, August/September 2020, P69, https://content.yudu.com/web/43wcl/0A43wm9/fDiAugustSeptember20/html/index.html?page=68&origin=reader , 06-11-2020, 21h32.

خاتمة الفصل الأوّل:

من خلال ما تطرّقنا إليه سابقاً تبيّن لنا ما يلي:

- للجزائر إمكانيات هائلة تؤهّلها لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر؛ كتوافر الموارد الطّبيعية، معظم سكّانها شباب، إضافة إلى التقارب الجغرافي للأسواق الإحتمالية.

- تبقى حصّة الإستثمار الأجنبي المباشر من النّاتج المحلّي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة المذكورة منخفضة. ممّا يتطلّب العمل على تشجيع إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

- تُعتبر مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام لرأس المال للفترة المذكورة محدودة. ممّا يدلّ على أنّ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يُعتمد عليه في تمويل التنمية المحلّية نظراً لإرتكازه على قطاع المحروقات.

- للإستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في إنشاء فرص العمل في الجزائر، و بالتالي فعاليته النّسبية في ذلك. غير أنّ مساهمته لا تزال محدودة.

- عدم تنوّع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تركّزه في نشاطات إقتصادية معيّنة كالمحروقات، الأشغال العمومية و كذا الإتصالات مع غياب شبه كلّي في بقية النّشاطات.

- عدم قدرة الجزائر على توجيه الإستثمارات الأجنبية نحو قطاع الفلاحة و الصّحة و السّياحة بإعتبارها قطاعات مهمّة و حسّاسة.

- قطاعات جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر هي قطاعات ريعية لا تشجّع على التنويع الإقتصادي و تستقطب فقط الصّناعات الإستخراجية ممثّلة في قطاع المحروقات. كما تستقطب أيضا قطاع الخدمات أين يكون الرّبح مضموناً.

- تُعتبر أوروبا أهم الدّول الأجنبية المُستثمرة في الجزائر لأنّ الجزائر تعدّ من أهم مورّدي هذه الدّول خاصّة من المحروقات و أهم مصدّرين لها من المواد الغذائية و الصّيدلانية و غيرها. ثمّ تأتي الدّول العربية في المرتبة الثّانية. ثمّ آسيا في المرتبة الثّالثة ممثّلة الصّين الحاضر الأكبر فيها. هذه البيانات مقدّمة من الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار و هي تخصّ المشاريع الإستثمارية المصرّح بها التي تشرك أجانب خلال الفترة 2002-2017.

- تبيّن لنا التقدّم الواضح الذي سجّلته آسيا و المحيط الهادي بالنّسبة لتوزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم و هذا راجع إلى أهمية و حجم إستثمارات كل من الصّين و سنغافورة و ذلك مقارنة للفترتين 2011-2015 و 2013-2017.

- تعتبر الصّين أوّل أهم دولة مستثمرة خلال الفترة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017 ممثّلة بشركة "*China State Construction Engineering Corporation*". أمّا ثاني أهم دولة مستثمرة فهي سنغافورة من خلال شركة "*Indorama*". ثمّ إسبانيا كثالث دولة مستثمرة بتصدّر مجموعة "*Grupo Ortiz Consruction y Servicios Del Mediterraneo*". أمّا المرتبة الرّابعة فكانت لتركيا ممثّلة بشركتي "*Tosyali Holding*" و "*Taypa Tekstil*". ثمّ ألمانيا في المرتبة الخامسة ثمّ جنوب إفريقيا تتبعها فرنسا، ثمّ سويسرا و إيطاليا و بريطانيا ثمّ تأتي في الأخير 28 شركة أخرى.

الفصل الثّاني:

جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية

مقدّمة الفصل الثّاني:

تطرّقنا في الفصل السّابق إلى أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أمّا هذا الفصل فنخصّصه لتحليل جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية من خلال دراسة مناخ الإستثمار في الجزائر و ذلك بعرض مؤشّر التنافسية العالمي، مؤشّر مدركات الفساد، مؤشّر الحرية الإقتصادية ثمّ مؤشّر الأداء و مؤشّر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد.

ثمّ سنتطرّق إلى مؤشّر ضمان جاذبية الإستثمار الذي تُصدره المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات.

و في الأخير، نحاول تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر الأجنبي في الجزائر بناءاً على مؤشّر سهولة أداء الأعمال.

1. مناخ الإستثمار في الجزائر:

يُعدّ مناخ الإستثمار حاجةً ملحّةً للإقتصاديات النّامية و المتقدّمة على حدٍّ سواء إذ أنّ حاجة الإقتصاديات النّامية لرأس المال و الخبرة الفنية تُقابلها حاجة الإقتصاديات المتقدّمة إلى أسواق تستثمر فيها رؤوس الأموال الفائضة لديها.[454]

برز مُصطلح المناخ الإستثماري مع مطلع الألفية الثّالثة و أصبح محلّ إهتمام العديد من الخبراء الإقتصاديين، حيث قام البنك الدّولي عام 2002 بمسح للمناخ الإستثماري السّائد في العديد من الدّول و مدى تأثيره على قرارات الإستثمار.[455]

حيث عُرّف مناخ الإستثمار حسب ما جاء في تقرير البنك الدّولي عن التنمية: بأنّه مجموعة العوامل الخاصّة التي تُحدّد شكل الفرص و الحوافز الإستثمارية التي تتيح للمؤسّسات الإستثمارية بطريقة منتجة و تحقّق فرص العمل، و تخفّض تكاليف مزاولة الأعمال.[456]

1.1. المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار

لقد تزايد دور المؤشّرات الدّولية في الكشف عن مدى سلامة و جاذبية مناخ الإستثمار في الدّول، حيث أثبتت العديد من الشّواهد الواقعية أنّ هناك دلالة إحصائية قويّة بين ترتيب القطر في بعض هذه المؤشّرات، و بين مقدار ما يستقطبه من إستثمار أجنبي، حتى و إن لم تصل هذه المؤشّرات إلى درجة الدّقة و الموضوعية الكاملة، إلّا أنّ رجال الأعمال و صانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التأشيرية.[457]

كما لوحظ وجود علاقة إحصائية قويّة بين موقع الدّول في هذه المؤشّرات، فالدّولة التي تنخفض فيها نسبة المخاطرة وفق إحدى المؤشّرات تحظى بموقع متقدّم في مؤشّر الحريّة الإقتصادية، و الدّولة التي

---

[454] صبيحي شهيناز، مرجع سابق، ص 180. تاريخ الإطّلاع: 26-02-2019.

[455] الأمم المتحدة، تقرير البنك الدّولي عن التنمية لعام 2005، تخفيف حدّة المخاطر المرتبطة بالسّياسات و تخفيض التكاليف، و إزالة العوائق أمام المنافسة مقومات أساسية لتعجيل خطى النّمو و تخفيض أعداد الفقراء، ص 120. نقلاً عن: عامر سعدية، **مناخ الإستثمار في الجزائر بين الواقع و المعوقات**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 9، العدد 1، مارس 2018، ص 108. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45632، تاريخ الإطّلاع: 08-05-2019.

[456] فايدي كمال و قاسي ياسين، **مناخ الإستثمار في الدّول العربية و أهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة-حالة الجزائر**، مجلّة الدّراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، العدد الرّابع، 2015، ص 62. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

[457] قويدري محمد، **ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية**، دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، المجلّد 1، العدد 1، 2010، ص 110. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/89349 ، تاريخ الإطّلاع: 11-05-2019.

تحرز موقعاً متقدّماً في مجال التنمية البشرية تحقّق درجة عالية في مؤشّر ثروة الأمم النّاهضة و هكذا.[458]

تتعدّد المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار فهناك مؤشّرات تهتم بقياس المخاطر القطرية و توجّهات التنمية البشرية في العالم و أخرى تتعلّق بالحرّية الإقتصادية و كذا بالتنافسية العالمية ...إلخ

في ما يلي بعض المؤشّرات الدّولية و مختلف الجهات التي تُصدرها:

- مؤشّرات المخاطر القطرية: تصدر عن مؤسّسة "*Political Risk Services*" من خلال تقاريرها عن مختلف الدّول، و تقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر و التي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السّياسية، الإقتصادية و التمويلية) و تمثّل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشّراً للمخاطر الإجمالية للدّولة. و بالتالي يُمكن أن يعتمد المستثمر على هذه المؤشّرات قبل إتخاذ قرار الإستثمار حيث يختار أقلَّ الدّول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى.[459]

- مؤشّر "اليورومني" للمخاطر القطرية: *Euromoney Risk Index* يصدر عن مجلّة "اليورومني" مرّتين سنوياً (مارس و سبتمبر)، و يقيس هذا المؤشّر المخاطر القطرية للبلد، و هذا من جهة قدرة القطر على الوفاء بإلتزاماته المالية، مثل خدمة الدّيون الخارجية، و سداد قيمة الواردات، أو السّماح بتحويل الأرباح، و يغطّي هذا المؤشّر 185 دولة.[460]

- مؤشّر المستثمر المؤسّسي للتقويم القطري: يصدر عن مجلّة "الأنستيتيوشنال أنفستور" مرّتين سنوياً (مارس و سبتمبر)، و ذلك منذ عام 1998، و يتمُّ إحتساب المؤشّر إستناداً إلى مسوح إستقصائية يتمّ الحصول عليها من قبل كبار رجال الإقتصاد و المحلّلين في بنوك عالمية و شركات مالية كبرى.[461]

- مؤشّر وكالة "دان اند براستريت" للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشّر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري عبر الحدود.[462]

---

[458] عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الإستثمار في الدّول العربية**، مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلّد 10، العدد 10، 2012، ص 43. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/559 ، تاريخ الإطّلاع: 26-02-2019.

[459] فايدي كمال و قاسي ياسين، مرجع سابق، ص 64. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

[460] أقاسم حسنة، **قراءة في المؤشّرات الإقتصادية العالمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدّول**، مجلّة الحقيقة، جامعة أحمد دراية–أدرار، المجلّد 10، العدد 19، ديسمبر 2011، ص 110. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20586 ، تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[461] أقاسم حسنة، مرجع سابق، ص 111. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[462] أقاسم حسنة، مرجع سابق، ص 112. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

- مؤشّر الكوفاس للمخاطر القطرية "***Cofas Risk Index***": يقيس هذا المؤشّر قدرة الدّول على السّداد، و يبرز مدى تأثّر الإلتزامات المالية للشّركات بالإقتصاد المحلّي، و بالأوضاع السّياسية و الإقتصادية، و تصنّف الدّول إلى مجموعتين هما مجموعة الدّرجة الإستثمارية، و مجموعة درجة المضاربة.[463]

- مؤشّر التنمية البشرية "***Human Development Index***": يصدر مؤشّر التنمية البشرية سنوياً منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، و يعدُّ أداة هامة لقياس توجّهات التنمية البشرية في العالم، و هو مؤشّر مركّب يقيس متوسّط ما تمّ تحقيقه في الدّولة لجهة تعزيز التنمية البشرية، يُحسب على أساس متوسّط ثلاثة مؤشّرات تتمثّل في الصّحة، التعليم، معدّل دخل الفرد.[464]

- مؤشّر تنمية تجارة التجزئة العالمية "***Global Retail Development Index***": يصدر هذا المؤشّر سنوياً منذ سنة 2001 عن إحدى أكبر الشّركات الإستشارية في العلوم الإدارية في العالم، تعمل على دراسة السّوق، تقديم الإستشارات في مختلف الميادين، و هو يُساعد الدّول على ترتيب أولويات إستراتيجيتها التنموية العالمية.[465]

في ما يلي سنكتفي بتحليل جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أربع مؤشّرات و هي: مؤشّر التنافسية العالمي، مؤشّر مدركات الفساد، مؤشّر الحرّية الإقتصادية و مؤشّر الأداء للإستثمار الأجنبي الوارد.

---

[463] نفس المرجع، نفس الصّفحة. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[464] نفس المرجع، ص 116. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

[465] نفس المرجع، ص 124. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

أوّلاً: مؤشّر التنافسية العالمي "*Global Competitivity Index*"

تُعتبر مؤشّرات التنافسية من أهم و أحدث المؤشّرات العالمية قبل الحكم على مناخ الإستثمار، فهي تتيح للشّركات الأجنبية معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تمكّنها من الإستفادة من مزايا الإنتقال إلى بلد ما.[466]

تقرير التنافسية العالمي هو مؤشّر يقيس القدرة التنافسية للدّول و أداة لتشخيص نقاط القوّة و الضّعف في مناخها الإستثماري، كما يُعدُّ أداة تصحيح للسّياسات الإقتصادية على المستوى الكلّي و الجزئي بغية تطوير التنافسية خاصّة في ظلِّ التحدّيات و الأزمات الإقتصادية المتعدّدة.

يحوي المؤشّر في مكوّناته محدّدات مرتبطة بالإقتصاد الكلّي و الجزئي، و يهدف المؤشّر إلى قياس المنظومة المترابطة و المتكاملة (العوامل الأساسية، المؤسّسات، السّياسات الشّاملة) التي تشكّل معاً قاعدة مستدامة لإحداث النُّمو الإقتصادي على المدى القصير و المتوسّط.[467]

يتولّى المنتدى الإقتصادي الدّولي (*World Economic Forum*) في "دافوس بسويسرا" بالتعاون مع 109 مؤسّسة عالمية قياس قدرة الدّولة على النّمو و المنافسة و لقد ظهر هذا المؤشّر عام 1979.[468]

حيث يصدر المؤشّر ضمن التقرير السّنوي للتنافسية العالمية (*Global Competitiveness Index*)، و يمكّنُ التقرير صانعي السّياسات في مختلف الدّول من تحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية و رفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنّه يعدُّ إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات و مجتمع الأعمال و مؤسّسات العمل المدني.[469]

الجدول رقم (**13.2**) يُوضّح رتبة الجزائر مقارنة ببعض الدّول المجاورة في مؤشّر التنافسية العالمي لسنة 2019:

---

[466] ناجي بن حسين، مرجع سابق (مقال)، ص 66. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[467] كوراد فاطيمة، مرجع سابق، ص 7. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

[468] فايدي كمال و قاسي ياسين، مرجع سابق، ص 62. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

[469] نفس المرجع، ص 67، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

الجدول رقم 13.2 : رتبة الجزائر في مؤشّر التنافسية العالمي 2019

الإقتصاد	الرّتبة	النّتيجة *Score*	الفارق عن سنة 2018	
			الرّتبة	النّتيجة
المغرب	75	60.0	--	1.5+
تونس	87	56.3	3+	2.5+
الجزائر	89	56.4	--	0.8+
مصر	93	54.5	1+	1.0+

المصدر: تقرير التنافسية العالمي 2019 الصّادر عن مُنتدى الإقتصاد العالمي، متاح على الرّابط:
https://www.google.com/url?client=internal-element-cse&cx=005374784487575532108:zwr8u4lxoba&q=http://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf&sa=U&ved=2ahUKEwji8q6ZgIPtAhVHRBoKHZgDBi4QFjAAegQIBRAB&usg=AOvVaw36dOmFHCZgIOdrT7Z2IjRp
تاريخ الإطّلاع: 14-11-2020. 22h45

حافظت الجزائر على نفس رُتبتها المسجّلة لسنة 2018، و إحتلت الرّتبة 89 عالمياً في مؤشّر التنافسية العالمي لسنة 2019 بنتيجة 56.4 نقطة بعد كل من المغرب و تونس حيث شمل التقرير 141 دولة.

ما نلاحظه هو تفوّق المغرب بنتيجة 60 نقطة و التي مكّنته من حصوله على الرّتبة 75، ثمّ تونس بنتيجة 56.3 نقطة و رتبة 87، أمّا مصر فقد جاءت في الرّتبة 93 بنتيجة 54.5 نقطة في المؤشّر.

كما أظهر تقرير التنافسية العالمي لسنة 2017/2016 أنّ الجزائر قد جاءت في المركز 87 عالمياً و ذلك من بين 138 دولة في المؤشّر،[470] ممّا يدّل على تراجعها بمرتبتين مقارنة بسنة 2019.

ثانياً: مؤشّر مدركات الفساد "*Corruption Perceptions Index CPI*"

يصدر مؤشّر الشّفافية (النّظرة للفساد) سنوياً منذ 1995 عن منظّمة الشّفافية الدّولية (*Transparency International*)، و التي تعرّف الفساد على أنّه إستغلال المناصب العامّة لتحقيق مصالح خاصّة، و يرصد هذا المؤشّر درجة الفساد حسبما يراها رجال الأعمال و المحلّلون، و بهدف دخول الدّولة في المؤشّر يُشترط إجراء 03 مسوحات على الأقل، و يحاول المؤشّر من خلال هذه المسوحات و مصادر المعلومات المعتمدة لديه أن يُحدّد مدى تفشّي الفساد في الدّولة، و درجة تأثيره في مناخ الإستثمار.[471]

يصنّف مؤشّر مدركات الفساد 180 دولة و منطقة حسب المستويات المتصوّرة لفساد القطاع العام وفقاً للخبراء و رجال الأعمال. يُظهر تحليل هذا العام (2019) أنّ الفساد أكثر إنتشاراً في البلدان التي يُمكن

[470] عامر سعدية، مرجع سابق، ص ص 114-116.
[471] أقاسم حسنة، مرجع سابق، ص ص 118-119. تاريخ الإطّلاع: 17-05-2019.

أن تتدفّق فيها الأموال الطّائلة بحُرِّية إلى الحملات الإنتخابية و حيث تستمع الحكومات فقط إلى أصوات الأفراد الأثرياء أو ذوي العلاقات الجيّدة.[472]

يستخدم المؤشّر مقياساً من 0 إلى 100 حيث تعني الدّرجة 100 أنّ القطاع العام نظيف جداً (أكثر شفافية) أمّا الدّرجة 0 فتدلّ على أنّه فاسدٌ للغاية.[473]

سجّل أكثر من ثلثي الدّول أقل من 100/50 في المؤشّر، متوسّط نتيجة (درجة المؤشّر) الدّول هو 100/43.

لم يحقّق أيُّ بلدٍ نتيجة مثالية.

الجدول رقم 14.2: رتبة الجزائر حسب تقرير مؤشّر الفساد 2019

الإقتصاد	نتيجة المؤشّر	الرّتبة
تونس	43	74
المغرب	41	80
الجزائر	35	106
مصر	35	106

المصدر: تقرير مؤشّر تصوّرات الفساد 2019 الصّادر عن منظّمة الشّفافية الدّولية "Transparency International"، متاح على الرّابط: https://www.transparency.org/en/cpi/2019/results ، تاريخ الإطّلاع: 15-11-2020، 13h52.

حسب التقرير السّنوي لمنظّمة الشّفافية الدّولية لسنة 2019، جاءت تونس في المرتبة 74 و بنتيجة 43. إذ لا تزال في طريقٍ مسدودٍ على مؤشّر مدركات الفساد بالرّغم من التقدّم في تشريعات مكافحة الفساد على مدار خمس سنوات الماضية.[474]

أمّا المغرب فسجّل نتيجة 41 و جاء في المرتبة 80، حيث شهد أكبر قفزة من بين جميع البلدان منذ عام 2015، عندما شعر 26% فقط من المستجوبين بأنّ الفساد قد تفاقم في العام السّابق. حيث كان المغرب يسير بشكل أفضل على مؤشّر مدركات الفساد خلال السّنوات الأخيرة، و على نطاق أوسع لم تحدث الإحتجاجات حتى الآن، كما رأينا في دول أخرى في منطقة شمال إفريقيا و الشّرق الأوسط.[475]

كما إحتلّت الجزائر و مصر المرتبة 106 عالمياً، بنتيجة 35 ضمن المؤشّر لسنة 2019.

[472] https://www.transparency.org/en/cpi/2019 , 15-11-2020. 17h28
[473] https://www.transparency.org/en/cpi/2019 , 15-11-2020. 17h41
[474] Corruption Perceptios Index 2019,Transparency International,P19.https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_EN.pdf 15-11-2020 19h31
[475] Jennifer Schoeberlein,Corruption in the Middle East & North Africa,Transparency International,2019,P12. /20h45https://knowledgehub.transparency.org/assets/uploads/helpdesk/GCB-MENA-country-profiles-2019.pdf

و في سنة 2016 جاءت الجزائر في المرتبة 88 من حيث الدّول التي يتفشّى فيها الفساد، و تقدّمت في ترتيب الدّول الأكثر فساداً في العالم إلى المرتبة الـ 88 لعام 2015 من أصل 167 دولة، بعدما كانت في المرتبة 100 في سنة 2014 و المرتبة الـ 94 في سنة 2013 على الرّغم من تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته التي تمّ إنشاءها بموجب المرسوم الرّئاسي رقم 413-06 المؤرّخ في 22 نوفمبر سنة 2006 و هي عبارة عن "سلطة إدارية مستقلّة تتمتّع بالشّخصية المعنوية و الإستقلال المالي و توضع لدى رئيس الجمهورية"، إلّا أنّ غياب أيّ نتائج لعملها، لم يقدّم أو يؤخّر شيئاً كبيراً في التصنيف الدّولي الجديد.[476]

و بالتالي فإنتشار مظاهر الفساد المتمثّلة في الرّشوة و الوساطة و المحسوبية في الجزائر يُعتبر عبئاً على المستثمرين بصفة عامّة و الأجانب بصفة خاصّة، بسبب [477] التكاليف الإضافية التي يتحمّلونها .

ثالثاً: مؤشّر الحرّية الإقتصادية "*Economic Freedom Index*"

أصدر معهد "*Heritage Foundation*" بالتعاون مع صحيفة "*Wall Street Journal*" عام 1995 هذا المؤشّر و يقيس مدى تدخّل الحكومة في الأنشطة الإقتصادية و تأثيرها في كافّة مناحي الحرّية الإقتصادية و السّياسية، و أداء الأعمال و علاقاتها الخارجية. [478]

يغطّي مؤشّر الحرّية الإقتصادية لسنة 2019، 12 حرّية (*12 freedoms*) – من حقوق الملكية إلى الحرية المالية – في 186 دولة يتمُّ تصنيف كل من الحرّيات الإقتصادية الإثني عشر ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100.[479]

و يُحسب المؤشّر عن طريق حساب متوسّط الحرّيات الإثنا عشر، و يعطي نفس الوزن لكل مؤشّر، و تصنّف البلدان ضمن فئات موزّعة من 0 إلى 100 كما يلي: [480] (*The heritage foundation, 2019*)

- حرّة من 80 إلى 100

---

[476] عامر سعدية، مرجع سابق، ص 115.

[477] عبد القادر هاملي و سفيان بولعراس، **الإستثمار في الجزائر في ظلّ المحفزات القانونية و معيقات الواقع**، مجلّة مجاميع المعرفة، المركز الجامعي لتندوف، المجلّد 2، العدد 2، أكتوبر 2016، ص ص 38-39. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/74686، تاريخ الإطّلاع: 31-10-2020. 06h45

[478] فايدي كمال و قاسي ياسين، مرجع سابق، ص 63. تاريخ الإطّلاع: 07-05-2019.

[479] https://www.heritage.org/index/about, 03-01-2020. 19h39

[480] عبد المالك بضياف و آمال براهمية، **تحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشّرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلّد 12، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 789.

- حرّة إلى حدٍّ كبير من 70 إلى 79.9
- حرّة إلى حدٍّ ما من 60 إلى 69.9
- غير حرّة إلى حدٍّ كبير من 50 إلى 59.9
- مقموعة من 0 إلى 49.9

و بالتالي يقيس مؤشّر الحرّية الإقتصادية درجة تدخّل السّلطة في الإقتصاد و تأثير ذلك على الحرية الإقتصادية لأفراد المجتمع.[481]

يُظهر الشّكل رقم (7.2) أنّ الجزائر تقع في المجال [0-49.9] و أنّها حقّقت درجة 46.2 ضمن المؤشّر لسنة 2019 من بين 186 دولة، و منه نستنتج أنّ الحرّية الإقتصادية مقموعة في الجزائر.

الشّكل رقم (7.2): رتبة الجزائر ضمن مؤشّر الحرّية الإقتصادية 2019

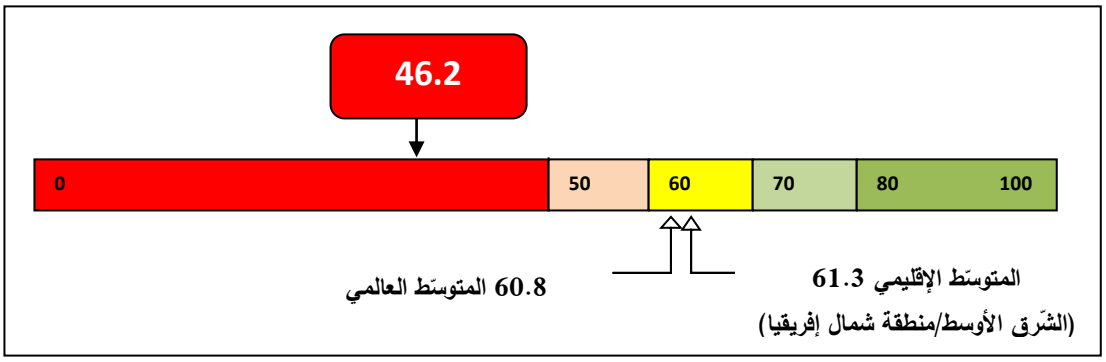

المصدر: https://www.heritage.org/index/pdf/2019/countries/algeria.pdf

تاريخ الإطّلاع: 03-01-2020. 21h01

أمّا الشّكل المُوالي **رقم (2-8)** يُظهر تطوّر رتبة الجزائر ضمن مؤشّر الحرّية الإقتصادية من سنة 2015 إلى 2019

[481] حاوشين إبتسام و دردار نادية، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التحكيم كضمانة قانونية لجذبه**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلّد 31، العدد الرّابع، ديسمبر 2017، ص 404. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40413 ، تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019.

الشّكل رقم (2-8): تطوّر رتبة الجزائر ضمن مؤشّر الحرّية الإقتصادية من سنة 2015 إلى 2019

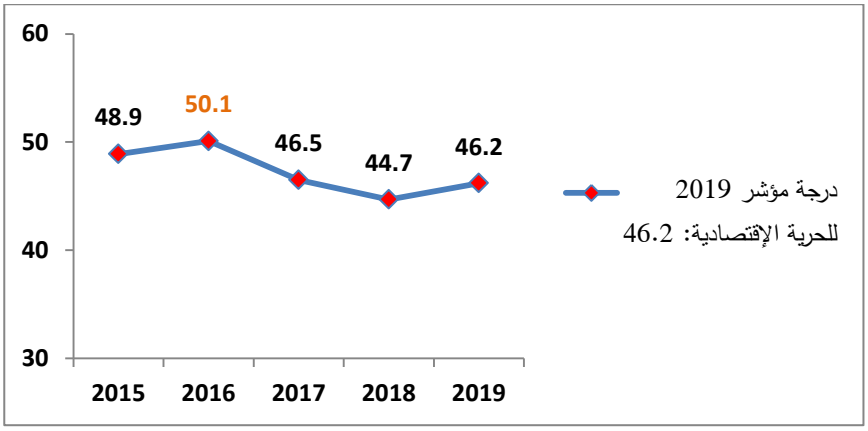

المصدر: https://www.heritage.org/index/images/scoresovertime/2019/algeria.jpg، تاريخ الإطّلاع: 03-01-2020، 18h50.

بلغت درجة الحرّية الإقتصادية الجزائرية 46.2، ممّا يجعل إقتصادها في المرتبة الـ 171 في مؤشّر 2019. إرتفعت مجموع نقاطها بمقدار 1.5 نقطة، مع تحسّن في حقوق الملكية و الحرّية النّقدية و حرّية الإستثمار و حرّية التجارة ممّا أدّى إلى إنخفاضٍ حادٍّ في حرية الأعمال. تحتل الجزائر المرتبة 14 من بين 14 دولة تمّ تقييمها بالكامل في منطقة الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، و درجتها الإجمالية أقلُّ بكثير من المتوسّطات الإقليمية و العالمية.[482]

حيث لا تزال الدّولة تُهيمن على إقتصاد الجزائر، و يعدّ الإقتصاد الجزائري إرثاً من نموذج التنمية الإشتراكي لما بعد الإستقلال، لقد أحبطت الجهود الرّامية إلى إدخال إصلاحات إقتصادية من خلال مصالح قوية مكتسبة، و نتيجة لذلك أحرزت الحكومة تقدّماً ضئيلاً في تحسين الإدارة المالية، و أوقفت خصخصة الصّناعات المملوكة للدّولة، و قيّدت الإستيراد و المشاركة الأجنبية في إقتصادها، و ما زالت هذه السّياسات و غيرها من أوجه الضّعف المؤسّسية مقترنة بعدم اليقين السّياسي المستمر، تُقوّض آفاق التنمية الإقتصادية المستدامة طويلة الأجل.

نلاحظ من الشّكل السّابق أنّ الحرّية الإقتصادية لإقتصاد الجزائر تتبع مساراً تنازلياً خلال الفترة الموضّحة (2015-2019)، إذ يرتبط هذا الإقتصاد بقطاع واحد و هو قطاع الطّاقة، زد على ذلك[483] نقص الكفاءة التنظيمية و ضعف الأسواق المفتوحة، و وُجود قيود جمركية و عرقلة القطاع الخاص.

---

[482] https://www.heritage.org/index/country/algeria, 03-01-2020 , 18h57.

[483] عماد غزازي و بن لكحل محمد أمين، **تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر و فق المؤشّرات الدّولية- دراسة تحليلية للفترة (2005-2018)**، مجلّة دراسات إقتصادية، المجلّد 13، العدد 03، 2019، ص 291. تاريخ الإطّلاع: 08-05-2020.

و يمكن تفسير التراجع في مؤشّر الحرية الإقتصادية بالنّظر إلى المؤشّرات الفرعية المكوّنة له، فحسب تقرير مؤشّر الحرّية الإقتصادية لعام 2019، تراجع مؤشّر سيادة القانون بسبب صعوبة المعاملات العقارية، و وجود نظام قضائي ضعيف و بطيء و غير واضح، مع مستويات عالية من الفساد تصيب قطاع الأعمال و القطاع العام خاصّة قطاع الطّاقة، إضافة إلى أنّ حوالي نصف المعاملات الإقتصادية تتمّ في الإقتصاد غير الرّسمي. أمّا بالنّسبة لمؤشّر حجم الحكومة فقد وصل العبء الضّريبي الإجمالي إلى 24.5% من إجمالي الدّخل المحلّي، و بلغ الإنفاق الحكومي 41.4%، و متوسّط عجز الموازنة 11.6%، و الدّين العام 25.8% من إجمالي النّاتج المحلّي الإجمالي على مدى السّنوات الثّلاثة الماضية. أمّا بخصوص مؤشّر الكفاءة التنظيمية و رغم التحسّن الطفيف في بيئة الأعمال، لا تزال هناك عوائق بيروقراطية كبيرة، و لا يزال سوق العمل جامداً، مع وجود نقص حادّ في العمالة الماهرة. و أخيراً شهد مؤشّر فتح الأسواق تراجعاً بسبب الحواجز التي تعيق التجارة بشكل كبير، كما أنّ الأسواق المالية الجزائرية تتّسم بالتخلّف و سيطرة الحكومة على القطاع المالي.[484]

و بالحديث عن القطاع الموازي نشير إلى أنّ وجود إقتصاد موازي بشكل كبير يؤثّر سلباً على السّياسة الإقتصادية المنتهجة. [485]

"عرفت الجزائر في السّنتين الأخيرتين تزايداً في الطّلب على السّيارات بمختلف أنواعها، مقابل محدودية طاقة الاستيعاب في الميناء الوحيد المخصّص لهذه السّلعة– ميناء جيجل– ممّا أفرز المضاربة على السّيارات بشكل واسع، فالمضارب يدفع ما قيمته 100/10 من سعر السّيارة ليعيد بيعها و يحقّق أرباحاً قد تتجاوز 100/10 [486] من قيمة السّيارة و دون أن يدفع بقية القيمة و بالتالي يستفيد من أرباح بنسبة 100/100 و هو معدّل كبير لا تحقّقه حتى الشّركة المصنّعة للسّيارة هذا من جانب، و من جانب آخر يرفع سعر السّيارة (المبلغ الذي يدفعه المستهلك النّهائي و ليس سعر السّيارة لدى الشّركة) ممّا يدفع جزر من المستهلكين إلى التوجّه نحو علامات تجارية أخرى. ممّا يُنشىء بيئة غير سليمة يمكنها المساهمة في عدم جاذبية الإقتصاد الجزائري للمستثمر الأجنبي. كما أنّ السّوق الموازية للنّقد تتميّز بإختلالات و فجوة كبيرة بين أسعار الصّرف لدى البنوك التجارية و السّوق السّوداء حيث بلغت هذه

[484] عبد المالك بضياف و آمال براهمية، مرجع سابق، ،ص 795. تاريخ الإطّلاع: 08-05-2020.

[485] ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 91-92.

[486] يلجأ المستهلك إلى هذا الخيار نتيجة طول فترات الإنتظار لإستلام سيارته.

الفروق في عملة الإتّحاد الأوروبي "الأورو" على سبيل المثال سقف 100/50 زيادة على السّعر المطبّق في البنوك، نتيجة عدم إمكانية تحويل العملة إلى الدّينار الجزائري".[487]

رابعاً: مؤشّر الأداء و مؤشّر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد

يهدف هذا المؤشّر للتعرّف على مدى نجاح جهود الدّولة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد يحاول مقاربة قوة الدّولة الإقتصادية و مدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلّي و الخارجي و إنشاء وظائف في سوق العمل.[488]

حيث يحاول المؤشّر الرّبط بين إمكانيات البلد المضيف و ما يجذبه من تدفّقات إستثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الإستثماري للبلد هل هو مرتفع جدّاً أو مرتفع أو منخفض أو منخفض جدّاً، و على الرّغم من الإمكانيات التي تتوفّر عليها الجزائر إلا أنّ ترتيبها في مؤشّر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات.[489]

نتيجة للتطوّرات التي شهدها الإقتصاد العالمي أصبحت الحاجة إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في غاية من الأهمية لدول العالم، و إدراكاً من "الأونكتاد" لتلك التطوّرات و لتوجيه جهود الدّول نحو إصلاحات حقيقية أصدرت المنظّمة مؤشّرين:[490]

الأوّل هو مؤشّر أداء القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و يتعلّق بقياس مستوى الأداء الفعلي للقطر من خلال حساب نصيبه من إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم، و يحتسب متوسّط ثلاث سنوات للحدّ من تأثير العوامل الموسمية. و المؤشّر الثاني هو **مؤشّر إمكانات القطر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر** الذي يقيس مستوى الإمكانيات الحقيقية و المستقبلية للقطر.

يُعتبر مؤشّر أداء الإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بين نسبة مساهمة الدّولة في الإستثمار الأجنبي المباشر على النّطاق العالمي إلى مساهمتها في النّاتج المحلّي الإجمالي العالمي؛ حيث إذا كانت هذه النّسبة أكبر من الواحد الصّحيح فهذا يعني أنّ هذه الدّولة كانت قادرة على جذب الإستثمار الأجنبي

---

[487] بن الطاهر حسين و خذري حسين، مرجع سابق، ص 13.

[488] حاوشين إبتسام و دردار نادية، مرجع سابق، ص 404. تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019.

[489] أحمد نصير و إبراهيم قعيد، **تحليل تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية وفق أهم المؤشّرات الدّولية حالة: الجزائر و دولة قطر-دراسة تقييمية**، مجلّة الآفاق للدّراسات الإقتصادية، العدد الرابع، ص 51. تاريخ الإطّلاع: 15-07-2020. 17h41

ملاحظة: صنّفت الجزائر سنة 2014 بناءاً على تقاطع مؤشّر الأداء و الإمكانيات ضمن دائرة الدّول ذات الجذب المنخفض و الإمكانيات المرتفعة، ممّا يبيّن ضعف نصيب الجزائر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بما تتمتّع به من إمكانيات.

[490] سعيدي يحي، مرجع سابق، ص 94. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

المباشر بالمقارنة مع الحجم النّسبي لناتجها الوطني الإجمالي[491]. ممّا يعني إنسجام قوّتها الإقتصادية مع قدرتها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.[492]

أمّا إذا كانت النّسبة أقل من الواحد الصحيح، فهذا يعني أنّ مساهمة الدّولة في إجمالي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من مساهمتها في إجمالي حجم الإستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ممّا يعني أنّها لم تستطع أن تجذب الإستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية. [493]

(*Greenfield Investments*) هي شكل من أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تبدأ الشّركة الأم مشروعاً جديداً في بلد أجنبي عن طريق إنشاء مرافق تشغيلية جديدة من الألف إلى الياء.[494]

يضمّ المؤشّر لسنة 2020؛ مائة وواحد بلداً، و يجب أن يكون البلد قد تلقّى ما لا يقلُّ عن 10 مشاريع إستثمار أجنبي مباشر جديد في عام 2019. ليتمَّ إدراجه في هذا المؤشّر. و تشير الدّرجة 1 إلى أن حصّة البلد من المشاريع الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوافد إلى الدّاخل تتطابق مع حصّتها النّسبية من الناتج المحلّي الإجمالي العالمي، و تشير الدّرجة الأكبر من 1 إلى حصّة أكبر ممّا يشير إليه ناتجها المحلّي الإجمالي، و تشير الدّرجة الأقل من 1 إلى حصّة أصغر.[495]

حصلت 19 دولة على أكثر من 1 نقطة من أصل 21 دولة إفريقية دخلت في المؤشّر، بإستثناء "نيجيريا والجزائر". حسّنت "موزمبيق" الفائزة على المستوى الإقليمي العام الماضي نقاطها بمقدار 3.89 نقطة لكنّها تراجعت إلى المركز الثّالث من قبل الوافدين الجدد "توغو و رواندا".[496]

---

[491] حمزة العوادي، **مساهمة سياسة الإنعاش الإقتصادي في تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة الدّراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، المجلّد 06، العدد 03، ديسمبر 2019، ص ص 519-520. تاريخ الإطّلاع: 24-07-2020. 18h25

[492] ناصر بوعزيز و أولاد زاوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات**، مجلّة الإقتصاد الصّناعي، العدد 12، جوان 2017، ص 36. تاريخ الإطّلاع: 03-08-2020. 21h22

[493] حمزة العوادي، مرجع سابق، ص ص 519-520. تاريخ الإطّلاع: 24-07-2020. 18h25

[494] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment , 04-11-2020,17h46.

[495] Naomi Davies, ***Togo punches above its weight***, September 2, 2020. Article viewed on the link : https://www.fdiintelligence.com/article/78294, 07-11-2020, 18h17.

[496] Naomi Davies, ***Togo punches above its weight***, September 2, 2020. Article viewed on the link : https://www.fdiintelligence.com/article/78294, 02-11-2020, 23h15.

الجدول رقم 15.2 : نتيجة مؤشّر أداء المشاريع الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة إفريقيا

Greenfield FDI Performance Index-Africa (GFDI PI Score)

الرّتبة	البلد	مؤشّر أداء المشاريع الجديدة للإستثمار الأجنبي المباشر	مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر 2019
1	**توغو**	10.83	11
2	**رواندا**	10.61	20
3	**موزمبيق**	8.97	25
4	**السنغال**	6.56	29
5	**زيمبابوي**	5.91	14
6	**أوغندا**	4.94	28
7	**كينيا**	4.78	87
8	**كوت ديفوار**	4.75	39
9	**المغرب**	4.64	102
10	**تونس**	4.05	29

المصدر: https://www.fdiintelligence.com/content/download/78611/2589385/file/fDi%20Greenfield%20Performance%20Index%202020.pdf

تاريخ الإطّلاع: 02-11-2020، 23h30.

يأتي "المغرب" و "تونس" و "مصر" ضمن أفضل خمسين بلداً من حيث الأداء ضمن المؤشّر (Top 50)، حيث جاء "المغرب" في الرّتبة 17 بأداء بلغ 4.64 نقطة، ثمّ "تونس" في الرّتبة 19 بأداء 4.05 نقطة ثمّ "مصر" في الرّتبة 42 بأداء 2.44 نقطة، و قد كانت "توغو" أوّل أفضل بلد من حيث الأداء قدّر بـ 10.83 نقطة أمّا الرّتبة الخمسون فكانت لـ "أذربيجان" بأداء بلغ 1.95 نقطة.[497]

و بالتالي جاءت "توغو" كأفضل دولة أداءاً في العالم مقارنة بحجمها عندما يتعلّق الأمر بجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، و الشّكل الموالي يوضّح ذلك:

[497] Naomi Davies, ***Togo storms to the top in greenfield FDI performance***,Global Outlook Performance Index,FDI Intelligence, August/September 2020, P33. Viewed on the link: https://www.fdiintelligence.com/content/download/78611/2589385/file/fDi%20Greenfield%20Performance%20Index%202020.pdf , 06-11-2020, 23h03.

الشّكل رقم (2-9): أفضل 15 بلداً من حيث الأداء ضمن مؤشّر أداء مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الصّادر عن (FDI Markets)

Source :
https://www.fdiintelligence.com/content/download/78611/2589385/file/fDi%20Greenfield%20Performance%20Index%202020.pdf, 07-11-2020 . 10h06

لم تَرِد الجزائر ضمن ترتيب أفضل الدّول أداءاً ضمن مؤشّر أداء مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الصّادر عن (*FDI Markets*)، و هذا إنّما يدلّ على ضعف جاذبيتها للإستثمار الأجنبي المباشر. بينما حقّقت بعض الدّول المجاورة كالمغرب و تونس أداءاً جعلهما تأتيان في الرّتبة 9 و 10 على التوالي إفريقياً.

2.1. جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار

توضّح الأدبيات الإقتصادية المتخصّصة أنّ جاذبية الدّول للإستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحدّدات، تتألّف كل مجموعة من عدد من المكوّنات الأساسية (المعبّر عنها بالمؤشّرات الفرعية) و كل مكوّن من عدد من المتغيّرات الأساسية و الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلّية و المؤسّسية و المعايير المعتمدة من طرف المحرّك و الفاعل الرّئيسي في مجال الإستثمار الأجنبي، أي الشّركات متعدّدة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدّولة المضيفة المحتملة للإستثمار.[498]

أوّلاً: مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدّول العربية و الجزائر خلال سنة 2018

شهد عام 2018 إنشاء 876 مشروعاً إستثمارياً أجنبياً جديداً في الدّول العربية بزيادة 56 مشروعاً عن 2017، و تخصّ تلك المشاريع 701 شركة، و قد قدّرت تكلفتها الإستثمارية بأكثر من 83.5 مليار دولار حيث وفّرت كل تلك المشاريع أكثر من 134.2 ألف فرصة عمل[499]، و الشّكل الموالي يوضّح ذلك:

الشّكل رقم 10.2 : مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدّول العربية خلال سنة 2018

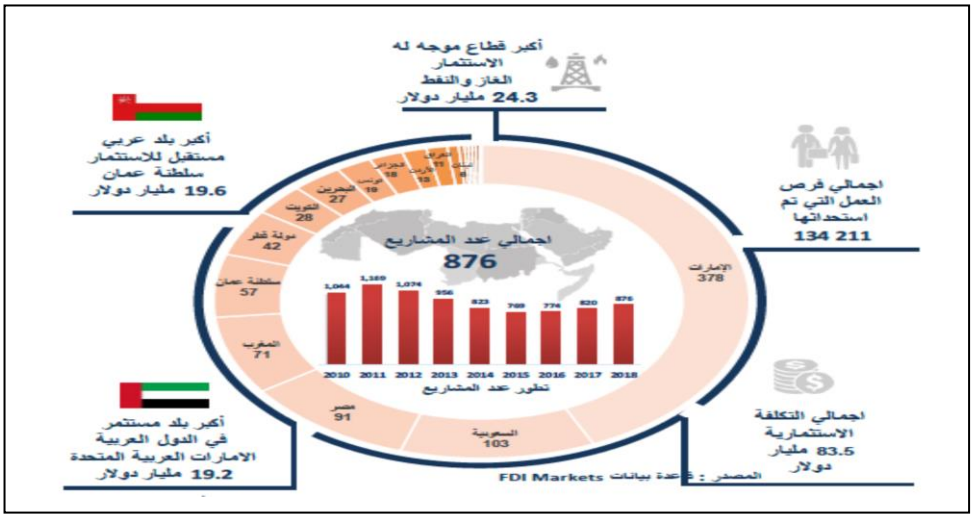

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، متاح على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf
تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020، (17h29).

[498] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية– مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار 2017 الصّادر عن المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، ص 26. متوفّر على الرّابط:
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/02/ClimateReport-2017.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 2018/01/05.

[499] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 16.

و لمعرفة نصيب الجزائر من المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدّول العربية لسنة 2018 نقدّم الجدول الموالي **(رقم 16.2)**:

الجدول رقم 16.2 : المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر و الدّول العربية لسنة 2018

الدّولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشّركات
سلطنة عمان	57	19,635	10,897	44
السعودية	103	15,537	10,679	92
الإمارات	378	14,130	29,322	353
مصر	91	12,453	32,273	73
الجزائر	18	9,259	10,349	17
المغرب	71	4,485	15,351	66
العراق	11	2,851	1,673	8
البحرين	27	1,426	3,502	25
ليبيا	2	1,023	1,703	2
تونس	19	544	9,657	18
دولة قطر	42	534	3,571	39
الأردن	13	387	1,233	12
الكويت	28	341	2,467	26
جيبوتي	1	220	131	1
الصومال	3	170	448	3
سوريا	2	155	369	2
لبنان	6	147	185	6
فلسطين	2	128	358	2
السودان	2	25	43	2
الإجمالي	876	83,458	134,211	701

المصدر: قاعدة بيانات FDI Markets، نقلاً عن تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 17، متاح على الرّابط:
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf
تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020، 17h39

وفق الجدول أعلاه نجد أنّه تمّ إنشاء 18 مشروعاً أجنبياً مباشراً جديداً في الجزائر، يخصّ 17 شركة قدّرت تكلفتها بـ 9,259 مليار دولار وفّرت 10,349 آلاف فرصة عمل.

ثانياً: إمكانات جذب الإستثمار في الجزائر وفق مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019

مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار هو مقياس مركّب يوضّح مدى توافر إمكانات جذب الإستثمار في دول العالم من خلال رصد 56 متغيّراً في مختلف المجالات الإقتصادية و الإجتماعية و المؤسّسية، يقوم المؤشّر بناءاً على قيم تلك المتغيّرات في كل دولة بمنحها درجة معيّنة من إجمالي 100 درجة ثمّ يقوم ترتيبها من الأفضل إلى الأسوء بحسب القيم الأعلى للدّرجات.[500]

ملاحظة:

متوسّط قيمة المتغيّر في هذه الأشكال خلال السّنوات 2016، 2017 و 2018

الشّكل رقم 11.2 : الترتيب و قيمة المؤشّر العام للجاذبية 2019

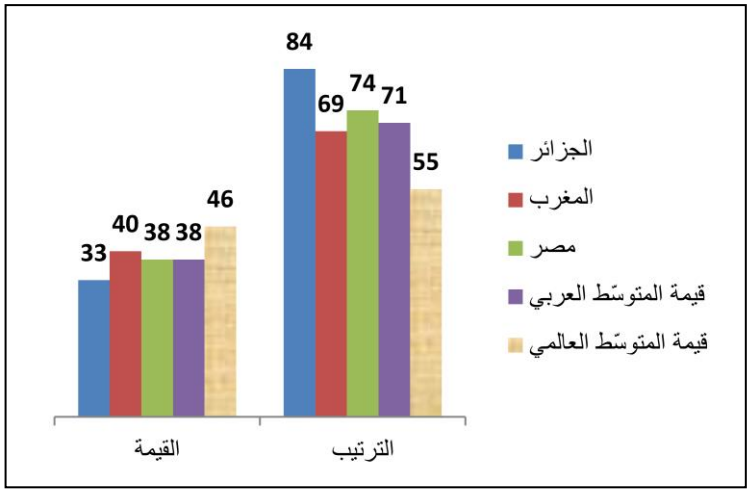

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية– مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار لعام 2019 الصّادر عن المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، مرجع سابق، ص 56. تاريخ الإطّلاع: 09-03-2020.

توضّح نتائج المؤشّر العام للجاذبية أنّ أداء الجزائر قُدّر بقيمة 33 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال عام 2019، مقابل 38 نقطة فيما يخص المتوسّط العربي و 46 نقطة بالنسبة للمتوسّط العالمي، أمّا مصر فكان أداؤها مساوياً لقيمة أداء المتوسّط العربي بـ 38 نقطة، و جاء أداء المغرب أفضل من الجزائر و مصر مقدّراً بـ 40 نقطة.

و بالنّظر إلى الترتيب في المؤشّر، فقد إحتلّت الجزائر المرتبة 84 من بين 109 دولة، متأخّرة بذلك عن مصر التي جاءت في المرتبة 74 و كذا المغرب الذي يتقدّمهما في المرتبة 69، حيث بلغت مرتبتي المتوسّط العربي المرتبة 71 و المتوسّط العالمي المرتبة 55.

[500] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 7.

إنّ ما ميّز الإقتصاد الجزائري منذ بدأ المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات بالعمل بهذا المؤشّر (منذ سنة 2013) هو الأداء الضعيف، حيث تراوحت مرتبته مابين 32-34 كأدنى و أعلى قيمة.

و الشّكل الموالي يُوضّح ذلك:

الشّكل رقم 12.2 : تطوّر القيمة و الترتيب العالمي لمؤشّر الجاذبية منذ سنة 2013

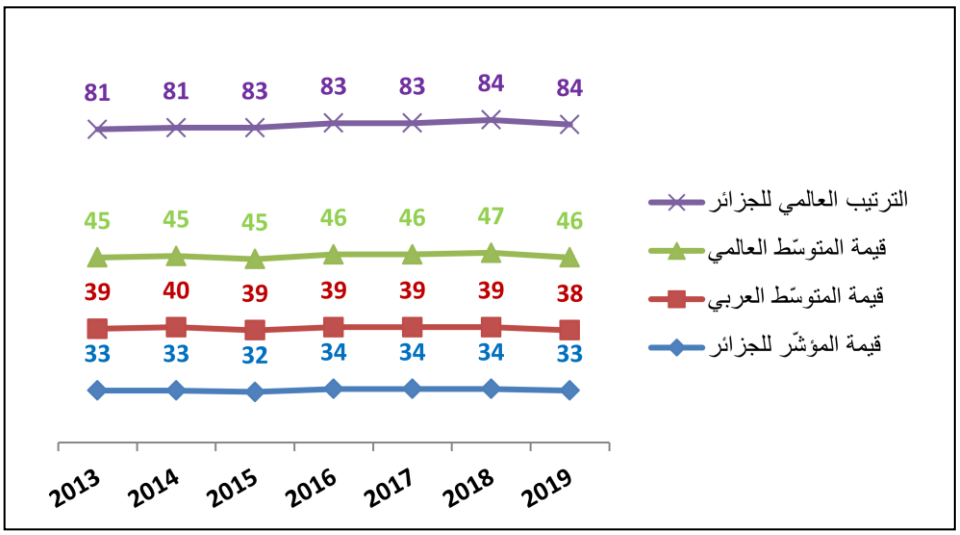

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 56. تاريخ الإطّلاع: 09-03-2020. (18h25)

نُلاحظ من الشّكل أعلاه أنّ قيمة المؤشّر للجزائر تراوحت بين 32 و 34 نقطة و ذلك منذ سنة 2013 إلى سنة 2019 حيث إنخفضت من سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بدرجة و ذلك من 34 إلى 33 نقطة من إجمالي 100 نقطة. و مقارنة بسنة 2013 تراجعت رتبة جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر بثلاث مراتب في سنة 2019.

أمّا بالنّسبة لجاذبية الدّول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتقرير عام 2018، فقد إنخفضت بدرجة طفيفة نتيجة إنخفاض قيمة المؤشّر في جميع المجموعات العربية، و توضّح نتائج المؤشّر العام للجاذبية على مستوى المجموعات العربية أنّ دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان و البحرين) بشكل عام تصدّرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 49.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2019، و حلّت في المرتبة الأولى عربياً و ذلك رغم إنخفاض أدائها بشكل طفيف مقارنة بعام 2018 كما حلّت دول المشرق العربي (مصر، لبنان و الأردن) في المرتبة الثّانية عربياً بقيمة 38.5 نقطة،

مع إنخفاض أدائها مقارنة بمؤشّر 2018. و جاءت دول المغرب العربي (تونس، الجزائر و المغرب) في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 38 نقطة ثمّ حلّت أخيراً دول الأداء المنخفض.[501]

إستقرت الجزائر و باقي دول المغرب العربي في موقعها في هذا المؤشّر منذ 2013 كثالث أفضل أداء عربي بعد دول الخليج و دول المشرق العربي بمتوسّط ترتيب أقل من المتوسّط العالمي (المرتبة 74 عالمياً).[502]

ثالثاً: محاولة مقارنة أداء الجزائر مع بعض الدّول ضمن المجموعات الرّئيسية المكوّنة لمؤشّر ضمان

يتكوّن مؤشّر ضمان من ثلاث مجموعات رئيسية محدّدة لقدرة جذب الدّول للتدفّقات الرّأسمالية المباشرة هي مجموعة المتطلّبات الأساسية، مجموعة العوامل الكامنة ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.[503]

جاء أداء الجزائر في المجموعات الثّلاث الرّئيسة المكوّنة للمؤشّر، أقلّ من المتوسّط العالمي و العربي في كل المجموعات. و هو ما يُظهره الشّكل الآتي (13.2):

الشّكل رقم 13.2 : الأداء في المجموعات الثّلاث الرّئيسية

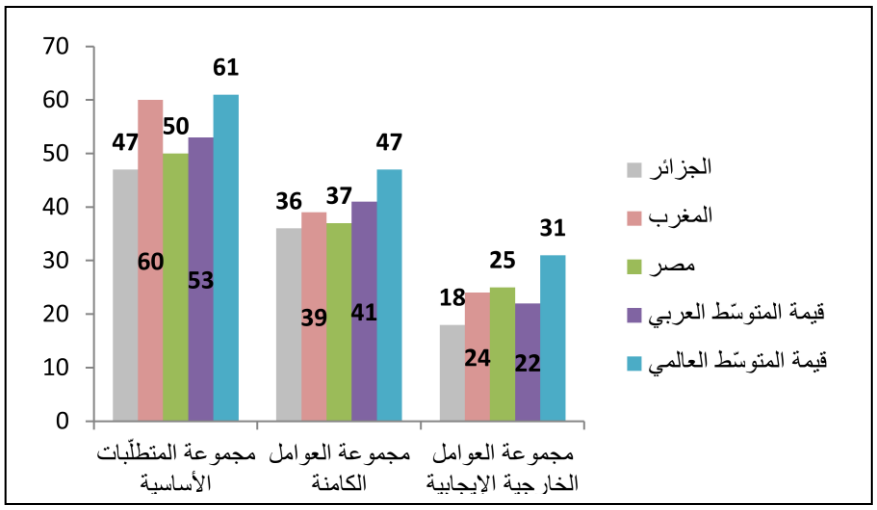

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 56/ 21h26

أ. مجموعة المتطلّبات الأساسية:

[501] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص ص 8-9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[502] دلال بن سمينة، **جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تشخيصية تقييمية)**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلّد 18، العدد 39، ديسمبر 2019، ص 517. تاريخ الإطّلاع: 29-04-2020، متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104143 .06h13

[503] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2016، ص 6. متوفّر على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/08/INV-CLIMATE-2016-B.pdf، تاريخ الإطّلاع: 2016/02/26.

يُقصد بهذه المجموعة المقوّمات الضّرورية التي تمكّن الدّولة المستضيفة من جذب الإستثمار و بدونها قد تكون هناك إستحالة في جذب المستثمرين.[504]

تحصّلت الجزائر على 47 نقطة في مجموعة المتطلّبات الأساسية مقابل 61 نقطة في المتوسّط العالمي و 53 نقطة في المتوسّط العربي. و هو أقل من أداء كل من المغرب المُقدّر بـ 60 نقطة و كذا أداء مصر التي حقّقت 50 نقطة.

نشير إلى أنّ الدّول العربية تراجعت إلى المرتبة الخامسة على مستوى العالم رغم تحسّن قيمة المؤشّر.[505]

ب. مجموعة العوامل الكامنة:

ترتكز هذه المجموعة إلى العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في إتخاذ قراراتهم و خصوصاً الشّركات متعدّدة الجنسية تجاه الإستثمار في بلد معيّن من عدمه.[506]

تحصّلت الجزائر على 36 نقطة في مجموعة العوامل الكامنة مقابل 47 نقطة في المتوسّط العالمي و 41 نقطة في المتوسّط العربي. و هو أداء قريب للذي حقّقه المغرب و المقدّر بـ 39 نقطة ثمّ مصر بأداء بلغ 37 نقطة.

إستقرَّ ترتيب الدّول العربية في المرتبة الرّابعة على مستوى العالم في مؤشّر عام 2019، كما تحسّن أداؤها في المجموعة.[507]

ج. مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:

يُقصد بمجموعة العوامل الخارجية الإيجابية العناصر المختلفة التي تعزّز مقوّمات الدّولة على صعيد إندماجها في الإقتصاد العالمي و كذلك إمتلاكها لمقوّمات التقدّم التكنولوجي و العناصر الأخرى التي تميُّزها عن الدّول الأخرى في العالم.[508]

---

[504] تضمّ مجموعة المتطلّبات الأساسية أربعة مؤشّرات من المؤشّرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمؤشّر العام للجاذبية و هي: مؤشّر الأداء الإقتصادي الكلّي و مؤشّر الوساطة المالية و القدرات التمويلية و مؤشّر البيئة المؤسّسية و أخيراً مؤشّر بيئة أداء الأعمال. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، ص 29.

[505] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[506] تضمّ مجموعة العوامل الكامنة 5 مؤشّرات من المؤشّرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمؤشّر العام للجاذبية و هي: مؤشّر حجم السّوق و فرص النّفاذ إليه، مؤشّر الموارد البشرية و الطّبيعية، مؤشّر عناصر التكلفة و مؤشّر الأداء اللّوجيستي و أخيراً مؤشّر الإتّصالات و تكنولوجيا المعلومات. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 30.

[507] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

تحصّلت الجزائر في ما يخصُّ مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية على 18 نقطة مقابل 31 نقطة في المتوسّط العالمي و 22 نقطة في المتوسّط العربي. بينما حقّق المغرب 24 نقطة و مصر 25 نقطة.

كما تراجعت الدّول العربية عالمياً بمرتبتين إلى المرتبة السّادسة و تراجع أداؤها في 2019 مقارنة بعام 2018.[509]

رابعاً: وضعية الجزائر في المؤشّرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمجموعات الرّئيسية الثّلاث لسنة 2019

يندرج تحت هذه المجموعات الثّلاث الرّئيسية 11 مؤشّراً فرعيّاً تتفرّع بدورها إلى 56 متغيّراً كميّاً، غالبيتها العظمى متوسّط قيمة المتغيّر خلال السّنوات الثّلاث المتوفّرة.[510]

الشّكل (**رقم 14.2**) يُوضّح الترتيب العالمي للجزائر، المغرب و مصر في المؤشّرات الفرعية لسنة 2019.

الشّكل رقم 14.2 : الترتيب العالمي للجزائر، المغرب و مصر في المؤشّرات الفرعية لسنة 2019

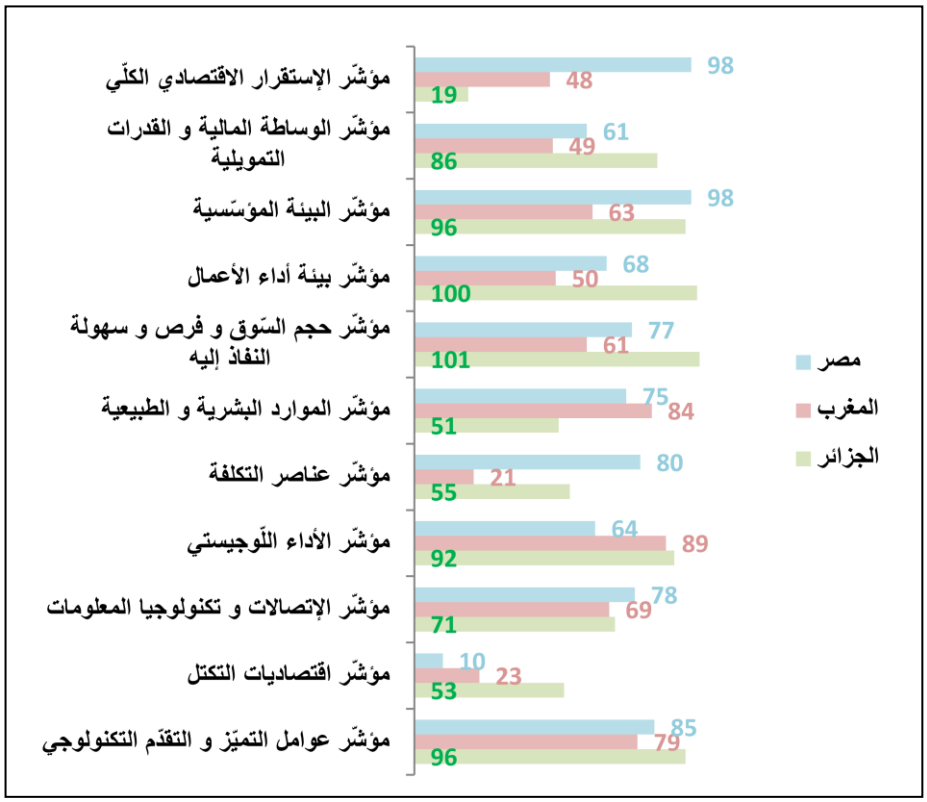

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 56،72،74.

تاريخ الإطّلاع: 08-03-2020، 20h59 / 05-07-2020، 23h33

---

[508] تضمُّ مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية مؤشّرين من المؤشّرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمؤشّر العام للجاذبية و هما؛ مؤشّر إقتصادات التكتّل و مؤشّر عوامل التميّز و التقدّم التكنولوجي. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 31.

[509] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[510] نفس المرجع، ص 24.

أ. مؤشّر إستقرار الإقتصاد الكلّي:

يُعدّ إستقرار الإقتصاد الكلّي عنصراً هامّاً لجذب الإستثمار حيث يتمُّ قياس هذا الإستقرار و درجته وفق سبعة متغيّرات أساسية.[511]

شهد الأداء العربي في هذا المؤشّر تراجعاً كبيراً لتبقى المنطقة في المرتبة السّابعة و الأخيرة بعد أن كان أداؤها في هذا المؤشّر أفضل بكثير من المتوسّط العالمي و الأفضل مقارنة بالمؤشّرات الأحد عشر الأخرى، و يعود ذلك لتراجع أداء جميع المجموعات العربية في المؤشّر فيما عدا دول المشرق العربي.[512]

و حلّت الجزائر في المرتبة 19 في هذا المؤشّر متقدّمة على متوسّط ترتيب الدّول العربية عالمياً في هذا المؤشّر (المرتبة 70)، و تميّز أدائها في تقلّب معدّل نمو النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي و نسبة الدّين إلى النّاتج في العشر سنوات الأخيرة، تلاها المغرب في المرتبة 48 ثمّ مصر في المرتبة 98.

ب. مؤشّر الوساطة المالية و القدرات التمويلية:

يكشف مؤشّر الوساطة المالية و القدرات التمويلية المقوّمات المالية اللّازمة في الإقتصاد لجذب الإستثمار.[513] من خلال رصده 3 متغيّرات أساسية تمَّ إستحداثها هذا العام هي: مؤشّر العمق المالي، مؤشّر النّفاذ المالي، و مؤشّر الكفاءة المالية.[514]

تحسّن الأداء العربي و تقدّمت المنطقة إلى المرتبة الثّالثة عالمياً كما أزاحت مجموعة دول الخليج مجموعة دول المشرق العربي عن الصّدارة عربياً، مع تحسّن أداء كل المجموعات الدّول العربية.[515]

و جاءت الجزائر في المرتبة 86 في هذا المؤشّر، و مصر في المرتبة 61، و نلاحظ تقدّم المغرب عنهما في المرتبة 49.

---

[511] هذه المتغيّرات السّبعة هي: مدى تقلّب معدّل نموّ النّاتج المحلّي الإجمالي الحقيقي، معدّل التضخّم، تقلّب سعر الصّرف الحقيقي الفعّال، عدد أزمات سعر الصّرف خلال السّنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى النّاتج المحلّي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى النّاتج المحلّي الإجمالي، ونسبة الدّين العام الإجمالي إلى النّاتج المحلّي الإجمالي. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 32.

[512] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[513] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، ص 33.

[514] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 32. تاريخ الإطّلاع: 01-04-2020.

[515] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

ج. مؤشّر البيئة المؤسّسية:[516]

تُعدُّ البيئة المؤسّسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثّرة على جاذبية الدّولة للإستثمار و هو ما تؤكّده التجارب السّابقة في العالم و ما تعتبره المؤسّسات المالية و التنموية الدّولية أحد أهم التحدّيات التي تواجهها [ما أطلق عليها تسمية] دول" الرّبيع العربي" على صعيد تثبيت و إسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.[517]

إستمرّ أداء الدّول العربية متواضعاً جدّاً في المرتبة السّادسة عالمياً مع وجود تباينات كبيرة بين المجموعات العربية، و مقارنة بعام 2018 تحسّن أداء جميع المجموعات العربية فيما عدا دول الخليج.[518]

أمّا الجزائر فجاءت في المرتبة 96 قبل مصر التي جاءت في المرتبة 98، فيما تقدّم المغرب عنهما في المرتبة 63.

د. مؤشّر بيئة أداء الأعمال:

يختلف مؤشّر بيئة أداء الأعمال[519] الوارد ضمن المؤشّر العام للجاذبية في مكوّناته و متغيّراته عن المؤشّر العام لبيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويّاً عن مجموعة البنك الدّولي و إن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات و بالتالي من الطّبيعي أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي و الدّولي خصوصاً بالنّسبة لوضعية و ترتيب دول المنطقة و العالم. [520]

---

[516] يتأثّر مناخ الإستثمار بشدّة بالأوضاع المؤسّسية و التنظيمية و لا سيما القوانين و التشريعات و مدى تطبيقها و ضمان إستمراريتها و ثباتها و إتّساقها مع القوانين الدّولية و مجمل السّياسات النّقدية و المالية، كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسّسي و القانوني الثّقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالإستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة و التكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين و أساليب عمل البيئة الإستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكّد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثّر في سير و إستمرارية العملية الإستثمارية.

[517] في هذا السّياق، تمّ رصد مجموعة كبيرة من المتغيّرات أو المؤشّرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بمتابعة أداء الدّول و تتضمّن عدداً من المتغيّرات من أهمّها المشاركة و المحاسبة و الإستقرار السّياسي و فعالية السّياسات و الإجراءات الحكومية و نوعية الأطر التنظيمية و سيادة القانون و السّيطرة على الفساد. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 34.

[518] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[519] من المعروف أنّ بيئة أداء الأعمال من العوامل الحاكمة لجاذبية الدّول للإستثمار الأجنبي و يتم قياسها ضمن المؤشّر الفرعي إنطلاقاً من 7 متغيّرات أساسية منتقاة هي: بدء الأعمال، التعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الإئتمان، حماية المستثمرين و تنفيذ العقود.

[520] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 35.

حلّت الدول العربية في المرتبة الرّابعة عالمياً بصدارة دول الخليج، و مقارنة بمؤشّر عام 2018 إرتفع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في مؤشّر بيئة أداء الأعمال.[521]

و جاءت الجزائر في المرتبة 100 في هذا المؤشّر، متأخّرة عن مصر التي جاءت في المرتبة 68، أمّا المغرب جاء متقدّماً في المرتبة 50.

هـ. مؤشّر حجم السّوق[522] و فرص و سهولة النّفاذ إليه:

حجم السّوق و فرص و سهولة النّفاذ إليه يعدُّ من المقوّمات الرّئيسية الجاذبة للإستثمار الأجنبي، بحسب الدّراسات و التجارب العملية.[523]

حلّت المنطقة رابعة عالمياً و تصدّرت دول الخليج الدّول العربية بأداء متوسّط بحلولها في المرتبة الأولى و بمعدّل يساوي تقريباً المتوسّط العالمي، و مقارنة بعام 2018 تحسّن أداء دول الخليج و المشرق و المغرب فيما تراجع أداء دول الأداء المنخفض.[524]

حيث جاءت الجزائر في المرتبة 101 في هذا المؤشّر، بعد كل من المغرب و مصر بمجيئهما في المرتبتين 61 و 77 على التوالي.

و. مؤشّر الموارد البشرية و الطّبيعية:

هناك العديد من أنماط الإستثمار في العالم تستهدف الموارد الطّبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفء و المدرّب في البلد المستهدف بالإستثمار.[525]

---

[521] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[522] تمّ تصميم مؤشّر حجم السّوق وفرص وسهولة النّفاذ إليه ليرصد تلك المقوّمات من خلال قياس 6 متغيّرات حاكمة هي: الطّلب المحلّي الحقيقي للفرد، تقلّبات الطّلب المحلّي، مؤشّر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى النّاتج المحلّي الإجمالي، تطبيق التعرفة الجمركية، و أخيراً الإنفتاح على العالم الخارجي. المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 36 و تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 35. تاريخ الإطّلاع: 01-04-2020.

[523] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، ص 36.

[524] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[525] في هذا السّياق تمّ إدراج مؤشّر خاص بالموارد البشرية و الطّبيعية يقيس تلك المقوّمات وفق 5 متغيّرات نوعية و كمية هي: نصيب عوائد الموارد الطّبيعية من إجمالي النّاتج المحلّي، متوسّط نمو إنتاجية العمل، متوسّط سنوات الدّراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقّعة للأطفال، و أخيراً مؤشّر التنمية البشرية. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 37.

الأداء العربي جاء قريباً جدّاً من الأداء العالمي لتحتلَّ المنطقة المرتبة الثّالثة عالمياً، و مقارنة بعام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات الجغرافية العربية في المؤشّر فيما عدا دول الأداء المنخفض التي شهدت تحسّناً في الأداء.[526]

إحتلّت الجزائر المرتبة 51 عالمياً في مؤشّر الموارد البشرية و الطّبيعية متقدّمة على كل من مصر و المغرب بمجيئهما في المرتبتين 75 و 84 على التوالي.

ز. **مؤشّر عناصر التكلفة:**

تعدُّ تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع إستثماري و إختلافها من بلد لآخر مؤشّراً حاكماً و رئيسيّاً لجذب الإستثمار الأجنبي لا سيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال.[527]

الأداء العربي في هذا المؤشّر جاء أقل من الأداء العالمي المرتفع أصلاً، لتحتل المنطقة المرتبة السّادسة، و مقارنة بمؤشّر عام 2018 إرتفع أداء جميع المجموعات العربية.[528]

و قد جاءت الجزائر في المرتبة 55 في مؤشّر عناصر التكلفة متقدّمة على مصر التي جاءت في المرتبة 80، في حين تفوّق المغرب في هذا المؤشّر حيث جاء في المرتبة 21.

ح. **مؤشّر الأداء اللّوجيستي:**

تتوقّف قدرة الدّولة على جذب الإستثمار الأجنبي على جودة البنية التحتية و المرافق و لا سيما في مجالات النّقل و الخدمات اللّوجستية، كونها عنصراً حاكماً في تأسيس المشروعات الإستثمارية على مختلف أنواعها و تعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات داخلياً و خارجياً.[529]

---

[526] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[527] يقيس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيّرات هي: ضريبة العمل و المساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، إجمالي معدّل الضّريبة كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضّرائب بالسّاعات سنوياً، و مؤشّر أداء التجارة عبر الحدود (مقياس الإقتراب من الحد الأعلى للأداء) و ذلك كمكوّن جديد بدلاً من تكلفة الإستيراد و التصدير. المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 38 و تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 37.

[528] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[529] من هذا المنطلق تمّ إدراج مؤشّر الأداء اللّوجيستي الذي يتكوّن من 6 متغيّرات هي: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة و النّقل، أداء الشّحن الجوّي، جودة الخدمات اللّوجستية، تتبّع و تعقّب الأداء، زمن إنجاز الإجراءات. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 39 و تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 38.

بشكل عام جاء متوسّط الأداء العربي في المؤشّر أقل من متوسّط الأداء العالمي البالغ 48.2 نقطة لتحتلّ المنطقة المرتبة الرّابعة عالمياً، و مقارنة بمؤشّر عام 2018 إنخفض أداء جميع المجموعات العربية، فيما إرتفع أداء دول الخليج العربي.[530]

و قد جاءت الجزائر في الرّتبة 92 بعد مصر التي إحتلت الرّتبة 64 ثمّ المغرب الذي جاء في الرّتبة 89.

ط. مؤشّر الإتّصالات و تكنولوجيا المعلومات:

نظراً لدور قطاع الإتّصالات و تكنولوجيا المعلومات في نموّ و تطوّر جميع القطاعات الإنتاجية و الخدمية في أي إقتصاد فقد أصبح من العناصر الهامّة و المؤثّرة على جاذبية الدّول للإستثمارات الأجنبية.[531]

الأداء العربي جاء أقل من المتوسّط العالمي، و مقارنة بمؤشّر عام 2018 تحسّن أداء مجموعتي المغرب العربي و الأداء المنخفض فيما تراجع أداء مجموعتي الخليج و المشرق.[532]

حيث جاءت الجزائر في المرتبة 71 في هذا المؤشّر، قبل مصر التي جاءت في الرّتبة 78، و بعد المغرب الذي رتبته 69.

ي. مؤشّر إقتصاديات التكتّل:

تقوم الشّركات متعدّدة الجنسية بدور محوري في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، و إرتباط الدّول معها يعدُّ عنصراً مهمّاً في قدرتها على جذب الإستثمارات.[533]

---

[530] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[531] لذا تمّ إدراج مؤشّر فرعي لقياس أداء قطاع الإتّصالات و تكنولوجيا المعلومات من خلال رصد أربعة متغيّرات رئيسية هي: إشتراكات الهاتف الثّابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الإنترنت من السّكان، إشتراكات الهاتف النّقال لكل 100 من السّكان، إشتراكات خدمات النّطاق العريض (البرودباند). **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 40.

[532] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[533] في هذا السّياق تمّ إدراج مؤشّر إقتصاديات التكتّل الذي يرتكز على ثلاثة متغيّرات رئيسية هي: عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة من دول منظّمة التعاون الإقتصادي، رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، و أخيراً الرّصيد التراكمي لعدد إتفاقيات تشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدّولة. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 41 و تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 40. تاريخ الإطّلاع: 01-04-2020.

جاء أداء المتوسّط العربي قريباً من الأداء العالمي في المؤشّر إلّا أنّه جاء أفضل من المتوسّط العالمي بالنّسبة للرّصيد التراكمي لعدد إتفاقيات تشجيع الإستثمار التي أبرمتها الدّولة، و مقارنة بمؤشر عام 2018 إرتفع أداء جميع المجموعات في مؤشّر إقتصاديات التكتّل.[534]

و جاءت الجزائر في المرتبة 53 في مؤشّر إقتصاديات التكتّل، متأخّرة بشكل ملحوظ عن مصر التي جاءت في الرّتبة 10 و كذا المغرب الذي جاء في الرّتبة 23.

ك. مؤشّر عوامل التميّز و التقدّم التكنولوجي:

لعوامل التميّز و التقدّم التكنولوجي دورٌ مهمٌّ في جذب الإستثمارات الباحثة عن ميزة تنافسية لتنويع و تميّز المنتج كوسيلة لتعظيم الرّبحية. [535]

أداء المتوسّط العربي جاء أقل بشكل واضح من متوسّط الأداء العالمي، و مقارنة بمؤشّر عام 2018 تراجع أداء جميع المجموعات العربية بنسب متفاوتة.[536]

و جاءت الجزائر في مرتبة متخلّفة ضمن مؤشّر عوامل التميّز و التقدّم التكنولوجي و هي الرّتبة 96، مقارنة بالمغرب في الرّتبة 79، و مصر التي جاءت في الرّتبة 85.

إنطلاقاً ممّا سبق نستنتج أنّ مواطن ضعف أداء الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشّر ضمان، تكمن في تراجع الأداء على مستوى مجموعة العوامل الكامنة و مجموعة العوامل الخارجية.

الشّكل الموالي **(رقم 15.2)** يُلخّص ما ذكرناه سابقاً حول أداء الجزائر في المؤشّرات الفرعية ضمن مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار لسنة 2019، كما يأتي:

---

[534] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 10. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

[535] لهذا صُمّم مؤشّر عوامل التميّز والتقدّم التكنولوجي الذي يتضمّن خمسة أنواع رئيسية من المتغيّرات هي : مؤشّر تطوّر السّوق، مؤشّر تطوّر بيئة الأعمال، مؤشّر المعرفة، المشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة و عبر نظام "لاهاي" و مؤشّر الحكومة الإلكترونية. **المصدر**: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية، 2017، مرجع سابق، ص 42.

[536] تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 10. تاريخ الإطّلاع: 30-03-2020.

الشّكل رقم 15.2 : التمثيل البياني لأداء الجزائر في المؤشّرات الفرعية ضمن مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019

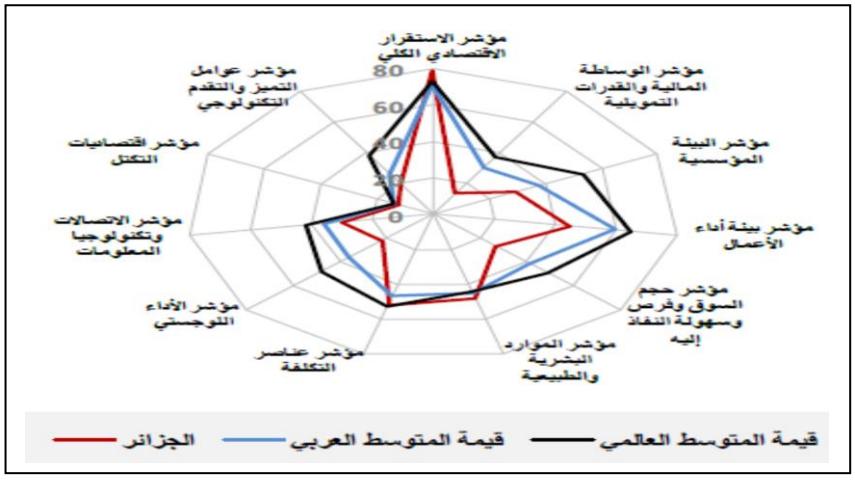

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية لعام 2019، مرجع سابق، ص 56. تاريخ الإطّلاع: 09-03-2020. (18h13)

2. وضعية الجزائر ضمن مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

تقوم مؤسّسة التمويل الدّولية (*IFC*)* التابعة للبنك الدّولي بإعداد تقرير سنوي عن تيسير أداء الأعمال يغطّي عدداً من الدّول. يوضّح مناخ أداء الأعمال من خلال إستعراض أهم الإجراءات التي قامت بها الدّول من أجل تحسين بيئة الأعمال و إنشاء البيئة التنافسية اللّازمة لجذب مزيد من التدفّقات الإستثمارية الخارجية. [537]

1.2. ماذا يقيس مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

يقوم التقرير بترتيب الدّول وفقاً للمنهجية التي يتّبعها و تعتمد على أساس عدد من المؤشّرات يتمُّ من خلالها قياس موقف الدّول.[538]

إشتمل تقرير سنة 2019 على إعادة تسمية مقياس المسافة إلى الحدّ الأعلى للأداء[539] إلى درجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال ليعكس على نحو أفضل الغرض الرّئيسي منه و هو قياس التقدّم المطلق نحو أفضل الممارسات (دون أي تغيير في الحساب الفعلي).

ترتيب بلد ما على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو متوسّط درجاته التصنيفية في المجالات العشرة المدرجة في الترتيب العام لهذه السّنة، و يقيس هذا مدى قُرْب كل إقتصاد من أفضل الممارسات العالمية في تنظيم أنشطة الأعمال. و يشير إرتفاع درجة التصنيف إلى بيئة أكثر كفاءة لممارسة أنشطة الأعمال و مؤسّسات قانونية أكثر فعالية. [540] أنظر الشّكل **(رقم 16.2)**

---

* مؤسّسة التمويل الدّولية "International Finance Corporation"

[537] محمد اسماعيل و جمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[538] نفس المرجع، نفس الصّفحة، ص 9. تاريخ الإطّلاع: 25-02-2019.

[539] يساعد مقياس المسافة إلى الحد الأعلى للأداء على تقييم مستوى الأداء التنظيمي المطلق و تحسّنه مع مرور الوقت. يظهر هذا المقياس مسافة كل إقتصاد من "الحد الأعلى للأداء"، و الذي يمثّل أفضل أداء سجل على كل من المؤشّرات في جميع الإقتصادات في عينة تقرير ممارسة أنشطة الأعمال منذ عام 2005. و يسمح ذلك للمستخدمين بمشاهدة الفجوة بين أداء إقتصاد معيّن و الأداء الأفضل في أي نقطة من الزّمن و تقييم التغيّر المطلق في البيئة التنظيمية للإقتصاد على مرّ الزّمان كما يقيسها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. ويتراوح مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء لاقتصاد ما بين 0 و 100، حيث يمثّل 0 أدنى أداء و 100 الحد الأعلى. على سبيل المثال، تعني درجة 75 في DB 2016 أنّ الإقتصاد كان على مسافة 25 نقطة مئوية من الحد الأعلى للأداء الذي شيّد من أفضل أداء سجل في جميع الإقتصادات و عبر الزّمن. و تشير درجة 80 في DB 2017 إلى تحسّن الإقتصاد. بهذه الطّريقة يتكامل مقياس المسافة من الحد الأعلى للأداء مع الترتيب السّنوي على سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقارن الإقتصادات مع بعضها البعض في نقطة من الزّمن. أنظر:
http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier Consulté le : 08/04/2017.

[540] تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019- موجز أهم النّتائج: الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجموعة البنك الدّولي، ص ص 2-3، متاح على الرّابط: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Fact-Sheets/DB19/FactSheet_DoingBusiness2019_MENA_Ar.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 10-03-2019.

الشّكل رقم 16.2 : ما الذي يتم قياسه في تقرير سهولة ممارسة الأعمال

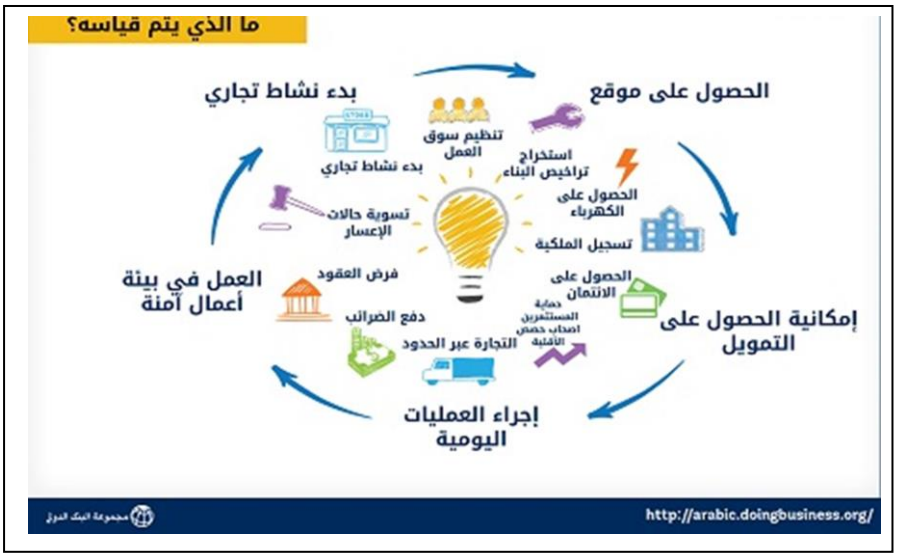

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/Images/InfoGraphics/DB2019-arabic-infographic.jpg، تاريخ الإطّلاع:10-03-2019.

أوّلاً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019

تمَّ ترتيب الإقتصادات في سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، من 1 إلى 190. و يعني الترتيب الأعلى أنّ البيئة التنظيمية للإقتصاد أكثر ملاءمة لبدء و تشغيل شركة محلّية.[541]

الشّكل رقم (17.2) يُوضّح رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2019 و 2020.

الشّكل رقم 17.2 : رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنتي 2019 و 2020

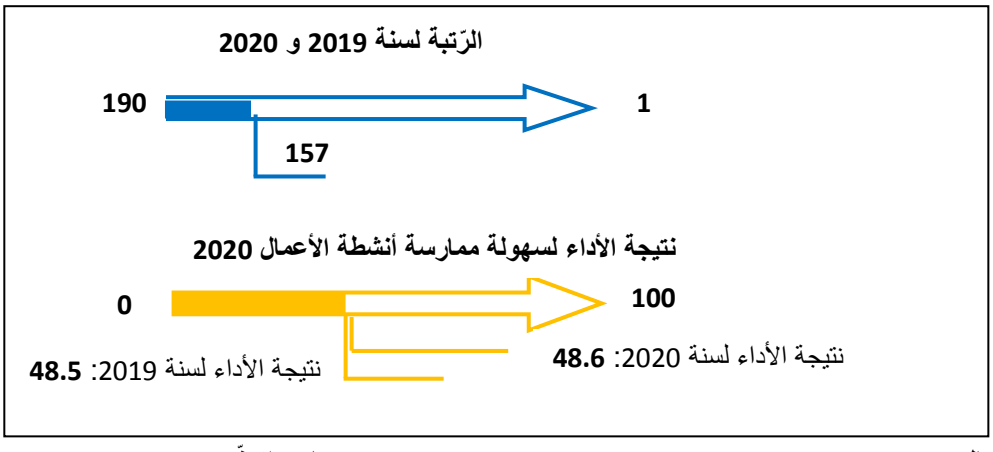

المصدر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria، تاريخ الإطّلاع: 2019/12/14.

[541] https://arabic.doingbusiness.org/ar/rankings. Consulté le: 02-05-2020.

من خلال الشّكل أعلاه جاءت الجزائر في الرّتبة 157 من بين 190 دولة شملها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، و هي نفس الرّتبة التي تحصّلت عليها في سنة 2019، بينما نلاحظ تغيّر في نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال و الذي إرتفع بـ 0.1% بين سنتي 2019 و 2020.

الشّكل رقم 18.2 : نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2019

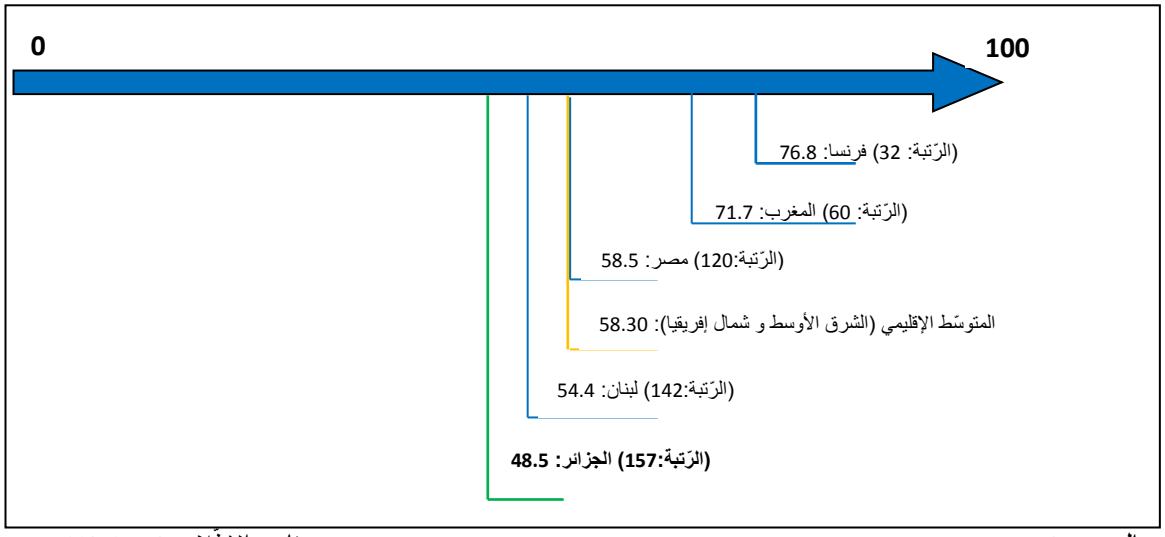

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 23-12-2018.

ملاحظة: تمّ تعديل بيانات نتائج الأداء لسنة 2019 و فق ما تمّ الإشارة إليه في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، أمّا الرّتب فلم يشار إلى ذلك لهذا نبقي على نفس الرّتب التي جاءت في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019.[542]

من خلال الشّكل **(رقم 18.2)** نُلاحظ أنّ الجزائر في ترتيب متأخّر جدّاً من بين الدّول المختارة أعلاه حسب تقرير البنك الدّولي لسهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020، حيث جاءت في الرّتبة 157 عالمياً من ضمن 190 دولة ضمن المؤشّر.

بينما نُلاحظ أنّ هناك بلداناً عربيةً كمصر جاءت قبلها في الرّتبة 120 بفارق 37 رتبة و هو فارق كبير، أمّا المغرب فقد جاء في الرّتبة 60 و بأداء يفوق أداء المتوسّط الإقليمي للشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و الذي بلغ 71.02 و هو ما يعكس الأداء الجيّد له.

[542] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies- ,Consulté le : 06-05-2020.

ثانياً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

تعتبر البيانات في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020 * حالية إعتباراً من 1 مايو 2019.[543]

الشّكل رقم 19.2 : نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020

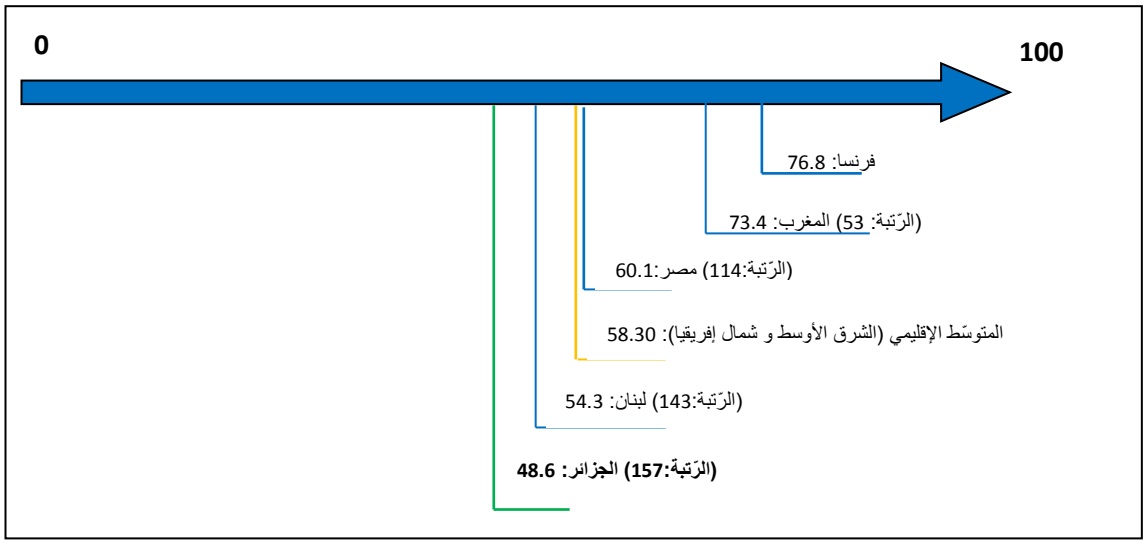

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدّولي، تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020،
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/f/france/FRA.pdf
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/l/lebanon/LBN.pdf
تاريخ الإطّلاع: 02-05-2020.

يتّضح من الشّكل (**رقم 19.2**) أنّ الجزائر لا تزال متأخّرة عن البلدان العربية التي وضعها البنك الدّولي للمقارنة، حيث واصل المغرب وفق تقرير سنة 2020 تقدّمه إلى الرّتبة 53 عالمياً و بأداء قدّر بـ 73.4، و تقدّمت مصر في الرّتبة 114 و بنتيجة أداء بلغت 60.1، فيما تراجع لبنان برتبة واحدة و هي الرّتبة 143، و حافظت فرنسا على نفس نتيجة الأداء و التي بلغت 76.8.

* تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدّولي، يمثل الطّبعة السّابعة عشرة في سلسلة من التقارير السّنوية التي تقيس الأنظمة التي تعزّز النّشاط التجاري و تلك التي تعوقها. يقّدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشّرات التي تتعلّق بالأنظمة التجارية و حماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 إقتصاداً تمتد من أفغانستان إلى زيمبابوي و على إمتداد الوقت. و يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الأنظمة التي تؤثّر على 12 مجالاً من مجالات حياة الأعمال التجارية. عشرة من هذه المجالات: بدء النّشاط التجاري، إستخراج تراخيص البناء، الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين الأقلية، دفع الضّرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، و تسوية حالات الإعسار، مشمولة في نتيجة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال و الترتيب الساري منها. أيضا يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مجالان: الأنظمة المتعلّقة بتوظيف العمال و التعاقد مع الحكومة، و لكنّها غير مدرجة في ترتيب هذا العام. من خلال توثيق تغييرات الأنظمة في 12 مجالاً من أنشطة الأعمال عبر 190 إقتصاداً، يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بتحليل الأنظمة التي تشجّع الكفاءة و تدعم حرية ممارسة الأعمال التجارية.

[543] https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020, Consulté le: 14-12-2019.

و أبقت الجزائر كذلك على نفس رتبتها لسنة 2019 غير أنّها تبقى بعيدة عن ما حقّقته هذه الدّول حيث جاءت نتيجة أداءها دون المتوسّط الإقليمي للشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و المقدّر بـ 58.30 و بالتالي نستنتج أنّ أداء الجزائر دون الوسط ضمن هذا المؤشّر.

لقد صنّفت الجزائر في المرتبة 166 من 190 دولة سنة 2018، و بالرّغم من تحسّن رُتبتها إلى 157 عالمياً سنة 2019، إلّا أنّه لا ينبغي إنكار أنّها لا تزال متأخّرة نسبيّاً من حيث جاهزية البيئة الإستثمارية لإستقطاب الأجانب مقارنة ببقيّة دول العالم خاصّة العربية منها.[544]

ثالثاً: مقارنة رتبة و نتيجة أداء الجزائر بالمغرب و مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

يُظهر الشّكل الموالي رتبة و نتيجة أداء الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 مقارنة بكل من دولتي المغرب و مصر.

الشّكل رقم 20.2: رتبة الجزائر مقارنة بالمغرب و مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020

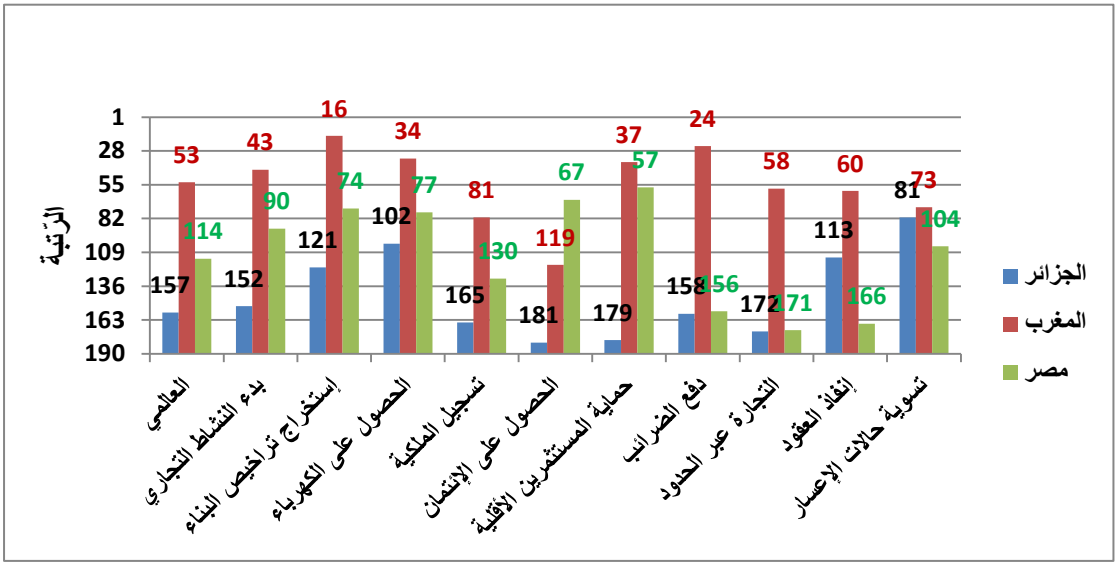

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria

تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019 08h01.

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt, https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco

تاريخ الإطّلاع: 06-05-2020. 10h34

[544] روشو عبد القادر، مرجع سابق، ص 69.

من خلال الشّكلين (رقم **20.2** و **21.2**) نلاحظ تأخّر الجزائر في جميع مجالات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، مقارنة مع المغرب الذي يتفوّق عليها بكثير و حتى مصر. غير أنّها تسبق مصر في مجال إنفاذ العقود، و كذا في مجال تسوية حالات الإعسار و تقترب من المغرب.

الشّكل رقم 21.2 : نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020
مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء

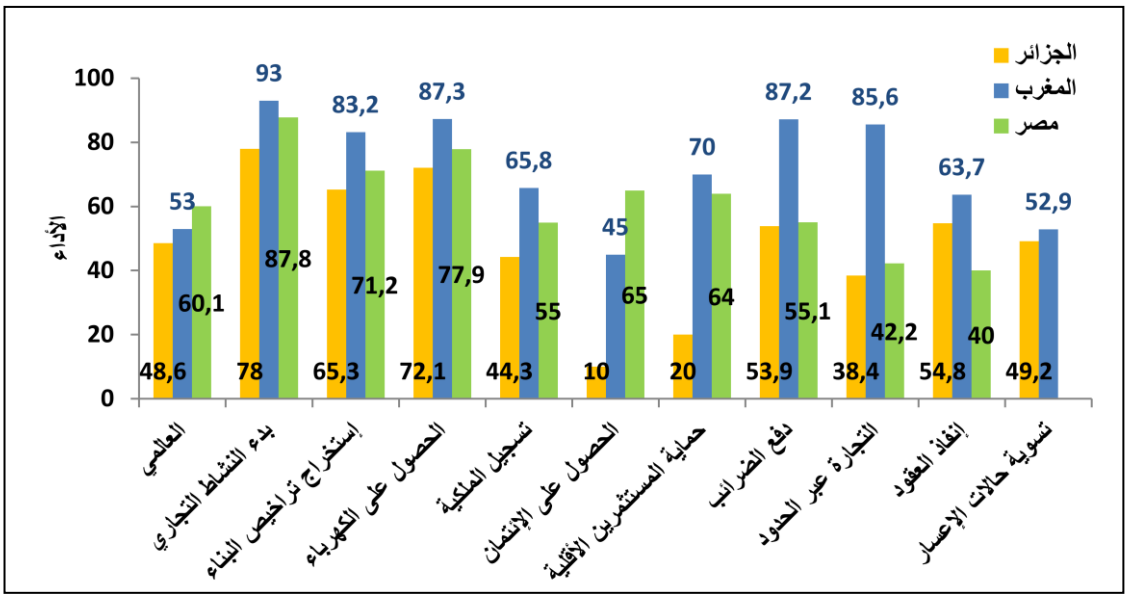

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدّولي، متاح على الرّابط:
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria, Consulté le : 15-12-2019, 08h09
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco
, 21h48https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf

لقد تمَّ دخول الجزائر إلى ترتيب أداء الأعمال سنة 2005، و منذ ذلك الوقت لم يتحسّن ترتيبها فهي تحتل مراتب متأخّرة مقارنة ببقية البلدان، فأغلب المستثمرين يرون أنّ وتيرة الإصلاحات تعتبر عائقاً كبيراً يحدُّ من رغبتهم في الإستثمار، و من جانب آخر يؤثّر جمود عملية الإصلاحات سلباً على تصنيف الدّولة لمواكبة الدّول المتقدّمة في هذا المجال.[545]

[545] محبوب فاطمة، **تحليل واقع مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016**، مجلّة الحقوق و العلوم الإنسانية- العدد الإقتصادي، جامعة زيان عاشور- الجلفة، ص 323. تاريخ الإطّلاع: 15-07-2020، 18h28.

2.2. الأعباء التي تُواجه المستثمر عند بدء النّشاط التجاري و إستخراج تراخيص البناء في الجزائر

نتناول في هذا العنصر بشيئ من التفصيل التحدّيات و الأعباء التي يُواجهها أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع سواء من حيث بدء النّشاط التجاري و إستخراج تراخيص البناء.

أوّلاً: الأعباء المرتبطة ببدء النّشاط التجاري في الجزائر

يلخّص هذا الموضوع التحدّيات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع. حيث يبيّن عدد الإجراءات و مدّتها، و التكلفة التي تواجه الشّركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلّبات القانونية و الإدارية عند بدء المشاريع.[546]

الشّكل رقم 22.2 : بدء النّشاط التجاري في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و نتيجة الأداء 2020

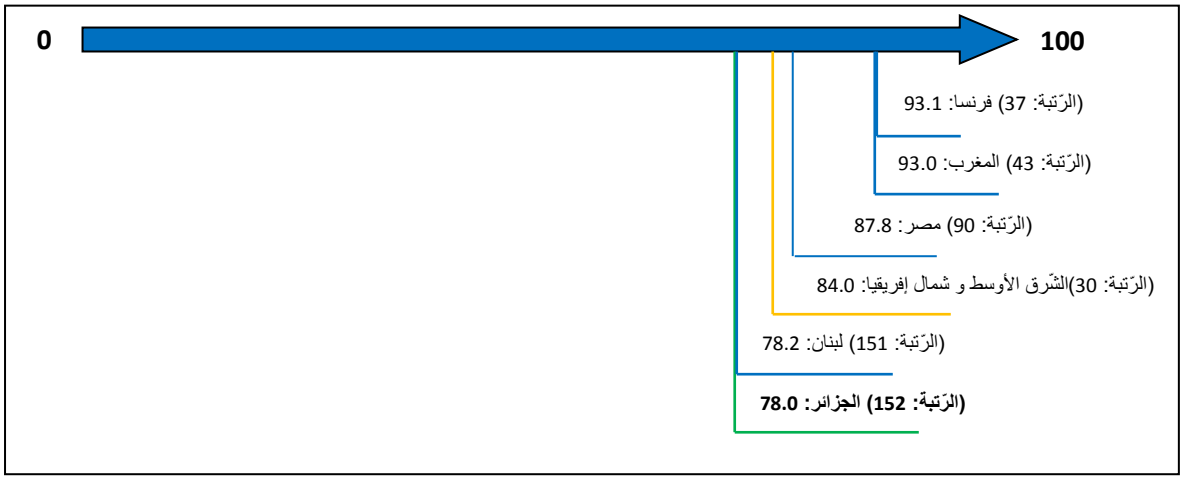

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 14-12-2019. 20h43

نُلاحظ من خلال الشّكل **(22.2)** تحقيق الجزائر لأداء مقبول قُدّر بـ 78 نقطة و للرّتبة 152 و بالرّغم من ذلك تأخّرت عن كل من مصر التي جاءت في الرّتبة 90 بأداء بلغ 87.8 نقطة و كذا المغرب الذي تفوّق بأداء بلغ 93 نقطة سمح لها بتحقيق الرّتبة 43.

[546] يقوم ترتيب سهولة بدء النّشاط التجاري على أساس مقياس نتائج الأداء لبدء النّشاط التجاري. و يجري حساب هذا المقياس بأخذ المتوسّط البسيط لمقياس نتائج الأداء في كل من مكوّنات مؤشّر بدء النّشاط التجاري. **المصدر:**
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria , Consulté le: 25/03/2018.

يتكوّن مؤشّر بدء النّشاط التجاري من المؤشّرات الفرعية التالية:

عدد الإجراءات المطلوبة، الوقت بالأيام لإنهاء إستخراج التراخيص، التكلفة (نسبة مئوية من نصيب الفرد من الدّخل الوطني)، الحدّ الأدنى المدفوع من رأس المال (نسبة مئوية من نصيب الفرد من الدّخل الوطني).

الجدول الموالي (**17.2**) يبيّن التحدّيات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع في الجزائر مقارنة بمصر و المغرب:

الجدول رقم 17.2 : التحدّيات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع في الجزائر، المغرب و مصر (عدد الإجراءات، الوقت، التكلفة والحدّ الأدنى لرأس المال المدفوع) حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظمّة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالاً
الإجراء– للرّجال (عدد)	12	4	5	6.5	4.9	1 (2 إقتصاد)
الوقت – للرّجال (أيام)	18	9	12	19.7	9.2	0.5 (نيوزيلندا)
التكلفة–للرّجال (% من دخل الفرد)	11.3	3.6	20.3	16.7	3.0	0.0(2 إقتصاد)
الإجراء– للنّساء (عدد)	12	4	6	7.1	4.9	1 (2 إقتصاد)
الوقت – للنّساء (أيام)	18	9	13	20.3	9.2	0.5 (نيوزيلندا)
التكلفة – للنّساء (%من دخل الفرد)	11.3	3.6	20.3	16.7	3.0	0.0(2 إقتصاد)
الحدّ الأدنى لرأس المال المدفوع (% من دخل الفرد)	0.0	0.0	0.0	8.9	7.6	0.0 (120 إقتصاداً)

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria، تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019، 08h20.
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf
https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf
تاريخ الإطّلاع: 06-05-2020، 23h14

أ. عدد الإجراءات اللّازمة لبدء المشاريع:

يتطلّب بدء النّشاط التجاري في الجزائر 12 إجراءاً (6.5 إجراء في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و 4.9 إجراء في دول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع) و يستغرق 18 يوم (19.7 يوم للرّجال/20.3 يوم للنّساء في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و 9.2 يوم في دول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع) و بتكلفة 11.3% من دخل الفرد (16.7% في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و 3% في دول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع). في حين يتطلّب ذلك إجراءاً واحداً فقط في أفضل الإقتصادات من حيث الأداء في هذا المجال.

و بالتالي يتميّز بدء النّشاط التجاري في الجزائر بطول عدد الإجراءات و التي تمثّل ثلاث أضعاف عدد الإجراءات في المغرب و تفوق الضّعفين في مصر، و بالتالي يُعتبر المغرب الأفضل مقارنة بالجزائر و مصر من ناحية عدد الإجراءات لبدء نشاط تجاري.

و يرجع نجاح المغرب في تقليص عدد الإجراءات من أجل بدء النّشاط إلى جملة الإصلاحات الواسعة التي إنتهجها بهدف تسريع الإجراءات الإدارية، حيث تمّ القيام بإلغاء الحاجة إلى تقديم إعلان تأسيس الشّركات من أجل بدء النّشاط التجاري، كما قام المغرب مؤخّراً بالجمع بين دفع رسوم الطّابع مع طلب تأسيس الشّركات ضمن إجراء واحد، أمّا طول عدد الإجراءات في الجزائر يعود إلى درجة تعقيد الإجراءات الإدارية في بيئة الأعمال الجزائرية.[547]

حيث أنّ كثرتها يُرهق المستثمر. و بالرّغم من قيام الجزائر بإنشاء ما يُعرف بالشّباك الوحيد من أجل إستيفاء أغلب هذه الإجراءات و تسريع عملية إنشاء الشّركة، إلّا أنّه ساهم في إضافة إجراءات أخرى ممّا زاد من تعقيد عملية بدأ المشروع.[548]

ب. الوقت المستغرق لبدء المشاريع:

أمّا الوقت المستغرق لبدء المشاريع فهو أيضاً أطول في الجزائر و الذي يستغرق ضعفي المدّة مقارنة مع المغرب و بفارق يُقارب الأسبوع تقريباً مقارنة مع مصر. بينما يتطلّب ذلك نصف يوم فقط في أفضل الإقتصادات أداءاً في هذا الإطار.

---

[547] البنك الدولي، نقلاً عن: إيمان بن ميمون و عبد العزيز عبدوس، **دور بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلّة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، المجلّد 22، العدد 01، 2019، ص 294.

[548] محبوب فاطمة، مرجع سابق، ص 324.

لقد قلّص المغرب الوقت المستغرق من 12 يوماً سنة 2010 إلى 9 أيام سنة 2019، و ذلك بفضل الإجراءات التي تبنّاها من أجل تحفيز القيام بالأعمال و فتح المؤسّسات الجديدة، كما قام بجعل بدء العمل أسهل من خلال تقديم منصّة عبر الإنترنت لحجز إسم الشّركة و تخفيض رسوم التسجيل إنطلاقاً من سنة 2017. [549]

ج. تكلفة بدء المشاريع:

يكلّف بدء المشاريع في الجزائر 11.3% من دخل الفرد، بينما يكلّف في المغرب 3.6% و 20.3% في مصر.

يُلاحظ أنّ تكلفة بدء النّشاط التجاري في الجزائر و مصر مرتفعة نوعاً ما مقارنة بالمغرب هذا الأخير الذي تُقارب التكلفة به ما هي عليه في دول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع و المقدّرة بـ 3%. فيما تنعدم التكلفة بأفضل الإقتصادات أداءاً في هذا المجال.

بعد جملة من الإصلاحات عمدت الجزائر إلى تخفيض التكلفة حيث بلغت حسب تقريري 2017 و 2018 قيمة 11.1% من دخل الفرد، بعدما تراوحت بين 12.1 و 12.4 ما بين 2010 و 2014، و كثّف المغرب جهوده نحو تخفيض هذه التكلفة بإعتبارها عاملاً مهمّاً لجذب الإستثمارات الأجنبية حيث قدّرت سنة 2010 بـ 10.8% و في حدود 8% إلى غاية سنة 2018.[550]

الشّكل الموالي رقم **(23.2)** يوضّح نتيجة الأداء في ما يخصُّ بدء النّشاط التجاري في الجزائر و الإقتصادات المقارنة التي وضعها البنك الدّولي في تقريره لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020:

[549] البنك الدولي، نقلاً عن: إيمان بن ميمون و عبد العزيز عبدوس، مرجع سابق، ص 295.

[550] بن ميمون و عبدوس، ص 296.

الشّكل رقم 23.2 : بدء النّشاط التجاري في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020

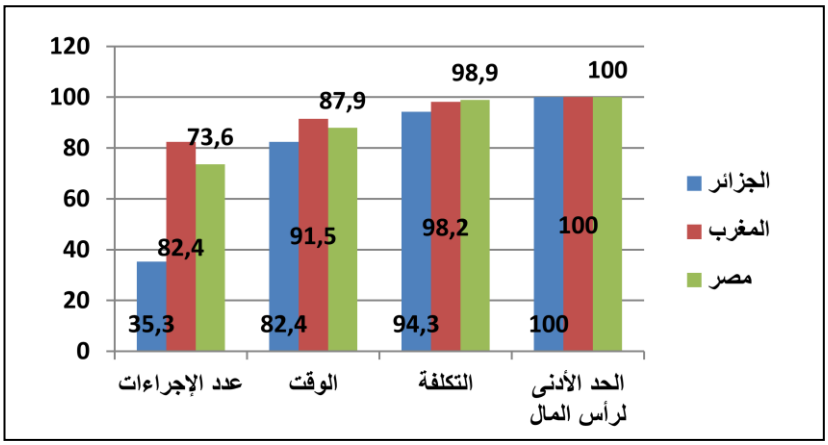

المصدر: من إعداد الطّالبة بالإعتماد على بيانات البنك الدّولي، متاح على الرّابط:

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria، تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019. (08h47)

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco

https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt

تاريخ الإطّلاع: 06-05-2020. (22h38)

د. الحدّ الأدنى لرأس المال المدفوع:

"إنّ شرط الحد الأدنى لرأس المال المدفوع يرجع بجذوره إلى القرن الثّامن عشر، و كان الغرض منه في البداية حماية المستثمرين و الدّائنين. لكن غالباً ما يتمُّ سحب هذه المبالغ المودعة على الفور بعد إتمام إجراءات التسجيل في الكثير من البلدان في مختلف أنحاء العالم، فقلّما تكون لها أيّة قيمة تُذكر من حيث الحماية من الإعسار، و ليس واضحاً كذلك ما إذا كان لإشتراطات الحدّ الأدنى لرأس المال قيمة ملموسة على أيّ نحو. فدفع مبالغ ثابتة من رأس المال لا يأخذ بعين الإعتبار الفروق في المخاطر التجارية، كما أنّ معدّلات إسترداد الدّيون في حالات شهر الإفلاس ليست أكثر إرتفاعاً في البلدان القائمة بتطبيق شروط الحدِّ الأدنى لرأس المال منها في البلدان التي لا تقوم بتطبيق تلك الشّروط، إضافة إلى ذلك أنّ هذه المتطلّبات يمكن أن تأتي بآثار عكسية على إنشاء منشآت الأعمال".[551]

و يعدُّ إلغاء الحدّ الادنى لرأس المال المدفوع من بين المحفّزات المهمّة من أجل بدء النّشاط.[552]

حيث ألغت كل من الجزائر، المغرب و مصر الحدَّ الأدنى لرأس المال المدفوع، فقام المغرب بإلغاءه إبتداءاً من سنة 2013 بعدما كان يقارب حدود 11% من دخل الفرد قبل هذه السّنة، بينما لم تقم الجزائر

[551] البنك الدّولي، 2012، ص 26. نقلاً عن: بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 297.

[552] بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 296.

بإلغاءه إلّا منذ سنة 2017 حيث بلغ سنة 2011 نسبة 34.4% من دخل الفرد ثمّ أصبح 23.6% سنة 2016.[553]

تتوقّف كفاءة مرونة الإطار المؤسّسي و التنظيمي للإستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، و كذلك على عدد الإجراءات اللّازمة لتأسيس المشروعات و تسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسّسي كلّما قلّ عدد الإجراءات و إنخفضت التكاليف و الوقت المستغرق لقيام المشروعات. [554]

و تخضع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر للتصريح و الدّراسة المسبقة، إذ أنّه قبل تعديل الأمر 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار، أُلغي ضمنياً إجراء التصريح المسبق لإنجاز المشاريع الإستثمارية بإستثناء المشاريع المستفيدة من المزايا الملزمة بالتصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار و التدابير السّابقة لا تستفيد منها إلّا المشاريع ذات المساهمة الوطنية و المشاريع التجارية، حيث بموجب الأمر 09-01 المتضمّن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المعدّل للأمر 01-03، يلزم على المستثمرين الأجانب إستصدار تصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار قبل إنجاز مشروع النّشاط الإقتصادي لإنتاج السّلع و الخدمات حتى في حالة عدم الإستفادة من المزايا .

كما يخضع كل مشروع إستثمار أجنبي مباشر مهما كانت طبيعته أو إستثمار بالشّراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدّراسة المسبقة لدى المجلس الوطني للإستثمار (*CNI*) الذي يترأّسه الوزير الأوّل. [555]

ثانياً: الأعباء المرتبطة بإستخراج تراخيص البناء

يتضمّن مؤشّر إستخراج تراخيص البناء موجزاً مفصّلاً عن الإجراءات و الوقت و التكلفة اللّازمة لبناء مستودع. و يشمل ذلك: الحصول على كافة التراخيص و التصاريح، و إستيفاء جميع الإشعارات و المعاينات المطلوبة، و الحصول على توصيلات المرافق.[556]

---

[553] نفس المرجع، ص 297.

[554] مجلس الوزراء المصري، السّياسات المقترحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، مطبوعات مركز المعلومات و إتخاذ القرار، جويلية 2004، ص 21، نقلاً عن: غانية نذير، مرجع سابق، ص 52.

[555] خوادجية سميحة حنان، **تقييد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول : الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، ورقلة، يومي 18-19 نوفمبر 2015، ص ص 5-6.

[556] يتمُّ تحديد ترتيب الإقتصادات على مؤشّر سهولة إستخراج تراخيص البناء عن طريق فرز مجموع نقاط نتائج الأداء على مؤشّر إستخراج تراخيص البناء، و هذه النّقاط تمثّل المعدّل البسيط لنتائج الأداء لكل من مكوّنات المؤشّر. **المصدر:**
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#dealing-with-construction-permits Consulté le :25/03/2018.

الشّكل رقم 24.2 : نتيجة أداء التعامل مع إستخراج تراخيص البناء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

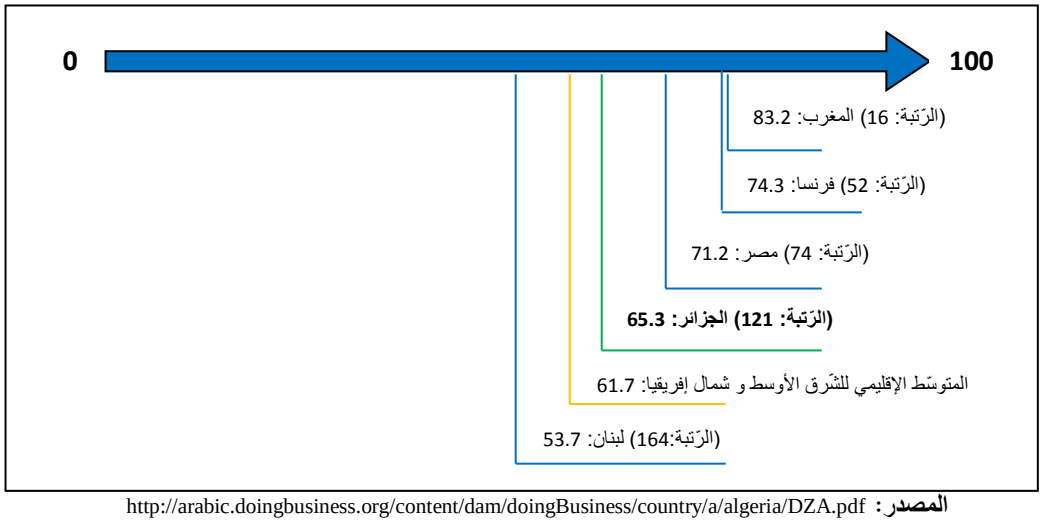

المصدر : http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 07h11

يُظهر الشّكل رقم **(24.2)** أنّ الجزائر جاءت في الرّتبة 121 بأداء مقبول قدّر بـ 65.3 نقطة ضمن مؤشّر إستخراج تراخيص البناء يفوق أداء المتوسّط الإقليمي للشّرق الأوسط و شمال إفريقيا (61.7)، و تقدّمت مصر في الرّتبة 74 بأداء 71.2 نقطة، أمّا المغرب فقد تفوّق بأداء بلغ 83.2 نقطة و برتبة 16.

الجدول رقم 18.2 : إستخراج تراخيص البناء في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالاً
عدد الإجراءات	19	12	20	15.7	12.7	لا يوجد في 19/2018
الوقت (أيام)	131	58	173	123.6	152.3	لا يوجد في 19/2018
التكلفة (% من متوسّط الدّخل الوطني للفرد)	6.5	3.3	1.3	4.4	1.5	لا يوجد في 19/2018
مؤشّر رقابة جودة البناء (0-15)	12.0	13.0	14.0	12.5	11.6	15.0 (6 إقتصادات)

المصدر : http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_dwcp، تاريخ الإطّلاع: 2019/12/15. 08h50
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco#DB_dwcp
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt#DB_dwcp/ 07-05-2020. 05h04

أ. **عدد الإجراءات اللّازمة لإستخراج تراخيص البناء:** هو إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة لبناء مستودع، و المقصود بالإجراء هو أيُّ تعامل بين موظفي أو مديري الشّركة مع أطراف خارجية.[557]

إحتلّت الجزائر الرّتبة 121 عالمياً في هذا المؤشّر في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020، حيث يتطلّب إستخراج تراخيص البناء بالجزائر 19 إجراءاً، بينما يتطلّب ذلك بمصر 20 إجراءاً و 12 إجراءاً بالمغرب. و بذلك يُعتبر هذا الأخير الأفضل من ناحية عدد الإجراءات من أجل إستخراج تراخيص البناء، و يرجع ذلك إلى [558] قيام المغرب بتدشين نظام الشّباك الواحد الذي دخل حيّز التشغيل الكامل منذ سنة 2010 و الذي ساعد على تسهيل هذه الإجراءات.

ب. **الوقت اللّازم لإستخراج تراخيص البناء (بالأيام):** هو إجمالي عدد الأيام اللّازمة لبناء مستودع، و يحسب هذا المقياس متوسّط المدّة الزمنية التي يراها الخبراء المحلّيون ضرورية لإستيفاء أحد الإجراءات عملياً.[559]

يستغرق الأمر 131 يوماً في الجزائر و 173 يوماً في مصر و 58 يوماً في المغرب ليكون بذلك هذا الأخير الأحسن من حيث الوقت اللّازم لإستخراج تراخيص البناء بعدما كانت المدّة به 88.5 يوماً حسب تقريري سنة 2017 و سنة 2018، و يمكن إعتبار هذه المدّة بالمقبولة و التي يمكنها تسهيل عملية بدء مشاريع الأعمال بالمغرب.

و بالرّغم من نجاح الجزائر في تطبيق الإصلاحات و تقليصها للمدّة من 236 يوماً سنة 2016 إلى 146 يوماً خلال سنتي 2017 و 2018، فإنّها تبقى متأخّرة في هذا المجال، حيث جعلت التعامل مع تراخيص البناء أسهل من خلال القضاء على الشّرط القانوني لتقديم نسخة موثّقة من وثيقة الملكية عند التقدّم بطلب للحصول على رخصة البناء.[560]

و تسعى العديد من الدّول إلى تقليص هذه المدّة من أجل تسهيل الحصول على رُخص البناء و ذلك من خلال جملة من الإصلاحات التي يقترحها البنك الدّولي بهدف تسريع عمليات بدء النّشاط التجاري.[561]

---

[557] For more informations see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits

[558] بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 299.

[559] For more informations see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/dealing-with-construction-permits

[560] البنك الدّولي، نقلاً عن: بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 299-300.

[561] بن ميمون و عبدوس، نفس المرجع، ص 299.

ج. **التكلفة (نسبة مئوية من متوسّط الدّخل الوطني للفرد):** تحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسّط الدّخل الوطني للفرد في البلد المعني، و لا تُدرج سوى التكاليف الرّسمية.

تأتي الجزائر من حيث التكلفة التي تقدّر بـ 6.5% من متوسّط الدّخل الوطني للفرد بعد كل من مصر التي تقدّر التكلفة بها 1.3% و التي تعتبر الأحسن مقارنة بالجزائر و المغرب، ثمّ يليها المغرب بـ 3.3%، و ما نلاحظه هو أنّ التكلفة بالجزائر تُعتبر مرتفعة نوعاً ما مقارنة بهذه الدّول حيث تمثّل تقريباً ضعف التكلفة بالمغرب الذي قام بمجهودات رامية إلى تسهيل بدء الأعمال به، ممّا يُسهم في جلب الإستثمارات الأجنبية إليه.

د. مؤشّر رقابة جودة البناء (0-15): يستند مؤشّر رقابة جودة البناء إلى 6 مؤشّرات أخرى ـ مؤشّرات جودة اللّوائح التنظيمية الخاصّة بالمنشآت والبناء، و الرّقابة على الجودة قبل أعمال البناء و الإنشاءات، و الرّقابة على الجودة أثناء أعمال البناء و الإنشاءات، و الرّقابة على الجودة بعد أعمال البناء و الإنشاءات، و أنظمة تحديد المسؤولية و التأمين، و مؤشّر الشّهادات المهنية.

فيما يخص مؤشّر رقابة جودة البناء جاءت الجزائر بعد كل من مصر و المغرب، حيث تحتلُّ مصر و لبنان أعلى قيمة في المؤشّر و التي تقدّر بـ 14 ثمّ المغرب بـ 13 و أخيراً الجزائر بـ 12 في سلّم التقييم. و هذا ما يُظهره الشّكل المُوالي (رقم 25.2):

الشّكل رقم 25.2 : إستخراج تراخيص البناء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة (تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020)

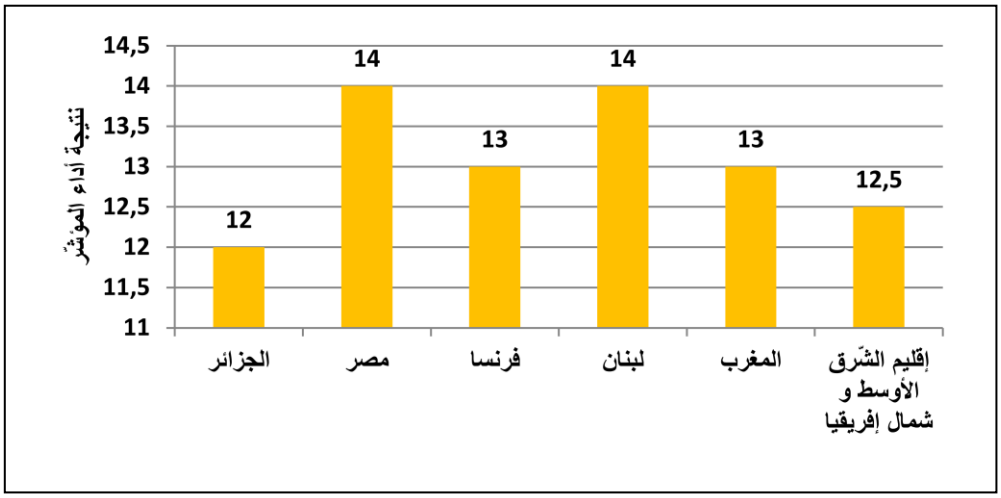

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 07h15

3. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر

بعد تطرّقنا لمختلف الأعباء التي تُواجه أصحاب الأعمال عند قيامهم بأيّ مشروع إعتماداً على مؤشّرات بدء النّشاط التجاري و إستخراج تراخيص البناء، سنحاول معرفة بقيّة الأعباء التي من شأنها عرقلة نشاطهم. من خلال بقيّة المؤشّرات المكوّنة لمؤشّر سهولة الأعمال و المتمثّلة في كل من مؤشّر: الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقليّة و ذلك كما يأتي:

1.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الكهرباء و تسجيل الملكية

من خلال هذا العُنصر، سنقوم بإستخراج الأعباء المُرتبطة بالحصول على الكهرباء و تسجيل الملكية.

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الكهرباء

يتضمّن المؤشّر جميع الإجراءات و الوقت و التكلفة اللّازمة لتوصيل الكهرباء لمبنى قامت إحدى مؤسّسات الأعمال بإنشائه حديثاً، بما في ذلك تمديد أو توسيع نطاق البنية الأساسية القائمة.[562]

الشّكل رقم 26.2 : الحصول على الكهرباء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء

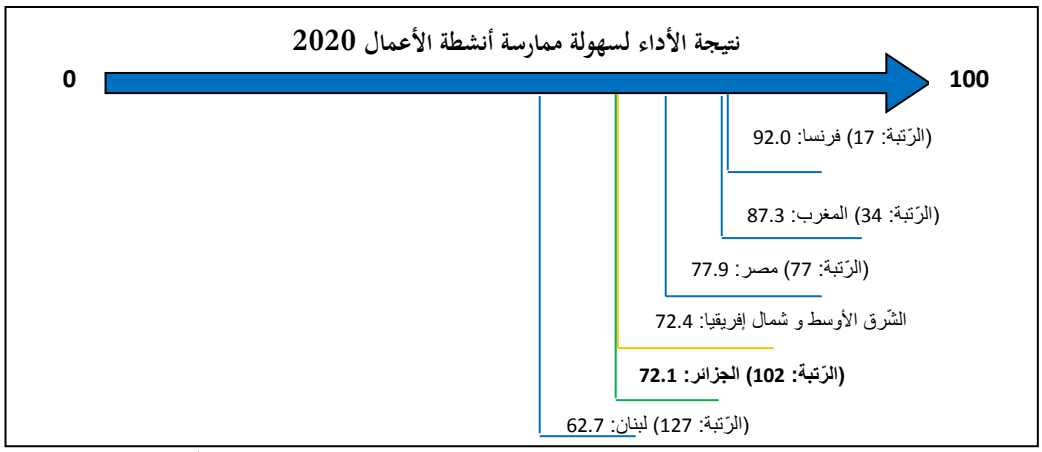

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12- 2019/ 07h26

[562] يتمُّ تحديد ترتيب الإقتصادات على مؤشّر الحصول على الكهرباء عن طريق مقياس نتائج الأداء على مؤشّر الحصول على الكهرباء، هذه النّتائج هي المعدّل البسيط لنتائج الأداء لكل من مكوّنات المؤشّر بإستثناء سعر الكهرباء. (سعر الكهرباء في الجزائر: 2.1 سنت أمريكي لكل كيلوواط ساعة). **المصدر:**
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#getting-electricity , Consulté le :25/03/2018.

حسب تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، حقّقت الجزائر أداءاً مقبولاً بلغ 72.1 نقطة سمح لها بتحقيق الرّتبة 102 في مؤشّر الحصول على الكهرباء. بينما تقدّمت كل من مصر التي جاءت في الرّتبة 77 بأداء بلغ 77.9 نقطة. ثمّ المغرب الذي حقّق أداءاً جيّداً بلغ 87.3 نقطة حصل من خلاله على الرّتبة 34.

الجدول الموالي رقم **(19.2)** يتضمّن مقارنة عدد الإجراءات و الوقت و التكلفة اللّازمة لتوصيل الكهرباء بين كل من الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020:

الجدول رقم 19.2 : الحصول على الكهرباء في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالاً
عدد الإجراءات	5	4	5	4.4	4.4	3 (28 إقتصاداً)
الوقت (أيام)	84	31	53	63.5	74.8	18 (3 إقتصاد)
التكلفة (% من متوسّط الدّخل القومي للفرد)	967.0	1308.8	180.2	419.6	61.0	0.0 (3 إقتصاد)
مؤشّر مدى موثوقية التغذية و شفافية التعرفة (0-8)	5	7	5	4.4	7.4	8.0 (26 إقتصاداً)

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ge، تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019، 08h54
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco#DB_ge
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt#DB_ge، 07-05-2020، 05h04

أ. **عدد الإجراءات اللّازمة لتوصيل الكهرباء:** تتمثّل في جميع الإجراءات المطلوبة من الشّركة لتوصيل الكهرباء بصورة دائمة إلى مستودع مع فرضيات محدّدة، و تشمل هذه الإجراءات تقديم الطّلبات

إلى مؤسّسات الكهرباء و التوقيع على عقود معها، و كافّة عمليات الكشف و التصاريح المطلوبة من الهيئات الأخرى، بالإضافة إلى تمديد الأسلاك الخارجية و النّهائية. [563]

يتطلّب الحصول على الكهرباء في كل من الجزائر و مصر 5 إجراءات بينما يبلغ عدد الإجراءات في المغرب 4 إجراءات و 4.4 إجراءاً في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و لقد سجّلت أفضل الإقتصادات أداءاً في هذا المجال 3 إجراءات فقط.

و بالتالي يمكن إعتبار عدد الإجراءات اللّازمة لتوصيل الكهرباء في الجزائر بالمقبول.

ب. الوقت المستغرق للحصول على الكهرباء: تسجّل المدّة الزّمنية بالأيام التقويمية. و يحسب هذا المقياس متوسّط المدّة الزّمنية التي يرى مؤسّسة الكهرباء و الخبراء المختصون أنّها ضرورية من النّاحية العملية، بدلاً ممّا يقتضيه القانون، لإستيفاء أحد الإجراءات بأقلِّ قدرٍ من المتابعة، و دون أيّة تكاليف إضافية. [564]

تقدّر مدّة الحصول على الكهرباء في الجزائر بغية البدء في مشروع ما بـ 84 يوماً و هي أطول مقارنة بمصر التي يستغرق فيها الوقت 53 يوماً و المغرب بـ 31 يوماً ممّا يجعله الأفضل في هذا المجال بين هاتين الدّولتين.

أمّا في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا فتُقدّر بـ 63.5 يوماً و كذا بالنّسبة لدول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع و التي تبلغ 74.8 يوماً. بينما يتطلّب ذلك 18 يوماً فقط في أفضل 3 إقتصادات أداءاً في العالم.

و يعود السّبب في طول المدّة المستغرقة في الجزائر إلى التباطؤ في إتمام الإجراءات المتعلّقة بتوصيل الكهرباء لكلِّ منشأة إستثمارية. بينما يعود تقليص المدّة في المغرب إلى جودة المرافق و كفاءة الإدارات التي ساهمت في ذلك، و يعدُّ هذا المؤشّر عاملاً محفّزاً و مهمّاً يساهم في جلب الإستثمارات الأجنبية و تسهيل عملية بدء نشاطها. [565]

[563] For more informations see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity

[564] For more informations see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity

[565] البنك الدّولي، نقلاً عن: بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 304.

ج. تكلفة الحصول على الكهرباء:

تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من متوسّط الدّخل الوطني للفرد في الإقتصاد المعني بإستثناء ضريبة القيمة المضافة.[566]

يكلّف الحصول على الكهرباء في الجزائر ما يقدّر بـ 967% من متوسّط الدّخل الوطني للفرد و الذي هو ضعف التكلفة في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا بينما تبلغ 61% بالنّسبة لدول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع، كما نُلاحظ من خلال مُقارنتها بتلك التي في مصر أنّها منخفضة حيث تقدّر بـ 180.2% من متوسّط الدّخل الوطني للفرد و مرتفعة في المغرب إذ تبلغ 1308.8% ليُعدّ بذلك الأكثر تكلفة بالرّغم من عدد الإجراءات الأقل مقارنة بالجزائر و مصر، في ما لا يكلّف ذلك شيئاً في ثلاث أفضل إقتصادات أداءاً في هذا المجال.

نُلاحظ من الجدول تساوي عدد الإجراءات من أجل الحصول على الكهرباء في كل من الجزائر و مصر و المقدّرة بـ 5 إجراءات، فيما يبلغ بالمغرب 4 إجراءات.

حيث قامت الجزائر بتنفيذ إصلاح سنة 2017 بجعلها الحصول على الكهرباء أكثر شفافية عن طريق نشر تعريفة الكهرباء على المواقع الإلكترونية للمنشأة و نظام الطّاقة.[567]

د. مدى موثوقية التغّذية و شفافية التّعرفة: يستخدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مؤشّر متوسّط مدّة إنقطاع التيّار، و تواتر (عدد مرّات) إنقطاع التيّار لقياس مدّة و معدّلات تواتر إنقطاع التيّار الكهربائي في أكبر مدينة تجارية في كل إقتصاد.[568]

---

[566] و يتمُّ إحتساب كافة الرّسوم و التكاليف المتعلّقة بإستيفاء إجراءات توصيل الكهرباء بالمستودع، شاملة الرّسوم المرتبطة بالحصول على التصاريح من الهيئات و الأجهزة الحكومية، و تقديم طلب توصيل الكهرباء، و إستقبال عمليات المعاينة للموقع و تركيبات الأسلاك الدّاخلية، و شراء المستلزمات و المواد، و الأعمال الفعلية للتوصيل، و دفع وديعة التأمين. **المصدر:**
For more informations see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity

[567] البنك الدّولي، نقلاً عن: بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 302.

[568] بالنّسبة لأحد عشر إقتصاداً، يجري جمع البيانات أيضاً لثاني أكبر مدينة تجارية، و مؤشّر متوسّط مدّة إنقطاع التيّار هو متوسّط إجمالي مدّة إنقطاع التيار على مدار السّنة لكلّ عميلٍ تجري خدمته، بينما متوسّط تواتر التيار هو متوسّط عدد مرّات إنقطاع الخدمة عن العميل في السّنة. **المصدر:** https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-electricity

الشّكل رقم 27.2 : الحصول على الكهرباء في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة

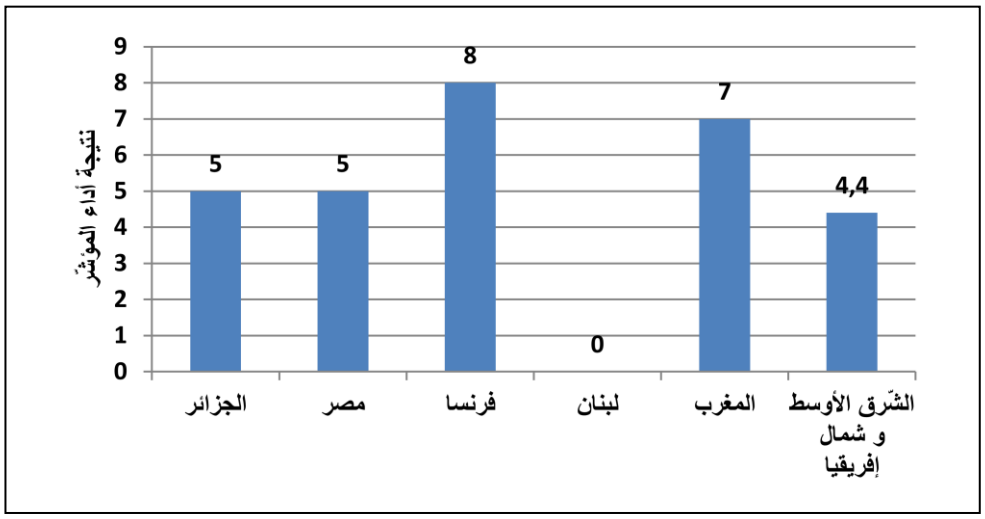

المصدر : http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019، 09h00

من خلال الشّكل (رقم 27.2) نُلاحظ أنّ المغرب يأتي في مقدّمة كل من الجزائر و مصر مسجّلاً أعلى نقطة و هي 7 من أصل 8 نقاط في سلم الترتيب ضمن مؤشّر مدى موثوقية التغذية و شفافية التعرفة بينما سجّلت كل من الجزائر و مصر 5 نقاط.

ما يُستنتج من تحليل العناصر الثّلاث السّابقة (بدء المشروع، الحصول على تراخيص البناء و الحصول على الكهرباء) هو ضعف البنية التحتية و الخدمات و المرافق الضّرورية لإقامة المستثمرين الأجانب بالجزائر.

ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسجيل الملكية

يتضمّن مؤشّر تسجيل الملكية الخطوات و الوقت و التكلفة اللّازمة لتسجيل الملكية، بإفتراض حالة معيارية لصاحب إحدى منشآت الأعمال الذي يرغب في شراء قطعة أرض و مبنى مسجّلين بالفعل و ليسا موضوعاً لأيِّ نزاعٍ حول الملكية.[569]

[569] يتمُّ تحديد ترتيب الإقتصادات على هذا المؤشّر عن طريق فرز نتائج الأداء، هذه النّتائج هي المعدّل البسيط لنتائج الأداء لكل من مكوّنات المؤشّر.

http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#registering-property, Consulté le :25/03/2018.

الشّكل رقم 28.2 : تسجيل الملكية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء

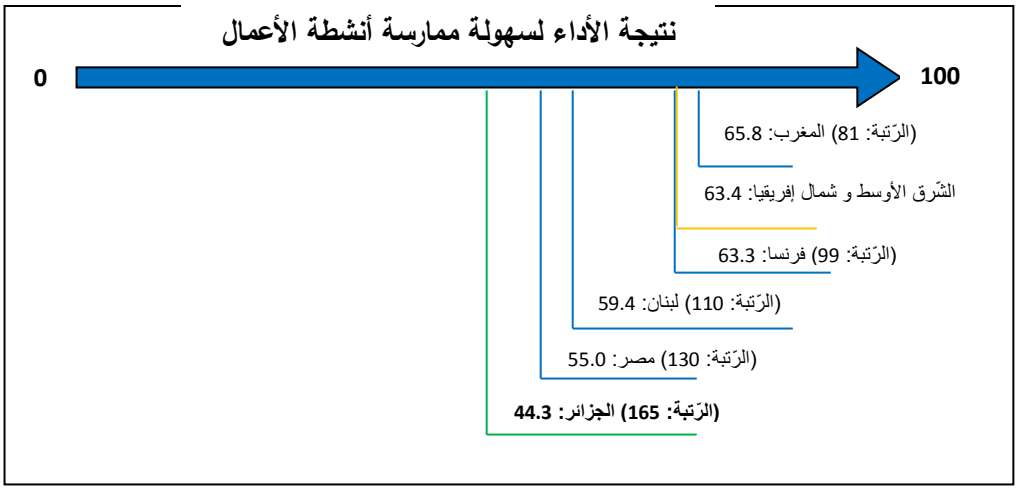

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

تاريخ الإطلاع: 18-12-2019. 07h30

نُلاحظ من خلال الشّكل أعلاه أنّ أداء الجزائر في مؤشّر تسجيل الملكية جاء قريباً من الوسط بلغ 44.3، ممّا جعلها تأتي في رتبة متأخّرة (الرّتبة 165) عن مصر التي جاءت في الرّتبة 130 بأداء بلغ 55 نقطة، أمّا المغرب فقد حقّق أداءاً بلغ 65.8 نقطة سمح له بالمجيئ في الرّتبة 81 حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020.

الجدول الموالي رقم **(20.2)** يتضمّن مقارنة عدد الإجراءات، الوقت و التكلفة اللّازمة لتسجيل الملكية في كل من الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020:

الجدول رقم 20.2 : تسجيل الملكية في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤديين إجمالاً
عدد الإجراءات	10	6	9	5.4	4.7	1 (5 إقتصادات)
الوقت (أيام)	55	20	76	26.6	23.6	1 (2 إقتصاد)
التكلفة (% من قيمة العقّار)	7.1	6.4	1.1	5.6	4.2	0.0 (المملكة العربية السعودية)
مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)	7.5	17.0	9.0	14.6	23.2	لا يوجد في سنة 19/2018

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_rp، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 05h54
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco#DB_rp/
https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/egypt#DB_rp، تاريخ الإطّلاع: 07-05-2020، 05h37

أ. **عدد الإجراءات اللّازمة لتسجيل الملكية:** هو إجمالي عدد الإجراءات المطلوبة قانوناً لتسجيل الملكية. يُعرّف الإجراء على أنّه أيُّ تعامل بين الشّركة المشترية أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون أو واقع الممارسة العملية يشترط وجود وكيل)، أو العقّار نفسه مع أطراف خارجية.[570]

يقدّر عدد الإجراءات اللّازمة قانوناً لتسجيل الملكية في الجزائر بـ 10 إجراءات لتأتي بعد مصر التي تتطلّب فيها 9 إجراءات و كذا المغرب الذي يُعتبر الأفضل بـ 6 إجراءات، بينما يتطلّب ذلك إجراءاً واحداً فقط في أفضل 5 إقتصادات أداءاً في العالم.

[570] For more see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property

- و بالتالي تعدُّ كثرة الإجراءات الإدارية و القانونية لتسجيل الملكية في الجزائر عبئاً على المستثمر الأجنبي.

ب. **الوقت (بالأيام):** إجمالي عدد الأيام اللّازمة قانوناً لتسجيل الملكية. يحسب هذا المقياس متوسّط المدّة التي يراها المحامون المتخصّصون في الملكية العقارية، أو موظفو مصلحة الشّهر العقاري و التوثيق، و مسؤولو السّجل العيني ضرورية لإستيفاء الإجراء.[571]

يستغرق تسجيل الملكية في الجزائر 55 يوماً و في مصر 76 يوماً بينما في المغرب يستغرق ذلك 20 يوماً فقط و هو نفسه تقريباً المسجّل في دول منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع (20.1 يوم)، و يستغرق إجراءاً واحداً فقط في أفضل الإقتصادات أداءاً في العالم.

- و عليه تتميّز المدّة المستغرقة في تسجيل الملكية في الجزائر بطولها إذا ما قورنت بدولة المغرب، و بالتالي يُمكن إعتبارها عبئاً على المستثمر الأجنبي ممّا يؤثّر سلباً على تدفّق الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

ج. **تكلفة تسجيل الملكية (% من قيمة العقّار):** تُحسب التكلفة كنسبة مئوية من قيمة الممتلكات، مع إفتراض أن قيمته تعادل 50 ضعف متوسّط الدّخل الوطني للفرد، و لا تُدرج سوى التكاليف الرّسمية فقط دون سواها.[572]

تُعتبر تكلفة تسجيل الملكية في الجزائر و المغرب مرتفعة مقارنة بمصر التي لم تتجاوز فيها 1.1% من قيمة العقّار في حين يتبيّن لنا من الجدول أنّ المملكة العربية السعودية تُعتبر الأفضل أداءاً في هذا الإطار و هي التي تنعدم بها هذه التكلفة. و بالتالي يمكننا إعتبار التكلفة في مصر بالمقبولة.

في المقابل تعدُّ قيمة 7.1% كتكلفة في الجزائر، عبئاً على بدء أنشطة الأعمال بها بالنّظر إلى عدد الإجراءات و كذا الوقت المستغرق و اللّازم لتسجيل الملكية.

نشير إلى أنّ التكلفة في المغرب قدّرت قبل سنة 2013 بـ 4.9% ثمّ 5.9% خلال الفترة 2013-2017 لترتفع إلى 6.1% خلال سنة 2018 و ذلك نتيجة قيام المغرب بتبسيط عمليات تسجيل الملكية و تحويلها

[571] For more see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property
[572] For more see : https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/registering-property

بشكل أسرع عن طريق إنشاء روابط إتّصالات إلكترونية بين مختلف السّلطات الضّريبية ممّا زاد من تكلفة هذه الإجراءات. [573]

د. مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30): [574] يُقاس مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي بإعتباره مجموع درجات التقدير الخاصّة بمدى موثوقية البنية التحتية، و شفافية المعلومات، و التغطية الجغرافية، و تسوية النّزاعات على الأراضي و المساواة في حقوق الملكية. و تتراوح قيم هذا المؤشّر بين "صفر" و"6"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى وجود نظام أفضل لإدارة الأراضي.

الشّكل الموالي (رقم 29.2) يُظهر قيم مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي في الجزائر و الإقتصادات المقارنة:

الشّكل رقم 29.2 : تسجيل الملكية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة
مؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)
(حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020)

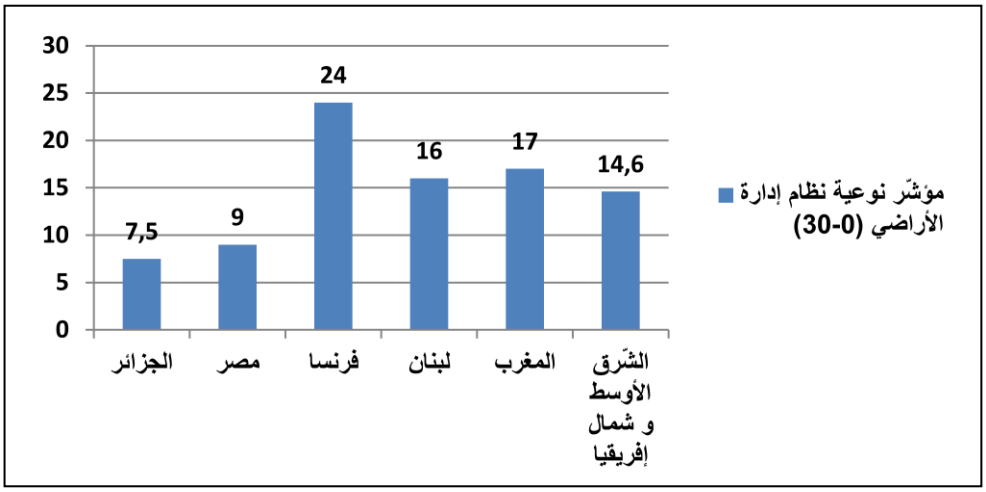

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-12-2019، 09h04.

تجدر الإشارة إلى أنّ المغرب قد حسّن هذا المؤشّر من خلال تحسين الشّفافية في إدارة الأراضي و كذا تبسيط الإجراءات الإدارية هذا ما يُبرزه تحسّن ترتيبه من المرتبة 86 خلال تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018، إلى المرتبة 68 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019. [575]

---

[573] بن ميمون و عبدوس، مرجع سابق، ص 309.

[574] لمؤشّر نوعية نظام إدارة الأراضي خمسة أبعاد: مدى موثوقية البنية التحتية، و شفافية المعلومات، و التغطية الجغرافية، و تسوية النّزاعات على الأراضي و المساواة في الحصول على حقوق الملكية.

[575] شيخي عائشة و شيخي مختارية، **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد الخامس، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 760. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109547

ما يُلاحظ من خلال الشّكل السّابق، أنّ الجزائر تتميّز بمؤشّر متدنّي لإدارة نوعية الأراضي فيها بلغت قيمته 7.5، و منه نستنتج عدم وجود نظام جيّد لإدارة الأراضي في الجزائر.

ممّا سبق نجد أنّ الجزائر من الدّول التي يسودها صعوبة في تسجيل الملكية، من حيث عدد الإجراءات و كذا الوقت و التكلفة اللّازمين لذلك. و بالتالي يُعاني المستثمر من صعوبة الحصول على العقّارات نتيجة تعقيد إجراءات التنازل عنها.

حيث يلزمه لإنجاز إستثمار دائم إمتلاك عقّار يحقّق عليه مشروعه، يجنّبه تكاليف الكراء و يضمن لنفسه حرية إستغلاله تبعاً لمتطلّبات الإستثمار، ممّا من شأنه إبعاده عن الخلافات القضائية التي قد تنشأ عن تعدّد الملاك، أي بعبارة أخرى سيدعّم ملكية المشروع.[576]

تصنّف العقّارات في الجزائر إلى:[577] عقّارات سكنية (كالشّقق والمنازل)، عقّارات تجارية (محلّات البيع، المراكز التجارية،...)، عقّارات زراعية و فلاحية، عقّارات الإدارات العمومية و الحكومية إضافة إلى عقّارات صناعية.

من الأسباب التي تؤدّي إلى تعسّر الحصول على العقّار ممّا قد يدفع إلى توقّف العديد من المشاريع الإستثمارية ما يلي:

- صعوبة الحصول على رخصة البناء بدون وجود عقود الملكية، كما أنّ الحصول عليها يتطلّب وقتاً طويلاً بسبب الدّراسة التقنية و القانونية المعقّدة من مديريات البناء و التعمير.[578]

كما يظهر مشكل آخر يُعاني منه المستثمرون بعد مشكلة عدم الحصول على العقّار هو مشكل عدم تسوية الوضعية القانونية للعقّارات التي بحوزتهم، فعدم إمتلاكهم لعقود الملكية سيحرمهم من الحصول على التمويل البنكي (عدم توفر الضّمان) و من أجل إيجاد حل لهذه المسألة المعقّدة تدخّلت السّلطات العمومية في إطار برامج ترقية الإستثمار الفلاحي و الصّناعي لتسوية الوضع القانوني للعديد من الأراضي، إذ إنتقلت التسوية القانونية للعقّارات من 25% سنة 1999 إلى 52% سنة 2003، و يعود سبب التأخّر في تسوية الكثير من القضايا العالقة إلى تداخل الصّلاحيات بين مديرية أملاك الدّولة

---

[576] قيبو اسمهان، مرجع سابق، ص 169.

[577] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 61. تاريخ الإطّلاع: 20-10-2020. 17h30

[578] موهوبي محفوظ، مركز العقار من منظور الإستثمار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصّص قانون الأعمال، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص 13. نقلاً عن: حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، **القيود الواردة على الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلّة القانون و العلوم السّياسية، العدد السّابع، جانفي 2018، ص 298. تاريخ الإطّلاع: 29-10-2020. 09h52

و دواوين الترقية العقّارية، و إلى عدم وضوح المسؤوليات فيما يتعلّق بتعيين الأطراف المعنية بمنح الأراضي و كتابة عقود ملكيتها.[579]

- كما لا يوجد توزيع صريح للإختصاصات فيما يخص قرار منح العقّار بين كل من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، و لجنة التنشيط المحلّي و ترقية الإستثمار.[580]

- كثرة الإجراءات الإدارية و عدم وضوحها بسبب طول المدّة الزّمنية التي تستغرقها عملية ردِّ هيئات منح قرار إستغلال العقّار (الهيئة المكلّفة بالعقّار و لجنة التنشيط المحلّي لترقية الإستثمار على مستوى الشّباك الوحيد).[581]

- عدم توافق طبيعة الأراضي الصّناعية المخصّصة و نوع النّشاط. [582]

- تخصيص أراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف تهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة.[583]

حيث توجد مشاريع إستثمارية محقّقة و مجهّزة إلّا أنّها لم تنطلق بعد في عملية الإستغلال لسبب نقص الكهرباء و المياه و الغاز، و هذا ما يدلّ على أنّه قد لا تستفيد الأراضي الممنوحة للمستثمرين من المنافع العامّة كالطّرق و المياه و الكهرباء ... إلخ، نظراً لعدم توفر السّلطات المحلّية على الميزانية اللّازمة لإقامة الأشغال الخاصّة بهذه المنافع نتيجة تقلّص الغلاف المالي لميزانية التجهيز. [584]

إضافة إلى هذه العوامل هناك جانب آخر و هو إحتجاج المستثمرين في عدم وجود العقّار الموجّه للمشاريع الإستثمارية نتيجة بعده عن المواد الأولية، ممّا أدّى بالمستثمرين إلى عدم التحمّس لإنجاز إستثمارات .[585]

- عدم وجود سياسة تشريعية واضحة في مجال الإستثمار.[586] كما أنّ النّصوص القانونية ناقصة و لا تفي بالغرض فيما يخص العمليات الاقتصادية، إذ أن مشكل العقّار الصّناعي يعدُّ من أهم العراقيل،

---

[579] ناجي بن حسين، مرجع سابق (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، ص 295.

[580] حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، مرجع سابق، ص 298. تاريخ الإطّلاع: 29-10-2020. 09h57

[581] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 66.

[582] حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، مرجع سابق، ص 298.

[583] لعماري وليد، **الحوافز و الحواجز القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون تخصّص قانون الأعمال ،منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 103.

[584] بن حمودة محبوب و بن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص 66. تاريخ الإطّلاع: 02-08-2020. 20h21

[585] نعيمي فوزي، إشكالية العقار في عملية الإستثمار الخاص في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية الإقتصادية و السّياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، عدد 01، 2003، ص 149. نقلاً عن: قاضي سي طاهر، **العقار الإقتصادي كعائق أمام تشجيع الإستثمار في الجزائر**، بحث منشور على موقع المركز الدّيمقراطي العربي للدّراسات الإستراتيجية، الإقتصادية و السّياسية، بتاريخ: 17 نوفمبر 2016، متاح على الرّابط: https://democraticac.de/?p=40044

فحسب تقرير البنك الدولي، فإنّ العديد من المؤسّسات تبحث عن العقّار الصّناعي و يصل إنتظارها إلى 4 سنوات. [587]

حاول قانون المالية لسنة 2016 التقليل من حدّة هذا المشكل من خلال نصّ المادة 58 على إمكانية الأشخاص الطّبيعيين أو المعنويين من القطاع الخاص من إنشاء و تهيئة و تسيير مناطق النّشاط و مناطق صناعية على أراض غير فلاحية تشكّل ملكيتهم. [588]

و أدّى غياب سوق عقّاري فعّال إلى وجود الكثير من المضاربات حول العقّار الصّناعي و صعوبة التأكّد من ملكيته الحقيقية، بسبب عدم حصول المستفيدين من الأراضي الصّناعية على عقود حقيقية بحيث ترفض كضمانات للإستثمارات، [589]

كما أنّ السّلطات المحلّية لا تتوفّر على هيئة لمسح الأراضي المتوفّرة على مستوى الولاية، و بإستثناء الأراضي التابعة للخواص فإنّ الأخرى تبقى طبيعتها و ملكيتها مجهولة و التي غالباً ما تمنح للمقاولين و المستثمرين بدون سندات إثبات، و هذا ما يؤدّي إلى ظهور نزاعات خاصّة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السّلطات المحلّية، مع العلم أنّ البنك يشترط ضمانات (الإطّلاع على سند الملكية) قبل منحه لأي قرض. [590]

خلال سنوات قليلة ظهرت شبكات مضاربة و سمسرة يُطلق عليها عادة إسم "مافيا العقّار"، عملت على إختراق الثّغرات القانونية و تحويلها إلى مصدر للثّراء السّريع و ألحقت –بشهادة الجميع– أضراراً كبيرة بالإقتصاد و عطّلت مشاريع التنمية، فمشكلة العقّار وضعت كأوّل عائق من طرف المستثمرين الأجانب و المواطنين على حدّ سواء يقف أمام تدفّق الإستثمار لإرتباطها بإشكالية الملكية و كيفية الإنتفاع منها و التصرّف بها. [591]

نذكّر أنّه بعد فتح الدّولة المجال للإستثمار الخاص و الأجنبي على مصراعيه و لم تفرّق بينهما تماشياً مع تخلّيها عن النّهج الإشتراكي و تبنّيها إقتصاد السّوق، و إقرار منح الإمتياز مع إمكانية التنازل من

---

[586] محمد حجاري، إشكالية العقار الصّناعي و الفلاحي و تأثيرها على الاستثمار في الجزائر، مجلّة الواحات للبحوث و الدّراسات، العدد 16، 2012، ص 333. نقلاً عن: حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، مرجع سابق، ص 299.

[587] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 66. تاريخ الإطّلاع: 02-08-2020. 20h21

[588] عبد القادر هاملي و سفيان بولعراس، مرجع سابق، ص 38.

[589] عامر سعدية، مرجع سابق، ص 116.

[590] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، مرجع سابق، ص 66. تاريخ الإطّلاع: 02-08-2020. 20h21

[591] بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، نفس المرجع، نفس الصّفحة.

خلال قانون الإستثمار لسنة 1993 و بقي الأمر هكذا حتى سنة 2007، حيث عدّل القانون و كرّس عقد الإمتياز مع إمكانية التنازل؛ إستغلّ مستثمرون وهميّون هذه المرحلة همّهم الوحيد الحصول على العقّار لأغراض ليس لها صلة بالمشروع الإستثماري، كما تواجدت إشكالية الجهة المانحة للإمتياز خلال هذه الفترة، و كان المستثمرون الحقيقيون يشتكون من إنعدام العقّار الصّناعي الذي يُعدُّ أهمَّ موردٍ للمؤسّسة الصّناعية.[592]

كذلك زاد حجم المضاربة في العقار نظراً لتحديد الأسعار بطريقة إدارية بعيدة تماماً عن أسعار السّوق. ما لم يُمكّن المستثمرين الفعليين من الحصول على العقار الصّناعي بأسعار معقولة. و حتى حرمان الجادين منهم من الحصول عليه نتيجة لضعف مؤسّسات الدّولة في إحكام الرّقابة على كيفيات منح الأراضي و هو ما أكّده الواقع الميداني. و بيّنت ذلك الدّراسة التي قام بها المركز الوطني للدّراسات و التحاليل من أجل السّكان و التنمية"*CENEAP*"* حول العقار بأنّ 85% من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة مع "*ANDI*" و لم يُطوّر عدد كبير منهم إستثماره، و هناك من حوّل العقّار عن الغرض الأساسي الذي منح له من أجله.[593]

و بالتالي إستغلّ المستثمرون الوهميون القوانين المحفّزة للإستثمار في بيع الأراضي لفائدة بالدّينار الرّمزي لأغراض المصلحة الخاصّة ليس لها صلة بالإستثمار، في حين كانت الدّولة تأمل في إنجاز أقطاب إستثمارية هامّة من شأنها تخفيف عناء المردود السّلبي للمؤسّسات العمومية الإقتصادية ماعدا القليل منهم، و من جهة أخرى إنشاء مناصب عمل لفائدة البطّالين أو المسرّحين من هذه المؤسّسات تطبيقاً لمبادئ إقتصاد السّوق الذي أقره الدّستور الجزائري سنة 1989.

الحقيقة أنّ العقّار الإقتصادي موجود لكن كيفية إستغلاله و طبيعته و الجهة المسيّرة له هو العامل الذي أدّى بالمستثمر يتحجّج بصعوبة إنجاز مشاريع إستثمارية، و إعتبروا أنّ قانون الإستثمار لم يتجاوب معهم.[594]

---

[592] قاضي سي طاهر، مرجع سابق. تاريخ الإطّلاع: 30-10-2020. 11h49

* CENEAP : Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement: Dans le cadre du processus de développement économique et social du pays, le CENEAP a pour mission d'entreprendre des études et analyses à caractère économique, politique, démographique, social et culturel.

[593] شوقي يعيش تمام و فريد علواش، **التحدّيات التي تواجه سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلّة الحقوق و الحريات، جامعة محمد خيضر– بسكرة، المجلّد 2، العدد 1، ديسمبر 2016، ص 15، بتصرّف. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46877 ، تاريخ الإطّلاع: 06–04–2019.

[594] قاضي سي طاهر، مرجع سابق.

من أجل تحقيق نموّ إقتصادي و التخلّص من التبعية الإقتصادية لقطاع المحروقات و حتمية التوجّه للإستثمار في قطاعات أخرى ذات البعد الإستراتيجي كالفلاحة، السّياحة، الصّناعة و قطاع الخدمات؛ يُعتبر العقّار الإقتصادي من بين الرّهانات التي تعوّل عليها الدولة كثيراً. و ذلك من خلال:[595]

- إزالة كل العقبات لتسهيل كيفية الحصول على العقار لإنجاز المشاريع الإستثمارية.
- التخفيف من الإجراءات البيروقراطية للحصول على العقار.
- القضاء على السّوق الموازية للعقّار و مكافحة شبكات المضاربة على العقار التي إستغلت الثّغرات القانونية ممّا جعلها مصدراً للثّراء السّريع.
- ضرورة تطبيق نظام لامركزية سلطة التنازل عن العقّار الموجّه للإستثمار.
- إستغلال الأراضي الخاصّة و أراضي الحبوس و الأوقاف كعقّار صناعي لرفع عدد الأوعية العقارية الموجّهة للمشاريع الإستثمارية.
- لابدّ من إنشاء بنك للمعلومات و مرصد خاصّين بالعقار الصّناعي.

[595] قاضي سي طاهر، مرجع سابق.

2.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلية

من خلال هذا العنصر سنحاول إستخراج الأعباء التي تُواجه المستثمر المرتبطة بالحصول على الإئتمان و كذا تلك المتعلّقة بحماية المستثمرين الأقلية.

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الإئتمان

يوضّح مؤشّر الحصول على الإئتمان مجموعتين من القضايا هما: سجّلات المعلومات الإئتمانية (الإستعلام الإئتماني) و مدى فعالية قوانين الضّمانات العينية و الإفلاس في تسهيل الإقراض.[596]

الشّكل الموالي يوضّح مكانة الجزائر ضمن هذا المؤشّر:

الشّكل رقم 30.2 : الحصول على الإئتمان في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

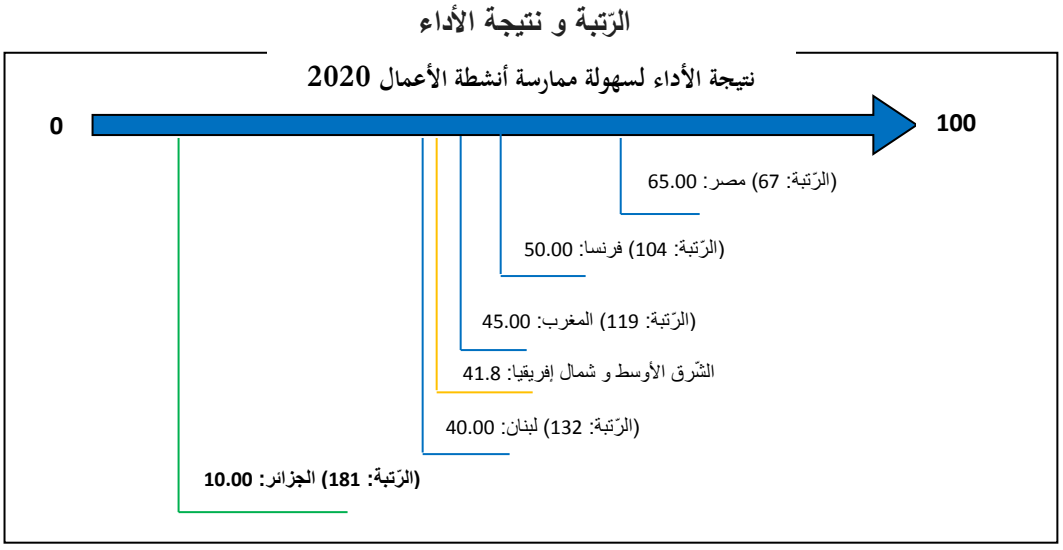

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 07h54

يبدو بوضوح التأخّر الكبير للجزائر ضمن مؤشّر الحصول على الإئتمان حسب تقرير سنة 2020، حيث جاء أداء الجزائر ضعيفاً جدّاً و هو بعيد عن أداء الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا إذ بلغ 10 نقط و في الرّتبة 181 ضمن 190 دولة. بينما تأتي مصر في رتبة متقدّمة و هي الرّتبة الـ 67 مسجّلة أداءاً يقدّر بـ 65 نقطة، ثمّ فرنسا و بعدها المغرب الذي جاء في الرّتبة 119 بأداء متوسّط بلغ 50 نقطة.

[596] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#getting-credit Consulté le : 25/03/2018.

الجدول رقم 21.2 : الحصول على الائتمان في الجزائر، المغرب و مصر

حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
مؤشّر قوّة الحقوق القانونية (0-12)	2	2	5	3.1	6.1	12 (5 إقتصادات)
مؤشّر مدى عمق المعلومات الإئتمانية (0-8)	0	7	8	5.3	6.8	8 (53 إقتصاداً)
تغطية مركز السجلات (% من البالغين)	3.6	0.0	9.5	15.8	24.4	100.0 (2 إقتصاداً)
مركز المعلومات الإئتمانية (% من البالغين)	0	31.6	31.3	16.3	66.7	100.0 (14 إقتصاداً)

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc ، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 05h47

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 05h38

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 05h51

أ. مؤشّر قوة الحقوق القانونية (0-12):

يقيس هذا المؤشّر الدّرجة التي تحمي بها قوانين الضّمانات العينية و الإفلاس حقوق المقترضين و المقرضين، ممّا يؤدّي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض.[597]

تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين 0 و 12 نقطة، و يشير عدد نقاط أعلى إلى أنّ قوانين الضّمانات و الإفلاس مصمّمة بشكل أفضل لتسهيل الوصول إلى الائتمان.[598]

[597] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc, Consulté le : 26-10-2020, 12h12

[598] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-credit , Consulté le : 26-10-2020, 21h56

الشّكل رقم 31.2 : الحقوق القانونية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة
(حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020)

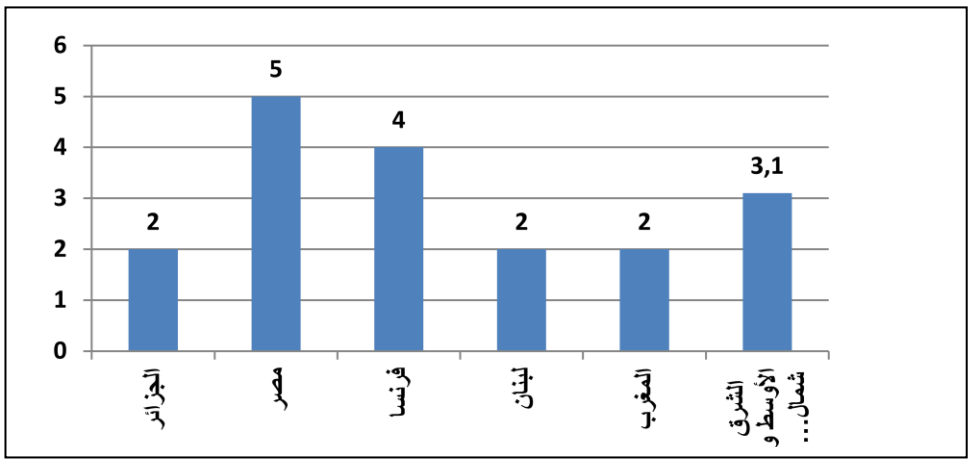

المصدر : http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2020. 07h58

حسب الشّكل السّابق رقم **(31.2)** بلغت قيمة هذا المؤشّر 2 نقطة بكل من الجزائر و المغرب، و 5 نقط بمصر، و منه نستنتج أنّ قوانين الضّمانات و الإفلاس في الجزائر ليست مصمّمة بشكل أفضل ممّا يصعّب الوصول إلى الإئتمان بها.

ب. مؤشّر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0-8):

يقيس هذا المؤشّر[599] القواعد و الممارسات التي تؤثّر على مدى و نطاق التغطية، و توافر و نوعية المعلومات الإئتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الإئتمانية.[600]

ما نلاحظه بالنّسبة للجزائر أنّ مؤشّر مدى عمق المعلومات الإئتمانية جاء تقديره صفراً و بالتالي فإنّ مركز المعلومات الإئتمانية بها لا يعمل أو أنّ نطاق تغطيته أقل من 5% من السّكان الرّاشدين حيث نُلاحظ من الجدول أنّ نسبة تغطية مركز السّجلات بلغ 3.6%، و هو ما يصعّب قرارات الإقراض.

[599] تتراوح نقاط هذا المؤشّر بين صفر و 8 و يشير عدد نقاط أعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الإئتمانية إمّا عن طريق مراكز السّجلات أو مراكز المعلومات الإئتمانية، بما يسهّل قرارات الإقراض. وإذا كان مركز السّجلات أو مركز المعلومات الإئتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطيته أقل من 5% من السّكان الرّاشدين، فإنّ تقدير مؤشّر مدى عمق المعلومات الإئتمانية يكون "صفراً ". أنظر الرّابط:
https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-credit., Consulté le : 26-10-2020, 19h01

[600] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc , Consulté le : 26-10-2020, 12h15

الشّكل رقم 32.2 : معلومات الإئتمان في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

(حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020)

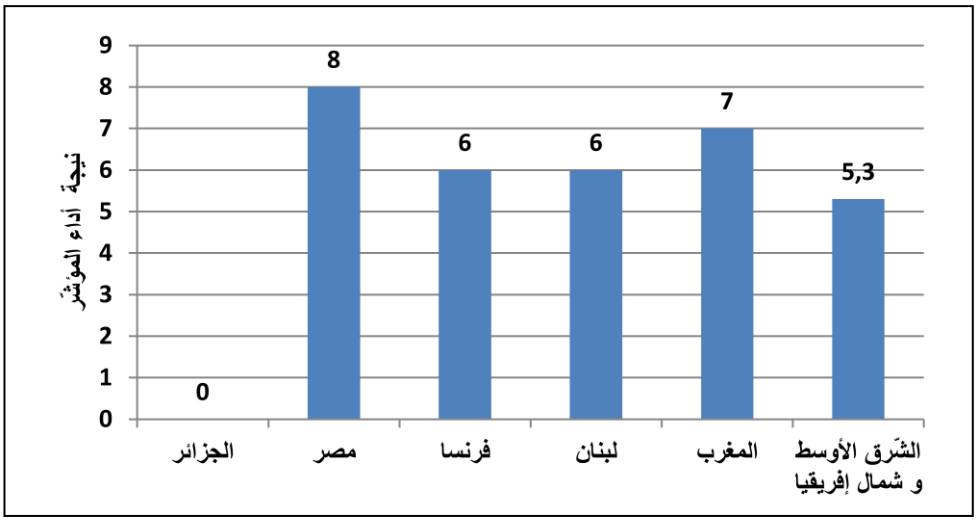

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019، 08h00

ج. تغطية مركز السّجلات[601] (نسبة مئوية من البالغين)

يوضّح هذا المؤشّر عدد الأفراد و الشّركات المسجّلة في أحد السّجلات العامّة للمعلومات الإئتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الإقتراض في السّنوات الخمس الماضية.[602]

د. مركز المعلومات الإئتمانية (نسبة مئوية من البالغين)

يوضّح هذا المؤشّر عدد الأفراد و الشّركات المسّجلة في أحد المكاتب الخاصّة للمعلومات الإئتمانية التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الإقتراض في السّنوات الخمس الماضية. [603]

و يُعرّف مركز المعلومات الإئتمانية بأنّه قاعدة بيانات يديرها القطاع العام، يتمُّ عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرّقابة على البنوك، و هو مركز يجمع المعلومات عن الجدارة الإئتمانية للمقترضين (أفراداً أو شركات) في النّظام المالي و يسهّل تبادل المعلومات الإئتمانية فيما بين البنوك، و غيرها

[601] يُعرّف مركز السّجلات بأنّه شركة خاصّة أو منظّمة غير ربحية تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفراداً كانوا أم شركات) في النّظام المالي، كما يسهّل هذا المركز تبادل المعلومات الإئتمانية فيما بين البنوك والمؤسّسات المالية، (يدعم العديد من مراكز السّجلات الأنشطة المصرفية و أنشطة الرّقابة المالية في الممارسات العمليّة، علماً أنّ هذا ليس هدفها الرّئيسي)، و لا يُؤخذ في الحسبان مراكز التحرّي عن الوضع الإئتماني التي لا تسهّل تبادل المعلومات فيما بين الدّائنين. أنظر الرّابط:
https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-credit, Consulté le: 27-10-2020, 19h06

[602] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc, Consulté le : 26-10-2020, 21h18

[603] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc, Consulté le: 26-10-2020, 21h25

من المؤسّسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية. و إذا لم يوجد مركزاً للمعلومات الإئتمانية يمارس أعماله، تُحسب قيمة التغطية "صفراً". [604]

لا يزال النّظام البنكي الجزائري دون المستوى المطلوب و هذا لعدّة أسباب من بينها:[605]

- نقص الكفاءات المهنية لدى مسيري البنوك فيما يتعلّق بتسيير القروض و تقييم المخاطر، حيث أنّ المشرفين على البنوك لا يراعون مدى ضخامة المشاريع مقارنة بالقروض التي يمنحونها فهي غالباً ما تكون غير متناسبة. إضافة إلى ذلك فهم يعتمدون على طرق تقليدية في تسيير القروض عوضاً عن الطّرق الحديثة التي تساهم في تسيير هذه القروض بشكل أفضل و أسهل.
- ضعف الهياكل القاعدية و بطء أنظمة المعلومات البنكية، حيث يُمكن أن يستغرق تحصيل بنكي لدى نفس البنك في نفس المدينة مدّة طويلة، و أيضاً إذا تعلّق الأمر ببنكيين مختلفين و في مدينتين مختلفتين فالمدّة تزداد أكثر، و هذا ما يجعل الحصول على القروض يتطلّب وقتاً كبيراً.
- بالنّسبة للإجرءات التي تتّخذها البنوك عادة ما تكون كثيرة و تتطلّب مدّة طويلة لدراسة ملفات القروض قبل إتخاذها قرار الموافقة، و قد تكون الإجابة بالرّفض في العديد من الحالات.
- ضعف أداء البورصة الجزائرية أدّى إلى رداءة السّوق المالية.

حيث يحتاج المستثمر إلى جانب وجود نظام مصرفي يقدّم قروضاً لتمويل المشاريع؛ لأن يجد تمويلاً مباشراً لدى سوق مالية تتيح إمكانية الإستفادة من الإدّخار العام عبر إقتناء الأسهم و السّندات. و قد قامت السّلطات الجزائرية بإنشاء بورصة الجزائر ليتضح أنّها لا تزال عاجزة عن تقديم أيّة إضافة في ترقية الإستثمارات.[606]

إضافة إلى ما سبق تمثّلت كذلك أهم القيود التي أعاقت تأهيل القطاع البنكي في: [607]

- نظراً لتعقّد النّظام القضائي، و بطئه في تنفيذٌ الأحكام، غالباً ما تفرض البنوك ضمانات و رهون عقّارية، قد تفوق أحياناً مبلغ القرض.

---

[604] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/getting-credit, Consulté le : 27-10-2020, 19h13

[605] حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، مرجع سابق، ص 289. تاريخ الإطّلاع: 14-07-2020. 18h34

[606] قيبو اسمهان، مرجع سابق، ص 170.

[607] وصاف سعيدي و قويدري محمد، **واقع مناخ الإستثمار في الجزائر: بين الحوافز و العوائق**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، ص 45.

- غياب آليات بنكية لتغطية التذبذبات في معدّلات الصّرف و معدّلات الفائدة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من مستوى إحجام المستثمرين على توطين مشاريعهم.
- عدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلّية بديلة عن القروض البنكية.
- بطء إجراءات تحويل الأجور و الأرباح إلى الخارج.

❖ و بالتالي تُعتبر صعوبة الحصول على التمويل عبئاً يُثقل مسار المستثمر في الجزائر.

فالدّراسة التي قام بها البنك الدّولي أكّدت النّتائج موقف رؤساء المؤسّسات الإقتصادية و إعتبارهم بأنّ العوائق المالية من أكبر العوائق التي يعترض لها نشاطهم الإستثماري و المتمثّلة أساساً في صعوبة الحصول على التمويل، خاصّة بالنّسبة للمؤسّسات الصّغيرة لعدم تمكّنها من توفير الضّمانات الكافية.[608]

و حسب مؤشّر"كوفاس *Coface*" الرّائد في تأمينات القروض و ضمان التجارة الخارجية الفرنسية، الذي نشرته الشّركة في تحليلها السّنوي للمخاطر و التوقّعات خلال ملتقى "مخاطر البلدان" 2016 في "باريس" تمّ تخفيض تصنيف الجزائر إلى نقطة متردية و إعتبره بلداً ذو مخاطر عالية نتيجة الظّروف المالية جِدُّ صعبة التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري إثر انهيار أسعار النّفط و توسّع عجز الموازنة و ميزان المدفوعات منذ 2015.[609]

ثانياً: الأعباء المرتبطة بحماية المستثمرين الأقلية

يوضّح مؤشّر أنظمة نطاق تضارب المصالح قوة سبل حماية المساهمين من مالكي حصص الأقليّة ضد قيام أعضاء مجالس الإدارات بإساءة إستخدام أصول الشّركات لتحقيق مكاسب شخصية.[610]

و تفرّق تلك المؤشّرات بين 3 أبعاد في تضارب المصالح، و هي: شفافية صفقات الأطراف ذوي العلاقة (مؤشّر نطاق الإفصاح)، و إمكانية المساهمين على مقاضاة أعضاء مجلس الإدارة و تحميلهم مسؤولية التعامل الذّاتي (مؤشّر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة)، و الإطّلاع على الأدلّة و تخصيص النّفقات القانونية خلال قيام المساهمين برفع الدّعاوى (سهولة نطاق قيام المساهمين برفع الدّعاوى).[611]

---

[608] عامر سعدية، مرجع سابق، ص ص 114-116.

[609] نفس المرجع، نفس الصّفحة.

[610] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#protecting-minority-investors Consulté le : 25/03/2018.

[611] أنظر الرّابط: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors ، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020. 19h53

الشّكل رقم 33.2 : حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

الرّتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

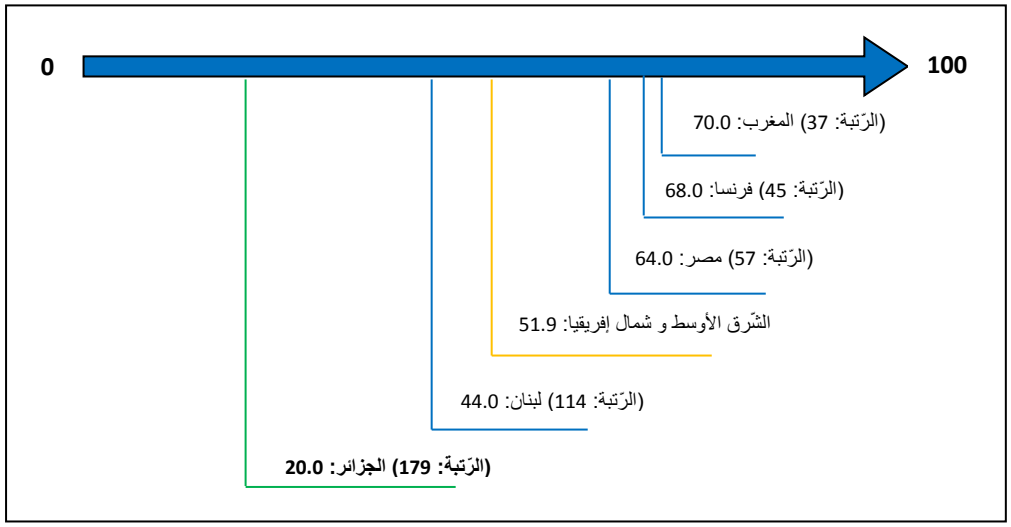

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2018، 08h52

من خلال الشّكل أعلاه رقم **(33.2)** نُلاحظ أنّ الجزائر جاءت في رتبة متأخّرة من ناحية حماية المستثمرين الأقليّة و هي الرّتبة 179 من بين 190 إقتصاداً، من خلال تسجيلها لأداء ضعيف قدّر بـ 20.0 نقطة مقارنة بأداء دول الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا الذي يعتبر متوسّطاً بـ 51.9 نقطة، و مقارنة بالمغرب الذي جاء في الرّتبة 37 بأداء جيّد بلغ 70.0 نقطة متقدّماً بذلك عن فرنسا التي جاءت في الرّتبة 45 بأداء بلغ 68.0 نقطة، ثمّ مصر في الرّتبة 57 بأداء يفوق أداء دول الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا بـ 64.0 نقطة.

و من أجل الوقوف على العوامل التي أدّت إلى تأخّر الجزائر في هذا المجال، لدينا الجدول التالي (رقم **22.2**):

الجدول رقم 22.2 : حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر، المغرب و مصر

حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
مؤشّر نطاق الإفصاح (10-0)	4.0	9.0	8.0	6.4	6.5	10 (13 إقتصاداً)
مؤشّر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (10-0)	1.0	2.0	3.0	4.8	5.3	10 (3 إقتصادات)
مؤشّر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدّعاوى (10-0)	5.0	7.0	3.0	4.7	7.3	10 (جيبوتي)
مؤشّر نطاق حقوق المساهمين (6-0)	0.0	6.0	6.0	3.2	4.7	6 (19 إقتصاداً)
مؤشّر مدى الملكية و الإدارة (7-0)	0.0	5.0	6.0	3.6	4.5	7 (9 إقتصادات)
مؤشّر نطاق الشّفافية في الشّركات (7-0)	0.0	6.0	6.0	3.5	5.7	7 (13 إقتصاداً)

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_pi، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 06h00

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 06h09

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 06h13

تمّ تحديد ترتيب الإقتصادات على هذا المؤشّر عن طريق فرز نتائج الأداء على مؤشّر حماية المستثمرين الأقليّة.[612] هذه النّتائج هي مجموع مؤشّر نطاق تضارب المصالح * و مؤشّر نطاق الحوكمة و حقوق المساهمين** .

[612] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors ، تاريخ الإطّلاع: 08-11-2020، 08h23

* **مؤشّر أنظمة نطاق تضارب المصالح** هو مجموع كل من مؤشّر نطاق الإفصاح، و مؤشّر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، و مؤشّر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدّعاوى. و تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و"30"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى تنظيم أقوى لتضارب المصالح.

و تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى حماية أكبر للمستثمرين الأقليّة.

نُلاحظ من الجدول أعلاه تدنّي ترتيب الجزائر في المؤشّرات الفرعية المكوّنة لمؤشّر حماية المستثمرين الأقليّة التالية:

أ. **مؤشّر نطاق الإفصاح:**

تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و "10"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى قدر أكبر من المعلومات المفصح عنها.[613]

بلغت قيمة مؤشّر نطاق الإفصاح 4.0 في الجزائر، و 9.0 في المغرب، و 8.0 في مصر، أمّا بإقليم الشّرق الأوسط 6.4، ممّا يعني أنّه لا يوجد بالجزائر قدر أكبر من المعلومات المُفصح عنها على عكس المغرب و مصر اللّتين يقترب فيهما المؤشّر من 10.

ب. **مؤشّر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة:**

تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى.[614]

بلغت قيمة المؤشّر 1.0، 2.0 و 3.0 في كل من الجزائر، المغرب و مصر على التوالي ممّا يدّل على عدم تحميل أعضاء مجلس الإدارة مسؤولية كبرى، على عكس ما هو عليه الأمر في تلك الدّول التي سجّل بها المؤشّر قيمة كاملة و هي 10 نقط ممّا جعلهم أفضل المؤدّيين إجمالاً و عددها 3 إقتصادات حسب الجدول أعلاه.

** يقيس **مؤشّر نطاق الحوكمة و حقوق المساهمين**؛ حقوق المساهمين في حوكمة الشّركات من خلال تمييز 3 أبعاد في الحوكمة الرّشيدة: حقوق المساهمين و دورهم في إتخاذ القرارات الكبرى المتعلّقة بالشّركة (مؤشّر مدى نطاق حقوق المساهمين)، ضمانات في الحوكمة تتعلّق بحماية المساهمين من سيطرة المجلس المفرطة والمنتهكة لحقوقهم (مؤشّر مدى الملكية والإدارة) وشفافية الشّركات فيما يتعلّق بحصص الملكية، والتعويض، و مراجعة الحسابات و التوقّعات المالية (مؤشّر نطاق الشّفافية في الشّركات):

Source: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors, Consulté le : 26-10-2020, 20h06

[613] في "النّمسا" على سبيل المثال؛ تتوفّر الدّعاوى المشتقّة للمساهمين الذين يمتلكون 10% من رأس المال (درجة 1), المصدر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020، 20h06

[614] في النّمسا على سبيل المثال؛ يمكن رفع دعاوى غير مباشرة من جانب المساهمين الذين بحوزتهم 10 في المائة أو أقل من أسهم رأس المال (نقطة واحدة). المصدر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors،تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020، 20h06

ج. مؤشّر سهولة قيام المساهمين بالدّعاوى:

تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و"10"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى صلاحيات كبرى للمساهمين للطّعن في الصّفقات.[615]

يتفوّق المغرب في هذا المؤشّر الذي سجّل قيمة 7.0 على كل من الجزائر الذي بلغ بها قيمة 5.0 ثمّ مصر بـ 3.0، ممّا يدلّ على أنّه بالمغرب هناك صلاحيات كبرى للمساهمين في الطّعن في الصّفقات، أمّا في الجزائر فهناك صلاحيات متوسّطة.

د. نطاق الحوكمة وحقوق المساهمين:

قُدّر مؤشّر نطاق حقوق المساهمين في الجزائر بـ 0 نقطة، أمّا المغرب و مصر فكانا ضمن الـ 19 إقتصاداً الأفضل من حيث الأداء بتسجيلهما النّقطة الكاملة في هذا المؤشّر الفرعي و هي 6 نقط من 6.

و في ما يخص مؤشّر مدى الملكية و الإدارة فلم تسجّل الجزائر أيّة نقطة (0 نقطة)، أمّا المغرب و مصر فسجّلا 5.0 و 6.0 نقطة على التوالي، مقتربين بذلك من أداء أفضل الدّول في هذا المؤشّر و الذي بلغ 7.0 نقطة.

و بالنّسبة لمؤشّر نطاق الشّفافية في الشّركات، فقد تفوّق المغرب و مصر بـ 6.0 نقطة من أصل 7 نقاط، هذه الأخيرة سجّلها 13 إقتصاداً في هذا المؤشّر.

ترتبط معاملة و حماية الإستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية و النّزيهة و المنصفة، و عدم التمييز في تحويل الأموال و نزع الملكية و تسوية المنازعات. [616]

[615] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/protecting-minority-investors, Consulté le : 26-10-2020, 20h06

[616] الأونكتاد، فعالية التدابير المتعلّقة بسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر، نيويورك و جنيف، أفريل 2003، ص 06، نقلاً عن: غانية نذير، ص 52.

4. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات: دفع الضّرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود و تسوية حالات الإعسار في الجزائر

من خلال هذا العنصر سنتطرّق إلى الأعباء المرتبطة بأربع نقاط و هي دفع الضّرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود ثمّ تسوية حالات الإعسار.

1.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ دفع الضّرائب و التجارة عبر الحدود

من خلال هذا العنصر سنحاول تشخيص الأعباء المرتبطة بدفع الضّرائب ثمّ التجارة عبر الحدود.

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بدفع الضّرائب

يُلخّص هذا الموضوع التحدّيات التي تواجه أصحاب الأعمال عند بدء المشاريع، حيث يبيّن عدد الإجراءات و مدّتها، و التكلفة التي تواجه الشّركات ذات المسؤولية المحدودة لتتوافق مع المتطلّبات القانونية و الإدارية عند بدء المشاريع.[617]

الشّكل رقم 34.2 : دفع الضرائب في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال 2020 (الرتبة و مقياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء)

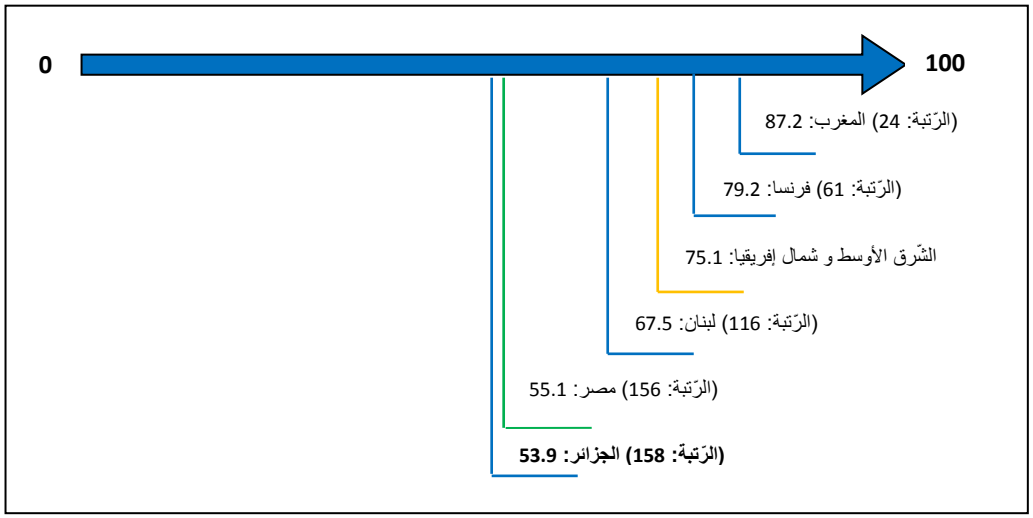

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 09h06

نلاحظ من خلال الشّكل السّابق (رقم **34.2**) أنّ أداء الجزائر كان متوسّطاً في مؤشّر دفع الضّرائب حيث بلغ 53.9 نقطة (الرّتبة 158) و هو متأخّر عن كل من مصر و المغرب هذا الأخير الذي كان أداؤه جيّداً بـ 87.2 نقطة و في الرّتبة 24 متقدّماً عن كلّ الإقتصادات المقارنة أعلاه.

[617] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#paying-taxes, Consulté le : 25/03/2018.

يتمُّ تحديد ترتيب الإقتصادات على سهولة دفع الضّرائب عبر فرز الإقتصادات على مقياس نتائج الأداء التنظيمي لدفع الضّرائب، و يجري إحتساب هذا المقياس بأخذ المتوسّط البسيط لنتائج الأداء لكل من مكوّنات المؤشّر، و الجدول الموالي (رقم 23.2) يوضّح ذلك:

الجدول رقم 23.2 : دفع الضّرائب في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
المدفوعات (العدد سنوياً)	27	6	27	16.5	10.3	3 (2 إقتصاد)
الوقت (عدد السّاعات سنوياً)	265	155	370	202.6	158.8	49 (3 إقتصادات)
إجمالي سعر الضّريبة (% من إجمالي الرّبح)	66.1	45.8	44.4	32.5	39.9	%26.1 (33 إقتصاداً)
مؤشّر ما بعد الإيداع (0–100)	49.8	98.6	36.3	53.3	86.7	لا يوجد في سنة 19/2018

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tax، تاريخ الإطّلاع: 15–05–2020. 06h23

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15–05–2020. 06h17

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15–05–2020. 06h25

أ. **مدفوعات الضّرائب:**

يعكس مؤشّر مدفوعات الضّرائب إجمالي عدد مرّات دفع الضّرائب و الإشتراكات، و طريقة الدّفع، و وتيرة الدّفع، و وتيرة تقديم الإقرارات الضّريبية، و عدد الجهات المعنية في الحالة المعيارية (الشّركة) أثناء السّنة الثّانية من التشغيل.[618]

[618] و تتضمّن الضّرائب المقتطعة من قبل الشّركة الخاصّة، على سبيل المثال؛ ضريبة المبيعات، و ضريبة القيمة المضافة، و ضرائب العمل التي يتحمّلها العامل. و جرت العادة أن تحصّل الشّركة هذه الضّرائب من المستهلك أو العامل لحساب مصلحة الضّرائب. و بالرّغم من أنّها لا تؤثّر على بيانات الدّخل الخاصّة بالشّركة، فإنّها تزيد من العبء الإداري للإمتثال للنّظام الضّريبي، و على ذلك يتم إدراجها في مقياس مدفوعات الضّرائب. للمزيد أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/paying-taxes ، تاريخ الإطّلاع: 26–10–2020. 19h09

يبلُغ عدد المدفوعات في الجزائر 27 مرّة سنوياً و هو نفسه بالنّسبة لمصر، أمّا بالنسبة للمغرب فبلغ 6 مرّات سنوياً. و بالنّسبة لإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا قُدّر بـ 16.5 مرّة سنوياً، و يُظهر الجدول أنّ عدد المدفوعات بأفضل الإقتصادات من حيث الأداء بلغ 3 مرّات فقط.

ب. الوقت:

يُدوَّن الوقت على أساس عدد السّاعات سنوياً، و يقيس هذا المؤشّر الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات و تقديمها و تسديد ثلاثة أنواع رئيسية من الضّرائب و الإشتراكات.[619]

يبلغ الوقت المستغرق في الجزائر 265 ساعة سنوياً و 155 ساعة بالمغرب و 370 ساعة بمصر و 202.6 ساعة في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا، أمّا الثّلاث إقتصادات التي سجّلت أفضل أداء في هذا المجال فقد بلغ الوقت المستغرق بها 49 ساعة سنوياً.

و عليه ما يمكننا ملاحظته هو طول الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات و تقديمها و تسديد الضّرائب و الإشتراكات في الجزائر.

ج. إجمالي معدّل الضّريبة و الإشتراك:

يقيس إجمالي معدّل الضّريبة و الإشتراك مبلغ الضّرائب و الإشتراكات الإلزامية التي تتحمّلها منشأة الأعمال في السّنة الثّانية للتشغيل، و التي يتمّ التعبير عنها كنسبة مئوية من "الرّبح التجاري".[620]

لقد بلغ إجمالي معدّل الضّريبة و الإشتراك في الجزائر 66.1% من إجمالي الرّبح و هو مرتفع مقارنة بكلٍّ من المغرب و مصر التي يقدّر بهما بـ 45.8% و 44.4% على التوالي، و بلغ في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا 32.5% .

يُعدُّ جذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر أمراً غير سهل، و ذلك لأنّ المستثمر الأجنبي يعتمدُ في قراره للإستثمار على الموازنة بين العوائد المحتملة و بين المخاطر و الأعباء التي يتحمّلها، فبالرّغم من أنّ الضّرائب تبدو أحد أهم مكوّنات الإيرادات العامّة، لكنّ المتمعّن يرى أنّ زيادتها و ثقلها هي من

---

[619] هذه الضّرائب و الإشتراكات هي: الضّريبة على دخل الشّركات، و ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، و الضّرائب الخاصّة بالعمالة، بما في ذلك الضّرائب على الأجور و الرّواتب، و إشتراكات الضّمان الإجتماعي. للمزيد أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/paying-taxes ، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020. 19h13

[620] تناول تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2018 بيانات إجمالي معدّل الضّريبة و الإشتراك للسّنة التقويمية 2016، و يمثّل إجمالي معدّل الضّريبة و الإشتراك الذي تتحمّله المنشأة مختلف أشكال الضّرائب و الإشتراكات مستحقّة الدّفع بعد الأخذ بالإعتبار الخصومات (الإقتطاعات) و الإعفاءات المسموح بها. للمزيد أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/paying-taxes ، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020. 19h16

أهم محّددات و معوقات الإستثمار و التنمية، لذا ينبغي جعل الضّريبة أداة فعّالة في إنشاء بيئة إستثمارية.[621]

د. مؤشّر ما بعد التقديم:

يستند مؤشّر ما بعد التقديم على أربعة مكوّنات: وقت الإمتثال لضريبة القيمة المضافة، و وقت الحصول على القيمة المضافة، و وقت الإستجابة لتدقيق ضريبة الدّخل على الشّركات و وقت إستكمال التدقيق في ضريبة الدّخل على الشّركات.[622]

لقد بلغت قيمة هذا المؤشّر في الجزائر 49.8 نقطة و هو أداء قريب من الوسط، أمّا أداء المغرب كان جيّداً في هذا المؤشّر إذ بلغ 98.6 نقطة، أمّا بالنّسبة لمصر بلغ 36.3 نقطة و في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا 53.3 نقطة و هو ما يظهر في الشّكل (رقم **35.2**) التالي:

الشّكل رقم 35.2 : دفع الضرائب في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – قياس الجودة حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

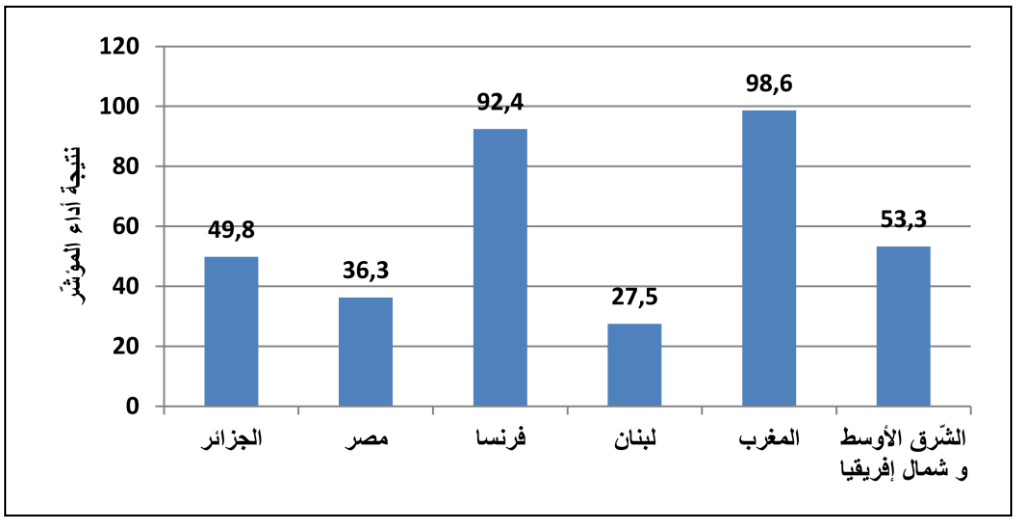

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 09h10

[621] مالح سعاد، **المقومات الجبائية لجذب الإستثمار الأجنبي**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السّياسية جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 18-19 نوفمبر 2015، ص 2.

[622] في حال طبّقت كل من ضريبة القيمة المضافة و ضريبة الدّخل على الشّركات، فيكون مؤشّر ما بعد التقديم هو المتوسّط البسيط لمجموع نقاط كل عنصر من العناصر الأربعة على قياس المسافة من الحدّ الأعلى للأداء، و في حالة تطبيق ضريبة القيمة المضافة فقط أو ضريبة الدّخل على الشّركات، فيكون مؤشّر ما بعد التقديم هو المتوسّط البسيط لمجموع نقاط العنصرين المتعلّقين بالضّريبة المعمول بها، و في حال عدم تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدّخل على الشّركات، لا يتمُّ تضمين مؤشّر ما بعد التقديم في تصنيفات سهولة دفع الضّرائب. للمزيد أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/paying-taxes ، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020. 19h18

يدلُّ تأخّر الجزائر في مجال مؤشّر دفع الضّرائب على وجود مؤسّسات رديئة و معيقة لجعلها جذّابة للإستثمار الأجنبي و التي تتميّز بحجم ضرائب مرتفع جدّاً ممّا يجعلها منطقة مكلّفة ضريبياً (وجود عبئ ضريبي)، مقارنة مع المغرب الذي يتّسم بمناخ و بيئة أعمال يسودها حجم ضرائب أقل. [623]

و منه عدم فعالية النّظام الضّريبي خاصّة فيما يتعلّق بضعف الإدارة الضّريبية و عدم مراعاة العدالة الضّريبية و عدم إستقراره و ذلك للتعديلات المتكرّرة سنويّاً. [624]

بالحديث عن الضّرائب، هناك قيود على الإستثمار الأجنبي في الجزائر تتلخّص في القيود القانونية المتعلّقة بالتحفيزات الضّريبية للمستثمر سواء في مرحلة الإنجاز أو الإستغلال، بالإضافة إلى نزع الملكية من جانب الدّولة بدعوى المنفعة العامّة. حيث من خلال إستقراء قوانين الإستثمار المتعدّدة، نجد أنّه حتى يستفيد المستثمر من المزايا و التحفيزات المنصوص عليها، يجب عليه إتّباع العديد من الإجراءات البيروقراطية الطّويلة.

و كمثال نجد أنّه رغم أنّ قانون الإستثمار (الأمر رقم 03/01) نصَّ على الإعفاء من الرّسم على القيمة المضافة على السّلع و الخدمات المستوردة و المقتناة محلّياً و التي تدخل مباشرة في الإستثمار إلا أنّ صدور المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرّخ في 2007/01/11، يستثني مجموعة من السّلع و الخدمات من المزايا المذكورة في القانون السّابق الذّكر، و هذا يشكّل قيداً و يزيد من عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي. أمّا في مرحلة الإستغلال فنجد مثلاً أنّ المادة 35 من الأمر 01/09 إشترط ضرورة إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند بداية الإستغلال كشرط للإستفادة من المزايا، و هذا يُعد قيداً قد يصعّب على المستثمر الوفاء به في بداية النّشاط، و هو ما ينفّره من مناخ الأعمال في الإقتصاد الجزائري. [625]

و بالتالي على صانعي القرار في الجزائر بمراجعة و تأهيل المؤسّسات الضّريبية سواء من حيث التشريعات و القوانين المنظّمة للقطاع و طريقة عملها من أجل الوصول إلى بيئة أعمال و نوعية مؤسّسات التي تعدُّ الضّرائب أهم المتغيّرات المكوّنة لها بتوفّر قدر كبير من الإحترافية في التعامل مع الإستثمارات الأجنبية سواء من حيث الوقت و عدد الإجراءات و الوعاء الضّريبي. [626]

---

[623] بلقاسم أمحمد، **بيئة الأعمال و نوعية المؤسّسات كمحدّد لجاذبية الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، ص ص 64-65. بتصرّف

[624] ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 91-92.

[625] يزيد خيضر، مرجع سابق، ص ص 215-216. تاريخ الإطّلاع: 06-04-2019.

[626] بلقاسم أمحمد، مرجع سابق، ص ص 64-65. بتصرّف

ثانياً: الأعباء المرتبطة بالتجارة عبر الحدود

يُبرز المتطلبات الإجرائية الخاصّة بتصدير و إستيراد شحنة من البضائع. و يتمُّ تسجيل كل إجراء رسمي، بدءاً من الإتفاق التعاقدي بين طرفين و حتى تسليم البضائع، إلى جانب الوقت اللّازم لإتمام تلك الصّفقة.[627]

الشّكل الموالي (رقم **36.2**) يُوضّح رتبة و نتيجة أداء الجزائر و الإقتصادات المقارنة في مؤشّر التجارة عبر الحدود حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020.[628]

الشّكل رقم 36.2 : التجارة عبر الحدود في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

الرّتبة و نتيجة الأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

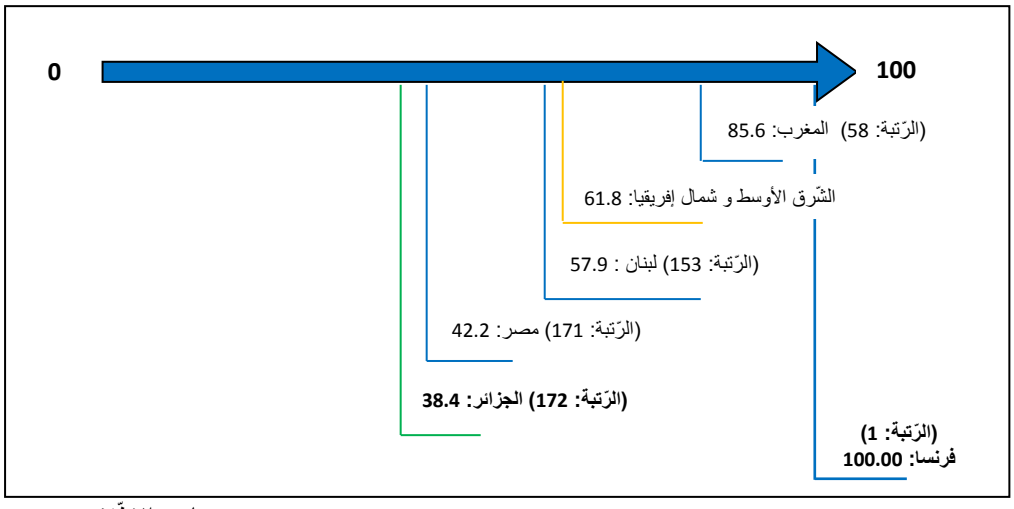

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 09h17

بالنّظر إلى هذا الشّكل نلاحظ أنّ أداء الجزائر كان ضعيفاً في مؤشّر التجارة عبر الحدود حيث بلغ 38.4 نقطة ممّا جعلها في رتبة متأخّرة عن الدّول الظّاهرة في المقارنة (الرّتبة 172) بعد كل من مصر التي سجّلت أداءاً بلغ 42.2 نقطة و برتبة 171، و ما يُلفت إنتباهنا هو تقدّم المغرب بأداء جيّد بلغ 85.6 نقطة ممّا جعله يحتل الرّتبة 58 في هذا المؤشّر.

الجدول الموالي رقم (**24.2**) يُوضّح مقارنة أداء كل من الجزائر، المغرب و مصر في ما يخصّ الإجراءات للوقت و التكلفة للإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية و كذلك الإمتثال لقوانين الحدود في تصدير و إستيراد شحنة من البضائع.

---

[627] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#trading-across-borders Consulté le : 25/03/2018.

[628] يتحدّد ترتيب الإقتصادات على سهولة التجارة عبر الحدود من خلال فرز مقياس مدى الإبتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء فيما يتعلّق بالتجارة عبر الحدود. و تمثّل هذه التقديرات و الدّرجات المتوسّط البسيط لمقياس مدى الإبتعاد عن الحدّ الأعلى للأداء بالنّسبة للوقت و التكلفة للإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية و كذلك الإمتثال لقوانين الحدود في التصدير و الإستيراد. المصدر:
https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/trading-across-borders , Consulté le : 02-11-2020. 13h42

الجدول رقم 24.2 : التجارة عبر الحدود في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
الوقت اللّازم للتصدير: الإمتثال لقوانين الحدود (بالسّاعات)	80	6	48	52.5	12.7	1 (19إقتصاداً)
تكلفة التصدير: الإمتثال لقوانين الحدود (دولار أمريكي)	593	156	258	441.8	136.8	0 (19 إقتصاداً)
الوقت اللّازم للتصدير: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية (بالسّاعات)	149	26	88	66.4	2.3	1 (26 إقتصاداً)
تكلفة التصدير: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية (دولار أمريكي)	374	67	100	240.7	33.4	0 (20 إقتصاداً)
الوقت اللازم للإستيراد: الإمتثال لقوانين الحدود (بالسّاعات)	210	57	240	94.2	8.5	1 (25 إقتصاداً)
تكلفة الإستيراد: الإمتثال لقوانين الحدود (دولار أمريكي)	409	228	554	512.5	98.1	0 (28 إقتصاداً)
الوقت اللازم للإستيراد: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية (بالسّاعات)	96	26	265	72.5	3.4	1 (30 إقتصاداً)
تكلفة الإستيراد: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية (دولار أمريكي)	400	116	1000	262.6	23.5	0 (30 إقتصاداً)

المصدر: https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h09

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h17

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h20

أ. الوقت و التكلفة اللّازمين للتصدير: الإمتثال لقوانين الحدود (ساعات، دولار أمريكي):

يتضمّن الوقت و التكلفة للإمتثال لقوانين الحدود؛ الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و إعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة في الموانئ أو على الحدود، و كذلك التخليص الجمركي، و إجراءات الفحص و التفتيش.[629]

يُقدّر الوقت اللّازم لإجراء عملية تصدير في الجزائر 80 ساعة و هي أطول مدّة مقارنة بكل من المغرب الذي يستغرق فيه الأمر 06 ساعات فقط، و كذلك مصر بـ 48 ساعة مع ملاحظة كذلك أنّ الوقت اللّازم في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا هو 52.5 ساعة.

أمّا في ما يخصُّ التكلفة اللّازمة لذلك تصل إلى 593 دولار أمريكي في الجزائر، إذ تُعتبر الأعلى تكلفة مقارنة بمصر بـ 258 دولار أمريكي و المغرب الذي به التكلفة أقل مقارنة بهما بـ 156 دولار أمريكي، بالنّظر إلى التكلفة بإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و المُقدّرة بـ 441.8 دولار أمريكي.

و بالتالي نستنتج أنّ الجزائر تتميّز بطول المدّة المستغرقة و التكلفة اللّازمين للإمتثال لقوانين الحدود فيما يخصُّ عملية التصدير.

ب. الوقت و التكلفة اللازمين للتصدير: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية (ساعات، دولار أمريكي):

يتضمّن وقت و تكاليف الإمتثال للمتطلّبات و الإشتراطات المستندية؛ الوقت و التكلفة اللّازمين للحصول على المستندات و إعدادها و إنجازها و تقديمها و تسليمها.[630]

تفوّق المغرب في ما يخصّ الوقت اللّازم للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها في عملية التصدير الذي يستغرق فيه الأمر 26 ساعة فقط، ثمّ مصر بـ 88 ساعة، أمّا في الجزائر فقدّر بـ 149 ساعة و هي أطول مدّة مقارنة بكل من المغرب و مصر، كما أنّ الوقت اللّازم لذلك في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا هو 66.4 ساعة، في حين قُدّر الوقت المستغرق لذلك ساعة واحدة فقط في أفضل الإقتصادات أداءاً في العالم و عددها 26 إقتصاداً.

[629] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco# , 20-05-2020. 06h43
[630] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tab , 02-11-2020. 06h59

نفس الأمر بالنّسبة للتكلفة اللّازمة لذلك، فقد تفوّق المغرب كذلك بتكلفة قدرها 67 دولار أمريكي ثمّ مصر بـ 100 دولار أمريكي، فيما تُعتبر التكلفة بالجزائر الأعلى مقارنة بهما بـ 374 دولار أمريكي، و بالنّسبة إلى التكلفة بإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا قدّرت بـ 240.7 دولار أمريكي، و نشير إلى أنّ التكلفة كانت منعدمة في أفضل 20 إقتصاداً من حيث الأداء في العالم.

و بالتالي نستنتج أنّ الجزائر تتميّز بطول المدّة المستغرقة و إرتفاع التكلفة اللّازمين للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها فيما يخص عملية التصدير.

ج. الوقت و التكلفة اللّازمين للإستيراد: الإمتثال لقوانين الحدود (ساعات، دولار أمريكي):

يتضمّن الوقت و التكلفة للإمتثال لقوانين الحدود؛ الوقت و التكلفة للحصول على المستندات و إعدادها و تقديمها أثناء أعمال المناولة في الموانئ أو على الحدود، و كذلك التخليص الجمركي، و إجراءات الفحص و التفتيش.[631]

يُقدّر الوقت اللّازم لإجراء عملية إستيراد في الجزائر 210 ساعة أمّا بالمغرب يبلُغ 57 ساعة، و 240 ساعة بمصر، و بالنّسبة لإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا فإنّ متوسّط الوقت اللّازم لذلك هو 94.2 ساعة، و الجزائر بعيدة عن هذا المتوسّط بفارق 115.8 ساعة و هو ما يفوق 4 أيام.

أمّا في ما يخصُّ التكلفة اللّازمة لذلك تصل إلى 409 دولار أمريكي في الجزائر، إذ تُعتبر الأعلى تكلفة مقارنة بمصر بـ 554 دولار أمريكي و المغرب الذي به التكلفة الأقل مقارنة بهما بـ 228 دولار أمريكي، بالنّظر إلى التكلفة بإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا و المُقدّرة بـ 512.5 دولار أمريكي، فيما لا يكلّف ذلك شيئاً في أفضل 28 إقتصاداً من حيث الأداء.

ممّا سبق يمكننا أن نستنتج أنّ المدّة المستغرقة في الجزائر تتميّز بطولها، و إرتفاع التكلفة بها بالنّسبة للإمتثال لقوانين الحدود فيما يخص عملية الإستيراد.

[631] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tab , 02-11-2020. 07h03

د. الوقت و التكلفة اللّازمين للإستيراد: الإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية:

يتضمّن وقت و تكاليف الإمتثال للمتطلّبات و الإشتراطات المستندية؛ الوقت و التكلفة اللّازمين للحصول على المستندات و إعدادها و إنجازها و تقديمها و تسليمها.[632]

تفوّق المغرب في ما يخصّ الوقت اللّازم للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها في عملية الإستيراد الذي يستغرق فيه الأمر 26 ساعة فقط، ثمّ مصر بـ 265 ساعة، أمّا في الجزائر فقدّرت بـ 96 ساعة و هي أطول مدّة مقارنة بكل من المغرب و مصر، كما أنّ الوقت اللّازم لذلك في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا هو 72.5 ساعة، أمّا الوقت المستغرق في أفضل 30 إقتصاداً من حيث الأداء في العالم فقد قُدّر بساعة واحدة فقط.

نفس الأمر بالنّسبة للتكلفة اللّازمة لذلك، تفوّق المغرب بتكلفة قدرها 116 دولار أمريكي ثمّ الجزائر بـ 400 دولار أمريكي ثمّ مصر بـ 1000 دولار أمريكي و هي الأعلى تكلفة مقارنة بهما، و بالنّسبة للتكلفة بإقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا قدّرت بـ 262.5 دولار أمريكي، أمّا التكلفة فكانت منعدمة في 30 أفضل إقتصاد من حيث الأداء في العالم.

و بالتالي نستنتج أنّ الجزائر تتميّز بطول المدّة المستغرقة و إرتفاع التكلفة اللّازمين للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها فيما يخصُّ عملية الإستيراد.

الشّكل الموالي رقم **(37.2)** يلخّص الوقت و التكلفة اللّازمين للإمتثال للشّروط و المتطلّبات المستندية و كذلك الإمتثال لقوانين الحدود في التصدير و الإستيراد في الجزائر:

[632] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tab , 02-11-2020. 07h03

الشّكل رقم 37.2 : التجارة عبر الحدود في الجزائر – الوقت و التكلفة

حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

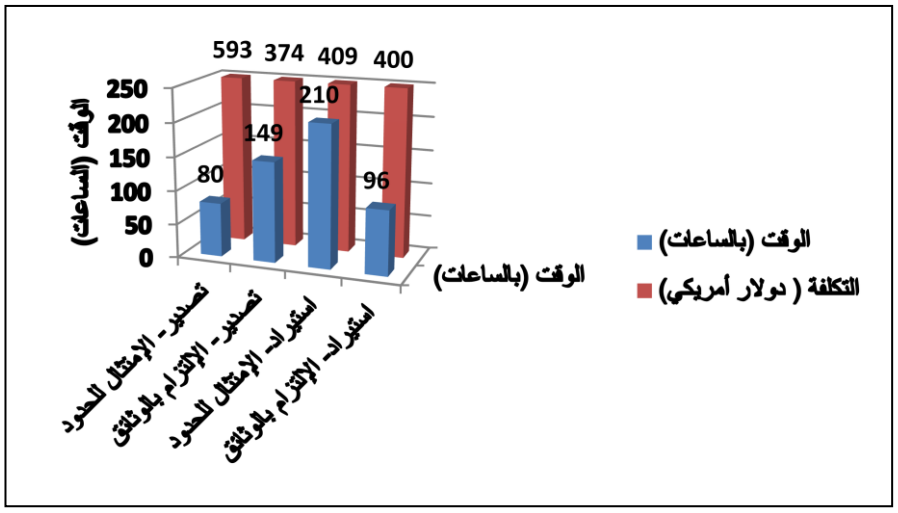

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 01-01-2019.

وفق ما سبق، يُلاحظ أنّ هناك فرقاً كبيراً من حيث تكلفة التصدير و الإستيراد بين الجزائر و بعض دول شمال إفريقيا و الشّرق الأوسط كدولة المغرب مثلاً، في حين أنّ هناك دول أخرى كانت التكلفة بها منعدمة.

و بالتالي نستنتج أنّ منطقة الجزائر تتميّز بمناخ أعمال و نوعية مؤسّسات تسودها تكاليف مرتفعة بالنّسبة للتجارة الخارجية مقارنة مع بعض الدّول التي تتميّز بحجم تكاليف أقل.

خلال سنوات مضت، نمت التجارة بين الجزائر و دول جنوب البحر الأبيض المتوسط بمعدّلات جدُّ ضعيفة بسبب عدّة عوامل أهمّها التشابه الشديد بين هذه الدّول في هياكل الإنتاج و التصدير، و ضعف قدرته على تمايز المنتجات، و كذا الإرتفاع النّسبي في هياكل الحماية الجمركية و غيرها من الحواجز غير الجمركية. ممّا أدّى إلى التحيّز ضد الصّادرات و رفع تكلفة إتمام المعاملات التجارية، الرّاجع لعوامل أهمّها المغالاة في سعر الصرف و إرتفاع معدّلات الفائدة و الضّريبة على أرباح الشّركات. و نظراً لكون دول جنوب البحر الأبيض المتوسّط لها نفس الظّروف إتّضح وجود ضعف في التبادل التجاري فيما بينها. و أثارت ظاهرة المركز و الأطراف في التجارة و الإستثمار على حدٍّ سواء تخوّفاً كبيراً، فالشّركات الأجنبية تفضّل الإستثمار في المركز لتتمتّع منتجاتها بحريّة النّفاذ إلى أسواق كافة دول الأطراف بدلاً

من أن تستثمر في الجزائر، ممّا يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدّول المتوسّطية و دول وسط أوروبا. [633]

و يرى البعض أنّ عدم إنضمام الجزائر للمنظّمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدّول المتقدّمة أو النّامية الأخرى في جذب الإستثمارات.[634]

و يتوقّف أحد أهم عوامل نجاح إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر على مدى إحترام و توفير الموانئ للمقاييس الدّولية (المداومة و عدم التوقّف عن العمل، التسليم في الوقت المحدّد للحاويات، توفير البنية التحتية التي تسهّل عمل الميناء، التحكّم في إرساء السّفن)[635] ، إلّا أنّ الموانئ الجزائرية لا تراعي هذه المقاييس خاصّة فيما يتعلّق بعدم إحترام نظام المداومة في العمل اللّيلي، [636] و هذا ما جعل الموانئ تشكّل أكبر عائق.

خلاصة القول، هو أنّ المستثمر الأجنبي في الجزائر يُعاني من طول المدّة المستغرقة و إرتفاع التكلفة اللّازمين للإمتثال لقوانين الحدود و كذا للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها فيما يخص عمليتي التصدير و الإستيراد، ممّا يشكّل عبئاً على سيرورة و جذب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر و إمكانية توجّه المستثمر إلى دول أخرى تتميّز بإنخفاض المدّة و التكلفة.

2.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ إنفاذ العقود و تسوية حالات الإعسار

سنتطرق لمؤشّرين آخرين هما مؤشّر إنفاذ العقود ثمّ مؤشّر تسوية حالات الإعسار كما يلي:

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بإنفاذ العقود

يقيس مؤشّر إنفاذ العقود الوقت و التكلفة لحلِّ نزاع تجاري من خلال محكمة إبتدائية محلّية و من خلال مؤشّر جودة العمليات القضائية، و الذي يقيّم ما إذا كان كل إقتصاد قد إعتمد سلسلة من الممارسات الجيّدة التي تعزّز الجودة و الكفاءة في نظام المحاكم.[637]

---

[633] أبحري سفيان، مرجع سابق، ص ص 30-36، بتصرّف. تاريخ الإطّلاع: 1-03-2019.

[634] عبد القادر هاملي و سفيان بولعراس، مرجع سابق، ص ص 38-39. تاريخ الإطّلاع: 31-10-2020. 06h45

[635] نفس المرجع، نفس الصّفحة. تاريخ الإطّلاع: 31-10-2020. 06h45

[636] ناصر مراد، مرجع سابق، ص ص 91-92.

[637] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#enforcing-contracts Consulté le : 25 :03/2018.

الشّكل رقم 38.2 : إنفاذ العقود في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – الرّتبة و نتيجة الأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

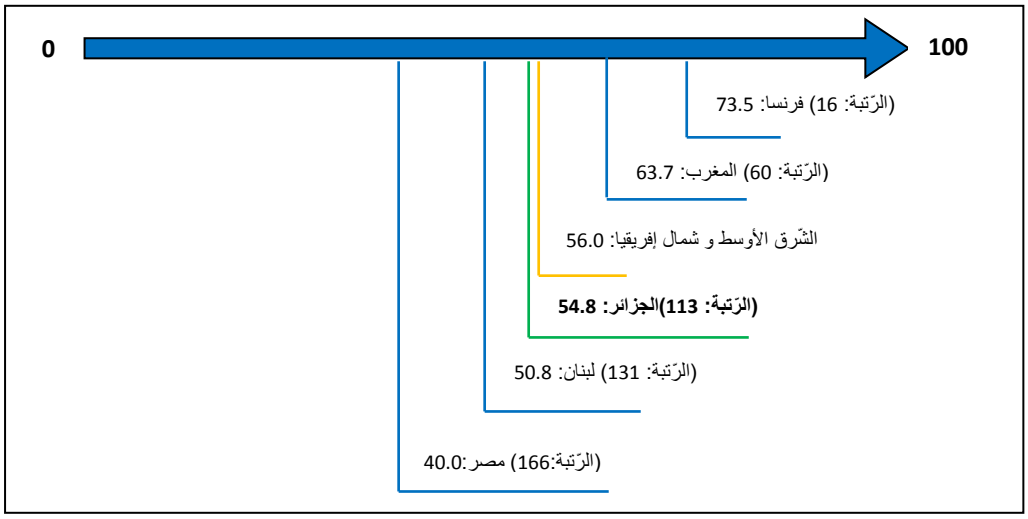

المصدر : http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf

تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019، 09h30

فيما يخصّ هذا المؤشر نُلاحظ من خلال الشّكل السّابق أنّ أداء الجزائر يُعتبر مقبولاً مقارنة بمتوسّط أداء شمال إفريقيا و الشّرق الأوسط الذي قُدّر بـ 56.0، و هو أداء متوسّط بلغ 54.8 ممّا جعلها تحتل الرّتبة 113 إلّا أنّ المغرب قد سبقها بأداءه الجيّد الذي بلغ 63.7 نقطة و تسجيله بذلك الرّتبة 60.

الجدول الموالي رقم **(25.2)** يتمّ من خلاله إجراء مقارنة بين كل من الجزائر، المغرب و مصر في مجال إنفاذ العقود و ذلك حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020:

الجدول رقم 25.2: إنفاذ العقود في الجزائر، المغرب و مصر حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
الوقت (بالأيام)	630	510	1010	622.0	589.6	120 (سنغافورة)
التكلفة (% من قيمة المطالبة)	21.8	26.5	26.2	24.7	21.5	0.1 (بوتان)
نوعية الإجراءات القضائية (0-18)	5.5	9.5	4.0	6.6	11.7	لا يوجد في 19/2018

المصدر : https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h32

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h36

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020، 10h38

تُقدّر قيمة المطالبة أو التعويض في الجزائر بـ: 902,293 دينار جزائري

أ. **الوقت (بالأيام):**

الوقت لحل النّزاع، يُحسب من لحظة قيام المدّعي برفع دعوى قضائية في المحكمة إلى حين إتمام الدّفع. و يشمل الوقت كلّاً من الأيام عندما تتمُّ الإجراءات و فترات الإنتظار فيما بينها.[638]

يبلغ الوقت المستغرق لتسوية نزاع تجاري 630 يوماً في الجزائر و 150 يوماً في المغرب و 1010 أيام في مصر، بينما يستغرق ذلك في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا 622 يوماً.

كما نُلاحظ أنّ الوقت المستغرق في سنغافورة هو 120 يوماً لتكون بذلك الأفضل أداءاً في العالم، و بذلك يقترب المغرب من هذه الأخيرة، و تتأخّر كل من الجزائر و مصر في هذا المجال.

ب. **التكلفة (% من قيمة التعويض):**

التكلفة في رسوم المحكمة و أتعاب المحاماة، حيث يكون إستخدام المحامين إلزاميّاً أو شائعاً، معبّراً عنه كنسبة مئوية من قيمة التعويض.

قدّرت التكلفة اللّازمة لتسوية نزاع تجاري بـ 21.8% في الجزائر، و 26.5% في المغرب أمّا في مصر فقد بلغت 26.2%، و في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا 24.7%، حيث نلاحظ أنّها تكلفة مرتفعة جدّاً مقارنة بتلك المسجّلة بأفضل البلدان أداءاً في العالم حيث قُدّرت بـ 0.1% من قيمة التعويض.

ج. **نوعية الإجراءات القضائية (0-18):**

يقيس مؤشّر جودة العمليات القضائية ما إذا كان كل إقتصاد قد إعتمد سلسلة من الممارسات الجيّدة في نظامه القضائي في أربعة مجالات هي: هيكل و إجراءات المحاكم، و إدارة القضايا و التشغيل الآلي للمحاكم، و الآليات البديلة لتسوية النّزاعات، و تتراوح قيمة هذا المؤشّر بين "صفر" و "18"، مع ملاحظة أنّ القيم الأعلى تشير إلى إجراءات قضائية أفضل و أكثر كفاءة.[639]

في ما يخصّ نوعية الإجراءات القضائية فقد بلغت قيمة المؤشّر 5.5 نقطة في الجزائر و 9.5 نقطة في المغرب و 4 نقط في مصر، أمّا في إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا بلغ المؤشّر قيمة 6.6 نقطة.

[638] أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/enforcing-contracts ، تاريخ الإطّلاع: 02-11-2020. 06h42

[639] أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/enforcing-contracts، تاريخ الإطّلاع: 02-11-2020. 06h49

و ما يمكن إستنتاجه هو أنّ الإجراءات القضائية في المغرب أفضل و أكثر كفاءة منها مقارنة بالجزائر و مصر. أمّا في الجزائر تحتاج الإجراءات القضائية إلى المزيد من الممارسات الجيّدة في نظامها القضائي لتصبح أكثر جودة و كفاءة.

فعلى المستثمر الأجنبي الذي لديه نزاع تجاري في الجزائر أن ينتظر ما يقارب السّنتين لحلّه، و تحمّله تكلفة تقدّر بـ 21.8% من قيمة التعويض، و هذا إنّما يدّل على أنّ النّظام القضائي بها غير فعّال بما فيه الكفاية.

من الضّمانات التي يسعى إلى وجودها أيّ مستثمر عدم إحالة النّزاعات التي قد تنشأ بصدد إستثماره في الدّولة التي يستثمر فيها إلى قضائها الوطني، كونه في نظره قضاءٌ غير حيادي، لذلك حاولت الدّول لإيجاد حلٍّ يمكّنها من جذب الإستثمارات عن طريق وسيلة بديلة لحل النّزاعات تتمثّل في التحكيم*.[640]

ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسوية حالات الإعسار

يُظهر مؤشّر تسوية حالات الإعسار الوقت و التكلفة اللّازمين لتسوية حالات الإفلاس، يحدّد نقاط الضّعف في قانون الإفلاس القائمة و الإختناقات الإجرائية و الإدارية الرّئيسية في عملية الإفلاس.[641]

يقوم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بدراسة الوقت، التكلفة و النّتائج المتعلّقة بإجراءات دعاوى إشهار الإفلاس التي تكون المؤسّسات المحلّية طرفاً فيها، بالإضافة إلى قياس صلابة الإطار القانوني السّاري على إجراءات التصفية و إعادة التنظيم.[642]

*هناك العديد من التعاريف للتحكيم، من بينها هذا التعريف الذي يحدّد جوهر فكرة التحكيم ببساطة و وضوح و الذي يُعرّف التحكيم على أنّه إتفاق على طرح نزاع على شخص معيّن أو أشخاص معيّنين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة، **المصدر**: حاوشين إبتسام و دردار نادية، مرجع سابق، ص 406. تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019.

[640] حاوشين إبتسام و دردار نادية، مرجع سابق، ص ص 395-396. تاريخ الإطّلاع: 09-05-2019.

[641] http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria#resolving-insolvency Consulté le :25/03/2018.

[642] للمزيد من المعلومات حول المنهجية إطّلع على الرّابط: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency، تاريخ الإطّلاع: 20-05-2020. 06h20

الشّكل رقم 39.2 : تسوية حالات الإعسار في الجزائر و الإقتصادات المقارنة

الرّتبة و نتيجة الأداء حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

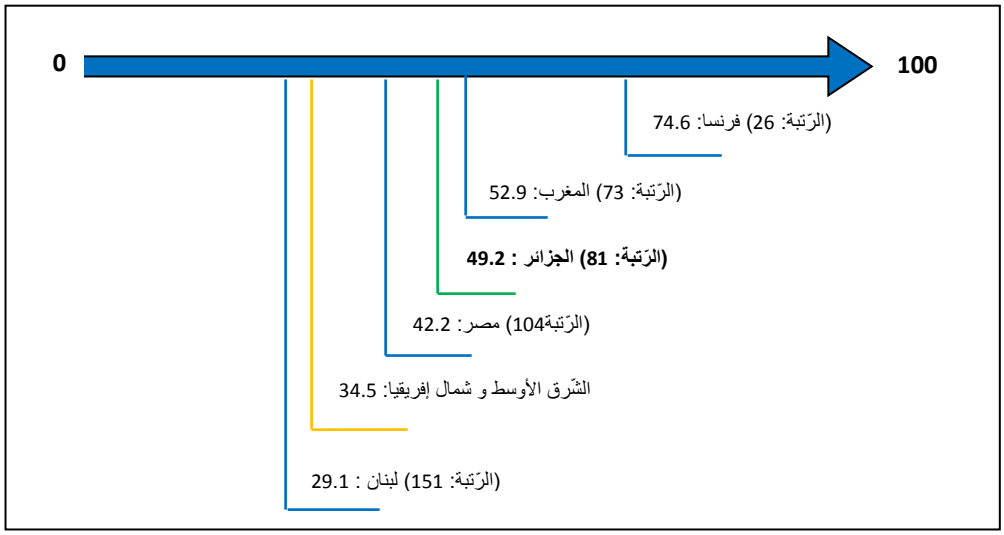

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 09h36

يُظهِر الشّكل السّابق تسجيل الجزائر لأداء متوسّط تقريباً قُدّر بـ 49.2 نقطة ممّا يجعلها في الرّتبة 81، بعد المغرب الذي حصل على الرّتبة 73 بأداء بلغ 52.9 نقطة ضمن مؤشّر تسوية حالات الإعسار، كما جاءت مصر في الرّتبة 104 بأداء بلغ 42.2 نقطة، و يمكن إعتبار أداء الجزائر ضمن هذا المؤشّر بالمقبول.

و بُغية معرفة العوامل التي ترتّب عنها هذا الأداء لدينا الجدول التالي (رقم **26.2**):

الجدول رقم 26.2 : تسوية حالات الإعسار في الجزائر، المغرب و مصر

حسب تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020

المؤشّر	الجزائر	المغرب	مصر	إقليم الشّرق الأوسط و شمال إفريقيا	منظّمة التعاون الإقتصادي و التنمية ذات الدّخل المرتفع	أفضل المؤدّيين إجمالاً
معدّل الإسترداد (سنت لكل دولار)	50.8	28.7	23.3	27.3	70.2	92.9 (النرويج)
الوقت (بالسّنوات)	1.3	3.5	2.5	2.7	1.7	0.4 (آيرلندا)
التكلفة (% من الممتلكات)	7.0	18.0	22.0	14.0	9.3	1.0 (النرويج)
النّتيجة[643] (0 إذا تم بيع الأصول بشكل منفصل و 1 إذا استمر العمل في الشّركة)	0	0	0	..	..	..
مؤشّر صلابة الإعسار (0-16)	7.0	12.0	9.5	6.3	11.9	لا يوجد في 19/2018

المصدر: https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf ، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020. 10h57

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020. 11h03

https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf، تاريخ الإطّلاع: 15-05-2020. 11h06

أ. **معدّل إسترداد الدّين:**

يُحسب معدّل إسترداد الدّين المبلغ (بالسّنتات) الذي يستردّه المدّعون من دائنين و مصالح ضرائب و موظّفين عن كل دولار من الشّركة المعسرة.[644]

حيث يتمُّ تسجيل معدّل إسترداد الدّين من خلال إجراءات إعادة التنظيم أو التصفية أو إجراءات إنفاذ الدّيون (نزع الملكية أو الحراسة).[645]

بلغ معدّل الإسترداد في الجزائر 50.7 سنت لكل دولار، بينما بلغ بالمغرب 28.7، أمّا بالنّسبة لمصر فقدّر بها بـ 23.3 سنت لكل دولار **(أنظر الشّكل رقم 40.2)**.

---

[643] النّتائج المتعلّقة بإجراءات الإعسار: إستعادة الدّين من قبل الدّائنين يعتمد إذا ما كان تمّ إخراج الفندق (كمثال فقط) كمنشأة مستمرّة أو إذا ما كانت أصول الشّركة بيعت مجزّأة. يعتمد إسترداد الدّين من قبل الدّائنين على ما إذا كان الفندق سيخرج من الإجراءات كمنشأة مستمرّة أو إذا سيتمُّ بيع أصول الشّركة بالتجزئة. **المصدر**: #https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco, ..20-05-2020 /06h25

[644] https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/morocco#, Accss :20-05-2020. 06h16

[645] و تُراعي عملية الحساب النّتيجة النّهائية: ما إذا كانت هذه المنشأة ستخرج من تلك الدّعوى كمؤسّسة عاملة، أو سيتم بيع أصولها مجزّأة، ثمَّ يتمُّ خصم تكلفة الدّعوى القضائية (سنت واحد عن كل نقطة مئوية من قيمة ممتلكات المدين). للمزيد من المعلومات، أنظر الرّابط: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency، تاريخ الإطّلاع: 20-05-2020. 06h35

ب. الوقت (عدد السّنوات):

يُسجل الوقت اللّازم لإسترداد الدّائنين لأموالهم بالسّنوات التقويمية و تبدأ الفترة الزّمنية التي يقيسها التقرير من لحظة إعسار الشّركة و حتى دفع جزء من الأموال المستحقّة عليها للبنك أو دفعها بالكامل. و قد أُخذت في الإعتبار أساليب المماطلة و التأخير المحتملة التي تستخدمها الأطراف لتعطيل الدّعوى، من قبيل تقديم الطّعون و الاستئنافات أو طلبات لتمديد آجال المواعيد القانونية.[646]

نلاحظ أنّ هناك فارق في الوقت المستغرق لتسوية حالات الإعسار، حيث قُدّر في الجزائر بـ 1.3 سنة، ثمّ تأتي بعدها مصر التي يستغرق الوقت فيها سنتين و نصف، ثمّ المغرب بثلاث سنوات و نصف.

ج. التكلفة:

تُحسب تكلفة الدّعوى القضائية كنسبة مئوية من قيمة ممتلكات المدين. و تُحسب التكلفة على أساس إجابات الإستبيانات، و تشمل الرّسوم القضائية و المصروفات التي تتقاضها الحكومة؛ و الأتعاب التي يتقاضاها الأخصائيون المعنيون في مجال الإعسار، و مسؤولو تنظيم المزادات، و المقيّمون، و المحامون؛ و كافة الرّسوم و التكاليف الأخرى. [647]

و يظهر لنا من خلال الجدول، إنخفاض تكلفة تسوية حالات الإعسار بالجزائر مقارنة بكل من المغرب و مصر، إذ بلغت نسبة 7% من الممتلكات، ثمّ المغرب الذي تفُوق به ضعف تلك المسجّلة بالجزائر بـ 18%، و ثلاث أضعافها في مصر بـ 22%.

د. مؤشّر صلابة إطار الإعسار (0-16):

يستند مؤشّر صلابة إطار الإعسار إلى 4 مؤشّرات أخرى و هي: مؤشّر الشّروع بالإجراءات، مؤشّر إدارة أصول المدينين، مؤشّر إجراءات إعادة التنظيم، و مؤشّر مشاركة الدّائنين.[648]

يُحتسب مقياس صلابة إطار الإعسار بجمع علامات هذه المؤشّرات الأربعة التي ذكرناها، يتراوح المقياس ما بين 0 و 16، و تشير الأرقام المرتفعة إلى تشريعات إعسار مصمّمة بشكل أفضل لتأهيل الشّركات القابلة للإستمرار و تصفية تلك غير القابلة للإستمرار.[649]

---

[646] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency , 26-10-2020. 18h05

[647] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency, Access : 20-05-2020. 06h30

[648] للمزيد من التفاصيل أنظر: https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency ، تاريخ الإطّلاع: 26-10-2020. 17h48

[649] https://arabic.doingbusiness.org/ar/methodology/resolving-insolvency, 20-05-2020. 06h29.

إنّ ما يجعل المغرب يتقدّم في مؤشّر تسوية حالات الإعسار، رغم تأخّره عن الجزائر في هذه المؤشّرات الفرعية المذكورة، هو تفوّقه في مؤشّر صلابة الإعسار الذي بلغ 12.0 نقطة من أصل 16 نقطة، بينما بلغ في الجزائر 7.0 و في مصر 9.5 نقطة.

الشّكل الموالي يوضّح معدّل الإسترداد في الجزائر مقارنة بدول مختارة من طرف البنك الدّولي، و التي وردت في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2020.

الشّكل رقم 40.2 : حل الإعسار في الجزائر و الإقتصادات المقارنة – معدّل الإسترداد

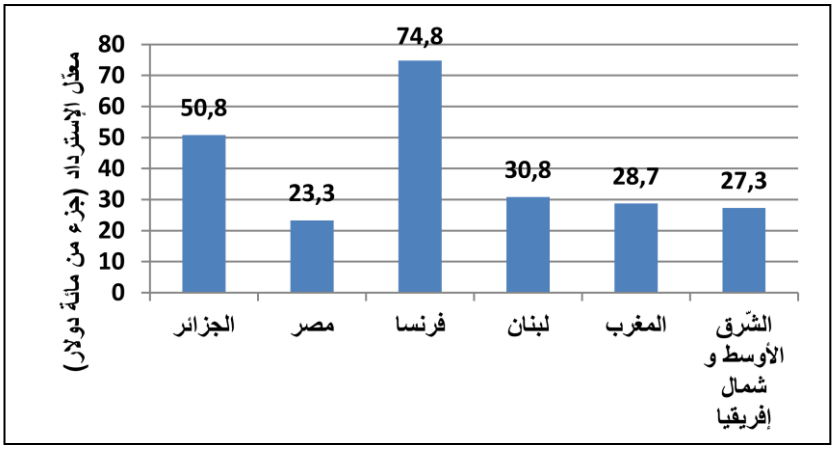

المصدر: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf، تاريخ الإطّلاع: 18-12-2019. 09h42

رغم تقدّم المغرب على الجزائر ضمن مؤشّر تسوية حالات الإعسار، إلّا أنّه يظهر لنا جليّاً تفوّق الجزائر في ما يخص معدّل الإسترداد الذي بلغ فيها 50.7 سنت لكل دولار، بينما بلغ بالمغرب 28.7، أمّا بالنّسبة لمصر فقد بلغ بها 23.3 سنت لكل دولار.

و في الأخير على المستثمر الأجنبي بالذي يرغب في الإستثمار أن يراعي نقاط قوة و ضعف الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هي كما يلي: [650]

أ. **النّقاط القويّة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**: و تشمل ما يلي:

- إنخفاض تكلفة الطاقة (الغاز والوقود والكهرباء).
- إحتياطي سيولة كبير يقلل من ضعفها إزاء أسعار السّلع الأساسية.
- إمكانات قوية في مجال الطّاقة المتجدّدة و السّياحة.
- قوة عاملة ماهرة و غير مكلفة.
- قوانين حديثة لتشجيع الإستثمار الأجنبي و حوافز متنوّعة للمستثمرين الأجانب.

[650] https://www.lloydsbanktrade.com/en/market-potential/algeria/investment, 04-11-2020, 17h32

- قرب الجزائر من أوروبا و موقعها الجغرافي كواجهة بين أوروبا و أفريقيا و داخل المغرب العربي.

ب. **نقاط الضّعف بالنّسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** : تتمثّل في ما يلي:

- بطء الإجراءات الإدارية و قطاع عام كبير و غير فعّال.
- مناخ عمل ضعيف بحسب وكالات التقييم الدّولية.
- إعتماد الإقتصاد على المحروقات ممّا يزيد الإعتماد على واردات السّلع المحوّلة.
- التطوّر غير الكافي للأسواق الإقليمية، ممّا يقيّد جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب.
- تعقيد التشريعات و خاصّة قانون الضّرائب.
- صعوبة الحصول على الملكية الصّناعية.
- إرتفاع معدّل البطالة بين الشّباب.
- تدهور السّياق الجيوسياسي الإقليمي (ليبيا، مالي، التوتّرات مع المغرب...إلخ).

كما طرح عدد من المستثمرين عائق "التأشيرة" الذي يعتبرونه من أكبر العراقيل التي تواجههم مع إعتراف الحكومة الجزائرية بذلك و سعيها لإحداث تغييرات على إجراءات منح التأشيرة للمستثمرين و رجال الأعمال، حيث كانت تأشيرة الدّخول سبباً مباشراً في إلغاء عدد من المستثمرين الأجانب لمشاريع إستثمارية مستقبلية بسبب تماطل بعض السّفارات الجزائرية في منحهم تأشيرة الدّخول إلى الأراضي الجزائرية.[651]

[651] منير بن دادي، مناخ الإستثمار.. المُعضلة، مقال منشور بجريدة أخبار الوطن، العدد 532، 11 جويلية 2021، ص 3. تاريخ الإطّلاع: 04-01-2022.

خاتمة الفصل الثّاني

من خلال هذا الفصل المتعلّق بجاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر ضمن أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار تبيّن ما يلي:

1. **مؤشّر التنافسية العالمي:** تراجع و تأخّر الجزائر إلى الرّتبة 89 عالمياً ضمن مؤشّر التنافسية العالمي لسنة 2019 الذي شمل 141 دولة بنتيجة 56.4 نقطة و هي نفس الرّتبة المسجّلة لسنة 2018 بعدما سجّلت المركز 87 عالمياً حسب تقرير سنة 2017/2016 من بين 138 دولة في المؤشّر.

2. **مؤشّر مدركات الفساد:** جاءت الجزائر في المرتبة 106 عالمياً من حيث الدّول التي يتفشّى فيها الفساد ضمن هذا المؤشّر الذي ضمّ 180 دولة. و يُشكّل إنتشار مظاهر الفساد المتمثّلة في الرّشوة، الوساطة و المحسوبية في الجزائر عبئاً على المستثمرين بصفة عامّة و الأجانب بصفة خاصّة، نظراً لتحمّلهم تكاليف إضافية.

3. **مؤشّر الحرّية الإقتصادية:** بلغت درجة مؤشّر الحرية الإقتصادية للجزائر لسنة 2019؛ 46.2 نقطة ممّا جعل إقتصادها في المرتبة 171 حيث ضمّ المؤشّر 186 دولة. كما سُجّل تراجع في هذا المؤشّر، حيث لوحظ أنّ الحرّية الإقتصادية لإقتصاد الجزائر تتبع مساراً تنازلياً خلال الفترة المذكورة. و لا تزال الدّولة تُهيمن على الإقتصاد الذي يرتبط بقطاع واحد و هو قطاع الطّاقة، و كذا نقص الكفاءة التنظيمية و ضعف الأسواق المفتوحة، و وُجود قيود جمركية و عرقلة القطاع الخاص. كما أنّ وجود إقتصاد موازي بشكل كبير يُؤثّر سلباً على السّياسة الإقتصادية المنتهجة.

4. **مؤشّر أداء الإستثمار الأجنبي المباشر:** ضمَّ المؤشّر لسنة 2020، 101 بلداً. حصلت 19 دولة على أكثر من 1 نقطة من أصل 21 دولة إفريقية دخلت في المؤشّر بإستثناء "نيجيريا و الجزائر". كما جاء المغرب و تونس ضمن أفضل 50 بلداً من حيث الأداء ضمن المؤشّر (*Top 50*). ممّا يدلّ على ضعف جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر.

5. **مؤشّر ضمان جاذبية الإستثمار:** إحتلّت الجزائر المرتبة 84 من بين 190 دولة ضمن هذا المؤشّر لسنة 2019. و منذ بدأ المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات بالعمل بهذا المؤشّر، ميّز الإقتصاد الجزائري الأداء الضعيف. و تبيّن أنّ مواطن ضعف أداء الإقتصاد الجزائري ضمن مؤشّر ضمان، تكمن في تراجع الأداء على مستوى مجموعة العوامل الكامنة و مجموعة العوامل الخارجية.

6. مؤشّر سهولة أداء الأعمال: جاءت الجزائر في الرّتبة 157 من بين 190 دولة شملها تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 و هي نفس الرّتبة المسجّلة لسنة 2019. و رغم ذلك تبقى بعيدة عن ما حقّقته بعض الدّول، و أداءها ضمن هذا المؤشّر دون الوسط. و لا تزال متأخّرة نسبياً من حيث جاهزية البيئة الإستثمارية لإستقطاب الأجانب مقارنة ببقية دول العالم خاصّة العربية منها.

تبيّن أنّ الجزائر من بين الوجهات الصعبة حسب تقرير ممارسة سهولة أداء الأعمال، حيث لاحظنا أنّها في مراتب متأخّرة عالمياً. و جاءت المؤشّرات الفرعية المكوّنة لمؤشّر سهولة أداء الأعمال كما يلي:

أ. **بدء النّشاط التجاري:** تحقيق الجزائر لأداء مقبول قُدّر بـ 78 نقطة و المرتبة 152 و على الرّغم من ذلك لا تزال متأخّرة عن مصر و المغرب الذي تفوّق في الأداء المقدّر بـ 93 نقطة و مجيئه في الرّتبة 43.

ب. مؤشّر إستخراج تراخيص البناء: إحتلّت الجزائر الرّتبة 121 عالمياً في هذا المؤشّر بأداء مقبول قُدِّر بـ 65.3 نقطة يفوق أداء المتوسّط الإقليمي للشّرق الأوسط و شمال إفريقيا المقدّر بـ 61.7 نقطة. إلا أنّه أداء متأخّر عن بعض دول الجوار كالمغرب مثلاً الذي سجّل أداءاً بـ 83.2 نقطة ممّا سمح له بأن يتفوّق على بعض البلدان محل المقارنة في هذا المؤشّر في الرّتبة 16.

ج. مؤشّر الحصول على الكهرباء: حقّقت الجزائر أداءاً مقبولاً بلغ 72.1 نقطة مكّنها من الحصول على الرّتبة 102 في هذا المؤشّر.

د. مؤشّر تسجيل الملكية: جاء أداء الجزائر في هذا المؤشّر قريباً من الوسط بلغ 44.3 نقطة ممّا جعلها تأتي في رتبة متأخّرة (الرّتبة 165). و المُلفت هو تفوّق المغرب بين بعض الدّول محل المقارنة بتحقيقه للرّتبة 81 بأداء بلغ 65.8 نقطة في المؤشّر.

هـ. مؤشّر الحصول على الإئتمان: بدى لنا بوضوح التأخّر الكبير للجزائر ضمن هذا المؤشّر. حيث جاء أداؤها ضعيفاً جدّاً، إذ بلغ 10 نقاط و في الرّتبة 181 ضمن 190 دولة. و قد تفوّقت مصر بين الدّول محل المقارنة بتحقيقها لأداء بلغ 65 نقطة ممّا سمح لها بإحتلال الرّتبة 67.

و. مؤشّر حماية المستثمرين الأقلية: تأخّر الجزائر في هذا المؤشّر حيث جاءت في الرّتبة 179 من بين 190 إقتصاداً. من خلال تسجيلها لأداء ضعيف قُدِّر بـ 20.0 نقطة. و الملاحظ كذلك هو تفوّق المغرب الذي جاء في الرّتبة 37 بأداء جيّد بلغ 70.0 نقطة.

ز. **مؤشّر دفع الضرائب:** كان أداء الجزائر متوسطاً في هذا المؤشّر حيث بلغ 53.9 نقطة و في الرّتبة 158 إلا أنّه لا يزال متأخّراً مقارنة ببعض الدّول، كالمغرب الذي كان أداؤه جيّداً بـ 87.2 نقطة و إحتلّ الرّتبة 24 متقدّماً عن كل الإقتصادات محل المقارنة.

ح. **مؤشّر التجارة عبر الحدود:** أداء الجزائر كان ضعيفاً في هذا المؤشّر حيث بلغ 38.4 نقطة، ممّا جعلها في رتبة متأخّرة عن الدّول محل المقارنة (الرّتبة 172). إضافة إلى تقدّم المغرب بأداء جيّد بلغ 85.6 نقطة ممّا جعله يحتل الرّتبة 58 في هذا المؤشّر.

ط. **مؤشر إنفاذ العقود:** يُعتبر أداء الجزائر في هذا المؤشّر مقبولاً، وقُدّر بـ 54.8 نقطة ممّا جعلها تحتل الرّتبة 113.

ي. **مؤشر تسوية حالات الإعسار:** سجّلت الجزائر أداءاً متوسّطاً تقريباً ضمن هذا المؤشّر قُدّر بـ 49.2 نقطة ممّا يجعلها في الرّتبة 81. و يُمكن إعتباره بالمقبول إذا ما قُورن بالدّول محل المقارنة.

و بالتالي يُعتبر أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أضعف بكثير بالنّظر إلى مستوى الفرص و الإمكانات.

خلاصة القسم الثّاني

حاولنا من خلال هذا القسم تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حيث تبيّن لنا ما يلي:

1. ظهرت أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في النّهوض بالإقتصاد الوطني من خلال:

أ. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي:

تمّ التوصّل إلى أنّ حصّة الإستثمار الأجنبي المباشر من النّاتج المحلّي الإجمالي في الجزائر منخفضة. و أنّه ينبغي جذب إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات.

ب. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرّأسمالي الإجمالي:

ظهرت المساهمة المحدودة للإستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام لرأس المال، ممّا يعني أنّه لا يُعتمد عليه في تمويل التنمية المحلّية نظراً لإرتكازه على قطاع المحروقات. في حين أنّه مكمّل للإستثمار المحلّي و تنشيط الجهاز الإنتاجي.

ج. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في التشغيل:

يظهر الأثر الإيجابي للإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر، غير أنّها مساهمة ضئيلة في إنشاء فرص العمل. و بالتالي فعالية الإستثمارات الأجنبية المباشرة النّسبية في ذلك.

2. كما تبيّن لنا من خلال الفصل الثّاني من هذا القسم ضعف جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر وفق ما أبرزته المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار. كما أنّ أداء الإستثمار الأجنبي المباشر أضعف بكثير بالنّظر إلى مستوى الفرص و الإمكانات. بالرغم ممّا بذلته الدّولة لتحسين مناخ الإستثمار و تشجيع و ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة عامّة

خاتمة عامّة:

جاءت هذه الدّراسة للبحث في كيفية تحسين أداء الإستثمار الاجنبي المباشر في ظلّ الأعباء التي تُعرقل تدفّقه إلى الإقتصاد الوطني. و أهم ما تبيّن لنا بخصوص الجزائر ما يلي:

- تباين موقفها منذ الإستقلال من الإستثمار الأجنبي المباشر بين الرّفض و النّظرة السّلبية إتجاهه و الشّك في كل ما هو أجنبي، و آخر محايد. و بين مؤيّد له يُنادي بضرورة الإنفتاح عليه.
- أظهرت أزمة المديونية الخارجية مع نهاية عقد الثمانينات، خطورة الإعتماد على القروض الخارجية. ممّا غيّر النّظرة إلى الإستثمار الأجنبي المباشر مع مطلع عقد التسعينات و تمّ الإتجاه لجذب الإستثمار و إستقطابه.
- محاولة الجزائر الخروج من أزمتها من خلال الإنتقال لإقتصاد السّوق و إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادي.

و بالتالي تمّ إدراك أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسية للتصحيح و الإنفتاح الإقتصادي تدريجياً: داخلياً على السّوق و مؤسّساته، و خارجياً بحثاً عن الإندماج الإقليمي و الدّولي.

❖ من ناحية أخرى، تبيّن لنا من خلال تتبّعنا **لمسار الإستثمار الأجنبي في الجزائر** ما يلي:

عدم إستقرار البيئة السّياسية و الإدارية إلى جانب عدم توافر الإستقرار التشريعي اللّازم في عملية الإستثمار، إذ تمّ ملاحظة التحوّل الدّائم للإطار التشريعي. فالمشكل يكمن في التطبيق النّسبي للقوانين على أرض الواقع. و يُعتبر لا أمن القانوني من الأسباب المباشرة الطّاردة للمستثمر، كما أنّ بعض الإجراءات الحمائية التي إتخذتها الحكومة الجزائرية، و إنعدام الأمن القانوني فيما يتعلّق بحقوق الملكية الفكرية من شأنها تشكيل عقبات أمام الاستثمار.

❖ ظهر ضعف جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث تبيّن ما يلي:

▪ ضعف أداء الإستثمار الأجنبي المباشر البارز من خلال مساهمته الضّعيفة في النّمو الإقتصادي و التشغيل و التي لا يُعوّل عليها للنّهوض بالإقتصاد الوطني في ظلّ الإعتماد المُطلق على المحروقات.
▪ عدم تنوّع الإستثمار الأجنبي المباشر و تركّزه في نشاطات إقتصادية معيّنة كالمحروقات، الأشغال العمومية و كذا الإتصالات، مع غيابه شبه الكلّي في بقية النّشاطات.

▪ قطاعات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر هي قطاعات ريعية، لا تشجّع على التنويع الإقتصادي حيث تستقطب فقط الصّناعات الإستخراجية، و بالتالي لا تقدّم قيمة مضافة للإقتصاد الوطني و إنّما تتقاسم مع الشّركات متعدّدة الجنسيات هذا الرّيع، و تقوم بإستغلال الثّروات الباطنية و المعدنية، كما تستقطب أيضا قطاع الخدمات الذي يكون فيه الرّبح مضموناً، ضف إلى ذلك أنّها لا تقدّم قيمة مضافة من ناحية التمويل أو التأهيل و تكوين الموارد البشرية.

▪ عدم قُدرة الجزائر على توجيه الإستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المهمّة كقطاع الفلاحة و الصّحة و كذا السياحة. لهذا وجب تشجيع إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ممّا يتطلّب تفعيل سياسة الترويج لإستقطابها.

❖ من أهم عوامل جذب الإستثمار ما يُمكّن التنافسية المرتبطة بما يلي:

1. وفرة الموارد الطّبيعية: [معادن، طاقة،...]
2. وفرة اليد العاملة
3. الكفاءة المهنية و الإرادة الحسنة
4. عوامل "جيوإقتصادية": الهجرة غير الشّرعية، هجرة الأدمغة
5. تنظيم السّوق.

بالنّظر إلى هذه العوامل و إسقاطها على الإقتصاد الوطني من أجل تفحّص مدى توفّرها في الجزائر نجد أنّ:

عاملي وفرة الموارد الطّبيعية و اليد العاملة متوفّران، بينما تبقى العوامل المتبقيّة تحتاج لإعطائها أهميّة و إهتمام أكبر و ذلك بتوفير الظّروف و الأدوات اللّازمة من أجل تحسينها و جعلها أكثر تنافسية خصوصاً ما تعلّق بالكفاءة المهنية، الإرادة الحسنة و تنظيم السّوق، بإعتبارها عوامل أساسية في جذب و إستقطاب الإستثمار. كما أنّ قدر كبير من المعاملات الإقتصادية يتمّ في الإقتصاد غير الرّسمي.

فالمستثمر يظنّ أنّه يُحقّق أرباحاً من الإستثمارات بنسبة ما، لكن مع تدهور الدّينار يجد الأرباح قد إنخفضت بعد التحويل. بالإضافة إلى ضرورة إيجاد حل للسّوق الموازية للعملة، و لا يُمكن الإبقاء على سوقين لتصريف العملة، لأنّ هذا لا يُساعد المستثمر الأجنبي، لذا وجب إيجاد حلّ لذلك، فرغم وجودها في الدّول الغربية إلا أنّ نسبتها ضئيلة. و تشغل عندنا نسبة تُقدّر بنحو 40 بالمائة من الإقتصاد الوطني،

و المستثمر الأجنبي لا يرضى التنافس مع من لا يُصرّح برقم أعماله و لا يدفع الضّرائب و إشتراكات الضّمان الإجتماعي و الكهرباء و غيرها، فهو يُريد العمل في شفافية.[652]

كما ينبغي إعطاء إهتمام أكبر للمورد البشري و تحقيق أقصى إستفادة منه من خلال إعداد إستراتيجية واضحة لإحتواء ظاهرتي الهجرة غير الشّرعية و هجرة الأدمغة.

❖ ظهر تأخّر و ضُعف مكانة الجزائر ضمن أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية، كما سمح لنا أيضاً الإعتماد على مؤشّر سهولة أداء الأعمال بتشخيص **الأعباء** التي تُعرقل المستثمر الأجنبي كما يلي:

▪ عندما يُريد المُستثمر الأجنبي البدء في نشاط تجاري فإنّ ما يُواجهه هو طول عدد الإجراءات و الوقت المستغرق لذلك. و هذا يعود إلى درجة تعقيدها. كما أنّ الشباك الوحيد ساهم في إضافة إجراءات أخرى ممّا عقّد عملية بدأ المشروع. إضافة إلى إرتفاع تكلفة بدء النّشاط التجاري نوعاً ما مقارنة ببعض الدّول المجاورة.

▪ تأخّر الجزائر في مجال إستخراج تراخيص البناء بالرّغم من تقليصها للمدّة اللّازمة لذلك و جعلها التعامل معها أسهل. إرتفاع عدد الإجراءات و طولها، كما تُعتبر تكلفة إستخراج تراخيص البناء مرتفعة نوعا ما مقارنة ببعض الدّول الشّقيقة.

▪ يُمكن إعتبار عدد الإجراءات اللّازمة لتوصيل الكهرباء في الجزائر بالمقبول. أمّا الوقت المستغرق للحصول على الكهرباء فهو طويل نوعاً ما بسبب التباطؤ في إتمام الإجراءات المتعلّقة بتوصيل الكهرباء لكل منشأة إستثمارية.

▪ يسود الجزائر صعوبة في تسجيل الملكية، من حيث عدد الإجراءات و كذا الوقت و التكلفة اللازمين لذلك. إضافة إلى مشكلة الحصول على العقارات نتيجة تعقيد إجراءات التنازل عنها. كما تبيّن لنا أنّ ما يُميّز تسيير العقار هو عدم الشّفافية و إرتباطه بالفساد نتيجة لتعدّد الإجراءات الإدارية و المصالح الإدارية المسؤولة. فالإشكال لا يكمن في نقص العقّار و إنّما في ضعف تسييره. و بالتالي تظهر الحاجة لتفعيل آليات الرّقابة و الحصول على المعلومة من الأجهزة و المؤسّسات المكلّفة بتطبيق و متابعة تجسيد مشاريع الإستثمار ضرورية لكشف الممارسات المعيقة لذلك و إيصالها للجهات المسؤولة. و قد تمّ مؤخّراً إستحداث الوكالة الوطنية للعقار الصّناعي التي ستدخل حيّز الخدمة خلال هذه السّنة 2022.

---

[652] سليمان ناصر، تغيير القوانين و عدم ثباتها إحدى معوقات الإستثمار في بلادنا، حوار أجراه معه: منير بن دادي، جريدة أخبار الوطن، العدد 532، 11 جويلية 2021، ص 3. تاريخ الإطّلاع: 04-01-2022.

▪ ظهر و بشكل واضح صعوبة الحصول على التمويل في الجزائر حيث جاءت في الرّتبة 181 من بين 190 دولة و بأداء ضعيف جدّاً في مؤشّر الحصول على الإئتمان ضمن تقرير سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2020. فالنّظام المصرفي الجزائري يحتاج إلى مزيد من التأهيل، و عجز بورصة الجزائر عن تقديم أية إضافة في ترقية الإستثمارات.

▪ يُعتبر التعامل مع الإدارة الضّريبية أكثر صعوبة. إضافة إلى إرتفاع عدد المدفوعات و طول الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات و تقديمها و تسديد الضّرائب و الإشتراكات بها. كما يُؤكّد تأخّر الجزائر في مجال مؤشّر دفع الضّرائب على وجود مؤسّسات رديئة و معيقة لجذب الإستثمار الأجنبي، و تميّزها بحجم ضرائب مرتفع جدّا ممّا يجعلها منطقة مكلفة ضريبياً .

▪ طول المدّة المستغرقة و إرتفاع التكلفة اللّازمين للإمتثال لقوانين الحدود و كذا للحصول على المستندات و إعدادها و تسليمها فيما يخص عمليتي التصدير و الإستيراد. ممّا يؤدّي إلى إمكانية توجّه المستثمر إلى دول أخرى تتميّز بإنخفاض المدّة و التكلفة. و تُشكّل الموانئ الجزائرية أكبر عائق لعدم مراعاتها المقاييس الدّولية.

▪ على المستثمر الأجنبي الذي لديه نزاع تجاري أن ينتظر فترة طويلة و يتحمّل تكلفة لأنّ النّظام القضائي غير فعّال بما فيه الكفاية. و حتى تُصبح الإجراءات القضائية أكثر جودة و كفاءة؛ تحتاج الجزائر للمزيد من الممارسات الجيّدة في نظامها القضائي.

▪ طول الوقت المستغرق لتسوية النّزاعات التجارية و تكلفة مرتفعة نوعاً ما و إجراءات قضائية أقل جودة و كفاءة تدلّ على نظام قضائي غير فعّال بما فيه الكفاية.

كل الأعباء المذكورة سابقاً و التي تعرقل مسار المستثمرين بصفة عامّة و الأجانب بصفة خاصّة من شأنها الحدّ من نشاطهم كما قد تحول دون دخولهم السّوق الوطني و حتى إنسحابهم أحياناً. و التأثير سلباً على مناخ الإستثمار بها. و من ثمّ الوقوف أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، ممّا يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال نحو مناطق أكثر ملاءمة لذلك.

❖ **إختبار الفرضيات:**

بعد التطرّق لنتائج الدّراسة من النّاحية النّظرية و التطبيقية، نحاول إثبات الفرضيات أو نفيها كالآتي:

1. أظهرت لنا النّتائج السّابقة تفشّي ظاهرة البيروقراطية و الأعباء المرتبطة بالإجراءات المعقّدة و الطّابع المركزي للإدارة نتيجة للفساد المالي و الإداري الذي يهدر وقت و جهد و مال المستثمر و يُحمّله عبئاً

إضافياً و يدفعه أحياناً للإنسحاب و الإمتناع عن الإستثمار. كما شكّلت مسألة التأشيرة للمستثمرين الأجانب سبباً مباشراً في إلغاء عدد منهم لمشاريع إستثمارية مستقبلية بسبب التماطل في إجراءات منحها لهم للدّخول إلى الأراضي الجزائرية. حتى أنّ البعض [653] شبّه مسار المستثمر بالمقاتل عند قيامه بمشروعه الإستثماري في الجزائر. و بالتالي في أوّل خطوة يخطوها المستثمر فإنّه يصطدم بتعقّد الإجراءات.

لذلك نجد أنّ **أكثر** ما يُعرقل المُستثمر الأجنبي **بالدّرجة الأولى** هو **تعقّد** الإجراءات الإدارية و ثقلها و هو ما يُؤكّد صحّة الفرضية الأولى.

2. إنّ إستحداث المزيد من الأجهزة و الجهات المسؤولة عن الإستثمار يبقى غير فعّال في ظلّ تماطل بعض العاملين في أداء مهامهم و عدم كفاءتهم و إنتشار الفساد و ظاهرة الرّشوة الذي يُساهم في تعقّد الإجراءات الإدارية. و على سبيل الذّكر يعتبر البعض أنّ الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ما هي إلّا مكتب إداري يُبطئ و يُعقّد الإجراءات أكثر ممّا يُبسّطها، فالمهم ليس تعدّد الأجهزة المسؤولة و إنّما مدى فعاليتها. و يكون ذلك عن طريق القدرة على التنظيم لتقليص عدد الإجراءات و التقليل من تضخّم الوثائق المطلوبة للقيام بأي مشروع. و تكريس مبدأ الشّفافية في التعامل مع مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر من بدايتها إلى نهايتها. و هذا لا يُمكن تحقيقه إلّا من خلال العمل على إنتقاء و تكوين المتابعين للإستثمار.

و هو ما يُوكّد صحة الفرضية الثّانية التي مفادها أنّه **لا يُمكن تجسيد القُدرة على التنظيم إلّا** من خلال **كفاءة المتابعين و المراقبين للإستثمار**.

و في الأخير يتوجّب على الجزائر معالجة أهم المشاكل المتعلّقة بالإستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحسين أداءه من خلال:

1. إبراز أهم العوامل المشجّعة للإستثمار كالموارد الطبيعية و الموارد البشرية و الترويج للقطاعات الإقتصادية التي تشكّل إهتمام المستثمرين الأجانب و التعريف بها. و وضع سياسة إقتصادية ناجعة لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. تكوين و إنتقاء المتابعين و المراقبين للإستثمار الأجنبي لتخفيف الإجراءات الإدارية.

---

[653] عثماني ميرة و خبابة عبد الله، **نوعية المؤسّسات آلية لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلّد 12، العدد 01، جوان 2019، ص 387. تاريخ الإطّلاع: 11-05-2020.

3. إعادة تنظيم الإدارة للحدّ من الطّابع المركزي لها و ظاهرة البيروقراطية، لتمكين المستثمر الأجنبي من حلّ مشاكله بفعالية و نجاعة و سرعة لأنّ رأس المال يحتاج إلى السّرعة.

4. تحديد صلاحيات الأجهزة المشرفة على الإستثمار لتسهيل و تسريع الإجراءات و عدم تعقيدها ممّا يسمح بعدم تداخلها حتى لا يتمّ إرباك المستثمر.

5. تكييف النّظام المالي مع متطلّبات الإستثمار الأجنبي المباشر و العمل على تطوير القطاع البنكي و تحسين الخدمات التي يقدّمها ما من شأنه تسهيل عمل المستثمر الأجنبي. و فسح المجال أما الحرية الإقتصادية.

6. التركيز على تحسين أخلاقيات المهنة لإجتناب عوامل الرّشوة و غيرها و كذا تقليص الفساد المالي من خلال وضع قواعد الشّفافية و الحوكمة.

7. العمل على إستقرار المناخ السّياسي و الأمني من خلال وضع إستراتيجية واضحة الأهداف.

8. الحرص على الإستقرار التشريعي لكسب و عدم زعزعة ثقة المستثمر الأجنبي: لذا لا بُدّ وضوح القرارات و الإجراءات المنظّمة للإستثمار الأجنبي المباشر و تفادي التدابير التي يتمّ تغييرها دوماً و في أيّة وقت.

9. محاربة القطاع غير الرّسمي من خلال إتخاذ التدابير و الإجراءات اللّازمة لذلك.

10. لا بُدَّ من إتخاذ إجراءات جديدة لإعادة تنظيم و تسهيل و تبسيط عملية الإستفادة من العقّار الصّناعي للإسهام في عملية التنمية.

كما نشير أنّه ينبغي التركيز على النّقاط التالية لإنجاح عملية تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر:

- ضرورة تناسق و تكميل سياستي تشجيع الإستثمار الأجنبي مع الإستثمار المحلّي.
- تحديد الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية المراد تحقيقها من تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد أهم مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر المستهدفة مع التركيز على القطاعات خارج المحروقات و إنتقاء التحفيزات الضّرورية لتوجيه الإستثمار نحو القطاعات الأكثر إنتاجية. كما ينبغي إزالة الغموض و التعقيد عن النّصوص المتعلّقة بتطبيق التحفيزات و الإعفاءات الضّريبية بما يسمح للجهاز المكلّف بذلك بفهمه و تطبيقه.
- زيادة تأهيل المورد البشري و توفير العمالة المدربة في مختلف القطاعات الإقتصادية.
- العمل على توفير و تحسين جودة الهياكل القاعدية و تهيئة المناطق الصّناعية.

- تنويع و توسيع مجال إندماج الجزائر في التكتلات الإقليمية، مع ضرورة تحسين مكانتها في منطقتي التبادل الحرّ العربية والأوربية.

و نرى أنّه من أجل النّهوض بالإستثمار الأجنبي في الجزائر لا بُدَّ أن تكون الشّراكة مُربحة لكلا الطّرفين المحلّي و الأجنبي و ليست على حساب طرف واحد، و عليه يُمكن أن يبقى تطبيق قاعدة 51-49 في القطاعات التي تمسُّ سيادة الدّولة و إستقرارها كقطاع المحروقات و الطّاقة...، و لا بأس أن يتمّ الإبقاء عليها في باقي القطاعات كالصّحة، الفلاحة و النّقل البرّي حتى لا تُعتبر عائقاً أمام مستقبل الإستثمار الأجنبي في الجزائر. فقد إعتبر بعض المستثمرين الأجانب أنّ هذه القاعدة لا تشكّل لهم عائقاً نظراً لإستحواذهم على نسبة كبيرة من القطاعات في السّوق الجزائري و بالتالي تقليل منافسة المستثمرين الأجانب القادمين من دول أخرى.[654]

❖ أمّا عن **آفاق الدّراسة**، فلا بُدّ أنّ بحثنا لم يستوفِ بعض الجوانب التي يجب الإهتمام بها مستقبلاً في موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من بينها:

- ضرورة إستغلال الإستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتطوير إقتصاد وطني منتج.
- ماذا جلب الشّريك الأجنبي بخصوص التكنولوجيا خارج قطاع المحروقات.

[654] سعاد جبار و محمد بشير لبيق، مرجع سابق، ص 204.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

أ. **باللّغة العربية:**

1. سي محمد كمال و صباغ رفيقة، **المالية الدّولية و الأزمات المالية**، دار حامد للنّشر و التوزيع، عمان– الأردن، الطّبعة الأولى، 2017.
2. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية**، دار حامد للنّشر و التوزيع، عمان– الأردن، الطّبعة الأولى، 2014.
3. عبد اللطيف مصطيفى و عبد الرحمن سانية، **دراسات في التنمية الإقتصادية**، المنهل للنّشر، 2014. كتاب إلكتروني منشور متاح على الرّابط: *https ://www.google.dz/search ?hl=fr&tbo=p&tbm=bks&q=isbn :9796500148816*
4. عجة الجيلالي، **الكامل في القانون الجزائري للإستثمار– الأنشطة العادية و قطاع المحروقات**، دار الخلدونية للنّشر و التوزيع، القبة–الجزائر، 2006.
5. عليوش قربوع كمال، **قانون الإستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية– بن عكنون– الجزائر، 1999 .
6. منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار و أثره على التنمية الإقتصادية**، دار الرّاية للنّشر و التوزيع، عمان– الأردن، الطّبعة الأولى، 2013.

ب. **باللّغة الاجنبية:**

1. *Zehira Amellal, **L'impact de l'investissement étranger sur l'investissement domestique-Cas des pays maghrébins**, Editions Universitaires Européennes, 2011.*

❖ **الأطروحات و الرّسائل الجامعية:**

1. بلّة باسي زكرياء، **موقع الإستثمار الأجنبي المباشر من المسؤولية الإجتماعية في البلدان العربية–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، منشورة، جامعة أمحمد بوقرة–بومرداس، 2019.

2. بن عاشور رتيبة، **جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1996-2013**، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

3. جوامع لبيبة، **أثر سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية- دراسة مقارنة: الجزائر، مصر و السعودية**، أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثّالث في العلوم الإقتصادية منشورة، جامعة محمّد خيضر- بسكرة، 2015/2014. متاح على الرّابط: *http ://thesis.univ-biskra.dz/1379/1/Eco_d6_lmd_2015.pdf*

4. دلال بن سمينة، **تحليل أثر السّياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية- دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013.

5. عبد الكريم بعداش، **الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، رسالة دكتوراه، كلية الإقتصاد و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6. محمد إبراهيم مادي، **فعالية السّياسة المالية في ترشيد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2012-2013.

7. يونس دحماني، **إشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع و الآفاق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصاية، منشورة، جامعة الجزائر 3، جوان 2010. متاحة على الرّابط:

❖ **التقارير و المنشورات:**

1. تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية- مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الواردات، الكويت، 2017.

2. **الإستثمار الأجنبي المباشر-تعاريف و قضايا-**، سلسلة جسر التنمية، العدد 2004، السّنة الثّالثة. متاح على الرّابط:

http ://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf

❖ **الملتقيات:**

1. بن الطاهر حسين و خذري حسين، **جاذبية الإقتصاد الجزائري للإستثمار الأجنبي المباشر**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور – خنشلة، يومي 09-10 أفريل 2013.

2. بن موفق زروق و كيحل عبد الباقي، **دراسة علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنّمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية ما بين 1970-2014**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الخامس حول: الإستثمارات الأجنبية المباشرة و مستقبل المناطق الحرّة الصّناعية للتصدير، جامعة أمحمد بوقرة- بومرداس، يومي 26/25 ماي 2016.

3. تشام فاروق، **دور و أهمية مناخ الإستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسّسة الإقتصادية**، الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسّسة الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2003.

4. خوادجية سميحة حنان، **تقييد الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، ورقلة، يومي 18-19 نوفمبر 2015.

5. صالح فلاحي، **تقييم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النّهوض بالتنمية في الجزائر**، أبحاث المؤتمر الدّولي: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار و النّمو الإقتصادي، مدارس الدكتوراه- جامعة سطيف 1، الجزء الأوّل، 12/11 مارس 2013.

6. عماري عمار و بوسعدة سعيدة، **معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدّولي الثّاني 14 و 15 نوفمبر 2005. متاح على الرّابط: *https://kantakji.com/media/8955/14-ammari-ammar-.pdf*

7. فاروق خلف و المكي دراجي، **الإطار القانوني للإستثمار و دوره في تنمية الإقتصاد الوطني**، الملتقى الدّولي السّادس عشر حول: "الضّمانات القانونية للإستثمار في الدّول المغاربية"، مخبر الحقوق و الحريات في الأنظمة المقارنة و مخبر أثر الإجتهاد القضائي على حركة التشريع قسم

الحقوق، كلية الحقوق و العلوم السّياسية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، يومي: 23/22 فيفري 2016.

8. مالح سعاد، **المقومات الجبائية لجذب الإستثمار الأجنبي**، ورقة بحث مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر، كلية الحقوق و العلوم السّياسية جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 18–19 نوفمبر 2015.

9. مراس محمد و بن عيسى كمال، **بناء نموذج قياسي لتحرّكات الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقته بالنّمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نماذج الإنحدار الذّاتي– المتوسّط المتحرك *ARMA* و نماذج الإنحدار المشروطة بعدم تجانس تباينات الأخطاء *ARCH* ونماذج التكامل المتزامن *COINTEGRATION***، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور– خنشلة، يومي 09–10 أفريل 2013.

10. مفتاح صالح و رحال فاطمة، **أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور– خنشلة، يومي 09–10 أفريل 2013.

11. يحياوي مفيدة و دريدي أحلام، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنمية وتطوير مهارات الدّولة المضيفة**، ورقة بحثية مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدّولي الأوّل حول: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النّمو الإقتصادي – دراسة حالة الجزائر، جامعة عباس لغرور– خنشلة، يومي 09–10 أفريل 2013.

12. Badreddine Amina et Ali Tchamakdji, ***Analyse des déterminants des investissements directs étrangers en Algérie***, Document de recherche présenté au Premier Forum International sur: Le rôle de l'investissement direct étranger dans la croissance économique, Univrsité Abbès Laghrour Khenchela , 9-10 Avril 2013.

❖ **المجلّات و الدوريات:**

1. أبحري سفيان، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بين تحدّيات الواقع و آفاق المستقبل**، مجلّة أبعاد إقتصادية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، المجلّد 6، العدد 1، جوان 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31129*

2. أحمد دبيش و مروة بوقدوم، **مزايا و ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، المجلّة العلمية المستقبل الإقتصادي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، المجلّد 7، العدد 1، 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107592*

3. أحمد نصير و إبراهيم قعيد، **تحليل تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية وفق أهم المؤشّرات الدّولية حالة: الجزائر و دولة قطر–دراسة تقييمية**، مجلّة الآفاق للدّراسات الإقتصادية، جامعة العربي التبسي– تبسة، المجلّد 3، العدد 1، مارس 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41054*

4. أحمد نصير و يونس زين، **الإصلاحات المصرفية في الدّول العربية و فعاليتها في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة: الجزائر 1990–2015**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلّد 14، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 2018. متاح على الرّابط: *.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62540*

5. أسماء بن طراد و شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة بحوث إقتصادية عربية، صادرة عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 72–73/خريف 2015– شتاء 2016.

6. أسماء سي علي، **تقييم تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2002–2017)**– دراسة تحليلية، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، المجلّد 15، العدد 2، سبتمبر 2019. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101773*

7. أقاسم حسنة، **قراءة في المؤشّرات الإقتصادية العالمية لمناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدّول**، مجلّة الحقيقة، جامعة أحمد دراية–أدرار، المجلّد 10، العدد 19، ديسمبر 2011. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20586*

8. إلياس حناش، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 5، العدد 1، سبتمبر 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/95090

9. إلياس ميدون، **تطوّر السّياسات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- دراسة تحليلية تقييمية**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 5، العدد 1، جوان 2014. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18676*

10. أونيسي العياشي، **مناخ الإستثمار و أهميته في جذب الإستثمارات**، مجلّة الحقوق و الحريات، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 3، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *http://revues.univ-biskra.dz/index.php/dlsc/article/view/3233/2900*

11. إيمان بن ميمون و عبد العزيز عبدوس، **دور بعض الإجراءات الحكومية لبيئة الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة بعض دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية (مجلّة علوم الإقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر 3، المجلّد 22، العدد 01، 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/96501

12. بابا عبد القادر و أجري خيرة، **الإمتيازات الجبائية و دورها في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، المجلّة الجزائرية للإقتصاد و المالية، جامعة يحي فارس-المدية، المجلّد 2، العدد 2، سبتمبر 2014. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26346

13. برابح محمد، **دور السّياسة الضّريبية في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية بالدّول النّامية"حالة الجزائر"**، مجلّة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلّد 6، العدد 1، 2015. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55842

14. براهمية نبيل، **دور السّياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر**، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلّد 9، العدد 18، ديسمبر 2016. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/39741*

15. بعداش عبد الكريم، **تحليل الآثار الإقتصادية للإستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له**، مجلّة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي "*Revue des*

Reformes Economiques et Integration en Economie Mondiale"، المدرسة العليا للتجارة، المجلّد 1، العدد 2، 2007. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/46013*

16. بكطاش فتيحة و مقلاتي سفيان، **المقاربة النّظرية للإستثمار الأجنبي المباشر**، *Revue d'Economie et de Statistique Appliquée*، مجلّة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي "*RESA*"، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي "*ENSSEA*"– القليعة تيبازة، المجلّد 11، العدد 1، جوان 2014 . متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/57516*

17. بلقاسم أمحمد، **بيئة الأعمال و نوعية المؤسّسات كمحدّد لجاذبية الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلّة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، المجلّد 1، العدد 1، جويلية 2011. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/75664*

18. بن حمو فايزة، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الفترة 1990-2014**، مجلّة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلّد 8، العدد 2، 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55664*

19. بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الإستثمار الأجنبي**، مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلّد 5، العدد 5، 2007. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/887*

20. بن رجم محمد خميسي و صلاح سعاد، **دور حوكمة الشّركات في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة دراسات و أبحاث إقتصادية في الطّاقات المتجدّدة، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد 2، العدد 1، جوان 2015. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65380*

21. بن عبد العزيز سمير و بن عبد العزيز سفيان، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل الإقتصاد الوطني الجزائري (دراسة تحليلية للفترة 2000-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 4، العدد 1، ماي 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49982*

22. بن علية لخضر و آخرون، **الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 13، العدد 2، أوت 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98234*

23. بن عمارة أحلام، **دراسة تحليلية: إتجاهات الإستثمار العالمية الحالية و مستقبل الإستثمار العالمي**، مجلّة جديد الإقتصاد، جامعة الجزائر3، المجلّد 12، العدد 1، ديسمبر 2017. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/54444*

24. بن قمجة زهرة، **مناخ الإستثمار و تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر: دراسة الفترة 2000-2013**، مجلّة دراسات في الإقتصاد و التجارة و المالية، مخبر الصّناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلّد 6، العدد 3، 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47238*

25. بن لكحل محمد أمين، **جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب-**، مجلّة الإقتصاد و التنمية- مخبر التنمية المحلّية المستدامة، جامعة يحي فارس-المدية، جانفي 2017. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20327*

26. بن لوكيل رمضان و وارزقي ميلود، **واقع و آفاق الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 17، العدد 3، 2013. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10536*

27. بن مريم محمد و بن نافلة قدور، **أثر المتغيّرات الحقيقية و النّقدية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، المجلّد 17، العدد 1، 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/66301*

28. بن مسعود محمد، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تقييمية وفق المؤشّرات الدّولية**، مجلّة الحقيقة، جامعة أدرار. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/23882*

29. بوخاري صبرينة و للوشي محمد، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على أداء المؤسّسات الصّغيرة و المتوسّطة في الجزائر**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، المجلّد 6، العدد 2، جامعة البليدة 2، جوان 2015. متاح على الرّابط: *http://www.asjp.cerist.dz/en/article/26871*

30. بودالي بلقاسم، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ضمن التحوّلات الإقتصادية الرّاهنة**، مجلّة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56538*

31. بودلال علي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ الشراكة مع الإتحاد الأوروبي "الحصيلة و النتائج"**، مجلّة إقتصاديات الأعمال و التجارة، جامعة المسيلة، المجلّد الثاني، العدد الأوّل، أفريل 2017. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/65156*

32. بوطورة فضيلة و سمايلي نوفل، **تقييم تطوّر حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات و الإصلاحات التشريعية و واقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدّول العربية**، مجلّة جديد الإقتصاد، جامعة الجزائر 3، المجلّد 12، العدد 1، ديسمبر 2017. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/54435*

33. بوكزاطة سليم، **أهمية الإستثمار الأجنبي في التقليل من توجّه الجزائر للإستدانة الخارجية في ظلّ إنعكاسات تراجع أسعار النّفط**، مجلّة أبعاد إقتصادية، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، المجلّد-، العدد 2، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/31336*

34. بولويز عبد الوافي و صالح السعيد، **تفاوت العائد من الإستثمار الأجنبي المباشر بين التجربتين الجزائرية و المغربية-دراسة تحليلية مقارِنة خلال الفترة 2000-2018**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد 12، العدد 2، ديسمبر 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104173*

35. بونقاب مختار و زواويد لزهاري، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلّص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية و الإدارية المطروحة و الحلول المقترحة**، مجلّة شعاع للدّراسات الإقتصادية، المجلّد 2، العدد 1، مارس 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76167*

36. بونوة شعيب و عراب فاطمة الزهراء، **إنعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الإستثمار على واقع الإستثمار (المحلّي و الأجنبي) في الجزائر**، *Revue du Lareiid*، العدد 3، سبتمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/340/3/1/17594*

37. بيدي عيساوي صورية و بن سعيد محمد، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و تحدّيات الفقر في دول السّاحل: دراسة قياسية لحالة موريتانيا (1990-2013)**، المجلّة المغاربية للإقتصاد و المانجمنت، جامعة معسكر، المجلّد 3، العدد 1، مارس 2016. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/11261*

38. تكاري هيفاء رشيدة، **آليات دعم الإستثمارات عبر مختلف قوانين الإستثمار في الجزائر "مرحلة ما بعد سنة 1990"**، مجلّة الإجتهاد للدّراسات القانونية و الإقتصادية، جامعة تمنراست، المجلّد 7، العدد 5، 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/61666*

39. جلابة علي و لرباع الهادي، **الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: الواقع و المتطلّبات**، مجلّة دفاتر إقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 10، العدد 02، 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104355*

40. جوامع لبيبة و رايس حدة، **تنظيم سياسات الإستثمار على المستوى الدّولي و المحلّي دراسة حالة الجزائر**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، المجلّد 8، العدد 2، ديسمبر 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/60139*

41. حاوشين إبتسام و دردار نادية، **مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التحكيم كضمانة قانونية لجذبه**، حوليات جامعة الجزائر 1، المجلّد 31، العدد الرّابع، ديسمبر 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40413*

42. حساين سامية و شليحي كريمة، **أزمة الشّراكة في الجزائر بين المعوقات القانونية و رهانات جذب الإستثمار الأجنبي**، مجلّة الدّراسات القانونية و السّياسية، جامعة عمار ثليجي-الأغواط، المجلّد الرابع، العدد 1، جوان 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56050*

43. حساييني لامية، **حق الشّفعة في قانون الإستثمار الجزائري: آلية لحماية الإقتصاد الوطني أم قيد تمييزي إتّجاه المستثمر الأجنبي**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2015. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56691*

44. حفيظ إلياس و بن علال بلقاسم، **التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المغرب: ما هي أهم الدروس المستفادة؟**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، المجلّد 14، العدد 2، 2018. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64820

45. حمادي محمد رضا و يوسفات علي هاشم، **القيود الواردة على الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مجلّة القانون و العلوم السّياسية، المركز الجامعي النّعامة، المجلّد 4، العدد 1، جانفي 2018. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93682

46. حمداني محمد و بولنوار بشير، **واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و احداث التنمية الإقتصادية في الدّول العربية**، مجلّة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 5، العدد الحادي عشر، جوان 2013. https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/3575

47. حمزة العوادي، **مساهمة سياسة الإنعاش الإقتصادي في تحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة الدّراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، المجلّد 06، العدد 03، ديسمبر 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/110397

48. خلوط فوزية، **واقع مناخ الإستثمار الأجنبي في الجزائر في ظلّ برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)**، مجلّة الإقتصاد و التنمية– مخبر التنمية المحلّية المستدامة– جامعة يحي فارس–المدية، المجلّد 5، العدد 1، جانفي 2017. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/20331

49. خيرة ساوس و ربيعة ناصيري، **حماية حقوق الملكية الصّناعية للمستثمر الأجنبي في التشريع الجزائري**، مجلّة الباحث للدّراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد 4، العدد 2، جوان 2017. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/24917

50. داودي محمد و بن بوزيان محمد، **محدّدات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(دراسة تحليلية و قياسية)**، Les cahiers du mecas، جامعة أبو بكر بلقايد–تلمسان، المجلّد 7، العدد 1، ديسمبر 2011. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/9614

51. دحماني يونس، **دور الإصلاحات الإقتصادية الجزائرية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المجلّد 5، العدد 2، المدرسة الوطنية العليا في الإحصاء و الإقتصاد التطبيقي، ديسمبر 2008. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/60019

52. دلال بن سمينة، **جاذبية الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تشخيصية تقييمية)**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 18، العدد 39، ديسمبر 2019، متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104143*

53. دمدوم كمال، **الإندماج الإقتصادي الدّولي و تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدّول النّامية: حالة الجزائر**، مجلّة الإقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، المجلّد 3، العدد 2، ديسمبر 2013. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52297*

54. رايس حدة و كرامة مروة، **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ تداعيات الأزمة المالية العالمية–دراسة تحليلية–**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، العدد الثّاني عشر، ديسمبر 2012. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49359*

55. رعاد علي و بلوكاريف نادية، **الإستثمار الأجنبي المباشر، الإنفتاح التجاري و النّمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية**، مجلّة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلّد 7، العدد 1، 2016. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/9020*

56. روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)**، مجلّة التكامل الإقتصادي، جامعة أحمد دراية– أدرار، المجلّد 07، العدد 04، ديسمبر 2019. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/107389*

57. ريال زوينة، **تطوّر الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و أثرها على جلب الإستثمار الأجنبي**، مجلّة الإصلاحات الإقتصادية و الإندماج في الإقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلّد 5، العدد 9، جوان 2010. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46481

58. ريغي هشام، **تداعيات الأزمة النّفطية الرّاهنة على الجزائر و أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصّادرات الصّناعية التحويلية**، مجلّة البحوث الإقتصادية و المالية، المجلّد

3، العدد 1، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، جوان 2016. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/4767*

59. زروقي أبوبكر الصديق و مكيديش محمد، **قياس أثر المؤشّرات الكلّية للإقتصاد الجزائري على الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (1990–2014)– دراسة قياسية تحليلية،** مجلّة المالية و الأسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، المجلّد 4، العدد 1، سبتمبر 2017. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/33243*

60. زغبة طلال، **واقع مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات و متطلّبات تحسين بيئة الإستثمار**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد 5، العدد 7، جوان 2012. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/13106*

61. ساهرة حسين زين الثعلبي و سكنه جهيه فرج الثعلبي، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في النّمو الإقتصادي لدولة قطر خلال المدّة(1989–2013) دراسة قياسية**، مركز دراسات البصرة و الخليج العربي– جامعة البصرة، العراق، 2016. متاح على الرّابط: *http ://un.uobasrah.edu.iq/papers/1304.pdf*

62. سعاد جبار و محمد بشير لبيق، **قاعدة الإستثمار الأجنبي 51–49 في الجزائر بين إلزامية التبنّي و المطالبة بالتخلّي**، مجلّة دراسات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلّد 16، العدد 01، جانفي 2019. متاح على الرّابط: *http :asjp.cerist.dz/en/article/82202*

63. سعدية قصاب، **حدود الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 7، العدد 1، جوان 2003. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/64504*

64. سعود وسيلة و قاسمي كمال، **واقع الإستثمارات الأجنبية في البلدان العربية –دراسة تحليلية للإستثمارات الأجنبية بإمارة دبي خلال الفترة 2011–2015**، مجلّة الأفاق للدّراسات الإقتصادية، جامعة العربي التبسي– تبسة، المجلّد 3، العدد 1، سبتمبر 2017. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/34241*

65. السعيد دراجي، **الإستثمار العربي الخليجي في الجزائر و آفاق تطوّره**، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية– قسنطينة، المجلّد 12، العدد 23، فبراير 2010. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/20873*

66. سعيدي يحي، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري- قسنطينة، المجلّد 20، العدد 2، جوان 2009. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/30800*

67. سكيل رقية و برابح أمينة، **الموازنة بين إستقطاب الإستثمار الأجنبي و الحفاظ على المصالح الوطنية في التشريع الجزائري**، مجلّة الدّراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، العدد الثالث، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10898*

68. سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الإقتصادية**، المجلّة الجزائرية للإقتصاد و الإدارة، جامعة معسكر، المجلّد 5، العدد 1، أفريل 2014. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13694*

69. شبانة نادية، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلّبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016**، مجلّة العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، المجلّد 4، العدد 2، ديسمبر 2017. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33945*

70. شنتوفي عبد الحميد، **التحفيزات الجبائية و فعاليتها في جلب الإستثمارات بالجزائر**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية، المجلّد8، العدد3،2017. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/40785*

71. شهرزاد زغيب، **الإستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الإقتصادية في البلدان المغاربية**، مجلّة التواصل، جامعة باجي مختار- عنابة، المجلّد 15، العدد 2، جوان 2009. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48784*

72. شوقي جباري و محمد محجوب الحداد، **مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّمو الإقتصادي لدول شمال إفريقيا دراسة حالة: (تونس، ليبيا، مصر)**، مجلّة الإستراتيجية و التنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، المجلّد 3، العدد 4، جانفي 2013. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/7445*

73. شوقي يعيش تمام و فريد علواش، **التحدّيات التي تواجه سياسة الإستثمار في الجزائر**، مجلّة الحقوق و الحريات، جامعة محمد خيضر–بسكرة، المجلّد2، العدد1، ديسمبر2016. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/46877*

74. شيخي عائشة و شيخي مختارية، واقع مناخ الإستثمار في الجزائر (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب و تونس)، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 5، العدد 3، ديسمبر 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/109547*

75. صبيحي شهيناز، **مناخ الإستثمار في الجزائر– دراسة تحليلية تقييمية**، مجلّة الحوار الفكري، جامعة أحمد دراية– أدرار، المجلّد 11، العدد 12، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40127*

76. طالبي محمد، **أثر الحوافز الضّريبية و سبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، المجلّد 5، العدد 6، جانفي 2009. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/48177*

77. طالم علي و كافي فريدة، **جذب الإستثمار الأجنبي نحو القطاع الصّناعي كرهان أساسي للنّهوض بالإقتصاد الوطني (تسليط الضوء على الفترة 2002–2016)**، مجلّة المنتدى للدّراسات و الأبحاث الإقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 1، العدد 2، ديسمبر 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65676*

78. طالم علي، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة لإنشاء فرص عمل بالدّول المضيفة "واقع الجزائر خلال الفترة 2002–2015**، مجلّة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، المجلّد 8، العدد 1، جوان 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/46332*

79. طه ياسين مرباح و العربي غويني، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في الحدّ من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002–2016**، مجلّة دفاتر إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 10، العدد 1، ماي 2018. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/53896*

80. عادل عيسى الوزني، **دور الغرف الصّناعية و التجارية و الزّراعية العربية في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، المجلّد 3، العدد 1، جوان 2009 . *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/38654*

81. العارف خديجة و تراري مجاوي حسين، **محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النّامية**، مجلّة الإستراتيجية و التنمية، جامعة إبن باديس– مستغانم، المجلّد7، العدد12. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18643*

82. عامر سعدية، **مناخ الإستثمار في الجزائر بين الواقع و المعوقات**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 9، العدد 1، مارس 2018. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45632*

83. عامر عيساني و بوبكر سلالي، **تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة تحليلية خلال الفترة: 2002–2012**، مجلّة أبحاث إقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، المجلّد 10، العدد 2، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39338*

84. عبد الحق طير و آخرون، **جاذبية الدّول العربية للإستثمار الأجنبي المباشر: نظرة قطاعية جغرافية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، المجلّة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلّد 4، العدد 6، جوان 2017. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26154*

85. عبد الحميد برحومة و عنترة برباش، **مخاطر مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشّرات خطر البلد للفترة 2000–2012**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد 6، العدد 10، 2013. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13008*

86. عبد الحميد بوخاري، **واقع مناخ الإستثمار في الدّول العربية**، مجلّة الباحث، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، المجلّد10، العدد10، 2012. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/559*

87. عبد الرحمان عبد القادر و حساني بن عودة، **دور تدفّقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القضاء على البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002–2016)**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة2، المجلّد9، العدد1. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/45635*

88. عبد الكريم بعداش، **آثار الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2003–2012**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 18، العدد 1، جوان 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/35501*

89. عبد اللاوي فتيحة، **دور السّياسة النّقدية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2015)**، مجلّة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجّلد 7، العدد 7، جوان 2017. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26849

90. عبد المالك بضياف و آمال براهمية، **تحليل أداء الإقتصاد الجزائري وفق مؤشّرات مناخ الأعمال و دوره في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد12، العدد02، ديسمبر 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104219

91. عثماني مرابط حبيب و جنيدي خليفة، **الإستثمار الأجنبي المباشر في تصوّر السّياسة الضّريبية الجزائرية الجديدة**، مجلّة العلوم القانونية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 3، العدد 1، مارس 2018. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64437

92. عثماني ميرة و خبابة عبد الله، **نوعية المؤسّسات آلية لتحسين مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلّد 12، العدد 01، جوان 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/94917

93. عراب فاطمة الزهراء، **قياس أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الإقتصاد الجزائري**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد الرّابع، العدد 2. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62187*

94. عسالي نفيسة، **إختصاصات المجلس الوطني للإستثمار في جانب الإستثمارات الأجنبية**، المجلّة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية، المجلّد 13/العدد 1، 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4990*

95. عماد غزازي و بن لكحل محمد أمين، **تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر وفق المؤشّرات الدّولية- دراسة تحليلية للفترة (2005-2018)**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 13، العدد 03، 2019. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/104131

96. غانية نذير، **إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للإقتصاد الرّيعي في ظل التطوّرات الدّولية الرّاهنة**، مجلّة رؤى إقتصادية، جامعة الشهيد

حمة لخضر، الوادي، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2016. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10319*

97. غربي ياسين سي لاخضر و نوي طه حسين، **علاقة سعر صرف الدّينار/الدولار بسياسة جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2015)**، مجلّة البشائر الإقتصادية، جامعة بشار، المجلّد 4، العدد 1، ماي 2018. *https ://www.researchgate.net/publication/325119516*

98. فايدي كمال و قاسي ياسين، **مناخ الإستثمار في الدّول العربية و أهميته في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة-حالة الجزائر**، مجلّة الدّراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، المجلّد 2، العدد 2، 2015. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5057*

99. فوزية ساحي، **تطوّر الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-واقع و آفاق-**، مجلّة الحكمة للدّراسات الإقتصادية، مؤسّسة كنوز الحكمة للنّشر و التوزيع-الجزائر، المجلّد 2، العدد 4، أكتوبر 2014. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/40110*

100. قسميوري كفية و علوي شمس نريمان، **مراجعة الأطر القانونية لسياسات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة إستثمارية أكثر جاذبية-الضّمانات و الحوافز-**، مجلّة دراسات و أبحاث المجلّة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلّد 10، العدد 3، سبتمبر 2018. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/59904*

101. قويدري محمد، **ملامح الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان المغاربية**، دراسات العدد الإقتصادي، جامعة عمار ثليجي-الأغواط، المجلّد 1، العدد 1، 2010. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/89349*

102. قيبو اسمهان، **بيئة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، معوقات و تحديات**، مجلّة معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 14، العدد 3، ديسمبر 2010. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/70897*

103. كوراد فاطيمة، **مناخ الإستثمار و أثره في جذب و تحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مجلّة الإبداع، جامعة البليدة 2، المجلّد 7، العدد 7. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26852*

104. لرباع الهادي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر و إنعكاساتها على الإستثمار الأجنبي المباشر خلال (2002-2011)**، مجلّة الواحات للبحوث و الدّراسات، جامعة غرداية، المجلّد 9، العدد 1، 2016. متاح على الرّابط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77387

105. لوعيل بلال، **محدّدات الإستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة (1995-2011)**، المجلّة الجزائرية للعولمة و السّياسات الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، المجلّد 5، العدد 1، ديسمبر 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/61930*

106. محمد إسماعيل و جمال قاسم حسن، **محدّدات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول العربية**، صندوق النّقد العربي، يونيو 2017. متاح على الرّابط: *https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Determinants%20of%20foreign%20direct%20investment1.pdf*

107. محمد ساحل، **أهمية إتفاقيات الإستثمار الثّنائية الدّولية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة خاصّة محاولة تحليل لحالة الجزائر**، مجلّة الإقتصاد الجديد، مخبر الإقتصاد الرّقمي في الجزائر- جامعة خمس مليانة، المجلّد 2، العدد 2، جانفي 2012. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/56321*

108. مدياني محمد، **الإستثمار الأجنبي المباشر و دوره في رفع القدرة التنافسية للإقتصاد الجزائري**، مجلّة الحقيقة، المجلّد 13، العدد 31، جامعة أحمد دراية-أدرار. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14114*

109. مرابط محمد، **تحليل محدّدات قرار توطين الإستثمار الأجنبي المباشر على ضوء المتغيّرات الإقتصادية المحلّية و العالمية الرّاهنة-دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)**، مجلة دراسات و أبحاث المجلّة العربية في العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلّد 8، العدد 26، مارس 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10300*

110. مرداوي كمال، **الإستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الإستثمار في الجزائر**. متاح على الرّابط: *https://elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%*

D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20...%20telmsan/29.pdf

111. مصطفى بن عامر، **مخاطر الأزمات المالية و أثرها على الإستثمار الأجنبي المباشر–دراسة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 مع الإشارة لحالة الجزائر**، مجلّة دفاتر بوادكس" *Revue Les Cahiers du POIDEX*"، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، المجلّد 3، العدد 4، سبتمبر 2015. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/31293*

112. معارفي فريدة، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)**، المجلّة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، المجلّد 2، العدد 3، ديسمبر 2015. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/5184*

113. مفتي محمد البشير، **واقع و استراتيجيات جلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة لتجارب بعض الدّول العربية**، مجلّة الإقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، المجلّد 5، العدد 1، جوان 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/55950*

114. منور أوسرير و عليان نذير، **حوافز الإستثمار الخاص المباشر**، مجلّة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، المجلّد 2، العدد 2، ماي 2005. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/48076*

115. منى بسيسو، **تأثير سياسات الترويج للإستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدّول العربية في جذب هذه الإستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية**، سلسلة إجتماعات الخبراء، المعهد العربي للتخطيط، العدد رقم 29، يونيو 2008.

116. ميدون إلياس، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول**، مجلّة جديد الإقتصاد، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، المجلّد 8، العدد 1، ديسمبر 2013. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/12663*

117. ميدون إلياس، **تطور السياسات الإقتصادية لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر– دراسة تحليلية تقييمية–**، مجلّة الإقتصاد و التنمية البشرية، جامعة البليدة 2، المجلّد 5، العدد 1. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/18676*

118. ميلود بوعبيد و هارون الطاهر، **دور بيئة أداء الأعمال في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول المغاربية**، مجلّة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر– باتنة 1، المجلّد 6، العدد 2، ديسمبر 2016. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/19654*

119. ناجي بن حسين، **تحليل و تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر**، مجلّة العلوم الإنسانية– بحوث إقتصادية، المجلّد ب، العدد 31، جامعة منتوري–قسنطينة، جوان 2009. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/30799*

120. ناصر بوعزيز و أولاد زاوي، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجدات**، مجلّة الإقتصاد الصناعي، جامعة الحاج لخضر– باتنة 1، المجلّد 7، العدد 1، جوان 2017. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/33115*

121. ناصر مراد، **واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و عوائقه في الجزائر**،المجلّة الجزائرية للعلوم القانونية و السّياسية، جامعة الجزائر 1، المجلّد 45، العدد 1، جانفي 2008. متاح على الرّابط: *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/96520*

122. نور الدين قدوري و عيسى حجاب، **تطوّر حركة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدّول النامية–دراسة تحليلية خلال الفترة 2004–2016**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 13، العدد 1، أفريل 2019. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84284*

123. هاني عبد المالك، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: تقييم البيئة و الفرص (1980–2017)**، مجلّة دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور– الجلفة، المجلّد 14، العدد 01، أفريل 2020. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/112941*

124. هبال عبد النور، **قانون الإستثمار و البيئة القانونية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تقييمية**، مجلّة الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عباس لغرور–خنشلة، المجلّد 4، العدد 1، جانفي 2017. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/30832*

125. هشام ريغي، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و قنوات خلق الوظائف و تهديمها في الدّول المضيفة**، مجلّة التواصل في الإقتصاد و الإدارة و القانون، جامعة باجي مختار– عنابة، المجلّد 20، العدد 2، جوان 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/41780*

126. هني عبد اللطيف، **حدود القانون في جذب الإستثمارات الأجنبية**، مجلّة القانون و المجتمع، جامعة أحمد دراية–أدرار، المجلّد 5، العدد 2، ديسمبر 2017. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33979*

127. يحيات مليكة و دحماني فاطمة، **محور العلاقة القائمة بين الإستثمار المحلّي و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998–2012)**، مجلّة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي (*Revue d'Economie et de Statistique Appliquée*)، المجلّد 11، العدد 1، جوان 2014. متاح على الرّابط: *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/57515*

128. يزيد خيضر، **سياسات الإستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية و أثرهما على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2015/2000 آثار سلبية لسياسات متضادة**، مجلّة العلوم الإسلامية و الحضارة، مركز البحث في العلوم الإسلامية و الحضارة–الأغواط، المجلّد 3، العدد 2، جوان 2018. متاح على الرّابط:*https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/53861*

129. يقور أحمد، **دراسة تحليلية لعوامل جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2013**، مجلّة الإبداع، مخبر الإبداع و تغير المنظّمات و المؤسّسات– جامعة البليدة 2، المجلّد 4، العدد 4، ديسمبر 2014. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/19056*

130. يوسفي رشيد، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإقتصاد الوطني–حالة الجزائر**، مجلّة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 1، المجلّد 5، العدد 5، ديسمبر 2005. *https ://www.asjp.cerist.dz/en/article/6019*

❖ **الجرائد الوطنية:**

1. سليمان ناصر، **تغيير القوانين و عدم ثباتها إحدى معوقات الإستثمار في بلادنا**، حوار أجراه معه: منير بن دادي، جريدة أخبار الوطن، العدد 532، 11 جويلية 2021.

2. منير بن دادي، **مناخ الإستثمار.. المُعضلة**، مقال منشور بجريدة أخبار الوطن، العدد 532، 11 جويلية 2021.

❖ **الجرائد الرّسمية:**

1. قانون الإستثمارات لسنة 1963، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_fr/loi%2063-277.pdf
2. الأمر 66-284 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمّن قانون الإستثمارات، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/66-284%20ar.pdf
3. القانون المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/82-11%20ar.pdf
4. القانون المتعلّق بتأسيس الشركات المختلطة الإقتصاد و سيرها لسنة 1986، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/86-13%20ar.pdf
5. القانون المتعلّق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصة الوطنية لسنة 1988، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/88-25%20ar.pdf
6. قانون الإستثمارات و تحرير سياسة الإستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلّق بترقية الإستثمار لسنة 1993)، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/93-12%20ar.pdf
7. الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار لسنة 2001، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/01-03%20ar.pdf
8. قانون رقم 16-09 المؤرّخ في 03 أوت 2016 يتعلّق بترقية الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/legislation_ar/develop_inv/1609%20ar.pdf

❖ **التقارير:**

1. تقرير مناخ الإستثمار في الدّول العربية: مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار، المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار و ائتمان الصّادرات، 2016. متاح على الرّابط: http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2016/08/INV-CLIMATE-2016-B.pdf
2. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2019- موجز أهم النّتائج: الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجموعة البنك الدّولي، متاح على الرّابط: http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/media/Fact-Sheets/DB19/FactSheet_DoingBusiness2019_MENA_Ar.pdf
3. تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020.
4. *Global Investment Trends Monitor, 6 October 2016, UNCTAD Report, view: 01/04/2017.*
5. *Glossary of foreign direct investment terms https ://www.imf.org/external/np/sta/di/glossary.pdf*

6. *Methodological Note, World Investment Report 2017. https ://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2017chMethodNote_en.pdf*
7. *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Fourth Edition 2008 : https ://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf*

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1. موقع البنك الدّولي
2. موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
3. موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية

4. *http ://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/207/207_ex29.pdf*
5. *http ://www.leseditionsnoirsurblanc.fr/fiche-auteur2466/cyril-bouyeure*
6. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria*
7. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_dwcp*
8. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_ge*
9. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_rp*
10. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_gc*
11. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_pi*
12. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria#DB_tax*
13. *http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/a/algeria/DZA.pdf*
14. *http://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria*
15. *http://arabic.doingbusiness.org/content/dam/Images/InfoGraphics/DB2019-arabic-infographic.jpg*
16. *http://arabic.doingbusiness.org/data/distance-to-frontier*
17. *http://revues.univ-biskra.dz/index.php/rem/article/view/2010/1814.*
18. *http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*
19. *http://www.andi.dz/images/ide%202016%20ar%20.jpg*
20. *http://www.andi.dz/images/recap-2002-2016%20ar.jpg*
21. *http://www.andi.dz/images/recap3-2002-2016%20ar.JPG*
22. *http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/global%20ar.JPG*
23. *http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/ide%201ar.jpg*
24. *http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/2017/ide%20ar%202002-2017.JPG*
25. *http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/recap1-2002-2016%20ar.jpg*
26. *http://www.andi.dz/images/stat%20ar%20image/SECTEUR-ACTIVITES-ETRANGE-TABLEAU%202002-2016%20ar.jpg*
27. *http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements*
28. *http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-annee-2015*
29. *http://www.andi.dz/index.php/ar/faq/88-faqs/161-modalites-implantation-de-projets*
30. *http://www.animaweb.org/fr/maroc*

31. *http://www.animaweb.org/fr/tunisie*
32. *https ://ar.talkingofmoney.com/foreign-investment-routes-fdi-and-fpi*
33. *https ://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD ?locations=DZ*
34. *https ://en.wikipedia.org/wiki/John_Harry_Dunning*
35. *https ://en.wikipedia.org/wiki/Matthew_Simmons*
36. *https ://en.wikipedia.org/wiki/Stephen_Hymer*
37. *https ://fr.wikipedia.org/wiki/Herbert_Feis*
38. *https ://prabook.com/web/chorng-huey.wong/586620*
39. *https ://prabook.com/web/cleona.lewis/1046777*
40. *https ://www.babelio.com/auteur/Patrick-Joffre/109511*
41. *https ://www.washingtonpost.com/archive/local/2001/08/18/u-tun-wai/da4e256c-4ad0-4e0b-88ed-1b8028c7fa20/*
42. *https://arabic.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/algeria*
43. *https://arabic.doingbusiness.org/ar/reports/global-reports/doing-business-2020*
44. *https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/f/france/FRA.pdf*
45. *https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/m/morocco/MAR.pdf*
46. *https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/e/egypt/EGY.pdf*
47. *https://arabic.doingbusiness.org/content/dam/doingBusiness/country/l/lebanon/LBN.pdf*
48. *https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/summary.aspx*
49. *https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx*
50. *https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26346*
51. *https://www.heritage.org/index/about,*
52. *https://www.heritage.org/index/country/algeria*
53. *https://www.heritage.org/index/images/scoresovertime/2019/algeria.jpg*
54. *https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria*
55. *https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria#about_sidebar*

الملاحق

الملحق الأوّل: قانون الإستثمارات لسنة 1963

Loi n° 63-277 du 26 juillet 1963 portant code des investissements.

L'Assemblée nationale constituante a délibéré et adopté.

Le Chef du Gouvernement, Président du Conseil des ministres, promulgue la loi dont la teneur suit :

DISPOSITIONS PRELIMINAIRES

Article 1er. — Le présent code a pour objet de définir les garanties générales et particulières accordées aux investissements productifs en Algérie, les droits obligations et avantages qui s'y rattachent ainsi que le cadre général des interventions de l'Etat dans le domaine des investissements.

Art. 2. — Les garanties et avantages énoncés au présent code s'appliquent aux investissements de capitaux étrangers quelle que soit leur origine.

TITRE I

DES GARANTIES GENERALES

Art. 3. — La liberté d'investissement est reconnue aux personnes physiques et morales étrangères sous réserve des dispositions d'ordre public et des règles d'établissement, résultant des lois et règlements ainsi que des conventions d'établissements lorsque celles-ci sont postérieures au 1er juillet 1962.

Art. 4. — La liberté de déplacement et de fixation de résidence est garantie aux personnes occupant un emploi dans les entreprises étrangères, ou participant à leur gestion, sous réserve des dispositions d'ordre public.

Art. 5. — L'égalité devant la loi et notamment dans ses dispositions fiscales est reconnue aux personnes physiques et morales étrangères.

Art. 6. — Toute expropriation ne pourra intervenir que dans le cadre des dispositions légales et lorsque le montant cumulé des bénéfices nets aura atteint le montant du capital importé investi.

Toute expropriation donne droit à une juste indemnisation.

Art. 7. — Les personnes physiques et morales étrangères sont tenues de satisfaire aux obligations d'ordre légal ou règlementaire régissant leurs activités professionnelles et notamment celles fixant les règles fiscales et comptables de ces activités.

TITRE II

DES ENTREPRISES AGREEES

Art. 8. — Peuvent être agréées les créations ou extensions d'entreprises qui disposent d'un plan financier satisfaisant, utilisant un matériel moderne ou approprié et qui, en raison de leur localisation ou de leur secteur d'activités, concourent au développement économique du pays selon les plans et programmes définis par les pouvoirs publics.

Art. 9. — Outre les garanties qui leur sont accordées au Titre V du présent code, les entreprises agréées bénéficieront des avantages suivants :

1°) Une protection contre la concurrence étrangère dans le cadre de la politique douanière.

2°) Le concours des établissements financiers de l'Etat ou des établissements qui en dépendent pour les emprunts nécessaires à leur équipement.

3°) De commandes de l'Etat dans le cadre des marchés publics de travaux et de fournitures.

Art. 10. — De plus les entreprises agréées pourront bénéficier selon les modalités qui seront fixées par le ministre des Finances :

1°) De l'exonération totale ou partielle des droits de mutation à la charge de l'acquéreur et afférents aux acquisitions immobilières nécessaires à leur création ou extension.

2°) D'une ristourne totale ou partielle des taxes et impôts de toute nature perçus ou pouvant être perçus au titre des bénéfices industriels et commerciaux pendant 5 années au maximum.

3°) D'une ristourne totale ou partielle des droits, taxes et impôts pouvant être perçus à l'importation sur les matériels et biens d'équipement indispensables à la création ou à l'extension de l'entreprise.

4°) Du remboursement total ou partiel de la taxe à la production perçue sur les achats de ces matériels et biens d'équipement.

5°) D'une ristourne de la taxe à la production afférente à leurs opérations dans la limite maximale du taux réduit de la dite taxe pour une période ne pouvant excéder cinq ans.

Art. 11. — Les entreprises agréées sont tenues d'assurer la formation et la promotion professionnelles de leurs ouvriers et cadres algériens. Dans ce cas, elles bénéficieront après avis du Commissariat à la formation professionnelle et à la promotion des cadres, d'une ristourne limitée dans le temps, de la taxe de formation professionnelle.

Dans le cas où ces entreprises ne pourront satisfaire aux conditions fixées ci-dessus, elles seront assujetties à la dite taxe de formation professionnelle.

Art. 12. — Pour l'obtention des avantages définis aux articles 10 et 11, il sera tenu compte notamment :

1°) Du rapport existant entre le montant des investissements et le nombre d'emplois permanents créés eu égard à la technique utilisée dans la branche d'activité considérée.

2°) Des effets indirects de l'investissement envisagé sur les activités connexes ou complémentaires.

3°) Du volume de la production destinée à l'exportation, ou se substituant à des importations.

4°) Du rythme prévu de la formation professionnelle et de la promotion des cadres nationaux.

5°) Du volume du capital nouveau importé.

Art. 13. — L'admission au régime de l'agrément fera l'objet d'une demande instruite par la Commission Nationale d'Investissement prévue à l'article 14 ci-après et sera prononcée par arrêté du ministre de tutelle après avis de la dite Commission.

Art. 14. — La Commission Nationale d'Investissement, présidée par :

— Le Directeur Général du Plan et des Etudes Economiques, comprendra en outre :

— Le Directeur de l'Industralisation ou son représentant,

— Le Directeur du Budget ou son représentant,

— Le Directeur du Crédit et du Trésor ou son représentant,

— Le Directeur de la Banque Centrale d'Algérie ou son représentant.

— Le Directeur Général de la Caisse Algérienne de Développement ou son représentant.

— Le Directeur du BERIM ou son représentant,

— Un représentant du ministère du Travail et des Affaires sociales,

— Un représentant du ministère des Affaires étrangères.

— Un représentant du ministère de la Reconstruction, des Travaux publics et des Transports,

— Deux parlementaires,

— Un représentant de l'U.G.T.A.

Art. 15. — Lorsque l'agrément est donné pour l'extension d'une entreprise déjà existante, les avantages ne sont accordés que pour la dite extension et sous réserve que les éléments et les résultats de celle-ci soient individualisés.

Art. 16. — L'arrêté d'agrément devra viser notamment le programme d'investissements, de fabrication et de formation auquel s'est engagé le demandeur ainsi que l'obligation pour ce dernier d'adresser semestriellement aux autorités chargées du contrôle de l'exécution de ce programme un rapport d'exécution.

Art. 17. — En cas de manquement grave à l'une des obligations définies par l'arrêté d'agrément, le retrait de l'agrément sera, sur demande du Ministère intéressé, instruit et prononcé dans les formes prévues à l'article 13 ci-dessus, après que l'entreprise ait été préalablement mise en demeure de satisfaire à ses obligations dans un délai qui pourra varier de 1 à 2 mois.

TITRE III

DES ENTREPRISES CONVENTIONNEES

Art. 18. — Peuvent être conventionnées les créations et extensions d'entreprises agréées conformément à l'article 8 du Titre II qui présentent un programme d'investissements d'un montant minimum de 5 millions de nouveaux francs réalisable en trois ans.

Ces entreprises devront en outre remplir l'une des conditions suivantes :

- 1°) Créer un minimum de 100 emplois permanents de cadres ou ouvriers de nationalité algérienne,

- 2°) Exercer leur activité dans un secteur ou branche d'activité économique défini comme prioritaire par les plans et programmes arrêtés par les pouvoirs publics.

- 3°) S'implanter dans une zone ou un centre défini comme prioritaire par ces mêmes plans et programmes.

Art. 19. — Outre les avantages susceptibles d'être accordés en application du titre précédent, les entreprises conventionnées pourront bénéficier :

- 1°) D'un régime fiscal stabilisé accordé pour une durée déterminée et qui ne saurait excéder 15 ans à compter de la date fixée par l'arrêté d'agrément.

Ce régime fiscal garantit à l'entreprise, pour l'activité agréée, la stabilité des charges fiscales de toute nature résultant directement des impôts, droits, taxes et redevances.

L'application du régime fiscal stabilisé ne pourra en aucun cas imposer à l'entreprise une charge supérieure à celle qui résulterait de celle du droit commun.

- 2°) D'une bonification d'intérêt sur les emprunts d'équipement à moyen et long terme, et dont les taux et les modalités seront fixés par la convention visée à l'article 20 ci-dessous

- 3°) D'une ristourne totale ou partielle des droits et taxes de toute nature prévus ou pouvant être prévus à l'importation des matières premières nécessaires à la fabrication des produits envisagés et dans la mesure où ces matières premières ne sont pas produites ou disponibles en Algérie.

Art. 20. — L'agrément et la convention annexe seront instruits et arrêtés selon les formes et conditions prévues aux articles 11 à 16 du Titre II du présent code.

Art. 21. — La convention précisera notamment les droits et obligations réciproques de l'Etat et de l'entreprise.

Elle pourra stipuler des garanties économiques et commerciales particulières, compte tenu des conditions d'investissement, de rentabilité et de fonctionnement de l'entreprise.

La convention pourra en outre prévoir que les prêts accordés par l'Etat ou les établissements de financement qui en dépendent soient assortis de clauses de participation aux bénéfices ou de convertibilité en actions.

Art. 22. — Le règlement des différends éventuels nés de l'application ou de l'interprétation de la convention annexée à l'arrêté d'agrément feront l'objet d'une clause compromissoire contenue dans la convention annexée à l'arrêté d'agrément.

Le retrait de l'agrément conventionné ne pourra intervenir qu'en cas de non exécution de la décision arbitrale prononcée par application de cette clause.

En attendant la décision arbitrale, la suspension de l'agrément pourra être décidée par le ministre de tutelle après avis consultatif du Président de la Commission Nationale d'Investissement.

TITRE IV

DES INTERVENTIONS PUBLIQUES

Art. 23. — L'Etat intervient par le moyen des investissements publics, en créant des sociétés nationales, ou des sociétés d'économie mixte avec la participation du capital étranger ou national, pour réunir les conditions nécessaires à la réalisation d'une économie socialiste, spécialement dans les secteurs d'activités présentant une importance vitale pour l'économie nationale.

Art. 24. — A cet effet, l'Etat ou les organismes qui en dépendent pourront chaque fois que cela sera nécessaire ou utile :

a) Créer et exploiter directement des entreprises sous forme de sociétés nationales.

b) Faire apport en société d'économie mixte des entreprises qu'ils auront créées.

c) Créer toute entreprise et en confier la gestion à toute personne physique ou morale présentant des garanties professionnelles et techniques, et plus particulièrement à des coopératives ouvrières de production.

d) Confier par concession la création et la gestion d'une entreprise à toute personne physique ou morale de son choix.

e) Accepter et prendre des participations dans les entreprises privées.

Art. 25. — Les statuts des sociétés d'économie mixte qui seront soumis à l'avis de la Commission Nationale d'Investissement pourront notamment prévoir :

- 1°) Les conditions et le délai au terme duquel l'Etat aura la faculté de racheter tout ou partie des parts ou actions dont il n'est pas propriétaire.

- 2°) la faculté pour l'Etat soit d'exercer un droit de préemption soit de donner son agrément, en cas de vente, transfert ou cession de ces mêmes parts ou actions.

Art. 26. — La participation de l'Etat au capital des sociétés d'économie mixte peut être constituée par un apport en nature, en numéraire, ou élément incorporel.

Art. 27. — Les entreprises dont la création et la gestion ou simplement la gestion auront été confiées à une personne physique ou morale devront souscrire un cahier des charges prévoyant les obligations auxquelles elles s'engagent pendant la durée de l'exploitation.

Ce cahier des charges pourra prévoir notamment :

1°) La faculté et les conditions de rachat par l'Etat de l'actif mobilier et immobilier nécessaire à l'exploitation au terme de la concession.

2°) La faculté pour l'Etat d'exercer un droit de préemption en cas de vente, transfert ou cession de ce même actif ou des titres qui en sont représentatifs.

Art. 28. — Les entreprises exerçant leurs activités en application des dispositions du présent titre pourront demander leur admission au bénéfice de l'agrément et de la convention dans les mêmes conditions que les autres entreprises.

Toutefois les entreprises dans lesquelles l'Etat détient directement ou indirectement au moins le tiers du capital social, seront réputées remplir les conditions nécessaires à l'admission au bénéfice du régime de la convention.

Art. 29. — Outre les avantages qui pourront leur être accordés en vertu des titres II et III du présent code, les entreprises exerçant leurs activités en application des dispositions du présent titre pourront bénéficier de la garantie de l'Etat pour les emprunts nécessaires à leur équipement.

TITRE V

DU TRANSFERT DES CAPITAUX, DE LEUR PRODUIT ET REVENUS ET DE LEUR EMPLOI

Art. 30. — Les entreprises continuent à bénéficier de la liberté de transfert de leurs bénéfices et capitaux dans le cadre de la législation actuellement en vigueur.

Art. 31. — Pour le cas où cette législation viendrait à être modifiée, les entreprises agréées ou conventionnées sont garanties des avantages suivants :

1°) de pouvoir transférer annuellement au plus 50% de leurs bénéfices nets,

2°) de pouvoir transférer le produit de la cession ou de la liquidation de leur actif, ainsi que le produit de la vente transfert ou cession des parts et actions représentatives du capital.

Le tout pour la part de ces bénéfices et produits se rapportant aux capitaux étrangers importés.

Art. 32. — L'ensemble des transferts prévus au présent titre seront effectués sur la base de la parité définie par le Fonds Monétaire International.

Art. 33. — Les entreprises qui renonceraient à la faculté de transférer leurs bénéfices en vue de procéder à des investissements en matériel et biens d'équipement ou en vue de souscrire aux emprunts d'équipement de l'Etat ou des établissements qui en dépendent, bénéficieront de l'exonération de la taxe sur les bénéfices industriels et commerciaux afférents au montant des capitaux ainsi réinvestis.

TITRE VI

DISPOSITIONS DIVERSES

Art. 34. — Les entreprises agréées avant la date de publication du présent texte pourront, dans un délai de six mois à dater de la promulgation du présent code, demander au Ministère de tutelle le bénéfice des dispositions prévues aux titres II, III et V ci-dessus au lieu et place des avantages découlant du régime auquel elles étaient préalablement soumises.

Art. 35. — Les garanties et avantages prévus au présent Code sont assurés sans préjudice de garanties et d'avantages plus étendus résultant des accords conclus et pouvant être conclus entre la République Algérienne démocratique et populaire et d'autres Etats, groupes d'Etats et Organismes Internationaux.

Art. 36. — Toutes modifications au présent code ne vaudront que pour l'avenir sans pouvoir jamais imposer aux entreprises installées en application des présentes dispositions des conditions moins avantageuses.

Art. 37. — La présente loi, délibérée et adoptée, sera publiée au *Journal officiel* de la République algérienne démocratique et populaire et exécutée comme loi de l'Etat.

Fait à Alger, le 26 juillet 1963.

Ahmed BEN BELLA.

Par le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des Ministres,

Le ministre de la justice, garde des sceaux,
Amar BENTOUMI

Le Chef du Gouvernement,
Président du Conseil des ministres,
ministre des affaires étrangères,
Ahmed BEN BELLA.

Le ministre de l'agriculture
et *de la réforme agraire.*
Amar OUZEGANE.

Le ministre des finances,
Ahmed FRANCIS.

Le ministre de l'intérieur,
Ahmed MEDEGHRI.

Le ministre du commerce,
Mohammed KHOBZI.

Le ministre de l'industrialisation
et de l'énergie,
Laroussi KHELIFA.

Le ministre de la reconstruction,
des travaux publics et des transports,
Ahmed BOUMENDJEL.

Le ministre du travail et des affaires sociales,
Bachir BOUMAZA.

المصدر : موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_fr/loi%2063-277.pdf

تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020/ 19h58

الملحق الثّاني: الأمر 66-284 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمّن قانون الإستثمارات

٠٢

قوانين وأوامر

أمر رقم ٦٦ ـ ٢٨٤ مؤرخ فى ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ يتضمن قانون الاستثمارات

الاستثمارات

عـــرض الاسبـــــاب

تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة الخاصة بأيضاح « دور راس المال فى اطار التنمية الاقتصادية ومكانه وأشكـــاله والضمانات القانونية الخاصة به » ، فان الحكومة قد أعدت هذا الامر الذى أقـره مجلس الثـورة والذى يشكل مع النصوص التى يستند اليها قانون الاستثمارات .

ان هذا القانون يحدد الاطار الذى ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى ، وهو يستهدف سد الثغرات التى تشوب القانون رقم ٦٣ ـ ٢٧٧ المؤرخ فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٦٣ بالتعريف عن المبادىء التى يقوم عليها تدخل هذا الرأسمال وبتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للراس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا .

وعلاوة على ذلك ، فقد روعيت ضرورة تبسيط اجراءات الترخيص فنص خصوصا على تكليف الادارة العمالية بالدور الاقتصادى الراجع لها وعلى التخفيض من مهل الاجراءات الادارية اذ جعلها القانون مقتصرة على الجوهرى والضرورى منها لتيسير العمل به .

وجيث ان الامر يتعلق بالمبادىء ، فقد تأيد ما يلي :

١ ـ ان الامر المشار اليه قد اعترف للاشخاص الطبيعيين او المعنويين الجـزائريين او الاجـانب بأمكـانية تحقـيق الاستثمارات فى القطاعين الصناعي والسياحي ، على اعتبار ان الهدف المطلوب قبل كل شىء هو مضـاعفة الطاقـات الانتاجية للامة الى أقصى حد .

٢ ـ وفى الفروع المعتبرة حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطنى والتى سيجرى توضيحها بمرسوم فانه احتفظ للدولة بحق المبادرة لتحقيق مشاريع الاستثمارات فيها مع امكانها عند الضرورة من مشاركة رأس المال الخاص الوطني او الاجنبي .

٣ ـ ويمكن الدولة علاوة على ذلك ، أن تتشارك مع شركات الاقتصاد المختلط فى مساهمة رأس المال الاجنبي او الوطني . ويمكنها أيضا طرح المناقصات والمزايدات لاحداث المؤسسات فى جميع القطاعـات برساميل خاصـة يمكن ان تتطلبهـا الاحتياجات الاولية للتنمية الاقتصادية وذلك ضمن شروط معينة .

٤ ـ ان الامر المنضمن قانون الاستثمارات قد أشار الى نشر مرسوم تحدد بموجبه كيفيات تدخل رأس المال الخاص فى قطاعات التجارة الداخلية والمصالح وكذلك كيفيات جعل المؤسسات التابعة لنشاط هذه القطاعات من قبل أشخاص معنويين تحت الرقابة الجزائرية .

وان الامر المذكور يحدد الضمانات الخاصة بقانـــون الاستثمارات وشروط تطبيقه .

١ ـ الضمانـــات والمنـــافع

١ ـ الضمانـــات :

من المعلوم ان نجاح سياسة الاستثمار التى تدعو راس المال الخاص الوطني والاجنبي الى الاسهام يتوقف على الضمانات التى تؤمن الدولة ثباتها والتى تقوم هذه الاخيرة بتنفيذها برمتها لصيانة شروط التسيير السليم للاقتصاد الوطني .

ولذلك فان الدولة تشارك المستثمرين فى اهتمامهم بانجاز واستغلال المؤسسات المذكورة فى الامر المتضمن قانـــون الاستثمارات مع مراعاة الفوائد المتبادلة وفى الحدود التى يؤدى فيها المستثمرون على ما ينبغي المهام التى يفرضهـا التسيير المطابق لمقتضيات هذا القانون .

ولهذا الغرض ، فان المؤسسات المحدثة او النامية والمرخص لها طبقا لهذا الامر المتضمن قانون الاستثمارات لا يمكن ان تسترجعها الدولة بموجب مقرر الا عندما تفرض ذلك دواعي التنمية الاقتصادية ، وفى هذه الحالات ، فان الاسترجاع يقرر لزوما بموجب نص تشريعي ويجب ان يترتب عليه بحكم القانون تعويض يجرى تحديد قيمته وآجال تسديده وتحويله بصورة موضحة فى قرار الترخيص .

وعلاوة على ذلك ، فان قرار الترخيص هذا سينص على الضمان ويوضح شروط تحـويل الارباح التى تحققهـا المؤسسات المعنيـة .

ب ـ المنـــافع :

وقد منحت المنافع للرساميل الجزائرية والاجنبية معـا ، تلك المنافع التى تدخل بصورة اساسية فى النطاق الجبائي .

ويعني هنا الانتفاع من نظام جبائي مستقر فى الحالة التى تقوم فيها وحدة صناعية ما بابرام صفقات طويلة الامد وتكون بالوقت نفسه فى حاجة الى معرفة سعر الكلفة النهائي والايراد عن مدة طويلة وبصورة عامة ، فان المنافع الجبائية التى تمنحها الجزائر يجب ان تكون من العوامل المغرية لانشاء المؤسسات على حسب أولوية الحاجات المحلية المطابقة لمخطط التنمية الاقتصادية ومن عوامل حث المؤسسات القائمة فى الجزائر على شراء الادوات المصنوعة فيها .

وفى النهاية ، ان الضمانات والمنافع الممنوحة تستهدف تعبئة الموارد الداخلية والرساميل الاجنبية لأجل تحقيق الاستثمارات اللازمة لتنمية البلد .

ويسوغ ابرام الاتفاقات الثنائية لضمانات الاستثمارات عندما تعتبر مطابقة للكرامة الوطنية ومن شأنها ان تتم على الوجه المفيد صيغة الامر المتضمن قانون الاستثمارات .

٢ ـ الكيفيـات المتعلقة بتنفيذ قـانون الاستثمـــارات

لقد تبين من التجربة ان فعالية قانون ما للاستثمارات يمكن ان تكون واسعة اذا،واكبه اصلح تطبيق للكيفيـات التقنية الخاصة بالتنفيذ والتى تقسم على عنصرين متميزين :

١ ـ تكوين اللجنة التى تبدى رايها فى الملف الذى يرفع لوزير الوصاية ووزير المالية والتخطيط قصد توقيعهما المشترك عليه .

٢ ـ الاجراءات الخاصة بالترخيص للاستثمارات :

لقد نص الامر المتضمن قانون الاستثمارات ، فيما يتعلق باجراءات الترخيص ، على ما يأتي:

أ ـ الرخصة الممنوحة على شكل أذن ادارى :

ان عددا كبيرا من المؤسسات الصغيرة لاتحتاج لاكثر من ٥٠٠ر٠٠٠ دينـار للتعبئة الاستثمـارية . فالمشاريع التى يباشرها المواطنون الجزائريون وحدهم دون غيرهم يجب ان يقدم بها مجرد طلب بالترخيص الى عامل العمالة .

على انه ، عندما لا يبلغ الطالب بأي مقرر بشأن طلبه فى مهلة اربعين يوما جاز له الاتصال بكتابة الصندوق الجزائرى للتنمية .

وفى انقضاء مهلة الاربعين يوما من ذلك يعتبر سكوت الصندوق الجزائرى للتنمية كموافقة ضمنية على الترخيص.

ب ـ الرخصة الممنوحة على شكل بسيط :

ان هذه الرخصـة تتعلق بالاستثمـارات ذات الاهميـة المتوسطة ويجرى هذا الشكل من الترخيص بموجب طلب يقدم الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات التى تطلب رأى المندوبين دون حاجة لعقد اجتماع لهم .

وتشمل الرخصة على الضمانات والمنافع المتعلقة بالتعويض والتحويل للخارج والاعفاء من الضريبة العقارية . وهى تعبر فى الحقيقة عن ان احداث وحدة خاصة فى قطاع معين متفق مع سياسة الحكومة ومطابق للمستلزمات الاقتصادية للبلد.

وان مهلة درس الطلب يمكن فى هذه الحالة ان تقتصر على أقل وقت ممكن .

ج ـ الرخصـة العـادية :

تتعلق هذه الرخصة بصورة خاصة بالمؤسسات الهامة . وتطبق ايضا على المؤسسات التى ترغب فى الحصول على المنافع الخاصة المنصوص عليها فى الباب ٣ .

وفيما يتعلق باللجنة الوطنية للاستثمارات ، فانها تشكل من الاعضاء التالين :

ـ وزير المالية والتخطيط ، كرئيس ،
ـ المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،
ـ ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،
ـ ممثل وزارة الصناعة والطاقة ،
ـ ممثل وزارة الداخلية ،
ـ ممثل وزارة السياحة ،
ـ ممثل وزارة التجارة ،
ـ ممثل الوزارة الوصية ،
ـ المدير العام للبنك المركزى الجزائرى ،
ـ المدير العام للصندوق الجزائرى للتنمية .

ويجوز للجنة عند الضرورة ان تضم اليها أية هيئة رسمية أو شبه رسمية يمكن ان تمدها بالعناصر الخاصة بالمعلومات التكميلية .

ويتولى الصندوق الجزائري للتنمية كتابة اللجنة .

ان رئيس الحكومة ، رئيس مجلس الوزراء ،

ـ بناء على تقرير وزير المالية والتخطيط ،

يأمر بما يلي :

الباب الاول
المبادىء

المادة الاولى : يوضح هذا الامر النطاق الذى ينظم بمقتضاه تدخل الرأسمال الخاص فى التنمية الاقتصادية الوطنية .

وهو يشكل مع النصوص المقررة لتطبيقه قانون الاستثمارات .

المادة ٢ : ان المبادرة الخاصة بتحقيق مشاريع الاستثمارات فى القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني تعود للدولة وللهيئات التابعة لها .

الا ان الدولة يمكنها ان تقرر دعوة الرأسمال الخاص لانجاز هذه المشاريع . فتعين عندئذ لكل حالة كيفيات تدخل الرأسمال الخاص الوطني او الاجنبي فى تلك الاستثمارات .

وستحدد بمرسوم القطاعات المعتبرة كحيوية فى مفهوم هذا الامر .

المادة ٣ : عندما تشترك الدولة فى شركات للاقتصاد المختلط بمساهمة فى الرأسمال الخاص الاجنبي أو الوطنى فيجب ان يصادق على القوانين الاساسية لهذه الشركات بمرسوم يتضمن الاحكام التالية :

١ ـ الخيار للدولة بشراء كل الحصص او الاسهم التى لاتملكها او بشراء جزء منها ، وكذلك الشروط التى يمكن للدولة بمقتضاها ممارسة هذا الخيار ،

ب ـ الخيار للدولة بممارسة حق الشفعة او الموافقة فى حال البيع او النقل او التنازل عن الحصص او الاسهم التى لا تكون مالكة لها .

المادة ٤ : ان الاشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين أو الاجانب يمكنهم احداث او انماء مؤسسات صناعية أو سياحية من شأنها زيادة الجهاز الانتاجى للامة والاستفادة من كل او جزء من الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى الباب الثاني من هذا القانون وذلك عن طريق الحصول على الرخصة المسبقة وفقا للاجراء المنصوص عليه فى المواد من ٢٠ الى ٢٧ من هذا الامر .

المادة ٥ : عندما يتطلب انجاز المشاريع الاقتصادية الوطنية فى أى قطاع كان الرساميل الخاصة ، فيمكن للدولة اجراء مناقصات لاحداث مؤسسات معينة ، بهذه الرساميل ، وتكون أهدافها الانتاجية وتأسيسها الجغرافى والشروط الاخرى الخاصة بالاستغلال موضوع دفتر شروط يجرى عليها الاستثمار . ويمكن للدولة لهذا الغرض أن تضع تحت تصرف الاشخاص المعنيين جميع الدراسات الاقتصادية والتقنية التى تكون أعدتها بشأن هذه المؤسسات .

وعلى أساس الشروط التقنية المتساوية يمنح الترخيص الخاص لطلبات الانشاء حيث يتدخل الراسمال الوطني على المدى الاوسع وحيث تغطي مبالغه الخصوصية بصفة انفع قيمة الاستثمار ونهوض المؤسسة حيث يتطلب على الوجه الاقل المنافع المالية بالاستناد لهذا الامر .

المادة ٦ : يكون الاشخاص الطبيعيون والمعنويون ملزمين بالتقيد بالواجبات ذات الطابع القانوني والنظامي التى تخضع لها نشاطاتهم المهنية ولا سيما ما يتعلق منها بالضرائب والمحاسبة ونظام القطع .

الباب الثاني
الضمانات والمنافع

المادة ٧ : يوضح هذا الباب الضمانات والمنافع الممنوحة لاستثمار الرساميل المحققة وفقا للمواد من ٢ الى ٥ المذكورة أعلاه .

وكل ضمان او منفعة خصوصية يتطلبها انشاء او تسيير مؤسسة ما يمكن منحهما بطريقة تعاقدية تبرم بين الدولة والمستثمر بعد اخذ رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات .

الفصل الاول ـ الضمانات العامة

المادة ٨ : فى الحالة التى تستلزم فيها المصلحة العمومية استرجاع الدولة لمؤسسات تنتفع من أحكام هذا القانون ، فلا يمكن اقرار تدبير كهذا الا بموجب نص ذى صبغة تشريعية وقد يشتمل ذلك التدبير بحكم القانون ، استنادا لهذا الامر ، دفع التعويض المساوى للقيمة الصافية المحددة بمواجهة الخبراء والعناصر الوطنية التى تسترجعها الدولة وذلك فى مهلة اقصاها تسعة اشهر .

ويزاد على هذا التعويض :

ـ المبلغ غير المستهلك من نفقات التأسيس او القيم الاخرى

غير المادية المطابقة للمصاريف الفعلية غير المأخوذ بها فى حساب ذلك التعويض .

ـ الفوائد المحسوبة على حسب النسبة المئوية القانونية عن مدة سنتين على مبالغ ذلك التعويض .

ويكون هذا التعويض قابلا للتحويل للخارج اذا كان المستفيد نفسه اجنبيا او اذا كان الاستثمار محققا بواسطة مبالغ مستوردة للجزائر .

المادة ٩ : يحق للمؤسسات تعيين الموظفين الاجانب الاختصاصيين الذين تحتاج اليهم وذلك ضمن القدر الذى يجرى تحديده فى قرار الترخيص مع مراعاة القدر المقرر لتكوين وترقية الاطارات الوطنية ، فتضمن حرية تعيين مقر هؤلاء الموظفين الاجانب مع عائلاتهم وتنقلاتهم مع مراعاة التدابير المتصلة بالنظام العمومي .

المادة ١٠ : ان المساواة أمام القانون ولا سيما ما يتعلق بأحكامه الجبائية معترف بها للمؤسسات الاجنبية او المرتبة تحت المراقبة الاجنبية .

المادة ١١ : ان حقوق التحويل الواردة فيما بعد مضمونة للاستثمارات الاجنبية المذكورة فى المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذا الامر ، كما يلي :

١ ـ تحويل الجزء الموزع من الارباح السنوية الصافية للمؤسسة والحاصلة بعد تنزيل الاستهلاكات او الاحتياطات الضرورية وبعد مراعاة أهمية دينها ،

ان الجزء الموزع من الارباح لا يكون قابلا للتحويل الا بالنسبة الموجودة بين المساهمات الاجنبية فى الاموال الخاصة بالمؤسسة ومجموع هذه الاموال وشرط تطابق هذه المساهمات مع الاستيرادات الفعلية للرساميل الى الجزائر .

فلا يمكن اجراء تحويلات فعلية من الارباح للخارج تفوق الـ ١٥ ٪ سنويا من مبلغ المساهمات الاجنبية الموضحة اعلاه فى الرساميل الخاصة بالمؤسسة فى الجزائر .

وتعتبر الارباح التى يمكن تحويلها ويجرى اعادة استثمارها كالرساميل المستوردة .

٢ ـ تحويل المقبوض من بدل التنازل عن المؤسسة او تصفيتها او بدل البيع او التنازل عن الحصص او الاسهم الاسمية لرأس المال . وذلك بحسب ما يكون المشترى شخصا طبيعيا جزائريا او شخصا معنويا تحت الرقابة الجزائرية او بحسب ما تكون العملية فى الحالات الاخرى مرخصا بها من قبل البنك المركزى الجزائرى .

ويجرى تحديد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة بموجب قرار سيصدره وزير المالية والتخطيط .

المادة ١٢ : ان تحويل العائدات الخاصة بالبراءة والمساعدة التقنية والمبالغ الضرورية للمصلحة المالية الخاصة بالقروض المستدانة من الخارج يمكن الاذن بها بموجب قرار ترخيص.

المادة ١٣ : ان اذون التحويل المشار اليها فى المادتين ١١ و ١٢ تصدر عن البنك المركزى الجزائرى على اثر التأكد من مراقبة تطبيق الشروط المنصوص عليها فى هاتين المادتين .

الفصل الثانى ـ المنافع المالية

المادة ١٤ : ان المؤسسات المذكورة فى المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها ان تستفيد من المنافع الجبائية طبقا للاوضاع التى يجرى تحديدها بقرار سيصدره وزير المالية والتخطيط وفى نطاق ما يلي :

١ ـ الاعفاء التام او الجزئي من رسم الانتقال بعوض الذى نصت عليه المادة ٤٤٧ من قانون التسجيل و فى حدود تعلق المشتريات العقارية على وجه الاستثناء بالنشاط المرخص به ، فيراعي فى تحديد معدل هذا الاعفاء مكان المؤسسة .

٢ ـ الاعفاء التام أو الجزئي أو التناقصى من الرسم العقارى خلال مدة لا تجاوز ١٠ سنوات وكذلك مع مراعاة مكان انشاء المؤسسة .

٣ ـ منح معدل مخفض من الرسم الفريد الاجمالي على الانتاج المترتب على أموال التجهيز أو ارجاع الرسم المتعلق باثاث التجهيز المصنوع فى الجزائر .

٤ ـ ارجاء استيفاء رسوم الجمارك والرسم الفريد الاجمالي على الانتاج المرتبط بأموال التجهيز الضرورية لتحقيق المشروع وذلك على تدريج أقصى لمدة الاستهلاك الصناعى .

٥ ـ الاعفاء التام او الجزئي أو التناقصى من الرسم الذى يترتب على الارباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن ان تجاوز الخمس سنوات ولمبلغ سنوى من الارباح لا يمكن أن يجاوز الـ ٢٠ ٪ من الرساميل الخصوصية المستثمرة فى النشاط المرخص به ، ومن ثم فانه يجب خلال مدة الاعفاء على المؤسسات اتمام جميع الاستهلاكات الضرورية

في حدود الارباح المحققة والا فان الاستهلاكات المؤخرة بدون حق لا يمكن ان تقيد على الدورات المقبلة .

المادة ١٥ : ان المنافع الجبائية المشار اليها في المادة ١٤ اعلاه لايمكن ان تمنح الا في الحدود التي تكون فيها الشروط الاولية لاستغلال المؤسسة التي تلتمس هذه المنافع لا تمكنها من تحمل الاعباء الجبائية العادية على الفور وعلاوة عليه فانه يقتضي مراعاة الاعتبارات التالية :

ـ العلاقة القائمة بين مبلغ الاستثمارات وعدد الاستخدامات الدائمة المحدثة بالنسبة للتقنية اللازمة في فرع النشاط المعتبر .

ـ الآثار غير المباشرة للاستثمار التي تعترض النشاطات المرتبطة به او المكملة له ،

ـ النسق الخاص بالتكوين المهني وترقية الاطارات الوطنية،

ـ القطاع الاقتصادي والمنطقة الجغرافية للمؤسسة ،

ـ مقدار الانتاج المخصص للتصدير او الذي يحل مكان الاستيراد ،

ـ مقدار الراسمال الجديد المستورد .

الفصل الثالث ـ المنافع الخصوصية

المادة ١٦ : ان المؤسسات المذكورة في المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ يمكنها الاستفادة علاوة على ما سبق في الحالات التالية :

١ ـ من ضمان احتياطي يمنحه الصندوق الجزائري للتنمية لحساب الجزائر لتيسير الحصول على السلفيات المصرفية القصيرة الاجل لقاء رهن صناعي لتمويل المصنوعات أو المخزونات المعتبرة ضرورية لتنمية الجزائر . وتحدد الاحكام المتعلقة بالقانون الاساسي وأوضاع الرهن الصناعي بموجب مرسوم .

٢ ـ من ضمان لا يجاوز معدل بعض تمويلاته الممنوحةلأجل متوسط أو طويل الرقم الاقصى الذي يجرى تحديده حين منح الرخصة .

غير انه لا يمكن منح هذه الضمانات الا بشرط ان تكون الاموال الخاصة بالمؤسسة تغطي نسبة معقولة من قيمة امكانيات الاستغلال .

وتجرى هذه الضمانات بموجب مقررات يصدرها وزير المالية والتخطيط واتفاقات تحدد بموجبها أوضاع هذه الضمانات .

المادة ١٧ : علاوة على المنافع المبينة في المادة ١٦ اعلاه وطبقا للشرط نفسه المذكور فيها . فان المؤسسات المذكورة في الفقرة الثانية من المادة ٢ والمادتين ٣ و ٥ يمكنها عند اللزوم الحصول على ضمان الجزائر لقروضها المتعلقة بالتجهيز . وتجرى هذه الكفالة بموجب مقرر يصدره وزير المالية والتخطيط واتفاق تحدد بموجبه أوضاع الضمان .

المادة ١٨ : ان المؤسسات ذات الصبغة السياحية يمكنها علاوة على المنافع المالية المنصوص عليها في المادة ١٤ الانتفاع من تخفيض في الفائدة لغاية ٣ ٪ عن القروض الطويلة او القصيرة الاجل .

المادة ١٩ : ان الاستثمارات التي تجاوز الخمسة ملايين دينار يمكنها عند اللزوم الاستفادة :

١ ـ من الانفراد بالترخيص في منطقة جغرافية معينة .

ب ـ من نظام اتفاقي يتعلق بضرائب الدولة لمدة لاتجاوز العشر سنوات على ان لا يجرى هذا التطبيق الا في الحدود التي لا تجاوز فيها الارباح الصافية ١٥ ٪ سنويا من الرأسمال الخاص المستثمر .

ج ـ من مقتضيات عن الحصص ترمي الى السماح للمؤسسة في مواجهة المنافسة الاجنبية خلال مدة السير العادي لانتاج المؤسسة .

الباب الثالث ـ الرخصة

المادة ٢٠ : ان طلبات الحصول على الرخصة المنصوص عليها في المادة ٤ من هذا الامر يجب ان تعد وفقا للاوضاع التي ستوضح بقرار وزير المالية والتخطيط وتوجه :

١ ـ الى عامل العمالة اذا كان المبلغ الكامل للاستثمار لا يجاوز ٥٠٠.٠٠٠ دج ولم يلتمس في الطلب اي انتفاع مالي،

ب ـ الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات في الحالات الاخرى .

المادة ٢١ : يجوز الترخيص في الانشاءات او التوسيعات الخاصة بالمؤسسات التي تشتمل على مخطط مالي مناسب وتتوفر لديها الرساميل الخاصة وتحتفظ بمجهود للتكوين الاختصاصي لليد العاملة الوطنية وتكون بالنظر لمواقعها وقطاع نشاطها من المؤسسات التي تسهم في تنمية اقتصاد البلد وفقا للمخططات والبرامج التي أوضحتها السلطات العمومية .

وفيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية تراعي علاوة على ذلك الاعتبارات التالية :

ـ فتح الاسواق الخارجية للتصدير ،

ـ أهمية قيمة الارباح التى تحصل عليها المؤسسة فى الجزائر والتى تضاف الى راس المال ،

ـ درجة الانتفاع من المواد الاولية المحلية ،

ـ مستوى تغطية الرساميل الخاصة للاستثمار المطلوب تحقيقه .

المادة ٢٤ : يصدر عامل العمالة المختص بالبت فى الطلب وفقا للفقرة أ من المادة ٢٠ قراره فيه بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالامر .

اذا لم يجر اخبار طالب الترخيص بقرار عامل العمالة ضمن مظروف مضمون فى أجل ٤٠ يوما واذا لم يعمد عامل العمالة بنفس الكيفيات الى الممانعة أو توجيه أى تبليغ للطالب جاز للمعني تجديد طلبه الترخيص الى كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات فتعتبر آنئذ الرخصة ممنوحة اذ لم تقع على الطلب أية ممانعة فى مدة ٤٠ يوما من ارساله أو لم تصدر بشأنه تعليمات تكميلية من قبل كتابة اللجنة .

المادة ٢٣ : فى الحالة التى لا يتضمن فيها التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ أى طلب للمنافع المالية أو المنافع الخصوصية ، فان كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات تطلع الطالب على المقرر الصادر بالاتفاق مع وزارة المالية والتخطيط والوزارة التقنية المعنية بالامر .

تكون الرخصة الصادرة قطعية وصريحة .

يحوز طالب الرخصة فى حالة منحها على مهلة ٦٠ يوما لقبولها النهائى ، وبمجرد هذا القبول فانه يلتزم بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

المادة ٢٤ : اذا تضمن التماس الرخصة المقدم وفقا للفقرة ب من المادة ٢٠ طلبا بالمنافع المالية أو الخصوصية يصدر المقرر المشترك عن وزير المالية والتخطيط مع الوزارة التقنية المعنية بالامر بعد اخذ رأى اللجنة الوطنية للاستثمارات .

فيبلغ هذا المقرر للطالب من قبل كتابة اللجنة الوطنية للاستثمارات ويحوز الطالب فى حالة صدور مقرر موافق لمصلحته على مهلة ٩٠ يوما لقبول الرخصة بصفة نهائية .

وبمجرد حصول هذا القبول يصدر وزير المالية والتخطيط بالاشتراك مع وزير الاختصاص التقني المعني قرارا بالترخيص توضح فيه الشروط التى تسود الاستثمار وتدابير المراقبة المطابقة له . فينشر موجز هذا القرار فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

فيلتزم الطالب آنئذ بتنفيذ برنامج الاستثمار المرخص به والواجبات المرتبطة به ضمن المهلة المقررة .

وعندما تمنح الرخصة لتوسيع مؤسسة موجودة فان الضمانات العامة والمالية والخصوصية يمكن منحها لتمام المؤسسة أو لجهة التوسع فحسب ، وفى هذه الحالة الاخيرة فان طريقة المحاسبة المتبعة يجب ان تمكن من تشخيص الاستثمارات والنشاطات المنصوص عليها فى الرخصة .

المادة ٢٥ : تبلغ الرخصة المشار اليها فى المادة ٥ من هذا الامر للمستفيد منها من قبل اللجنة الوطنية للاستثمارات ويجب أن تجرى الموافقة عليها فى مهلة ٩٠ يوما ويجب أن تتضمن هذه الموافقة الالتزام بتنفيذ برنامج الاستثمار وفقا للشروط التى تخضع لها الرخصة وان قرار الترخيص المطلوب عند اللزوم يصدر عقب استلام الموافقة المشار اليها ويجرى نشره حسب الاوضاع المبينة فى المادة ٢٤ السابقة .

المادة ٢٦ : يجوز سحب الرخصة بناء على اقتراح الوزارة التقنية المعنية بالامر وذلك فى الاوضاع التى منحت الرخصة بموجبها ، وذلك فى حالة التقصير الفادح بالالتزامات ويجرى ذلك عقب اعذار صاحب الرخصة بثلاثة أشهر على الاقل .

يجوز أيضا سحب كل المنافع المالية والخصوصية او جزء منها .

المادة ٢٧ : تتألف اللجنة الوطنية للاستثمارات من الاعضاء الدائمين التالين :

ـ وزير المالية والتخطيط ،

ـ المدير العام للتخطيط والدراسات الاقتصادية ،

ـ مدير الخزينة والقرض ،

ـ ممثل وزارة الشؤون الخارجية ،

ـ ممثل وزارة الصناعة والطاقة ،

ـ ممثل وزارة الداخلية ،

ـ ممثل وزارة السياحة ،

ـ ممثل وزارة التجارة ،

ـ المدير العام للبنك المركزى الجزائرى .

ويجوز لها عند الضرورة أن تضم اليها ممثلين عن كل هيئة رسمية أو شبه رسمية من شأنهم أن يمدوها بعناصر المعلومات التكميلية .

يتولى مهام كتابة اللجنة الصندوق الجزائرى للتنمية .

تحدد بمرسوم كيفية تسيير وتدخل اللجنة .

الباب الرابع ـ أحكام مختلفة

المادة ٢٨ : بغية تيسير انجاز المخططات والبرامج الاقتصادية التى حددتها الحكومة ، سيصدر مرسوم توضح فيه الشروط التى تلزم بموجبها المؤسسات المرخصة قبل ٢٥ يوليو سنة ١٩٦٣ بتطبيق مجموع نشاطاتها عليها .

المادة ٢٩ : ان التعديلات التى قد تلحق هذا القانون لا يمكن أن تلزم المؤسسات المرخصة بموجب هذا الامر بشروط ذات منافع ادنى .

المادة ٣٠ : ان الضمانات والمنافع المنصوص عليها فى هذا القانون مؤمنة دون اخلال بالضمانات والمنافع الاكثر اتساعا والناجمة عن الاتفاقات المبرمة والتى يمكن أن تبرم بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودول أخرى أو مجموعات دول او منظمات دولية .

المادة ٣١ : توضح كيفيات تطبيق هذا الامر بموجب مرسوم .

المادة ٣٢ : تلغى المقتضيات المخالفة لهذا المرسوم جميعها ولا سيما القانون رقم ٦٣ ـ ٢٧٧ المؤرخ فى ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٣ والمتضمن قانون الاستثمارات .

المادة ٣٣ : ينشر هذا الامر فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

وحرر بالجزائر فى ١٧ جمادى الاولى عام ١٣٨٦ الموافق ١٥ سبتمبر سنة ١٩٦٦ .

هواري بومدين

المطبعة الرسمية ٧ و ٩ نهج ترولي ـ الجزائر ـ

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/66-284%20ar.pdf

تاريخ الإطّلاع: 08-12-2020، 21h29

الملحق الثّالث: القانون المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982

قانون رقم 82 ــ 11 مؤرخ فى 2 ذى القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى.

ان رئيس الجمهورية،

ــ بناء على الميثاق الوطنى،

ــ وبناء على الدستور، لاسيما المواد 14 و 16 و 17 و 28 و 29 و 30 و 151 منه،

ــ وبمقتضى الامر رقم 66 ــ 284 المؤرخ فى 29 جمادى الاولى عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن قانون الاستثمارات، المعدل والمتمم،

ـ وبمقتضى الامر رقم 67 ـ 24 المؤرخ في 7 شوال عام 1386 الموافق 18 يناير سنة 1967 المعدل والمتمم والمتضمن القانون البلدي،

ـ وبمقتضى الامر رقم 69 ـ 38 المؤرخ في 7 ربيع الاول عام 1389 الموافق 23 مايو سنة 1969 والمتضمن قانون الولاية، المعدل والمتمم،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدني،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون التجاري،

ـ وبمقتضى القانون رقم 80 ـ 11 المؤرخ في 5 صفر عام 1401 الموافق 13 ديسمبر سنة 1980 والمتضمن المخطط الخماسي 1980 ـ 1984، ولاسيما المادة 8 منه،

ـ وبناء على مقررات المؤتمر الرابع والمؤتمر الاستثنائي للحزب وعلى قرارات اللجنة المركزية في دورتيها الثالثة والسادسة، ولا سيما تلك المتعلقة بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد الوطني،

ـ وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

الباب الاول

الهدف ومجال التطبيق

المادة الاولى : يهدف هذا القانون الى تحديد الاهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وكذا اطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ومجالها وشروطها.

المادة 2 : يخضع كل مشروع استثمار يقل مبلغه عن ثلاثين (30) مليون دينار جزائري يبادر به شخص أو عدة أشخاص طبيعيون ذوو الجنسية الجزائرية ومقيمون بالجزائر، لاحكام هذا القانون وينجز وفقها.

المادة 3 : يقصد بمشاريع الاستثمارات في نظر هذا القانون الاستثمارات المزمع انجازها على يد القطاع الخاص الوطني في مجالات النشاط ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي.

ـ تحدد هيكلة هذه الاستثمارات عن طريق التنظيم.

المادة 4 : تندرج مشاريع هذه الاستثمارات في اطار الاهداف والاولويات والمجالات المحددة في المخططات الانمائية الوطنية والمنوطة بالقطاع الخاص الوطني.

وتوجه هذه الاستثمارات وتنظم وتحدد طبقا لاحكام هذا القانون.

المادة 5 : لا يسري هذا القانون على الاستثمارات التي يبادر بها أو تنجز في القطاع الفلاحي الخاص وتجارة التجزئة الذين لا يخرجان عن القوانين الجاري بها العمل على أن تصدر في حقها أحكام خاصة ان دعت الحاجة الى ذلك.

المادة 6 : لا يسري هذا النص على الاستثمارات التي يبادر بها الحرفيون حيث أنها خاضعة لاحكام القانون المتضمن القانون الاساسي للحرفي.

المادة 7 : لا تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الاستثمارات التي يبادر بها و تنجز على يد رجال الفن والمهن الحرة في اطار ممارسة أنشطتهم المهنية التي تظل خاضعة لاحكام خاصة بها.

الباب الثاني

توجيه الاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني

المادة 8 : في اطار مسار التنمية الوطنية وطبقا للميثاق الوطني، تتمثل الاهداف المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية الخاصة فيما يلي :

ـ المساهمة فى توسيع القـــدرات الانتاجية الوطنية وفى انشاء مناصب للعمل وتعبئة الادخار وتلبية حاجيات المواطنين من المواد والخدمات ،

ـ تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكى مـن خلال المساهمة فى أنشطة المـــرحلة الاخيرة من التحويل الصناعى والمقاولة من الباطن ،

ـ المشاركة فى تحقيق سياسة التنمية الجهوية المتوازنة وتثبيت السكان بالتواجد فى المناطـــق المحرومة أو المعزولة واستعمال اليد العاملة والموارد المحلية.

المادة 9 : يتم دمج الاستثمارات الاقتصاديـــة الخاصة الوطنية فى نظـام التخطيط فى اطـــار المخططات الوطنية الانمائية السنوية منها والمتوسطة الامد.

المادة 10 : يمنـــح الاعتماد للاستثمـــارات الاقتصادية الخاصة الوطنية حسب مفهوم هـــذا القانون، وفقا لاولويات المخطط الوطنى للتنميـة وأهدافه وتقديراته.

وتحدد المخططات الوطنيـــة حسب حاجيات التنمية مدى التكييف والضبط اللـذين تقتضيهما أهداف التنمية وتماسكها العام.

المادة 11 : الميـادين التى يجـــوز أن تنمـو فيها أنشطة القطاع الخاص الوطنى، في اطار القوانين والانظمة الجارى بها العمل، هى على الخصوص :

ـ نشاطات تأدية الخدمات المتمثلة فى التصليح الصناعى وصيـــانة آلات الصنع وكذا صيانـة التجهيزات الصغيرة بوجه عام ،

ـ الصناعة الصغيرة والمتوسطة المكملة أو فى أسفل انتاج القطاع الاشتراكى ولاسيما فى تحويل ومعالجة المواد الاولية الزراعية المصدر أو المنتوجات المعدة لاستهلاك العائلات ،

ـ الصيد البحرى غير ذلك الذى يتم فى أعالى البحار ،

ـ المقاولة من الباطن حسب مفهوم التشريـع والتنظيم المعمول بهما ،

ـ البناء والاشغال العمومية ،

ـ السياحة والفندقة وكذا الخدمات المرتبطة بهما ،

ـ النقل البرى للمسافرين والبضائع طبقـا للقوانين والانظمة المعمول بها .

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا قائمـة النشاطات الاقتصادية بموجب مرسوم.

المادة 12 : لا يجوز طبقا لتوجيهات الميثـــاق الوطنى، ان تسمـــح فى أى حال من الاحـوال الاستثمارات الخاضعة لهذا القانون بتحقيق جمـع أفقى أو عمودى لنشاطات مماثلة أو مترابطة فى أيدى مالك واحد لرأسمال أو شركاء. فهذا النوع من الاعمال محظور قانونا.

ومع مراعاة أحكام الفقرة الاخيرة من المادة 30 أدناه، تحظر أيضا مبـــادرة الشخص الواحد بنشاطات متعددة سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة الغير.

وتخضع الاستثمارات التى تنجز اعتمادا عـلى التمويل الذاتى طبقا لاحكام هذا القانون للفقرة الثانية من المادة 31 أدناه.

الباب الثالث

تنظيم الاستثمار الاقتصادى الخاص الوطنى

الفصـــل الاول

الاعتمـاد

المادة 13 : لا ينجز أى مشروع استثمار بقصد الانشاء أو التوسيعات الجديدة يبادر به فى اطار أحكام هذا القانون الا بعد اعتماد مسبق اجبارى يمنح وفقا للشروط والاشكال المحددة أدناه.

المادة 14 : يتوقف انشاء المؤسسات الفرديـــة والشركات بالتضامن، أو ذات المسؤولية المحدودة، أو بالاسهم على الاعتماد المسبق، والموثق مأمور بأن يطلب قبل تحرير رســـم تأسيس الشركة حسب الاشكال القانونية، الرســـم النظامى المتضمن الاعتماد. وفى جميع الحالات لا يتم أى تسجيـــل للنشاطات المرتبطة بانجاز هـــذه الاستثمارات فى

السجل التجاري الا بعد استظهار الرسم النظامي المتضمن الاعتماد، وذلك دون الاخلال ببقية الاجراءات المنصوص عليها.

المادة 15 : لا يشترط الاعتماد بالنسبة لاستثمارات التجديد على أن تكون محل قرار من الوزارة المسؤولة على القطاع الذي يشمل النشاط المعني.

تكون شروط تجديد الاستثمارات محل تدبير خاص يحدد عن طريق التنظيم.

المادة 16 : يمنح الاعتماد بالنسبة لنوع واحد من النشاط ومكان اقامة واحد ومبلغ استثمار معين. ويحدد رسم الاعتماد كذلك الامتيازات والالتزامات وقد يتضمن أيضا الشروط التي تقيد النشاط المزمع القيام به.

ويجب أن يكون كل تغيير لشروط الاعتماد المذكورة أعلاه محل اعتماد جديد.

القسم الأول
موضوع الاعتماد وغرضه

المادة 17 : الغرض من الاعتماد هو :

- التحقق من مطابقة الاستثمارات المبادر بها مع الاهداف والتوجيهات المرسومة في المخططات الانمائية الوطنية ،
- تقدير النفع الاقتصادي والاجتماعي للاستثمارات المبادر بها ومساهمتها في تنمية البلاد.

يخضع قبول طلبات الاعتماد لمطابقة النشاطات المزمع القيام بها مع الاحكام القانونيه والتنظيمية الجاري بها العمل في هذا الشأن.

القسم الثاني
مقاييس تقدير الاستثمار

المادة 18 : في اطار توجيهات المخططات الوطنية للتنمية ووفقا لاهداف التنمية المرسومة في الفترة المعنية، تدرس مشاريع الاستثمار على أساس المقاييس التالية :

- انشاء مناصب للعمل ،
- اضفاء القيمة على الموارد والمواد الاولية والمنتجات المحلية نصف المصنعة ،
- توسيع وتنويع جملة منتجات الاستهلاك النهائي والوسيط والخدمات ،
- تنمية القدرات الوطنية للانجاز والتصليح والصيانة وأنشطة المقاولة من الباطن ،
- توفير بديل الواردات ،
- الاقامة المكانية في المناطق الداخلية للبلاد وفي المناطق المحرومة.

الفصل الثاني
الالتزامات والضمانات والامتيازات والتسهيلات

القسم الأول
الالتزامات

المادة 19 : يتعين على المبادرين بمشاريع الاستثمار المعتمدين :

1) تنفيذ برنامج الاستثمار المعتمد والالتزامات المرتبطة به وخاصة تلك المتعلقة بقطاع النشاط والاقامة المكانية، وفقا للتنظيم الجاري به العمل وأعراف المهنة ،

2) القيام بالنشاطات التي اعتمدوا من أجلها ومن ثمة العمل على :

أ - توفير المنتجات وتأدية الخدمات حسب المعايير والمواصفات التقنية المحددة بموجب التنظيم الخاص بكل نشاط أو المعتمدة في المهنة ،

ب - الوفاء بالالتزامات القانونية والتنظيمية السارية والمطبقة على المهنة ،

ج - الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحقوق العمال طبقا للتشريع المعمول به.

القسم الثاني
الضمانات

المادة 20 : تحظى الاستثمارات المعتمدة في اطار هذا القانون بالضمانات طبقا للدستور والقوانين الجاري بها العمل.

القسم الثالث
الامتيازات المرتبطة بالاعتماد

القسم الفرعى الأول
الامتيازات الجبائية

المادة 21 : يجوز بناء على طلب من المستثمرين ان تحظى الاستثمارات الخاصة المعتمدة بالامتيازات الجبائية التالية :

1 ـ فيما يخص الاستثمارات المنجزة في المناطق المحرومة :

أ) الاعفاء التام من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية خلال مدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى الاستغلال ،

ب) الاعفاء التام من الضريبة العقارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (10) سنوات اعتبارا من أول يناير من السنة الموالية لانتهاء البناءات والبناءات الإضافية المعدة للنشاط المعتمد ،

ج) التخليص من الرسم الوحيد الاجمالى عند الانتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم ،

د) الاعفاء من حق التحويل بالمقابل المنصوص عليه فى المادة 258 من قانون التسجيل فيما يخص المشتريات العقارية المعدة للنشاط المعتمد ،

هـ) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعى والتجارى والاعفاء من الدفع الجزافى لمدة لا يمكن أن تتجاوز (5) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى استغلال النشاط المعتمد.

2 ـ فيما يخص الاستثمارات المنتجة للمواد :

أ) الاعفاء التام من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى استغلال النشاط المعتمد ،

ب) التخليص من الرسم الوحيد الاجمالى عند الانتاج فيما يخص شراء التجهيزات المعدة للنشاط المعتمد قصد صناعة منتجات خاضعة للرسم ،

ج) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعى والتجارى والاعفاء من الدفع الجزافى لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى استغلال النشاط المعتمد.

3 ـ فيما يخص الاستثمارات الاخرى :

أ) الاعفاء الجزئى أو المتناقص من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية لمدة لا يمكن أن تتجاوز خمس (5) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى الاستغلال الى حد 20 ٪ من الاموال الخاصة المستثمرة فى النشاط المعتمد.

وأثناء فترة الاعفاء، يتعين على المؤسسات التفرغ من جميع عمليات استرداد النفقات الضرورية فى حدود الارباح المحققة والا فان عمليات الاسترداد المؤخرة بلا مبرر لا يمكن أن تخصم من السنوات المالية اللاحقة.

ب) الاعفاء التام من الرسم على النشاط الصناعى والتجارى والاعفاء من الدفع الجزافى لمدة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث (3) سنوات اعتبارا من سنة الشروع فى استغلال النشاط المعتمد ،

ج) الاعفاء الجزئى من الرسم العقارى لمدة لا يمكن أن تتجاوز عشر (10) سنوات، اعتبارا من أول يناير من السنة الموالية لسنة انتهاء البناءات أو البناءات الاضافية المعدة للنشاط المعتمد، غير أن الاستفادة من الامتيازات السالفة الذكر لا تعفى المؤسسات من وجوب ايداع التصريحات الجبائية.

القسم الفرعى الثانى
الامتيازات المالية

المادة 22 : يمكن للمستثمرين المعتمدين طبقا لاحكام هذا القانون أن يستفيدوا بناء على طلب منهم مما يلى :

أ) المساهمات القابلة للتسديد على شكل قروض على الامدين الطويل والمتوسط تخصص لتمويل استثماراتهم، على ألا يتجاوز مبلغ القرض المصرفى 30٪ من مبلغ الاستثمار المرخص به الا اذا تعلق الامر بالمجاهدين وذوى الحقوق ،

ب) منح قروض على الامد القصير لتمويل الاستغلال.

تحدد شروط منح القروض عن طريق قوانين المالية.

المادة 23 : تتخذ اجراءات تشجيعية أكثر تفضيلا فى مجال الجباية والقروض فى اطار قوانين المالية لفائدة المستثمرين الخواص :

أ) عندما يتعلق المشروع بنشاطات منتجة لمواد معدة للتصدير ،

ب) عندما يأتى المستثمر برأسمال بالعملة الصعبة.

وفى اطار البرنامج المحدد فى مجال تنظيم السياحة الشعبية تتخذ اجراءات تفضيلية خاصة بموجب قوانين المالية لفائدة المستثمرين فى هذا القطاع.

القسم الثالث
التسهيلات

المادة 24 : يستفيد المستثمر الخاص، مقابل التزاماته، وطبقا للتشريع والاجراءات السارية، من تسهيلات للحصول على :

ـ قطع أرضية فى حدود المكان حيث توجد المناطق المهيأة ،

ـ التموين بوسائل التجهيز والعتاد والآلات ومواد البناء الضرورية لانجاز الاستثمار المزمع وكذا التموين بقطع الغيار وتجهيزات التجديد الضرورية للسير العادى لنشاط المستثمر ،

ـ التموين بالمواد الاولية والمنتوجات نصف المصنعة الضرورية لنشاط المستثمر في اطار البرامج المحددة.

المادة 25 : يمكن للمبادرين الخواص بالاستثمارات أن يستفيدوا من المساعدة فى مجال الاعلام الاقتصادى والتقنى، ودراسة المشاريع، واعداد ملفات الاعتماد.

الفصل الثالث
كيفيات الاعتماد

المادة 26 : يمنح الاعتماد المسبق والاجبارى بموجب رسم نظامى يحرر بعد أخذ الرأى المطابق للجنة الوطنية أو اللجان الولائية المكلفة بالنظر فى طلبات الاعتماد المقدمة من طرف المستثمرين الخواص.

تبت اللجنة الوطنية للاعتماد التى يرأسها الوزير المكلف بالتخطيط والتهيئة العمرانية، فى كل طلب لاعتماد استثمار يفوق مبلغه ثلاثة (3) ملايين دج ولا يتجاوز ثلاثين مليون دج.

وتبت اللجان الولائية للاعتماد التى يرأسها الولاة كل فى اختصاصه الاقليمى فى كل طلب لاعتماد استثمار لا يتجاوز مبلغه ثلاثة (3) ملايين دج.

غير أنه، تبت اللجنة الولائية، فيما يخص طلبات الاعتماد التى لا يتجاوز مبلغ استثمارها ثلاثة (3) ملايين دج والتى يتم من خلالها طلب امتيازات مالية وجبائية، فى ملاءمة المشروع وترسل الملف للجنة الوطنية التى تعطى رأيا مبررا حو لمنح هذه الامتيازات.

ويبين تشكيل اللجان المذكورة وتنظيمها وقواعد سيرها وكذا كيفيات منح رسوم الاعتماد بموجب مرسوم.

ويبين نفس المرسوم آجال النظر فى طلبات الاعتماد المعدة قانونا.

المادة 27 : فى حالة رفض الاعتماد، يمكن اللجوء الى الطعن طبقا لاحكام قانون الاجراءات المدنية، وتتمثل السلطة الادارية العليا فى هذه الحالة فى الوزير رئيس اللجنة الوطنية.

وفى حالة ما اذا أسفر هذا الطعن عن قبول الطلب يتم وضع رسم تنظيمى وفقا للشروط والاشكال المنصوص عليها فى المادة 26 أعلاه يتضمن اعتمادا يكون نافذا قانونيا عند نشره.

أما فى حالة سكوت الادارة ضمن الآجال والشروط المنصوص عليها فى قانون الاجراءات المدنية يمكن رفع دعوى بالطعن أمام الجهة القضائية المختصة.

الباب الرابع
حدود الاستثمارات المعتمدة والنشاطات المرتبطة بانجازها

المادة 28 : يمكن للمستثمرين الخواص أن يبادروا، تحسبا لانشاء مؤسسات فردية أو بالتضامن، طبقا لقانون التجارة وأحكام هذا القانون، بمشاريع استثمار على ألا تتجاوز قيمتها عشرة (10) ملايين دج.

كما يمكن للمستثمرين الخواص أن يبادروا، تحسبا لانشاء شركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات بأسهم طبقا لقانون التجارة ولاحكام هذا القانون، بمشاريع استثمار على ألا تتجاوز قيمتها ثلاثين (30) مليون دج.

المادة 29 : تمارس نشاطات المؤسسات الفردية أو الشركات التى تنشأ وفقا لهذه الاحكام، فى اطار القانون شريطة أن يكون ويظل رأسمال الشركة الملك الشخصى للمستثمر أو للشركاء أصحاب الحصص. ويقصد برأسمال الشركة الاصول وما يوظف عينا أو نقدا بما فى ذلك كل الاحتياطات القانونية أو الاختيارية التى تنشأ ضمن المؤسسة، وبغض النظر عن كل حكم آخر، يكون اكتتاب المساهمات فى الشركات بالاسهم اسميا.

المادة 30 : فى حالة البيع أو نقل الملكية، لا يصح ما يدخل على القوانين الاساسية من تعديلات بغرض تحويل الملكية أو فتح المجال لمساهمة شركاء جدد وفقا للاشكال أو الاجراءات القانونية الجارى بها العمل، الا اذا :

- تم التنازل عن الملكية أو نقلها لفائدة شخص طبيعى ذى الجنسية الجزائرية ومقيم بالجزائر يكون مالكا لما وظفه نقدا أو عينا فى حالة البيع أو التحويل بالمقابل ،
- ليس للوارث ذاته صفة المستثمر المعتمد ،
- لا يترتب عن التوظيف الجديد المضاف الى رأس المال تغيير طبيعة النشاط الممارس برسم الاستثمار المعتمد.

لا تطبق أحكام الفقرة الاولى فى حالات نقل الملكية من باب الارث أو الوصية التى تبقى خاضعة للقوانين الجارى بها العمل.

المادة 31 : يجوز القيام بانشاء احتياطات قانونية وأرصدة اعتمادا على ادماج الارباح المحققة بعد خصم الضرائب، كما يجوز القيام بكل تمويل ذاتى اعتمادا على الارباح الصافية من الضرائب قصد الوفاء بما اقترض من أموال، وذلك وفقا للكيفيات والنسب والحدود المنصوص عليها فى التشريع.

ويكون ما يفضل من أموال بعد توزيع حصص الارباح فى اطار القوانين وتطبيقا للقوانين الأساسية، محل تدابير جبائية خاصة الغرض منها تأطير وضبط النشاطات الخاصة الوطنية.

الفصل الثانى
التوجيه والمتابعة والعقوبات

المادة 32 : تنشأ لدى وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية هيئة وطنية تتولى بالصلة مع اللجنة الوطنية واللجان الولائية المؤسسة بمقتضى المادة 26 أعلاه، ومع سائر الادارات الاقتصادية المعنية، تنسيق الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية وتوجيهها ومتابعتها فى اطار تطبيق المخططات الوطنية للتنمية.

ويحدد غرضها ومهامها وأشكال تدخلها بموجب مرسوم.

المادة 33 : تبطل آثار الاعتماد فى الحالات التالية :

أ) عندما يتبين ان النشاط المرتبط بانجاز الاستثمار الممارس فعلا من قبل المستثمر ليس من طبيعة النشاطات المعتمدة أو أن الاقامة المكانية تختلف عن تلك المحددة فى رسم الاعتماد.

فى هذه الحالة تلغى الامتيازات الممنوحة بموجب الاعتماد فتصبح المبالغ الجبائية المتنازل عنها مستحقة فور ذلك وتحصل بالطرق القانونية من قبل الادارات الجبائية المعنية.

ويمكن أن تقرن هذه العقوبة بأمر ادارى من الوالى بالغلق المؤقت، والفتح من جديد مشروط بموافقة الوزير المعنى على تصحيح الطلب الاصلى للاعتماد.

وعلاوة على ذلك، يكون رئيس المؤسسة المسؤول مدنيا جزائيا على هذا النشاط تحت طائلة عقوبات جزائية على تزييف التصريح والكذب عند التسجيل فى السجل التجارى وممارسة مهنة بغير حق، وذلك طبقا لاحكام قانون العقوبات.

ب) عندما يتبين ان المستثمر تعمد التقليل من قيمة الاستثمار أو التستير عن عنصر ذى بال من نشاطه أو فى حالة تزييفه لتصريحه أمام الموثق عند تأسيس الشركة، وبهذا يكون قد ارتكب مخالفة ثابتة وفعلا من أفعال الغش يعاقب عليهما طبقا لاحكام قانون العقوبات.

وفى هذه الحالة يبطل الاعتماد المحصل غشا بطلانا من أساسه تستحق فور ذلك المبالغ المتنازل عنها من باب الامتيازات الجبائية.

ويمكن فضلا عن ذلك، أن يحكم القاضى بغرامة تساوى ضعف المبالغ المتنازل عنها دون الاخلال بالعقوبات الادارية الاخرى.

المادة 34 : عندما يرتكب المستثمر المعتمد أثناء ممارسة مهنته المرتبطة بانجاز الاستثمار مخالفات ثابتة ومتكررة للتشريع والتنظيم اللذين يسريان على نشاطه المهنى يمكن أن تتخذ فى حقه اجراءات ادارية تتمثل اما فى تجريده من الامتيازات الممنوحة له تجريدا جزئيا أو كليا واما فى الغلق بدعوى الضبط الادارى يأمر به الوالى لمدة لا تقل عن خمسة عشر يوما ولا تتجاوز شهرين.

وتقرن هذه الاجراءات الادارية باعلانات قانونية تعلق بمقر المجلس الشعبى البلدى لمكان مقر المؤسسة وعلى الباب الرئيسى لمحلها.

ولا تحول هذه الاجراءات دون الملاحقات المنصوص عليها قانونا.

المادة 35 : لا تخالف القواعد الاجرائية فيما يتعلق بالطعن أو الاستئناف طبقا للقوانين الجارى بها العمل.

المادة 36 : عندما تتعذر مواصلة انجاز الاستثمار المعتمد أو تصبح تكلف نفقة باهضة لاسباب ناجمة عن الظروف الاقتصادية ودون أن يصدر أى تقصير عن المستثمر، أو يستحيل ضمان سير طبيعى للمؤسسة، يجوز للمستثمر المعنى أن يرفع طلبا الى الادارة المختصة قصد تحويل نشاطه فى نفس الموقع المكانى.

وفى هذه الحالة تباشر الاجراءات المنصوص عليها فى المادة 26 أعلاه، ويسلم لصاحب الطلب رسم يعدل الرسم الاصلى مقرونا، عند الاقتضاء، بالالتزامات والامتيازات الجديدة المرتبطة بذلك.

المادة 37 : بعد استشارة اللجنة الوطنية قانونا، يستجاب وجوبا لطلب تعديل رسم الاعتماد الاصلى لفائدة المستثمر المعنى وذلك اما بالنص على نشاطات أخرى واما على موقع مكانى، آخر عندما يكون القطاع حيث يمارس نشاطه المرتبط بالاستثمار المعتمد محل اجراء عام لاعادة الهيكلة قررته الدولة فى إطار أهداف المخطط الوطنى للتنمية.

تخضع شروط تغيير وتحويل النشاط للاحكام القانونية والتنظيمية الجارى بها العمل.

المادة 38 : يتولى مأمورو الضبط القضائى وأعوان الدولة المؤهلون قانونا لهذا الغرض اثبات المخالفات والجنح.

الباب الخامس
الاحكام المختلفة

المادة 39 : ينص عند الاقتضاء القانون، المتضمن المخطط الوطني للتنمية على الامد المتوسط على موافقة الحدود المقررة في المادتين 2 و 28 أعلاه حسب تطور تكاليف التجهيزات والعتاد والادوات وكذا المرافق والمنشآت الاساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

المادة 40 : تظل النشاطات الناتجة عن الاستثمارات المنجزة قبل صدور هذا القانون خاضعة للتشريع المعمول به.

غير أنه يتعين على المبادرين بالنشاطات التي تحدث في اطار هذه الاستثمارات أن يمتثلوا لكل اجراء تبادر به الادارة قصد ضمان متابعة احصائية لهذه النشاطات.

المادة 41 : تلغى الاحكام المنصوص عليها في الامر رقم 66 – 284 المؤرخ في 16 سبتمبر سنة 1966 والمتضمن قانون الاستثمارات.

المادة 42 : تحدد كيفيات تطبيق هذا القانون، عند الحاجة، بموجب مراسيم.

المادة 43 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ذي القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982.

الشاذلي بن جديد

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/82-11%20ar.pdf
تاريخ الإطّلاع: 08-12-2020
21h40

الملحق الرّابع: القانون المتعلّق بتأسيس الشّركات مختلطة الإقتصاد و سيرها لسنة 1986

قوانين وامر

قانون رقم 86 ـ 13 مؤرخ في 13 ذى الحجة عـام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 يعدل ويتمم القانون رقـم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المتعلق بتاسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها.

ان رئيس الجمهورية،

ـ بناء على الميثاق الوطنى،

ـ وبناء على الدستـور، لاسيمـا المادتـان 151 و 152 منه،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 58 المؤرخ فى 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدنى، المعدل والمتمم،

ـ وبمقتضى الامر رقم 75 ـ 59 المؤرخ فى 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجارى،

ـ وبمقتضى القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ فى 9 ذى القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 والمتعلـق بتأسيس الشـركات المختلطـة الاقتصاد وسيرها،

ـ وبمقتضى القانون رقم 84 ـ 22 المؤرخ فى أول ربيع الثانى عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984 والمتضمـن المخطط الخمـاسى 1985 ـ 1989،

ـ وبناء على ما أقره المجلس الشعبى الوطنى،

يصدر القانون التالى نصه :

المادة الاولى : تتمم أحكام هذا القانون و/أو تعدل بعض مواد القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

المادة 2 : تعدل المادة 3 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«تعد الشركات المختلطة الاقتصاد الموجود مقرها في الجزائر شركات تجارية بالاسهم، تخضع للقانون التجاري الجزائري، وتحوز جزءا من راسمالها مؤسسة أو عدة مؤسسات اشتراكية وطنية، ويندرج انشاؤها وقانونها الاساسي المعد طبقا للتشريع المعمول به، في اطار بروتوكول الاتفاق المبرم بين المؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية الوطنية والطرف الاجنبي أو الاطراف الاجنبية، وذلك مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون».

المادة 3 : يتمم القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 بمادة 3 مكرر تحرر هكذا :

«المادة 3 مكرر : يندرج انشاء الشركات المختلطة الاقتصاد في اطار المخطط الوطني للتنمية، ويخضع لاهداف المردودية الاقتصادية والمالية».

المادة 4 : تعدل المادة 4 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 كما يأتي :

«يعد الاطراف، قصد انشاء الشركة المختلطة الاقتصاد بروتوكول اتفاق يحدد على الخصوص ما يأتي :

ـ هدف الشركة المختلطة الاقتصاد ومجال عملها ومدتها،

ـ التزامات كل طرف فيها وواجباته،

ـ كيفيات تحرير رأس المال المشترك وآجال استحقاقه،

ـ الكيفيات التي يقدم وفقها، هذا الطرف أو ذاك للشركة المختلطة الاقتصاد المزمع انشاؤها، الوسائل البشرية والمادية والتقنية والمالية الضرورية لتحقيق هدفها،

ـ كيفيات تكوين المستخدمين التأطيريين والتقنيين وجزأرتهم جزأرة فعلية والجدول الزمني لذلك،

ـ التراتيب المتعلقة بأجور المستخدمين الاجانب الذين يوضعون تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد، وضمانهم الاجتماعي، وتحويل الاموال المتعلقة بذلك،

ـ السبل والوسائل الخاصة بضمان النقل الحقيقي للمعرفة والمهارة، لاسيما ترويج الصادرات».

وعلى أية حال، لا يمكن أن يقضي بروتوكول الاتفاق الى فرض التزامات من شأنها أن تعوق تطور المؤسسة الاشتراكية الوطنية أو الشركة المختلطة الاقتصاد اقتصاديا وتقنولوجيا.

المادة 5 : تعدل المادة 8 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 22 غشت سنة 1982 وتتمم كما يأتي :

«يضمن هذا القانون للطرف الاجنبي أو الاطراف الاجنبية في الشركة المختلطة الاقتصاد حق المشاركة في أجهزة التسيير واتخاذ القرار طبقا لاحكام القانون التجاري والقانون الاساسي الخاص بالشركة، لاسيما في المجالين التاليين :

ـ الزيادة والنقصان في رأس المال،

ـ تخصيص النتائج.

كما يضمن له، زيادة على ذلك، وطبقا للتنظيم المعمول به حق التحويل المتعلق بما يأتي :

ـ حصة الارباح التي لم يجدد استثمارها،

ـ الحصة القابلة للتحويل من أجور المستخدمين الاجانب في الشركة المختلطة الاقتصاد،

ـ الحصة القابلة للتحويل من اشتراكات الضمان الاجتماعي للمستخدمين الاجانب في الشركة المختلطة الاقتصاد،

ـ المصاريف الناجمة عن التدخلات المنتظمة القصيرة المدة التي يقوم بها مستخدمو الطرف الاجنبي.

ـ العائد الناتج عن عمليات التنازل عن الاسهم في حالة بيع الشركة أو حلها،

ـ التعويضات في حالة التأميم،

ـ التعويضات التي يمنحها حكم قضائي أو تحكيمي يصدر لفائدة الطرف الاجنبي أو الاطراف الاجنبية في علاقته أو في علاقتها التعاقدية بالشركة المختلطة الاقتصاد».

المادة 6 : تتمم المادة 10 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، بفقرة ثانية تحرر هكذا :

«يقوم القرار الوزاري المشترك المتضمن اعتماد الشركة المختلطة الاقتصاد مقام ترخيص للمؤسسة أو المؤسسات الاشتراكية بدفع حصتها أو حصصها في الرأس المال المشترك، حسب الكيفيات التي يحددها بروتوكول الاتفاق، وطبقا للاجراءات المنصوص عليها في التشريع المعمول به».

المادة 7 : تتمم وتعدل المادة 12 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«المادة 12 : يخول القرار الوزاري المشترك المتضمن الاعتماد المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه، الشركة المختلطة الاقتصاد، المزمع انشاؤها الاستفادة، بمجرد تأسيسها، من الامتيازات الجبائية التالية :

1 ـ الاعفاء من دفع حق التحويل بالمقابل عن كل المشتريات العقارية الضرورية لعملها،

2 ـ الاعفاء من الضريبة العقارية مدة خمس سنوات ابتداء من تاريخ شراء الملك المعني،

3 ـ الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية مدة السنوات الثلاث المالية الاولى، وتخفيض قدره 50٪ في السنة المالية الرابعة و 25٪ في السنة الخامسة المالية من الحاصل الجبائي،

غير ان فترة الاعفاء من الضريبة على الارباح الصناعية والتجارية بخصوص مؤسسات انتاج السلع، تبدأ من تاريخ تحقيق رقم اعمالها الاول.

4 ـ تخفيض ضريبة الارباح الصناعية والتجارية التي يجدد استثمارها الى نسبة 20٪ وعلاوة على ذلك تعفى الفوائد الناتجة عن الحسابات الجارية والحسابات المجمدة التي تنتج في محاسبة الشركة المختلطة الاقتصاد، من الضريبة على دخل الديون والايداعات والضمانات.

غير ان استفادة الامتيازات الجبائية السالفة الذكر لا يعفى الشركة المختلطة الاقتصاد من وجوب ايداع التصريحات الجبائية».

المادة 8 : تعدل الفقرة الاولى من المادة 15 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«تنجز الاستثمارات الجديدة التي تبادر بها الشركة المختلطة الاقتصاد وفقا لهدفها وقانونها الاساسي، حسب القواعد المطبقة على الشركات بالاسهم».

المادة 9 : تعدل المادة 18 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«حكم الشركة المختلطة الاقتصاد حكم المتعامل في مجال العقود والصفقات».

المادة 10 : تعدل المادة 19 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«يجوز أن تقرر وتطبق في قوانين المالية، ان اقتضى الامر ذلك، امتيازات جبائية أخرى ترتبط بطبيعة العمل ودرجة أولوية الاعمال المنوطة بالشركات المختلطة الاقتصاد.

ويمكن ان تمنح امتيازات مالية خاصة، ان اقتضى الحال، في اطار التنظيم الجاري به العمل».

المادة 11 : تعدل المادة 23 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«تحرر الاطراف الرأسمال المشترك في الشركة المختلطة الاقتصاد وفقا للاحكام المحددة في القانون التجاري فيما يخص الشركات بالاسهم. غير أنه يمكن أن ينص بروتوكول الاتفاق على كيفيات خاصة لتحريره.

يبين القرار الوزاري المشترك المتضمن الاعتماد انطلاقا من البروتوكول، الكيفيات الخاصة بتحرير رأس المال المشترك موزعا عبر الزمن حسب طبيعة الاعمال المزمع القيام بها وذلك في حدود سنتين».

المادة 12 : تعدل المادة 24 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتي :

«اذا قدم أحد الطرفين و/أو ذلك حصصا عينية لدى تكوين الشركة المختلطة الاقتصاد، فان قيمة هذه الحصص يشترك في تحديدها، باتفاق، خبراء يعنهم كل من الطرفين.

وبصرف النظر عن جميع الاحكام المخالفة الاخرى فان مهمة المامورين المشرفين على حصص الشركات المختلطة الاقتصاد، يسندها وزير المالية الى موظفين اثنين (2) يعينهما من بين أعوان ادارته الاكفاء.

ويقدم هذان المأموران تقريرا للجمعية العامة لتأسيسية قصد الموافقة على قيمة الحصص. ويثبت البنك المركزي قانونا حصة الطرف الاجنبي بالعلملة الصعبة».

المادة 13 : تعدل المادة 27 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور في المادة الاولى أعلاه، كما يأتي :

«يتكون مجلس ادارة الشركة المختلطة الاقتصاد من خمسة (5) أعضاء على الاقل يختارهم الطرفان على قدر مساهمة كل منهما في رأسمال الشركة، بصرف، النظر عن أي حكم آخر من أحكام القانون التجاري».

يرأس مجلس الادارة المدير العام للشركة المختلطة الاقتصاد، الذي يعين حسب الاجراء المذكور في المادة 29 أدناه.

ويقترح الطرفان المتصرفين الذين تعينهم الجمعية العامة ويتلقون تفويضهم منها.

ويتصرف هؤلاء المتصرفون باسم الشركة المختلطة الاقتصاد ولحسابها، وفقا للقانون الجزائري، وطبقا لقانونها الاساسي في جميع أعمال الحياة المدنية.

المادة 14 : تعدل المادة 28 من القانون رقم 82 ـ 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 المذكور في المادة الاولى أعلاه، كما يأتي :

«يتمتع مجلس الادارة بكامل سلطات الادارة والتسيير، في اطار بروتوكول الاتفاق وحدوده والاحكام القانونية الاساسية، ووفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

تخول الجمعية العامة، عن طريق مداولة صريحة، مجلس الادارة المعين من بين المتصرفين الذين يقترحهم كل طرف، التصرف باسم الشركة المختلطة الاقصاد ولحسابها».

المادة 15 : تعدل الفقرة الاولى من المادة 29 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«تعين الجمعية العامة التأسيسية المدير العام، رئيس مجلس ادارة الشركة المختلطة الاقتصاد، من بين المتصرفين اثنين يقترحهم الطرف الجزائرى».

المادة 16 : تدرج عقب المادة 29 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982، مادة جديدة 29 مكرر تحرر هكذا :

«المادة 29 مكرر : لا يعمل بأحكام القانون التجارى المتعلقة بشرطى الحضور والاغلبية المطلوبين لصحة قرارات أجهزة الشركات بالاسهم فيما يعنى الشركات المختلطة الاقتصاد.

تحدد بروتوكولات الاتفاق وبنود القانون الاساسى الناجمة عنها شرطى النصاب والاغلبية المطلوبين لصحة مداولات مجلس الادارة والجمعية العامة فى الشركة المختلطة الاقتصاد وقرارتهما.

تتخذ القرارات فى الجمعية العامة ومجلس الادارة بالاغلبية البسيطة لاعضائها، بصرف النظر عن الحالات المنصوص عليها فى بروتوكل الاتفاق، المحددة فى القانون الاساسى للشركات المختلطة الاقتصاد، التى تتطلب قراراتها اغلبية الثلثين».

المادة 17 : تدرج عقب المادة 29 مكرر من القانون 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982، مادةجديدة 29 مكرر 2، تحرر هكذا :

«المادة 29 مكرر 2 : يجوز لمتصرفى الشركة المختلطة الاقتصاد أن يرتبطوا بعلاقة عمل بالشركة المذكورة نفسها، ولو بعد تعيينهم، اذا كانت هذه الحالة منصوصا عليها فى القانون الاساسى طبقا لبروتوكول الاتفاق، بصرف النظر عن الاحكام المخالفة الواردة فى القانون التجارى».

المادة 18 : تعدل المادة 38 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«يحصل المستخدمون الاجانب الموضوعون تحت تصرف الشركة المختلطة الاقتصاد على رخصة جماعية لممارسة العمل يسلمها الوزير المكلف بالعمل على أساس التقديرات السنوية التى تعدها الشركة المختلطة الاقتصاد، بصرف النظر عن أى حكم آخر مخالف يتعلق بشروط تشغيل العمال الاجانب، ولا تعفى هذه الرخصة الشركة المختلطة الاقتصاد من التصريح بمستخدميها الاجانب لدى مصالح التشغيل المختصة اقليميا».

المادة 19 : تعدل المادة 45 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«يشترى الطرف الجزائرى بناء على طلبه أسهم الطرف الاجنبى، اذا لم يتم اعداد بروتوكول اتفاق اضافى اثر انتهاء المدة التعاقدية المتفق عليها.

وفى الحالة العكسية، تكون تصفية الشركة المختلطة الاقتصاد بالتراضى وفقا للتشريع المعمول به».

المادة 20 : تعدل المادة 46 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«اذا أعرب الطرف الاجنبى عن رغبته فى الانسحاب من الشركة خلال المدة التعاقدية دون الاضرار بالطرف الجزائرى، فان أسهمه يشتريها الطرف الجزائرى. ويتعين على الطرف الاجنبى أن يشعر الطرف الجزائرى برغبته فى الانسحاب قبل اثنى عشر (12) شهرا من تاريخ انتهاء المدة التعاقدية».

المادة 21 : تدرج عقب المادة 46 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982، المذكور أعلاه، مادة جديدة 46 مكرر، تحرر هكذا :

«المادة 46 مكرر : اذا اشترى الطرف الجزائرى أسهم الطرف الاجنبى وفق مانصت عليه أحكام المواد 43 و 45 و 46 و 47 من هذا القانون فان قيمة هذه الاسهم تحدد بخبرة.

واذا كان الطرف الجزائرى لا يهمه هذا الشراء وقع سحب اعتماد الشركة المختلطة الاقتصاد بقرار وزارى مشترك. ويترتب على ذلك حل الشركة المختلطة الاقتصاد وتصفيتها بالتراضى وفقا للتشريع المعمول به».

المادة 22 : تعدل المادة 47 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«يستطيع الطرف الجزائرى قبل انقضاء المدة التعاقدية، وبعد اشعار مسبق يبلغ للطرف الاجنبى قبل اثنى عشر (12) شهرا، أن ينهى الشركة، وفى هذه الحالة يشترى الطرف الجزائرى أسهم الطرف الاجنبى وفقا للشروط المحددة فى المادة 46 مكرر».

المادة 23 : تدرج عقب المادة 47 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، مادة جديدة 47 مكرر، تحرر هكذا :

«المادة 47 مكرر : تعلن الجمعية العامة غير العادية حل الشركة المختلطة الاقتصاد قبل الاوان، اذا كان صافى أصول هذه الشركة المذكورة يقل عن نصف رأسمالها المشترك بسبب الخسائر الملحوظة.

ويودع القرار الذى تتخذه الجمعية العامة لدى كاتب ضبط المحكمة، وينشر فى الجريدة المخولة نشر الاعلانات القانونية».

المادة 24 : تدرج عقب المادة 47 مكرر من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 مادة جديدة 47 مكرر 2، تحرر هكذا :

«المادة 47 مكرر 2 : يترتب على حل الشركة المختلطة الاقتصاد تصفيتها بالتراضى طبقا للتشريع المعمول به».

المادة 25 : تعدل المادة 48 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، كما يأتى :

«اذا استوجبت المصلحة العامة أن تستعيد الدولة الاسهم التى يحوزها الطرف الاجنبى، فانه يترتب على هذا الاجراء قانونا وبمقتضى الدستور، دفع تعويض عادل ومنصف خلال أجل اقصاه سنة واحدة».

المادة 26 : تدرج، عقب المادة 53 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه، مادة جديدة 53 مكرر، تحرر هكذا :

«المادة 53 مكرر : تتمتع الشركة المختلطة الاقتصاد بأهلية قانونية كاملة للتصرف فى جميع ممتلكاتها حسب قواعد القانون العام.

ويخضع بروتوكول الاتفاق للامر رقم 75 ــ 58 المؤرخ فى 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم والمتضمن القانون المدنى».

المادة 27 : تلغى المواد 5 و 6 و 7 و 9 و 13 و 21، والفقرة الثانية من المادة 29، والمواد 37 و 41 و 49 من القانون رقم 82 ــ 13 المؤرخ فى 28 غشت سنة 1982 المذكور أعلاه.

المادة 28 : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر فى 13 ذى الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986.

الشاذلى بن جديد

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/86-13%20ar.pdf
تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020 / 18h02

قانون رقم 88 - 25 مؤرخ في 28 ذى القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الميثاق الوطني،

- وبناء على الدستور، لا سيما المواد 16، 17، 28، 29، 30، 151 - 19 و152منه،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم، والمتضمن القانون المدني،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 المعدل والمتمم، والمتضمن القانون التجاري،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 11 المؤرخ في 2 ذى القعدة عام 1402 الموافق 21 غشت سنة 1982 المعدل والمتمم، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادى الوطني الخاص،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 12 المؤرخ في 9 ذي القعدة 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 المعدل والمتمم، والمتضمن القانون الاساسي للحرفى،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 02 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 المتعلق بالتخطيط،

- وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالى نصه :

الباب الاول

الهدف ومجال التطبيق

المادة الاولى : يحدد هذا القانون كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية المعترف بأولويتها بموجب قوانين التخطيط بالنسبة لمبادىء وأهداف وبرامج عمل القطاع الخاص الوطني.

المادة 2 : يحدد المخطط الوطني المتوسط الامد والمخطط السنوى مقاييس اختيار النشاطات الاقتصادية ذات الاولوية وشروط تنظيم الأولويات والتكامل الاقتصادي.

المادة 3 : يترتب عن النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الاولوية والمفتوحة للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني المتوسط الامد و / أو المتضمن المخطط السنوى، منح امتيازات جبائية او تخفيضات مالية تقرها قوانين المالية و / أو التنظيم المعمول به وتسهيلات خاصة بالتموين سواء بمواد التجهيز أو المواد الاولية ومواد أخرى مع احترام التوازنات العامة للاقتصاد، وكذا الاسبقية في الحصول على الاراضي، وفقا للاشكال والاجراءات القانونية المطبقة في هذا المجال.

وعلاوة على ذلك، يمكن منح امتيازات إضافية للنشاطات الاولوية المقامة في المناطق المحرومة.

المادة 4 : تسرى أحكام هذا القانون على كل مؤسسة تجارية خاضعة للقانون الخاص التي يحوز رأسمالها الكامل اشخاص طبيعيون او معنويون ذوو الجنسية الجزائرية والتي تبادر بنشاطات ذات الاولوية او تمارسها وفقا للتشريع والتنظيم التقني المتعلقين بهذه النشاطات.

المادة 5 : لايمكن إنجاز الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية في النشاطات الاقتصادية المعتبرة استراتيجية بموجب القانون المتضمن المخطط والتشريع المعمول به ولا سيما منها النشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي والتأمينات والمناجم والمحروقات والصناعة القاعدية للحديد والصلب والنقل الجوي والسكك الحديدية والنقل البحري وبصفة عامة كافة النشاطات المتعلقة بتسيير الاملاك الوطنية.

المادة 6 : تمارس النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات التي لا يقر المخطط المتوسط الامد والمخطط السنوى اولويتها مع مراعاة التخطيط الوطني وطبقا للاحكام المنصوص عليها في القانون المدني، والقانون التجاري والتشريع الخصوصي السارى على هذه النشاطات عند الاقتضاء.

الباب الثاني

المبادىء الاساسية السارية على النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الاولوية

المادة 7 : يجب أن تساهم النشاطات الصناعية وتلك المتعلقة بالخدمات ذات الاولوية التي تستلزم مبادرة القطاع الخاص الوطني حسب مفهوم هذا القانون، فيما يلي :

أ – إحداث بصفة معتبرة مناصب عمل،

ب – تحقيق التكامل الاقتصادى الوطني عن طريق إنتاج التجهيزات والمواد والخدمات لا سيما باستعمال المواد الاولية والمواد نصف المصنعة والخدمات المحلية،

ج – استبدال الواردات،

د – ترقية نشاطات المقاولة من الباطن والصيانة قصد توسيع القدرات الانتاجية الوطنية وإضفاء المزيد من الفعالية على أداة الانتاج،

هـ – إحداث وتطوير النشاطات المتعلقة بتحويل المواد او تأدية الخدمات بهدف التصدير،

و – تنفيذ السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بتشجيع انتشار واقامة نشاطات داخل البلاد ولا سيما في الهضاب العليا والمناطق المحرومة،

ى – تحقيق اقتصاديات معتبرة بالعملة الصعبة، باستعمال تكنولوجيا او مهارة مؤكدة، تخدم الاقتصاد الوطني،

ح – تعبئة الكفاءات الوطنية في مجال التحكم في التقنيات.

الباب الثالث

الكيفيات

المادة 8 : تحدد البرمجة المتوسطة الامد للنشاطات ذات الاولوية خلال أشغال التخطيط الفرعي التي تتم طبقا للقانون رقم 88 – 02 المؤرخ في 12 يناير سنة 1988.

المادة 9 : يحدد عن طريق التنظيم تعيين الادوات الاقتصادية والتقنية والتوجيهية وكذا كيفيات تنفيذها والكفيلة على الخصوص بمساعدة المؤسسات التجارية الخاضعة للقانون الخاص المعنية بأحكام هذا القانون.

المادة 10 : تستفيد المؤسسات الاقتصادية الخاصة الوطنية من الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون عند ما يندرج نشاطها في إطار الصناعة التكاملية لصالح المؤسسات العمومية الاقتصادية كما هي محددة بموجب مرسوم.

تتولى المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم هذه الصناعة التكاملية على أساس تعاقدي طبقا لمخططها المتوسط الامد.

الباب الرابع

احكام ختامية

المادة 11 : عندما ترتكب مؤسسة اقتصادية خاصة وطنية مخالفات مثبتة لهذا القانون، عند انجاز الاستثمار أو استغلاله، بعرضها للبيع تجهيزات او عتاد او مواد اولية على حالتها مخصصة لمنشأة ولسير النشاط موضوع الاستثمار تستحق على الفور المبالغ المتنازل عنها بصدد الامتيازات الجبائية والمالية وكذا وسائل الدفع الخارجية دون الاخلال بالملاحقات الجنائية.

وعلاوة على ذلك، يترتب عن الاستعمال الجزئي او الكلي للقطعة الارضية لاغراض اخرى غير النشاط الاولوى حجز المساحة المحولة دون الاخلال بالعقوبات الاخرى المنصوص عليها في القوانين والانظمة المعمول بها.

المادة 12 : تبقى المؤسسات المعتمدة القائمة والمستفيدة من امتيازات جبائية و / أو مالية بموجب التشريع السابق ولا سيما القانون رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 غشت سنة 1982 المشار اليه اعلاه مستفيدة من هذه الامتيازات بالنسبة للفترات المتبقية المتعلقة بالاعفاءات والتخفيضات وغيرها من التسهيلات الممنوحة.

المادة 13 : يسرى على المؤسسات التجارية الخاضعة للقانون الخاص المحدثة قانونا والقائمة عند تاريخ صدور هذا

القانون، القانون المدني والقانون التجاري والتشريع الخصوصي المطبق على نشاطها.

ويمكنها الاستفادة من الامتيازات المنصوص عليها في هذا القانون اذا استوفت شروط ومقاييس النشاط التي تقر قوانين التخطيط أولويتها.

المادة 14 : تلغى أحكام القانون رقم 82 – 11 المؤرخ في 21 غشت سنة 1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني.

المادة 15 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 ذى القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988.

الشاذلي بن جديد

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/88-25%20ar.pdf

تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020/18h14

الملحق السّادس: بعض المواد من قانون النّقد و القرض لسنة 1990

المادة 174 : لا يجوز لاي شخص ولا لأية سلطة خارجة عن البنوك والمؤسسات المالية أن تحل محل المسيرين لتنفيذ عملية ما تدخل ضمن نشاط المؤسسة المعنية، أو اعداد عقد من شأنه أن يلزم مسؤولية المسيرين مباشرة الا اذا نصت على خلاف ذلك صراحة احكام تشريعية.

المادة 175 : تتمتع المؤسسات المذكورة بامتياز على جميع الاملاك المنقولة والديون والارصدة المسجلة في الحسابات، ضمانا لايفاء كل مبلغ يترتب كأصل دين أو فوائد أو مصاريف للبنوك والمؤسسات المالية أو مخصص لها كضامنة ولايفاء السندات المظهرة لها أو المسلمة لها كأمانة وكذلك لضمان تنفيذ أي تعهد تجاهها بكفالة أو تكفل أو تظهير أو كتاب ضمان.

يأتي هذا الامتياز فورا بعد امتياز الاجراء وامتياز الخزينة وامتياز صناديق الضمانات الاجتماعية وتتم ممارسته اعتبارا من :

– تبليغ الحجز للغير المدين أو المودعة لديه الاموال المنقولة أو سندات الدين أو الارصدة بالحساب ويتم التبليغ بكتاب مع الاشعار بالاستلام من تاريخ الانذار الذي يرسل وفقا لنفس الاشكال المطبقة في الحالات الاخرى.

المادة 176 : يصبح تخصيص رهن الديون لصالح البنوك والمؤسسات المالية أو التنازل عن الديون من قبلها أو لصالحها محققا بعد إبلاغ المدين بكتاب مع اشعار بالاستلام أو بعقد يثبت صحة تاريخ عقد عرفي مشكل للرهن أو يضمن تنازلا عن الدين.

المادة 177 : يمكن أن يتم رهن المؤسسة التجارية لصالح البنوك أو المؤسسات المالية بموجب عقد عرفي مسجل حسب الاصول.

يتم تسجيل الرهن وفقا للاحكام القانونية المطبقة في هذا المجال.

المادة 178 : يمكن البنوك والمؤسسات المالية بعد مضي خمسة عشر يوما على انذار المدين بموجب طلب غير قضائي وبالرغم من كل اعتراض، أن تحصل، بناء على عريضة تقدمها لرئيس المحكمة، على قرار ببيع كل مال مرهون لصالحها وتخصيصه مباشرة ودون أية معاملة بناتج البيع تسديدا لما يترتب لها من مبالغ كامل الدين وفوائده وفوائد تأخير.

تطبق أحكام هذه المادة أيضا :

– على الاموال المنقولة الموجودة بحوزة المدين أو بحوزة الغير لمصلحته.

– على الديون المترتبة للمدين على الغير وعلى جميع موجودات الحسابات.

المادة 179 : ينشأ رهن قانوني على الاموال غير المنقولة العائدة للمدين ويجري لصالح البنوك والمؤسسات المالية ضمانا لتحصيل الديون المترتبة لها وللالتزامات المتخذة تجاهها.

يتم تسجيل هذا الرهن وفقا للاحكام القانونية التي تطبق على السجل العقاري.

يعفى هذا التسجيل من وجوب التجديد خلال ثلاثين عاما.

المادة 180 : ما لم يقرر القاضي الناظر في الدعوى خلاف ذلك، تعفى البنوك والمؤسسات المالية اثناء أي اجراء قضائي من دفع كفالة أو تسبيق وذلك في جميع الحالات التي يقر فيها القانون مثل هذه الالزامية على كلفة الاطراف.

الكتاب السادس
تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الاموال

المادة 181 : يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري.

المادة 182 : يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر.

المادة 183 : يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الاموال الى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار اليه صراحة بموجب نص قانوني.

يحدد مجلس النقد والقرض، بموجب نظام يصدره، كيفية اجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال :

– احداث وترقية الشغل،

– تحسين مستوى الاطارات والمستخدمين الجزائريين،

– شراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الامثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية،

– توازن سوق الصرف.

المادة 184 : يمكن اعادة تحويل رؤوس الاموال والنتائج والمداخيل والفوائد وسواها من الاموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليه في المادة 183 وتتمتع بالضمانات الملحوظة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.

يحدد المجلس شروط اعادة ادخال الاموال ضمن النظام المنصوص عليه في المادة 183.

المادة 185 : يجب على المجلس ان يبدي رأيه في مدى تطابق كل تحويل يسري طبقا للاحكام التنظيمية المتخذة بمقتضى المادة 183 قبل القيام بأي نشاط لاي استثمار.

المادة 186 : لا يمكن أن تعرقل الشروط الجديدة التي تحدث بعد الرأي بالمطابقة المنصوص عليه في المادة 185 تحويل التمويل المرخص به بموجب المادة 184.

المادة 187 : يرخص للمقيمين في الجزائر بتحويل رؤوس الاموال الى الخارج لتأمين تمويل نشاطات خارجية متممة لنشاطاتهم المتعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.

يحدد المجلس شروط تطبيق هذه المادة ويمنح الرخص وفقا لهذه الشروط.

المادة 188 : ينظم البنك المركزي سوق الصرف.

المادة 189 : لا يجوز أن يكون سعر صرف الدينار متعددا.

المادة 190 : يجب الا تؤدي الحركات المالية مع الخارج، في اي حال من الاحوال، مباشرة أو غير مباشرة، الى احداث في الجزائر وضع يتسم بطابع الاحتكار، أو الكارتل أو الاتفاقيات، وكل ممارسة تستهدف احداث مثل هذه الاوضاع محظورة.

المادة 191 : تطبق أحكام المادة 184 تلقائيا على كل شخص طبيعي أو معنوي مرخص له بموجب المواد 127 و129 و130 من هذا القانون.

المادة 192 : تلزم كل شركة خاضعة للقانون الجزائري مصدرة أو مستفيدة بامتياز استثمار املاك الدولة المنجمية منها أو الطاقوية بفتح حساباتها بالعملات الاجنبية لدى البنك المركزي وابقائها لديه، كما تلزم باجراء جميع عملياتها بواسطته وبهذه العملات.

الكتاب السابع
العقوبات الجزائية

المادة 193 : تطبق على شخص يعمل لحسابه أو لحساب شخص معنوي يخالف احدى المواد 117 و120 و125 و126 من هذا القانون، العقوبات المقررة بشأن الاحتيال.

وفضلا عن ذلك يمكن المحكمة أن تأمر باغلاق المؤسسة التي تكون قد ارتكبت فيها مخالفة احكام المادة 120 أو لاحكام المادة 126.

كما يمكن المحكمة أن تأمر بنشر الحكم كليا، أو جزئيا في الصحف التي تختارها وتعليقه في الاماكن التي تحددها وذلك في حساب المحكوم عليه ودون أن تتعدى هذه المصاريف قيمة الغرامة المحكوم بها.

المادة 194 : كل من حكم عليه بمقتضى أحكام المادة 193 لمخالفته أحكام المادة 125 لا يمكن استخدامه، بأية صفة كانت، في البنك أو المؤسسة المالية الذي كان يمارس فيها نشاطه أو في أية شركة تابعة له.

وفي حالة مخالفة هذا المنع، يعاقب المخالف والمستخدم بعقوبة الاحتيال.

المادة 195 : يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من 100.000 دج الى 500.000 دج كل عضو مجلس إدارة ومسير البنك أو مؤسسة مالية وكل شخص مستخدم أو مراجع حسابات في مثل هذه المؤسسات لا يلبي بعد اشعاره طلبات المعلومات الموجهة من اللجنة المصرفية أو يعرقل بأي شكل كان ممارسة مهام اللجنة المصرفية أو يعطيها عمدا معلومات خاطئة.

المادة 196 : يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 50.000 دج الى 250.000 دج كل عضو مجلس إدارة أو مسير أو مستخدم لدى بنك أو مؤسسة مالية اذا :

– تعمد عرقلة اعمال التحقيق والمراقبة التي يقوم بها مراجعو الحسابات أو رفض، بعد الانذار أن يضع تحت تصرف مراجع الحسابات في مركز الشركة جميع المستندات الضرورية لممارسة مهامه ولاسيما جميع العقود والمستندات الحسابية وسجلات المحاضر.

– لم يضع الجرد والحسابات السنوية وتقرير التسيير ضمن الآجال المحددة بموجب القانون.

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط:
http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/90-10%20ar.pdf

الملحق السّابع: قانون الإستثمارات و تحرير سياسة الإستثمار

(المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلّق بترقية الإستثمار لسنة 1993)

24 ربيع الثاني عام 1414 هـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 64 3

مراسيم تشريعية

مرسوم تشريعي رقم 93 - 12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993، يتعلق بترقية الاستثمار.

إن رئيس المجلس الأعلى للدولة،

- بناء على الدستور، لا سيما المادتان 115 و117 منه،

- وبناء على تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 6 رجب عام 1412 الموافق 11 يناير سنة 1992،

- وبناء على الاعلان المؤرخ في 9 رجب عام 1412 الموافق 14 يناير سنة 1992 والمتضمن إقامة المجلس الاعلى للدولة ؛

- وبناء على المداولة رقم 92 - 02 / م.أ.د المؤرخة في 11 شوال عام 1412 الموافق 14أبريل سنة 1992 والمتعلقة بالمراسيم ذات الطابع التشريعي ،

- وبناء على المداولة رقم 92 - 04 / م.أ.د المؤرخة في أول محرم عام 1413 الموافق 2 يوليو سنة 1992 والمتعلقة بانتخاب رئيس المجلس الاعلى للدولة،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات المدنية ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 105 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمن قانون التسجيل، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 79 - 07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 80 - 07 المؤرخ في 28 رمضان عام 1400 الموافق في 9 غشت سنة 1980 والمتعلق بالتأمينات ،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 10 المؤرخ في 9 رمضان عام 1401 الموافق 11 يوليو سنة 1981 والمتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب ،

- وبمقتضى القانون رقم 82 - 13 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1402 الموافق 28 غشت سنة 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها ، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 03 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلق بحماية البيئة ،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 86 - 14 المؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالانابيب، المعدل والمتمم ،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى 1407 الموافق27 يناير سنة 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية ،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 25 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 11 المؤرخ في 26 رمضان عام 1410 الموافق 21 أبريل سنة 1990 والمتعلق بعلاقات العمل ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 16 المؤرخ في 16 محرم عام 1411 الموافق 7 غشت سنة 1990 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1990،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 30 المؤرخ في 14جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية ،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 36 المؤرخ في 14 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون المالية لسنة 1991، لا سيما المادتان 38 و65 المتعلقتان بالقوانين الجبائية ،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 25 المؤرخ في 11جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر سنة 1991 والمتضمن قانون المالية لسنة 1992،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 92 – 04 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1413 الموافق 11 أكتوبر سنة 1992 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1992،

– وبمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93 – 01 المؤرخ في 26 رجب عام 1413 الموافق 19 يناير سنة 1993 والمتضمن قانون المالية لسنة 1993،

– وبعد مداولة المجلس الأعلى للدولة،

يصدر المرسوم التشريعي التالي نصه :

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم التشريعي النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الانشطة الاقتصادية الخاصة بانتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي.

المادة 2 : تستفيد من أحكام هذا المرسوم التشريعي الاستثمارات المنشئة والمنمية للقدرات، والمعيدة للتأهيل أو الهيكلة التي تنجز في شكل حصص من رأس المال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

المادة 3 : تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة.

وتكون هذه الاستثمارات، قبل انجازها، موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة أدناه.

المادة 4 : يتولى التصريح بالاستثمار المذكور في المادة 3 أعلاه، المستثمر.

يبين التصريح على الخصوص ما يلي :

– مجال النشاط،

– تحديد الموقع،

– مناصب الشغل التي تحدث،

– التكنولوجيا المزمع استعمالها،

– مخططات الاستثمار والتمويل وكذا التقويم المالي للمشروع، مرفوقة بمخطط الاهتلاك،

– شروط المحافظة على البيئة،

– المدة التقديرية لانجاز الاستثمار،

– الالتزامات المرتبطة بانجاز الاستثمار.

يكون التصريح فيما يخص النشاطات المقننة مرفوقا بالوثائق التي تشترطها التشريعات والتنظيمات المعمول بها.

ويتضمن هذا التصريح، في حالة طلب المستثمر الاستفادة من امتيازات، كل العناصر الثبوتية.

المادة 5 : تستفيد الاستثمارات المصرح بها طبقا للمادة 4 أعلاه، من الضمانات المنصوص عليها في الباب الخامس من هذا المرسوم التشريعي.

المادة 6 : يمكن الاستثمارات المصرح بها طبقا للمادة 4 أعلاه، أن تستفيد من الامتيازات المرتبطة بالنظام العام، أو بالأنظمة التشجيعية الخاصة المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي إذا قدم طلب بذلك إلى الوكالة في نفس الوقت الذي يتم فيه التصريح بالاستثمار.

المادة 7 : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات، ودعمها ومتابعتها ويشار اليها فيما يلي " بالوكالة ".

تحدد صلاحيات الوكالة وتنظيمها وسيرها، فضلا على الصلاحيات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، عن طريق التنظيم.

المادة 8 : تكلف الوكالة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم، لاسيما المتعلقة منها بالانشطة المقننة، وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الانشطة.

تؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد يضم الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

وبهذه الصفة، تقدم الوكالة في الأجل المحدد في المادة 9 ادناه، بناء على تفويض من الادارات المعنية، كل الوثائق المطلوبة قانونا لانجاز الاستثمار.

المادة 9 : للوكالة أجل اقصاه ستون (60) يوما، ابتداء من تاريخ الايداع النظامي للتصريح وطلب الاستفادة من امتيازات وفق الشروط المنصوص عليها الواردة في المادة 4 أعلاه، لتبليغ المستثمر، بعد التقويم، قرار منح امتيازات أو رفضها، ومدتها في حالة الموافقة.

وفي حالة الاحتجاج على قرار الوكالة، يمكن المستثمر أن يرفع طعنا أمام السلطة الوصية على الوكالة المنصوص عليها في المقطع الاول من المادة 7 أعلاه، التي منح لها أجل للرد أقصاه خمسة عشر (15) يوما.

ويكون القرار غير قابل للطعن القضائي.

المادة 10 : يبين قرار الوكالة، فضلا على الامتيازات الممنوحة، الالتزامات التي يلتزم بها المستثمر طبقا للتصريح المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه.

يكون قرار الوكالة موضوع نشر تحدد شروطه عن طريق التنظيم.

المادة 11 : يحدد شكل التصريح بالاستثمار وكيفياته، وطلب الاستفادة من امتيازات، وقرار الوكالة عن طريق التنظيم.

المادة 12 : تستفيد الاستثمارات التى تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها، من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناجمة عنه. ويخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

تنفذ طلبات التحويل المطابقة التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز ستين (60) يوما.

المادة 13 : يجب أن تتضمن خطة التمويل المنصوص عليها في المادة 4 أعلاه، حدا أدنى من الأموال الخاصة يحدد عن طريق التنظيم.

المادة 14 : يجب انجاز الاستثمار في أجل اقصاه ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات الا اذا صدر قرار عن الوكالة يحدد اجل انجاز أطول.

المادة 15 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني ،لاسيما من حيث حجم المشروع، ومميزات التكنولوجيا المستعملة، وارتفاع نسبة اندماج الانتاج الذي يجري تطويره، وارتفاع الأرباح بالعملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل، من امتيازات إضافية طبقا للتشريع المعمول به.

ويترتب عليها ابرام اتفاقية بين الوكالة لحساب الدولة والمستثمر.

تبرم اتفاقية الاستثمار بعد موافقة مجلس الحكومة وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الباب الثاني

النظام العام

المادة 16 : يتضمن النظام العام للامتيازات الممنوحة للمستثمرين التدابير التشجيعية المحددة في المواد من 17 الى 19 أدناه.

المادة 17 : تستفيد الاستثمارات من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار طوال فترة لا يمكن ان تتجاوز ثلاث سنوات أو المدة المحددة في المادة 14 أعلاه، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة :

- الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار.

- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف (5 ‰) تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- اعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 ٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. ويمكن السلع المذكورة في هذه المادة أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

المادة 18 : يمكن أن يستفيد الاستثمار، بناء على قرار الوكالة، من الامتيازات التالية ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله :

- الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان (2) وأقصاها خمس (5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

- تطبيق نسبة مخفضة على الارباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الاعفاء المحددة في المقطع السابق.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار اليها في الفقرة الاولى أعلاه.

- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7 ٪ برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة في المقطع الأول أعلاه، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

تحدد كيفيات تطبيق المقطع السابق، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة 19 : تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتوجات المعدة للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم.

وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم.

الباب الثالث

الأنظمة الخاصة

الفصل الأول

الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة

المادة 20 : تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصّة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية، من الامتيازات المنصوص عليها في هذا الفصل.

المادة 21 : تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادة 20 أعلاه، طيلة فترة لايمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات أو المدة المحددة في المادة 14 أعلاه، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار:

– الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في اطار الاستثمار.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف (5 ٪) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

– تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على اشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.

– إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، اذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

– تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3 ٪ في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

المادة 22 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 20 أعلاه، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال بناء على قرار الوكالة من الامتيازات التالية:

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

– إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات.

– تخفيض 50 ٪ من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الاول أعلاه.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الاول أعلاه.

– تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الاجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد، بناء على قرار الوكالة.

تحدد كيفيات تطبيق المقطع السابق، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

المادة 23 : يمكن الدولة أن تمنح بشروط امتيازية، قد تصل الى الدينار الرمزي، تنازلات عن أراض تابعة للأملاك الوطنية لصالح الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 24 : تعيّن المناطق الخاصة وتضبط حدودها عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني

الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة

المادة 25 : يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي

الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث تتم عمليات الاستيراد أوالتصدير أوالتخزين أوالتحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة.

تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق بعملات قابلة للتحويل مسعرة من البنك المركزي الجزائري.

المادة 26 : تنجز الاستثمارات المنصوص عليها في المادة 25 إعلاه في مجال نشاطات موجهة للتصدير.

يفهم من التصدير، تسويق السلع والخدمات التي أنتجتها هذه الاستثمارات خارج الاقليم الجمركي الوطني بما فيه المناطق الحرة.

تعتبر العلاقات التجارية بين المؤسسات الواقعة في المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني ، كأنها من عمليات التجارة الخارجية في مفهوم التشريع المعمول به .

المادة 27 : تكون علاقات العمل، فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجراء والمؤسسات الموجودة في منطقة حرة، خاضعة لاتفاقات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين ، وذلك بقطع النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة .

وتبقى اليد العاملة الوطنية خاضعة لأحكام التشريع الوطني في مجال الضمان الاجتماعي .

المادة 28 : تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة، بعنوان نشاطها، من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء تلك المحددة أدناه :

– الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع ،

– المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي .

غير أنه يجوز للعمال من ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة " غير مقيم " قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري ، إلا إذا كانت هناك أحكام مخالفة نصت عليها اتفاقيات المعاملة بالمثل الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ، وقعتها الجزائر مع الدول الأخرى التي يكون هؤلاء العمال من رعاياها . وفي هذه الحالة ، لا تلزم الجهة المستخدمة ولا العامل بدفع المساهمات والاشتراكات في الضمان الاجتماعي بالجزائر .

المادة 29 : تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة، من الضرائب.

المادة 30 : يخضع العمال الأجانب الذين جرى توظيفهم طبقا للمادة 33 أدناه، لنظام الضريبة الجزافية على الدخل الاجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم .

المادة 31 : تستورد السلع والخدمات التي تدخل في انجاز الاستثمار أو التي هي لازمة لاستغلاله بكل حرية .

وتتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة .

المادة 32 : يرخص للمستثمرين المستفيدين من أحكام هذا الفصل أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر . وتكون هذه البيوع خاضعة للتشريع والتنظيم المعمول بهما، لا سيما ما يحكم منهما التجارة الخارجية .

لا يمكن أن تتجاوز النسبة المئوية لهذه البيوع حدًا يتم تحديده عن طريق التنظيم .

المادة 33 : يمكن المستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسية أجنبية بدون تحديد عدد العمال لكل مؤسسة .

ويكون توظيف العمال الأجانب المنصوص عليهم في المقطع السابق بمجرد تصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا .

المادة 34 : تحدد شروط وكيفيات تعيين المناطق الحرة وضبط حدودها وامتيازاتها وتسييرها، بنصوص لاحقة.

الباب الرابع

الامتيازات الأخرى

المادة 35 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها حسب شروط وكيفيات تحدد عن طريق التنظيم.

المادة 36 : يمكن أن يستفيد استثمار إعادة التأهيل او الهيكلة، المخصص لاستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس ، من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي.

تمنح هذه الامتيازات بناء على قرار الوكالة .

المادة 37 : يمكن النشاطات التي لا تعمل بوتيرة متواصلة ، والتي تدرج ابتداء من تاريخ صدور هذا المرسوم التشريعي فريقا ثانيا وثالثا ورابعا، بغية تحسين استعمال قدراتها التحويلية والخدماتية ، أن تستفيد ، طوال فترة خمس سنوات قابلة للتمديد ، من تكفل الدولة بنسبة 50 % من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي فيما يخص الفريق الثاني ، 75 % فيما يخص الفريق الثالث ، و 100 % فيما يخص الفريق الرابع.

يمنح هذا الامتياز بقرار الوكالة.

الباب الخامس

الضمانات الممنوحة للاستثمارات

المادة 38 : يحظى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمار .

ويحظى جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة مع الاحتفاظ باحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

المادة 39 : لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادة 40 : لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به.

ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

المادة 41 : يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية ، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة إلا إذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعدّدة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية ، تتعلق بالصلح و التحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.

الباب السادس

أحكام خاصة

المادة 42 : تخضع الاستثمارات المعتبرة ذات أولوية، بعنوان التشريع المعمول به، لأحكام المادة 4 أعلاه.

وتستفيد هذه الاستثمارات، بحكم القانون، من الامتيازات الناجمة عن التشريع المتعلق بالانشطة ذات الأولوية .

كما يمكن، فضلا على ذلك ، أن تستفيد هذه الاستثمارات من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي حسب الشروط المحددة في المواد من 3 الى 11 أعلاه.

المادة 43 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات العمومية الوطنية من أحكام هذا المرسوم التشريعي، عن طريق التنظيم.

الباب السابع

أحكام مختلفة

المادة 44 : يمكن أن تكون الاستثمارات، التي تستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، موضوع تحويلات أو تنازلات. ويلتزم مستأنف الاستثمار أمام الوكالة بالوفاء بجميع الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأصلي والتي سمحت بمنح الامتيازات، وإلا ألغيت هذه الامتيازات.

المادة 45 : يمكن الاستثمارات الجاري إنجازها، عند صدور هذا المرسوم التشريعي، أن تستفيد من أحكامه.

كما يمكن الاستثمارات التي شرع في استغلالها، في غضون السنوات الخمس السابقة لصدور هذا المرسوم التشريعي، أن تستفيد من أحكامه.

وتكون الاستثمارات المنصوص عليها في المقطعين السابقين موضوع طلب يقدّم إلى الوكالة طبقا للمواد من 3 الى 11 أعلاه.

لا يمكن بأي حال من الأحوال جمع هذه التدابير التشجيعية مع امتيازات منحت قبل صدور هذا المرسوم التشريعي، وليس لها أي أثر رجعي، ولا يمكن أن تعطي الحق في قرض ضريبي أو أي شكل آخر من أشكال التزام الدولة بالنسبة للفترات التي سبقت صدور هذا المرسوم التشريعي.

المادة 46 : تكون الاستثمارات المستفيدة من الامتيازات المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي، موضوع متابعة من الوكالة طيلة فترة الاستفادة من هذه الامتيازات.

تسحب جزئيا أو كليًا الامتيازات الممنوحة وفق نفس اجراءات منحها، دون المساس بالأحكام القانونية الاخرى المعمول بها في حالة عدم احترام أحكام هذا المرسوم التشريعي، ما عدا في حالة القوة القاهرة.

المادة 47 : تستفيد الاستثمارات المنجزة، أو الجاري إنجازها قبل سريان مفعول هذا المرسوم التشريعي، من الضمانات الواردة في الباب الخامس أعلاه.

المادة 48 : في انتظار تأسيس الوكالة المنصوص عليها في المادة 7 اعلاه، يمارس الوزير المكلف بالاقتصاد الصلاحيات المخولة لها بموجب هذا المرسوم التشريعي.

المادة 49 : عدا القوانين المتعلقة بالمحروقات المشار إليها أعلاه، تلغى جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا المرسوم التشريعي، لاسيما المتعلقة منها بما يأتي :

1 – القانون رقم 82 – 13 المؤرخ في 28 غشت سنة 1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيرها، المعدل والمتمم،

2 – القانون رقم 88 – 25 المؤرخ في 12 يوليو سنة 1988 والمتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية،

3 – الفقرة الثانية من المادة 183 والفقرة الثانية من المادة 184 من القانون رقم 90 – 10 المؤرخ في 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

المادة 50 : ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993.

علي كافي

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط:
http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/93-12%20ar.pdf
تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020/ 18h39

الملحق الثّامن: الأدوات المتعلّقة بالإستثمار

Investment Related Instruments (IRIs)[655]

الرّقم	الإتفاقية	تاريخ الإعتماد	المستوى	النوع
1	إتفاقية نموذج صندوق الأوبك 2001	2001	إقليمي / متعدّد الأطراف	إتفاقيات نموذجية
2	المؤسّسة لإسلامية لتأمين الإئتمان الإستثماري	1992	إقليمي / متعدّد الأطراف	الإتفاقات الحكومية الدّولية
3	المؤسّسة العربية لضمان الإستثمار	1971	إقليمي / متعدّد الأطراف	الإتفاقات الحكومية الدّولية
4	إتفاقية الوكالة الدّولية لضمان الإستثمار	1985	متعدّد الأطراف	الإتفاقات الحكومية الدّولية
5	إتفاقية نيويورك	1958	متعدّد الأطراف	الإتفاقات الحكومية الدّولية
6	إتفاقية تسوية منازعات الإستثمار	1965	متعدّد الأطراف	الإتفاقات الحكومية الدّولية
7	مدونة الأمم المتحدة لقواعد السّلوك بشأن الشّركات عبر الوطنية	1983	متعدّد الأطراف	مشاريع الصّكوك
8	إرشادات الإستثمار الخاصّة بالبنك الدّولي	1992	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
9	إعلان منظّمة العمل الدّولية الثلاثي بشأن الشّركات متعدّدة الجنسيات	2000	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
10	إعلان منظّمة العمل الدّولية الثّلاثي بشأن الشّركات متعدّدة الجنسيات	2006	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك

[655] بالإضافة إلى إتفاقات الإستثمار الدّولية ، توجد أيضًا فئة مفتوحة من **الأدوات ذات الصّلة بالاستثمار (IRIs)** : و هي تشمل العديد من الصكوك الملزمة و غير الملزمة و تشمل ، على سبيل المثال ، الإتفاقات النّموذجية و مشاريع الصّكوك ، و الإتفاقيات متعدّدة الأطراف بشأن قواعد تسوية المنازعات و التحكيم ، و الوثائق التي إعتمدتها المنظمات الدولية، و غيرها. أنظر: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria#about_sidebar، تاريخ الإطّلاع: 05-11-2020، 16h32.

11	إعلان منظّمة العمل الدّولية الثّلاثي بشأن الشّركات متعدّدة الجنسيات	1977	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
12	مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان	2011	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
13	السّيادة الدّائمة قرار الأمم المتحدة	1962	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
14	النّظام الإقتصادي الدّولي الجديد قرار الأمم المتحدة	1974	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك
15	ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية للدّول	1974	متعدّد الأطراف	المبادئ التوجيهية والمبادئ والقرارات وما شابه ذلك

Source : https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria , Consulté le: 05-11-2020, 11h39

الملحق التاسع: المعاهدات مع أحكام الإستثمار Traités avec dispositions d'investissement[656] (TIP_s)

الرقم	إسم الإتفاقية	الحالة	الأطراف	تاريخ التوقيع	تاريخ الدخول حيّز التنفيذ
1	إتفاقية الشّراكة بين الجزائر والمفوضية الأوروبية	معمول به	الإتحاد الأوروبي (الإتحاد الأوروبي)	22/04/2002	01/09/2005
2	الجزائر والولايات المتحدة تيفا	موقّع (غير معمول به)	الولايات المتحدة الأمريكية	13/07/2001	
3	معاهدة الإتحاد الأفريقي	معمول به		03/06/1991	12/05/1994
4	إتفاقية إستثمار إتحاد المغرب العربي	وقّع (غير معمول به)		23/07/1990	
5	إتفاقية الإستثمار لمنظّمة التعاون الإسلامي (1981)	معمول به		05/06/1981	02-1988
6	إتفاقية الإستثمار العربي (1980)	معمول به		26/11/1980	07/09/1981
7	إتفاقية جامعة الدّول العربية للإستثمار (1970)	معمول به		29/08/1970	29/08/1970

Source : https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria , Consulté le: 04-11-2020, 23h37

[656] تجمع فئة **المعاهدات التي تتضمّن أحكاماً إستثمارية (*TIPs*)** أنواعًا مختلفة من معاهدات الإستثمار التي ليست معاهدات إستثمار ثنائية. يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية من إتفاقيات الإستثمار المباشر:

1. المعاهدات الإقتصادية الواسعة التي تشمل الإلتزامات الموجودة بشكل شائع في معاهدات الإستثمار الثّنائية (مثل إتفاقية التجارة الحرّة مع فصل الإستثمار).

2. المعاهدات ذات الأحكام المحدودة المتعلّقة بالإستثمار (على سبيل المثال تلك المتعلّقة بإنشاء الإستثمارات أو النّقل الحر للأموال المتعلّقة بالإستثمار).

3. المعاهدات التي لا تحتوي إلا على بنود "إطارية" مثل تلك المتعلّقة بالتعاون في مجال الإستثمار و / أو ولاية المفاوضات المستقبلية بشأن قضايا الإستثمار.

أنظر: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria#about_sidebar، تاريخ الإطّلاع: 05-11-2020، 16h32.

الملحق العاشر: معاهدات الإستثمار الثّنائية[657] التي أبرمتها الجزائر

Bilateral Investment Treaties (BITs)

الرّقم	معاهدات الإستثمار الثنائية	الحالة	الأطراف	تاريخ التوقيع	تاريخ الدّخول حيّز التنفيذ
1	الجزائر – صربيا BIT (2012)	معمول به	صربيا	13/02/2012	25/11/2013
2	الجزائر – طاجيكستان BIT (2008)	موقع (غير معمول به)	طاجيكستان	11/03/2008	
3	الجزائر – موريتانيا BIT (2008)	موقع (غير معمول به)	موريتانيا	06/01/2008	
4	الجزائر – هولندا BIT (2007)	معمول به	هولندا	20/03/2007	01/08/2008
5	الجزائر – الإتحاد الروسي BIT (2006)	موقع (غير معمول به)	الإتحاد الروسي	10/03/2006	
6	الجزائر – تونس BIT (2006)	موقع (غير معمول به)	تونس	17/02/2006	
7	الجزائر – فنلندا BIT (2005)	معمول به	فنلندا	13/01/2005	25/02/2007
8	الجزائر – سويسرا BIT (2004)	معمول به	سويسرا	30/11/2004	15/08/2005
9	الجزائر – البرتغال BIT (2004)	معمول به	البرتغال	15/09/2004	08/09/2005
10	الجزائر – إيران، جمهورية إيران الإسلامية BIT (2003)	معمول به	جمهورية إيران الإسلامية	19/10/2003	05/12/2005

[657] **معاهدة الإستثمار الثّنائية (*BIT*)** هي إتفاقية بين دولتين فيما يتعلّق بتشجيع و حماية الإستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من الدّول المعنية في أراضي كل منهما. الغالبية العظمى من إتفاقات الإستثمار الدّولية هي معاهدات إستثمار ثنائية. أنظر: https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria#about_sidebar، تاريخ الإطّلاع: 05-11-2020، 16h30.

11	الجزائر – النمسا BIT (2003)	معمول به	النمسا	17/06/2003	01/01/2006
12	الجزائر – السويد BIT (2003)	معمول به	السويد	15/02/2003	01/04/2005
13	الجزائر – إثيوبيا BIT (2002)	معمول به	أثيوبيا	04/06/2002	01/11/2005
14	الجزائر – نيجيريا BIT (2002)	موقع (غير معمول به)	نيجيريا	14/01/2002	
15	الجزائر – السودان BIT (2001)	موقع (غير معمول به)	السودان	24/10/2001	
16	الجزائر – الكويت BIT (2001)	معمول به	الكويت	30/09/2001	22/03/2004
17	الجزائر – ليبيا BIT (2001)	موقع (غير معمول به)	ليبيا	06/08/2001	
18	الجزائر – الإمارات العربية المتحدة BIT (2001)	معمول به	الإمارات العربية المتحدة	24/04/2001	03/06/2002
19	الجزائر – الأرجنتين BIT (2000)	معمول به	الأرجنتين	04/10/2000	28/01/2002
20	الجزائر – جنوب إفريقيا BIT (2000)	موقع (غير معمول به)	جنوب أفريقيا	24/09/2000	
21	الجزائر – جمهورية التشيك BIT (2000)	موقع (غير معمول به)	التشيك	22/09/2000	
22	الجزائر – البحرين BIT (2000)	معمول به	البحرين	11/06/2000	16/05/2008
23	الجزائر – عمان BIT (2000)	معمول به	سلطنة عمان	09/04/2000	22/06/2002
24	الجزائر –	موقع	إندونيسيا	21/03/2000	

	BIT إندونيسيا (2000)	(غير معمول به)			
25	الجزائر – اليونان BIT (2000)	معمول به	اليونان	20/02/2000	21/09/2007
26	الجزائر – ماليزيا BIT (2000)	معمول به	ماليزيا	27/01/2000	09/02/2002
27	الجزائر – اليمن BIT (1999)	موقع (غير معمول به)	اليمن	25/11/1999	
28	الجزائر – جمهورية كوريا BIT (1999)	معمول به	جمهورية كوريا	12/10/1999	30/09/2001
29	الجزائر – الدنمارك BIT (1999)	معمول به	الدنمارك	25/01/1999	15/07/2005
30	الجزائر – موزمبيق BIT (1998)	معمول به	موزمبيق	12/12/1998	25/07/2000
31	الجزائر – بلغاريا BIT (1998)	معمول به	بلغاريا	25/10/1998	06/06/2002
32	الجزائر – تركيا BIT (1998)	موقع (غير معمول به)	تركيا	03/06/1998	
33	الجزائر – النيجر BIT (1998)	موقع (غير معمول به)	النيجر	16/03/1998	
34	الجزائر – الجمهورية العربية السورية BIT (1997)	موقع (غير معمول به)	الجمهورية العربية السورية	14/09/1997	
35	الجزائر – مصر BIT (1997)	معمول به	مصر	29/03/1997	03/05/2000
36	الجزائر – قطر BIT (1996)	موقع (غير معمول به)	دولة قطر	24/10/1996	
37	الجزائر – فيتنام BIT (1996)	موقع (غير معمول به)	فييت نام	21/10/1996	
38	الجزائر – الصين	معمول به	الصين	17/10/1996	28/01/2003

				BIT (1996)	
05/06/1997	01/08/1996	الأردن	معمول به	الجزائر – الأردن BIT (1996)	**39**
16/02/1999	11/07/1996	مالي	معمول به	الجزائر – مالي BIT (1996)	**40**
30/05/2002	11/03/1996	ألمانيا	معمول به	الجزائر – ألمانيا BIT (1996)	**41**
17/01/1996	23/12/1994	إسبانيا	معمول به	الجزائر – إسبانيا BIT (1994)	**42**
	15/09/1994	البرتغال	تم إنهاؤه	الجزائر – البرتغال BIT (1994)	**43**
30/12/1995	28/06/1994	رومانيا	معمول به	الجزائر – رومانيا BIT (1994)	**44**
27/06/2000	13/02/1993	فرنسا	معمول به	الجزائر – فرنسا BIT (1993)	**45**
26/11/1993	18/05/1991	إيطاليا	تم إنهاؤه	الجزائر – إيطاليا BIT (1991)	**46**
17/10/2002	24/04/1991	BLEU الإتحاد) الإقتصادي بلجيكا– لوكسمبورغ)	معمول به	BLEU – الجزائر الإتحاد) الإقتصادي البلجيكي– لوكسمبورغ) BIT (1991)	**47**

Source : https://investmentpolicy.unctad.org/international-investment-agreements/countries/3/algeria , Consulté le: 04-11-2020, 20h06.

الملحق الحادي عشر: الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار لسنة 2001

أمر رقم 01-03 مؤرّخ في أوّل جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلّق بتطوير الاستثمار.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 122 و 124 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 88-18 المؤرّخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتضمّن الانضمام إلى الاتفاقية الّتي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 يونيو سنة 1958 والخاصّة باعتماد القرارات التحكيميّة الأجنبيّة وتنفيذها،

- وبمقتضى الأمر رقم 95 - 04 المؤرخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمّن الموافقة على الاتفاقيّة المتضمّنة إحداث الوكالة الدّولية لضمان الاستثمارات،

- وبمقتضى الأمر رقم 66-22 المؤرّخ في 4 ذي الحجّة عام 1385 الموافق 26 مارس سنة 1966 والمتعلّق بالمناطق والمواقع السياحيّة،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التجاريّ، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 76-105 المؤرّخ في 17 ذي الحجّة عام 1396 الموافق 9 ديسمبر سنة 1976 والمتضمّن قانون التسجيل، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمّن قانون الجمارك، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 83-03 المؤرخ في 22 ربيع الثّاني عام 1403 الموافق 5 فبراير سنة 1983 والمتعلّق بحماية البيئة،

- وبمقتضى القانون رقم 83-11 المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 2 يوليو سنة 1983 والمتعلّق بالتأمينات الاجتماعية، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوّال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلّق بقوانين الماليّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 86-14 المؤرخ في 13 ذي الحجّة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلّق بأعمال التّنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1407 الموافق 27 يناير سنة 1987 والمتعلّق بالتهيئة العمرانيّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90-08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالنّقد والقرض، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الأملاك الوطنيّة،

- وبمقتضى القانون رقم 90-36 المؤرخ في 14 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 31 ديسمبر سنة 1990 والمتضمّن قانون الماليّة لسنة 1991، لا سيّما المادّتان 38 و65 المتعلقتان بقوانين الضّرائب،

- وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثّاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلّق بترقية الاستثمار،

- وبمقتضى الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 29 ربيع الأوّل عام 1416 الموافق 26 غشت سنة 1995 والمتعلّق بخوصصة المؤسّسات العموميّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 01-10 المؤرخ في 11 ربيع الثّاني عام 1422 الموافق 3 يوليو سنة 2001 والمتضمّن قانون المناجم.

– وبعد الاستماع إلى مجلس الوزراء،

يصدر الأمر الآتي نصّه :

الباب الأوّل
أحكام عامّة

المادّة الأولى : يحدّد هذا الأمر النّظام الّذي يطبّق على الاستثمارات الوطنيّة والأجنبيّة المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسّلع والخدمات، وكذا الاستثمارات الّتي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.

المادّة 2 : يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة،

2- المساهمة في رأسمال مؤسّسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية،

3- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

المادّة 3 : يمكن أن تستفيد الاستثمارات المذكورة في المادّتين 1 و2 أعلاه من المزايا الّتي يمنحها هذا الأمر. ويحدّد المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه شروط الحصول على هذه المزايا.

المادّة 4 : تنجز الاستثمارات في حرية تامّة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلّقة بالنشاطات المقنّنة وحماية البيئة.

وتستفيد هذه الاستثمارات بقوّة القانون من الحماية والضّمانات المنصوص عليها في القوانين والتّنظيمات المعمول بها.

وتخضع الاستثمارات الّتي استفادت من المزايا، قبل إنجازها، لتصريح بالاستثمار لدى الوكالة المذكورة في المادّة 6 أدناه.

المادّة 5 : يحدّد شكل التّصريح بالاستثمار وكيفيّاته، وطلب المزايا، وقرار منح المزايا عن طريق التّنظيم.

المادّة 6 : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنيّة لتطوير الاستثمار، تدعى في صلب النّص "الوكالة".

المادّة 7 : للوكالة أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، من أجل :

– تزويد المستثمرين بكلّ الوثائق الإداريّة الضّروريّة لإنجاز الاستثمار،

– تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إيّاها.

في حالة عدم الرّد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدّم المستثمر طعنا لدى السّلطة الوصية على الوكالة الّتي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما للرّد عليه.

يمكن أن يكون قرار الوكالة موضوع طعن أمام القضاء.

المادّة 8 : يبيّن قرار الوكالة، زيّادة على اسم المستفيد، المزايا الممنوح إيّاها وكذا الواجبات الّتي تقع على عاتقه طبقا لأحكام هذا الأمر.

ينشر مستخرج من قرار الوكالة يُعرّف فيه المستفيد والمزايا الممنوحة في النّشرة الرّسميّة للإعلانات القانونيّة.

الباب الثّاني
المزايا

الفصل الأوّل
النّظام العامّ

المادّة 9 : زيّادة على الحوافز الضّريبيّة وشبه الضّريبيّة والجمركيّة المنصوص عليها في القانون العامّ، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحدّدة في المادّتين 1 و2 أعلاه، بعنوان إنجازها على النّحو المذكور في المادّة 13 أدناه، من المزايا الآتية :

1- تطبيق النّسبة المخفّضة في مجال الحقوق الجمركيّة فيما يخصّ التّجهيزات المستوردة والّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

2- الإعفاء من الضّريبة على القيمة المضافة فيما يخصّ السّلع والخدمات الّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

3- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكيّة بعوض فيما يخصّ كلّ المقتنيات العقاريّة الّتي تمّت في إطار الاستثمار المعني.

الفصل الثّاني
النّظام الاستثنائي

المادّة 10 : تستفيد من مزايا خاصّة :

1- الاستثمارات الّتي تنجز في المناطق الّتي تتطلّب تنميتها مساهمة خاصّة من الدّولة،

2- وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصّة بالنّسبة للاقتصاد الوطنيّ، لا سيّما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصّة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعيّة، وتدّخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة.

يحدّد المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه المناطق المذكورة في الفقرة 1 أعلاه وكذا الاستثمارات المذكورة في الفقرة 2 أعلاه.

المادّة 11 : تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادّة 10 أعلاه من المزايا الآتية :

1 - بعنوان إنجاز الاستثمار

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخصّ كلّ المقتنيات العقاريّة الّتي تتمّ في إطار الاستثمار،

- تطبيق حقّ ثابت في مجال التّسجيل بنسبة مخفّضة قدرها اثنان بالألف (2‰) فيما يخصّ العقود التأسيسيّة والزيادات في رأس المال،

- تكفّل الدّولة جزئيًا أو كلّيًا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخصّ الأشغال المتعلّقة بالمنشآت الأساسيّة الضّروريّة لإنجاز الاستثمار،

- الإعفاء من الضّريبة على القيمة المضافة فيما يخصّ السّلع والخدمات الّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السّوق المحلّيّة، وذلك عندما تكون هذه السّلع والخدمات موجّهة لإنجاز عمليّات تخضع للضّريبة على القيمة المضافة،

- تطبيق النّسبة المخفّضة في مجال الحقوق الجمركيّة فيما يخصّ السّلع المستوردة والّتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2 - بعد معاينة انطلاق الاستغلال

- الإعفاء، لمدّة عشر (10) سنوات من النّشاط الفعلي، من الضّريبة على أرباح الشّركات، ومن الضّريبة على الدّخل الإجمالي على الأرباح الموزّعة، ومن الدّفع الجزافي، ومن الرّسم على النّشاط المهني،

- الإعفاء، لمدّة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرّسم العقاري على الملكيات العقارية الّتي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافيّة من شأنها أن تحسّن و/أو تسهّل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

المادّة 12 : يترتّب على الاستثمارات المذكورة في الفقرة 2 من المادّة 10 أعلاه إبرام اتفاقيّة بين الوكالة لحساب الدّولة، وبين المستثمر.

وتبرم الاتفاقيّة بعد موافقة المجلس الوطنيّ للاستثمار المذكور في المادّة 18 أدناه، وتنشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

يتمّ الاتّفاق على بنود هذه الاتفاقية، ولا سيّما عند منح حقّ للامتياز و/أو رخصة قد تتجسّد في استثمار مرشّح لنيل هذه المزايا.

المادّة 13 : يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المواد 1 و2 و10 أعلاه في أجل يتّفق عليه مسبقا عند اتخاذ قرار منح المزايا. ويبدأ سريان هذا الأجل ابتداء من تاريخ تبليغ هذا القرار إلاّ إذا قرّرت الوكالة المذكورة في المادّة 6 أعلاه تحديد أجل إضافي.

الباب الثّالث

الضّمانات الممنوحة للمستثمرين

المادّة 14 : يعامل الأشخاص الطبيعيّون والمعنويّون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصّلة بالاستثمار.

ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيّين والمعنويّين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيّات الّتي أبرمتها الدّولة الجزائريّة مع دولهم الأصليّة.

المادّة 15 : لا تطبّق المراجعات أو الإلغاءات الّتي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلاّ إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادّة 16 : لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إداريّة، إلاّ في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

ويترتّب على المصادرة تعويض عادل ومنصف.

المادّة 17 : يخضع كلّ خلاف بين المستثمر الأجنبي والدّولة الجزائريّة يكون بسبب المستثمر أو بسبب إجراء اتخذته الدّولة الجزائريّة ضدّه، للجهات القضائيّة المختصّة، إلاّ في حالة وجود اتفاقيّات ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف أبرمتها الدّولة الجزائريّة، تتعلّق بالمصالحة والتّحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاصّ ينصّ على بند تسوية أو بند يسمح للطّرفين بالتوصّل إلى اتفاق بناء على تحكيم خاصّ.

الباب الرابع

أجهزة الاستثمار

الفصل الأوّل

المجلس الوطني للاستثمار

المادّة 18 : ينشأ مجلس وطني للاستثمار يدعى في صلب النص "المجلس" يرأسه رئيس الحكومة.

المادّة 19 : يكلّف المجلس على الخصوص بما يأتي :

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها،

- يقترح تدابير حفزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة،

- يفصل في الاتفاقيّات المذكورة في المادّة 12 أعلاه،

- يفصل في المزايا الّتي تُمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادّة 3 أعلاه،

- يفصل، على ضوء أهداف تهيئة الإقليم، فيما يخصّ المناطق الّتي يمكن أن تستفيد من النّظام الاستثنائي المنصوص عليه في هذا الأمر،

- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضروريّة لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه،

- يحثّ ويشجّع على استحداث مؤسّسات وأدوات ماليّة ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

- يعالج كلّ مسألة أخرى تتّصل بتنفيذ هذا الأمر.

المادّة 20 : تحدّد تشكيلة المجلس وتنظيمه وسيره عن طريق التّنظيم.

الفصل الثّاني

الوكالة الوطنيّة لتطوير الاستثمار

المادّة 21 : الوكالة المذكورة في المادّة 6 أعلاه مؤسّسة عموميّة تتمتّع بالشخصيّة المعنويّة والاستقلال المالي.

تتولّى الوكالة، في ميدان الاستثمارات وبالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنيّة، على الخصوص المهامّ الآتية :

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها،

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم،

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسيّة للمؤسّسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللاّمركزي،

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار التّرتيب المعمول به،

– تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادّة 28 أدناه،

– التأكّد من احترام الالتزامات الّتي تعهّد بها المستثمرون خلال مدّة الإعفاء.

يحدّد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التّنظيم.

المادّة 22 : يوجد مقرّ الوكالة في مدينة الجزائر. وللوكالة هياكل لامركزية على المستوى المحلّي.

ويمكنها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

يحدّد عدد الهياكل المحلّيّة والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التّنظيم.

الشبّاك الوحيد

المادّة 23 : ينشأ شبّاك وحيد ضمن الوكالة، يضمّ الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

يؤهّل الشبّاك الوحيد قانونا لتوفير الخدمات الإداريّة الضروريّة لتحقيق الاستثمارات، موضوع التّصريح المذكور في المادّة 4 أعلاه.

يحتجّ بقرار الشبّاك الوحيد على الإدارات المعنية.

المادّة 24 : ينشأ الشبّاك الوحيد على مستوى الهيكل اللاّمركزي للوكالة.

المادّة 25 : يتأكّد الشبّاك الوحيد، بالاتصال مع الإدارات والهيئات المعنيّة، من تخفيف وتبسيط إجراءات وشكليّات تأسيس المؤسّسات وإنجاز المشاريع.

ويسهر على تنفيذ إجراءات التّبسيط والتّخفيف المقرّرة.

المادّة 26 : تنشىء الدّولة انطلاقا ممّا تبقّى من أصول المؤسّسات العموميّة المنحلّة، قصد ضمان تمثيلها لتطوير الاستثمار، حافظة عقاريّة وغير منقولة ، يُسند تسييرها إلى الوكالة المكلّفة بتطوير الاستثمار المذكورة في المادّة 6 أعلاه.

تحدّد كيفيّات تنفيذ هذه المادّة عن طريق التّنظيم.

المادّة 27 : يتمّ عرض أراضي الأساس العقاريّة من خلال تمثيل الهيئات المكلّفة بالعقار الموجّه للاستثمار، على مستوى الشبّاك الوحيد اللاّمركزي.

الباب الخامس
أحكام تكميليّة

المادّة 28 : ينشأ صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب تخصيص خاصّ.

يوجّه هذا الصندوق لتمويل التكفّل بمساهمة الدّولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات، ولا سيّما منها النّفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسيّة الضروريّة لإنجاز الاستثمار.

يحدّد المجلس الوطنيّ للاستثمار المذكور في المادّة 18 أعلاه جدول النّفقات الّتي يمكن إدخالها في هذا الحساب.

تحدّد كيفيّات تنظيم هذا الصّندوق وسيره عن طريق التّنظيم.

الباب السّادس
أحكام مختلفة

المادّة 29 : يحتفظ بالحقوق الّتي يكتسبها المستثمرون فيما يخصّ المزايا الّتي يستفيدون منها بموجب التشريعات الّتي تؤسّس تدابير تشجيع الاستثمارات، وتبقى هذه المزايا سارية إلى غاية انتهاء المدّة وبالشّروط الّتي منحت على أساسها.

المادّة 30 : يمكن أن تكون الاستثمارات الّتي تستفيد من المزايا المنصوص عليها في هذا الأمر موضوع نقل للملكيّة أو تنازل. يلتزم المالك الجديد لدى الوكالة بالوفاء بكلّ الالتزامات الّتي تعهّد بها المستثمر الأوّل والّتي سمحت بمنح تلك المزايا، وإلاّ ألغيت تلك المزايا.

المادّة 31 : تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرّة التّحويل يُسعّرها بنك الجزائر بانتظام ويتحقّق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه. كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقيّة الصّافية النّاتجة عن التّنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية.

المادّة 32 : تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا الأمر، خلال فترة الإعفاء، لمتابعة من قبل الوكالة.

تقوم الوكالة بمتابعة هذه الاستثمارات بالاتصال مع الإدارات والهيئات المكلّفة بالسّهر على احترام الالتزامات الّتي تترتّب على الاستفادة من المزايا الممنوحة.

المادّة 33 : في حالة عدم احترام آجال الإنجاز وشروط منح المزايا كما تحدّدها المادّة 13 أعلاه، يتمّ سحب هذه المزايا بنفس الأشكال الّتي منحت بها، دون المساس بالأحكام القانونيّة الأخرى.

المادّة 34 : تتكفّل وكالة ترقية الاستثمار ودعمه، في انتظار تنصيب الوكالة المذكورة في المادّة 6 أعلاه، بأحكام هذا الأمر وكذا بالآثار المترتّبة على الفترة الانتقاليّة المذكورة في المادّة 29 أعلاه.

المادّة 35 : تلغى كلّ الأحكام السّابقة المخالفة لهذا الأمر، لا سيّما تلك المتعلّقة بالمرسوم التّشريعيّ رقم 93-12 المؤرّخ في 5 أكتوبر سنة 1993 والمتعلّق بترقية الاستثمار، ما عدا القوانين المتعلّقة بالمحروقات والمذكورة أعلاه.

المادّة 36 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسمية للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في أوّل جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001.

عبد العزيز بوتفليقة

أمر رقم 01-04 مؤرّخ في أوّل جمادى الثّانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، يتعلّق بتنظيم المؤسّسات العموميّة الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

– بناء على الدّستور، لا سيّما المواد 17 و18 و122 و124 منه،

– وبمقتضى القانون رقم 88-18 المؤرّخ في 28 ذي القعدة عام 1408 الموافق 12 يوليو سنة 1988 والمتضمّن الانضمام إلى الاتفاقية الّتي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 يونيو سنة 1958 والخاصة باعتماد القرارات التحكيميّة الأجنبيّة وتنفيذها،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-04 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمّن الموافقة على اتفاقية تسوية المنازعات المتعلّقة بالاستثمارات بين الدّول ورعايا الدّول الأخرى،

– وبمقتضى الأمر رقم 95-05 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1415 الموافق 21 يناير سنة 1995 والمتضمّن الموافقة على الاتفاقية المتضمّنة إحداث الوكالة الدّولية لضمان الاستثمارات،

– وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاريّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 76-80 المؤرّخ في 29 شوّال عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمّن القانون البحري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 83-17 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983 والمتضمّن قانون المياه، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 86-14 المؤرّخ في 13 ذي الحجّة عام 1406 الموافق 19 غشت سنة 1986 والمتعلّق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90-10 المؤرّخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالنّقد والقرض، المعدّل والمتمّم،

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/evolution_loi_sur_l'investissement_ar/01-03%20ar.pdf
تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020/ 19h02

الملحق الثّاني عشر: قانون رقم 16-09 المؤرّخ في 03 أوت 2016 يتعلّق بترقية الإستثمار

قانون رقم 16-09 مؤرخ في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.

إنّ رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لا سيما المواد 43 و136 و138 و140 و144 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 01-04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 08-09 المؤرخ في 18 صفر عام 1429 الموافق 25 فبراير سنة 2008 والمتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،

– وبمقتضى القانون رقم 11-10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011 والمتعلق بالبلدية،

– وبمقتضى القانون رقم 12-07 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة 2012 والمتعلق بالولاية،

– وبمقتضى القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014،

– وبمقتضى القانون رقم 15-18 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015 والمتضمن قانون المالية لسنة 2016،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

الفصل الأول
مجال التطبيق

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

المادّة 2 : يقصد بالاستثمار، في مفهوم هذا القانون، ما يأتي :

1. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل،

2. المساهمات في رأسمال شركة.

المادّة 3 : تنجز الاستثمارات المذكورة في أحكام هذا القانون في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة، وبالنشاطات والمهن المقننة، وبصفة عامة بممارسة النشاطات الاقتصادية.

المادّة 4 : تخضع الاستثمارات قبل إنجازها، من أجل الاستفادة من المزايا المقررة في أحكام هذا القانون، للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المذكورة في المادة 26 أدناه.

تحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
المزايا

القسم الأول
أحكام عامة

المادّة 5 : تستفيد من أحكام هذا الفصل استثمارات الإنشاء وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا.

تحدد قوائم النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا، التي تدعى في صلب النص "القوائم السلبية"، عن طريق التنظيم.

في حالة ممارسة نشاط مختلط أو عدة نشاطات، لا تمنح المزايا المقررة في هذا القانون إلا لتلك القابلة للاستفادة من المزايا. ولهذا الغرض، يمسك المستفيد محاسبة تفصل الأرقام الموافقة للنشاطات القابلة للاستفادة من هذه المزايا.

تحدد أنواع الاستثمارات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، وكيفيات تطبيق المزايا على استثمارات توسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل، وكذا سقف المبالغ المشترطة للاستثمارات غير استثمارات الإنشاء للحصول على المزايا، عن طريق التنظيم.

المادّة 6 : تعد استثمارات، في مفهوم المادة 2 أعلاه، وتكون قابلة للاستفادة من المزايا، السلع بما فيها تلك المجددة التي تشكل حصصا عينية خارجية تدخل في إطار عمليات نقل النشاطات من الخارج.

تعفى السلع المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، عند الجمركة، من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي.

كما تعد استثمارات قابلة للاستفادة من المزايا، السلع التي تكون موضوع رفع خيار شراء المستأجر في إطار الاعتماد الإيجاري الدولي، بشرط إدخال هذه السلع إلى التراب الوطني في حالة جديدة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 7 : تتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون :

– المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة،

– المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل،

– المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

المادّة 8 : بغض النظر عن أحكام الأمر رقم 08-04 المؤرخ في أول رمضان عام 1429 الموافق أول سبتمبر سنة 2008، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه ومع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على الاستثمارات المبينة في المادتين 14 و17 أدناه، تستفيد الاستثمارات المسجلة طبقا لأحكام المادة 4 أعلاه غير الواردة في القوائم السلبية، بقوة القانون وبصفة آلية، من مزايا الإنجاز المنصوص عليها في هذا القانون.

يجسد التسجيل بشهادة تسلّم على الفور، تمكن المستثمر من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات والهيئات المعنية، طبقا لأحكام المادة 4 أعلاه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 9 : يخضع الاستهلاك الفعلي لمزايا الإنجاز المتعلق بالاستثمار المسجل، لما يأتي :

– القيد في السجل التجاري ،

– حيازة رقم التعريف الجبائي،

– الخضوع للنظام الجبائي الحقيقي.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.

المادّة 10 : تكون الاستفادة من مزايا الاستغلال المنصوص عليها في هذا القانون، على أساس محضر معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال، تعدّه المصالح الجبائية المختصة إقليميا، بناء على طلب المستثمر.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 11 : يحق للمستثمر الذي يرى أنه قد غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا القانون بشأن الاستفادة من المزايا أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق شرع فيه تطبيقا لأحكام المادة 34 أدناه، الطعن أمام لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم، وذلك دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

القسم الثاني
المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

المادّة 12 : زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المعنية بالمزايا والمحددة في المادة 2 أعلاه، مما يأتي :

1 – **بعنوان مرحلة الإنجاز :** كما هو مذكور في المادة 20 أدناه، من المزايا الآتية :

أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار،

ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني،

د) الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح،

هـ) تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار،

و) الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء،

ز) الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2 - **بعنوان مرحلة الاستغلال :** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات من المزايا الآتية :

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني،

ج) تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

المادّة 13 : تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، مما يأتي :

1 - **بعنوان مرحلة الإنجاز :** زيادة على المزايا المذكورة في الفقرة الأولى، البنود : أ، ب، ج، د، و، ز من المادة 12 أعلاه، مما يأتي :

أ) تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

تحدد كيفيات تطبيق البند (أ) أعلاه، عن طريق التنظيم.

ب) التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية :

- بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة،

- بالدينار الرمزي للمتر المربع ($م^2$) لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2 - **بعنوان مرحلة الاستغلال :** من المزايا المنصوص عليها في الفقرة 2، البندان : أ، ب من المادة 12 أعلاه، لمدة عشر (10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر.

المادّة 14 : بغض النظر عن أحكام المادة 8 أعلاه، يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5.000.000.000 دج)، للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثالث

المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل

المادّة 15 : لا تلغي المزايا المحددة في المادتين 12 و13 أعلاه، التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة، المنشأة بموجب التشريع المعمول به، لفائدة النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والنشاطات الفلاحية.

كما لا يؤدي وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة، سواء تلك المنشأة بموجب التشريع المعمول به أو تلك المنصوص عليها في هذا القانون، إلى تطبيقها معا. وفي هذه الحالة، يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.

المادّة 16 : ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق المذكورة في المادة 13 أعلاه، من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات عندما تنشئ أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال، على الأكثر.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

المادّة 17 : تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة.

تبرم الوكالة هذه الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

تحدد معايير تأهيل الاستثمارات المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه وكذا محتوى وإجراءات معالجة ملف طلب الاستفادة من المزايا الاستثنائية، عن طريق التنظيم.

المادّة 18 : 1. يمكن أن تتضمن المزايا الاستثنائية المذكورة في المادة 17 أعلاه، ما يأتي :

أ) – تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 أعلاه، لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات،

ب) – منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها حسب أحكام المادة 20 أدناه.

2. يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، حسب أحكام الفقرة أعلاه، وذلك وفق الكيفيات المحددة في المادة 43 وما يليها من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

3. يمكن أن تكون مزايا الإنجاز المقررة في هذه المادة، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، حسب الكيفيات والشروط المحددة عن طريق التنظيم.

يتم تحديد مستوى وطبيعة المزايا المقررة في هذه المادة على أساس شبكة تقييم تحدد عن طريق التنظيم.

المادّة 19 : تضاف المزايا المنصوص عليها في المادة 18 أعلاه، إلى تلك التي يمكن الحصول عليها في المواد 12 و13 و15 و16 أعلاه، حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه.

الفصل الثالث

أجل الإنجاز

المادّة 20 : يجب أن تنجز الاستثمارات المذكورة في المادتين الأولى و2 أعلاه، في أجل متفق عليه مسبقا مع الوكالة.

يبدأ سريان أجل الإنجاز من تاريخ التسجيل المنصوص عليه في المادة 4 أعلاه، ويدوّن في شهادة التسجيل المذكورة في المادة 8 أعلاه.

يمكن تمديد هذا الأجل طبقا للكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

الفصل الرابع

الضمانات الممنوحة للاستثمارات

المادّة 21 : مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية، يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.

المادّة 22 : لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

المادّة 23 : زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية، لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء إلاّ في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف.

المادّة 24 : يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.

المادّة 25 : تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يُسعّرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصص خارجية، إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه، على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

ويتضمن ضمان التحويل المذكور في الفقرة الأولى أعلاه، كذلك المداخيل الحقيقية الصافية النّاتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات مصدر أجنبي حتى وإن كان مبلغها يفوق الرأسمال المستثمر في البداية.

الفصل الخامس

أجهزة الاستثمار

المادّة 26 : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة بموجب أحكام المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، مؤسسة عمومية إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكلف، بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية، بما يأتي :

– تسجيل الاستثمارات،

– ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج،

– ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية،

– تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع،

– دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم،

– الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال،

– تأهيل المشاريع المذكورة في المادة 17 أعلاه، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها،

– المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به،

– تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14 أعلاه.

يحدد تنظيم الوكالة وسيرها عن طريق التنظيم.

تحصّل الوكالة، بعنوان معالجة ملفات الاستثمار، سواء من قبل مصالحها الخاصة أو مراكز التسيير المذكورة أدناه، إتاوة يحدد مبلغها وكيفيات تحصيلها عن طريق التنظيم.

المادّة 27 : تنشأ لدى الوكالة أربعة (4) مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع :

– مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة،

– مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع،

– مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات،

– مركز الترقية الإقليمية، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

يكون لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها.

تحدد صلاحيات هذه المراكز وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم.

الفصل السادس
أحكام مختلفة

المادّة 28 : زيادة على المزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون، يمكن أن تستفيد الاستثمارات من المساعدات والدعم المنصوص عليهما في حساب التخصيص الخاص رقم 124– 302 الذي عنوانه "الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية".

المادّة 29 : يمكن أن تكون الأصول المشكلة لرأس المال التقني المكتسب عن طريق المزايا، موضوع تنازل من أجل ممارسة النشاط الذي يتعلق بالاستثمار المسجل، شريطة الحصول على الترخيص المسلّم، حسب الحالة، من الوكالة أو مركز تسيير المزايا المختص إقليميا.

يلتزم المشتري أمام الهيئة المعنية المذكورة في الفقرة أعلاه، بالوفاء بكل الالتزامات التي تعهد بها المستثمر الأول والتي سمحت بالاستفادة من تلك المزايا وفي حالة عدم التزامه، تسحب هذه المزايا.

غير أنّه، ومع مراعاة تسديد كل المزايا المستهلكة أو جزء منها، حسب الحالة، لا يخضع التنازل عن الأصول المنفردة إلا لتصريح أمام الوكالة أو مركز التسيير المختص إقليميا.

يعد كل تنازل دون تصريح أو ترخيص بمثابة تحويل مسار الامتياز وتطبق عليه العقوبات المنصوص عليها في التشريع الجمركي والجبائي بالنسبة للحالات المماثلة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 30 : بغض النظر عن أحكام المادة 29 أعلاه، تتمتع الدولة بحق الشفعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب.

تحدد كيفيات ممارسة حق الشفعة عن طريق التنظيم.

المادّة 31 : يشكل تنازلا غير مباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري، التنازل بنسبة 10 % أو أكثر عن أسهم أو حصص اجتماعية لشركة أجنبية تحوز مساهمات في الشركة الأولى المذكورة.

يؤدي التنازل غير المباشر عن شركة خاضعة للقانون الجزائري استفادت من مزايا أو تسهيلات عند إنشائها، إلى إخطار مجلس مساهمات الدولة.

يخص السقف المذكور أعلاه، التنازل في عملية واحدة أو عدة عمليات متراكمة، لصالح نفس المشتري.

في حالة عدم الالتزام بتنفيذ الإجراء المذكور في الفقرة 2 أعلاه، أو الاعتراض المبرر لمجلس مساهمات الدولة في أجل شهر واحد (1) من تاريخ استلام الإخطار المتعلق بالتنازل، تمارس الدولة حق الشفعة على نسبة من رأس المال الموافق لرأس المال محل التنازل في الخارج، دون تجاوز الحصة التي يحوزها المتنازل في الرأسمال الاجتماعي للشركة الخاضعة للقانون الجزائري.

تحدد كيفيات ممارسة حق الشفعة عن طريق التنظيم.

المادّة 32 : تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة بموجب هذا القانون للمتابعة، خلال فترة الإعفاء.

تتم المتابعة التي تمارسها الوكالة من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين، وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع.

يلزم المستثمر بتقديم المعلومات المطلوبة إلى الوكالة حتى تتمكن من القيام بمهمة المتابعة الموكلة لها.

تحدد كيفيات جمع المعلومات عن تقدم المشاريع والتزامات المستثمرين، بعنوان المتابعة، وكذا العقوبات في حالة الإخلال بالالتزامات المكتتبة مقابل المزايا الممنوحة، عن طريق التنظيم.

المادّة 33 : تكلف الإدارات والهيئات المعنية بتنفيذ منظومة التحفيزات المنصوص عليها في هذا القانون، بعنوان المتابعة، طبقا لصلاحياتها وخلال المدة القانونية لاهتلاك السلع المقتناة، بعنوان النظام الجبائي التفضيلي، بالسهر على احترام المستثمر لالتزاماته في إطار المزايا الممنوحة.

بغض النظر عن أحكام الفقرة أعلاه، تكون الأوعية العقارية والمباني المكتسبة، بعنوان النظام الجبائي التفضيلي، محل نفس المتابعة لمدة توافق فترة الاهتلاك الأطول المحتسبة للسلع الأخرى، باستثناء منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة التي تخضع للقواعد الخاصة بها.

يحتفظ المستثمر، لمدة محددة عن طريق التنظيم، بالسلع المستوردة أو المقتناة محليا تحت النظام الجبائي التفضيلي المنصوص عليه في هذا القانون، إلا في حالة رفع عدم قابلية التحويل.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 34 : في حالة عدم احترام الالتزامات الناجمة عن تطبيق هذا القانون، أو تلك التي تعهد بها المستثمر، تسحب كل المزايا دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

تكون الاستثمارات التي تدخل في إطار الفقرة أعلاه، حسب الحالة، إما موضوع مقرر سحب المزايا، أو موضوع إجراء تجريد من الحقوق.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل السابع
أحكام انتقالية وختامية

المادّة 35 : يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا والحقوق الأخرى التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون، والتي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات.

تبقى الاستثمارات المستفيدة من المزايا المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار السابقة لهذا القانون وكذا مجموع النصوص اللاحقة، خاضعة لهذه القوانين إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا.

المادّة 36 : يتكفل الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة المنشأ بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، بتطبيق أحكام هذا القانون، وكذا بالآثار المترتبة على الفترة الانتقالية، في انتظار تنصيب المراكز المذكورة في المادة 27 أعلاه.

المادّة 37 : تلغى أحكام الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، باستثناء أحكام المواد 6 و18 و22 منه، كما تلغى أحكام المادة 55 من القانون رقم 13-08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014.

المادّة 38 : دون الإخلال بأحكام المادة 35 أعلاه، تبقى النصوص التنظيمية للأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون.

المادّة 39 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 29 شوّال عام 1437 الموافق 3 غشت سنة 2016.

عبد العزيز بوتفليقة

★

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، متاح على الرّابط: http://www.andi.dz/PDF/legislation_ar/develop_inv/1609%20ar.pdf

تاريخ الإطّلاع: 09-12-2020/ 19h16

الفهرس العام

الإستثمار الأجنبي في الجزائر: أداء و أعباء

الإهداء

التشكّرات

فهرس المحتويات

قائمة الجداول و الأشكال

مقدّمة عامّة.....(أ-ز)

القسم الأوّل: النّقاش حول الإستثمار الأجنبي المباشر في التمويل الدّولي.....-1-

مدخل للقسم الأوّل.....-2-

الفصل الأوّل: المفاهيم النّظرية للإستثمار الأجنبي.....-3-

مقدّمة الفصل الأوّل.....-4-

1. ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر.....-5-

1.1. الإستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر.....-7-

أوّلاً: ظهور الإستثمار الأجنبي المباشر.....-7-

ثانياً: أهم الفروق بين الإستثمار المباشر و غير المباشر.....-8-

ثالثاً: أسباب الإهتمام الكبير بالإستثمار الأجنبي المباشر.....-10-

رابعاً: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر.....-12-

2.1. الإستثمار الأجنبي وفقاً لتعاريف أهم المؤسّسات الدّولية.....-13-

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف صندوق النّقد الدّولي.....-14-

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف البنك الدّولي (***The World Bank***).....-16-

ثالثاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (***UNCTAD***).....-16-

رابعاً: الإستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لتعريف منظّمة التعاون و التنمية الإقتصادية (***OECD***).....-16-

2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر و منافعه على المستثمرين الأجانب و الدّول المضيفة.....-18-

1.2. أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر.....-18-

أوّلاً: الإستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالملكية.....-20-

ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية.....-21-

ثالثاً: أشكال الإستثمار الأجنبي في ظلّ قانون النّقد و القرض.....-23-

رابعاً: الشّركات متعدّدة الجنسيات.....-24-

2.2. منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على المستثمرين الأجانب و الدّول المضيفة.....-27-

أوّلاً: أهمية الإستثمار الأجنبي.....-27-

ثانياً: الأهداف و الفوائد التي يسعى لها المستثمرون الأجانب.....-28-

ثالثاً: منافع الإستثمار الأجنبي المباشر على الدّول المضيفة.....-29-

3. أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النّامية.....-30-

1.3. الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة.....-31-

أوّلاً: الأثر على النّقد الأجنبي.....-32-

ثانياً: الأثر على نقل التكنولوجيا.....-33-

ثالثاً: الأثر على العمالة و التنمية الإدارية.....-33-

رابعاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستخدام (التشغيل).....-33-

2.3. الآثار السّلبية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدّولة المضيفة.....-34-

أوّلاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النّمو الإقتصادي و على ميزان المدفوعات.....-34-

ثانياً: أثره على هيكل السّوق المحلّي و على السّياسة الإقتصادية و مفهوم السّيادة و الإستقلال.....-36-

ثالثاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الإستثمار الداخلي.....-37-

رابعاً: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على الإستقرار الإجتماعي و الثّقافي و على الجانب البيئي للتنمية المستدامة.....-40-

4. تفسير حركة الإستثمار الأجنبي المباشر/ محدّداته/ شروطه/ ضماناته/ حوافزه و مقوّمات المناخ الإستثماري .....-41-

1.4. التفسير التقليدي و الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر.....-41-

أوّلاً: دوافع و مبرّرات إنتقال الإستثمار الأجنبي المباشر.....-41-

ثانياً: دوافع الشّركات الأجنبية للإتجاه أو الإحجام عن الإستثمار في الدّول المضيفة حسب أبرز نظريات الإستثمار الأجنبي.....-43-

2.4. محدّدات و شروط جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.....-51-

أوّلاً: الشّروط الأساسية لجذب الإستثمار الأجنبي.....-51-

ثانياً: الشّروط المكمّلة لجذب الإستثمار الأجنبي.....-52-
ثالثاً: ضمانات و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر.....-54-
رابعاً: مقوّمات المناخ الإستثماري.....-56-
خاتمة الفصل الأوّل.....-59-
الفصل الثّاني: مسار الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....-60-
مقدّمة الفصل الثّاني.....-61-
1. الإتجاهات العامّة للإستثمار الأجنبي المباشر على الصّعيد العالمي.....-62-
1.1. مصادر و إتجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....-62-
أوّلاً: مصادر الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....-62-
ثانياً: إتجاهات تدفّق الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.....-63-
ثالثاً: نصيب الدّول العربية، دول شمال إفريقيا و إتّحاد المغرب العربي من تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً.....-67-
رابعاً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المغرب العربي.....-68-
2.1. تطوّر تعامل الجزائر مع ملف الإستثمار الأجنبي و سياستها إتجاهه.....-69-
أوّلاً: وضعية الإستثمار الأجنبي إنطلاقاً من الإقتصاد الموجّه المخطّط إلى إقتصاد السّوق.....-69-
ثانياً: تغيّر نظرة الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر.....-70-
ثالثاً: وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في فترة السّتينات.....-71-
رابعاً: أهم قوانين الإستثمار الصّادرة خلال فترة السّتينات.....-72-
2. حصيلة الإستثمار الاجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من فترة السّبعينات إلى التسعينات.....-74-
1.2. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر من سنة 1970 إلى 1989.....-74-
أوّلاً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1970-1979).....-74-
ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1980-1989).....-76-
ثالثاً: قانون الإستثمار لسنة 1986.....-80-
رابعاً: تلخيص وضعية الإستثمار الأجنبي في ظلّ النّظام الإشتراكي.....-81-
2.2. وضعية الإستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ إقتصاد السّوق.....-83-
أوّلاً: دوافع التوجّه نحو انفتاح الإقتصاد الوطني و تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.....-83-

ثانياً: تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990-1999).....-86-
ثالثاً: العوامل المحفّزة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب المرسوم 12/93 و الأمر 01/03.....-92-
3. تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إل الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019....-96-
1.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2009).....-96-
2.3. تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2019).....-102-
4. قوانين و قرارات شكّلت منعرجاً هامّاً بالنّسبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....-110-
1.4. الإستثمار الأجنبي في ظل أحكام قانون النّقد و القرض.....-110-
أوّلاً: مبادئ و أسس الإستثمار الأجنبي في ظل أحكام قانون النّقد و القرض.....-110-
ثانياً: الآثار الإيجابية و السّلبية على الإستثمار المباشر حسب قانون 90-10.....-112-
2.4. الإجراءات المتعلّقة بإقامة المشاريع المبادر بها من طرف أجانب.....-113-
أوّلاً: أهم القواعد التي تحكم الإستثمارات الأجنبية.....-113-
ثانياً: سياسة الاستثمار الأجنبي من خلال إقرار قاعدة 49/51 و حق الشّفعة.....-117-
أ. أسباب و دوافع وضع الجزائر لقاعدة الإستثمار الأجنبي 51-49.....-118-
ب. قيود على عملية الشّراكة .....-118-
ثالثاً: حقُّ الشفعة على الإستثمار الأجنبي و دوافع إقرارها.....-121-
خاتمة الفصل الثّاني.....-124-
خلاصة القسم الأوّل.....-126-
القسم الثاني: محاولة تقييم تجربة الجزائر في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر.....-127-
مدخل للقسم الثّاني.....-128-
الفصل الأوّل: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....-129-
مقدّمة الفصل الأوّل.....-130-
1. مقومات جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر.....-131-
1.1. الجوانب الإيجابية و السّلبية للإقتصاد الجزائري.....-131-
أوّلا: الجوانب الإيجابية للإقتصاد الجزائري.....-131-
ثانيا: الجوانب السّلبية للإقتصاد الجزائري.....-132-

2.1. مؤهّلات الجزائر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر.....-132-

أوّلاً: الموقع الجغرافي الممتاز.....-132-

ثانياً: توفّر الموارد الطّبيعية و سياسات نشيطة للتقييم.....-133-

ثالثاً: البنية التحتية.....-133-

رابعاً: تطوّرات النّظام التشريعي و الإداري.....-133-

2. الأهمية النّسبية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....-134-

1.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي و في تكوين رأس المال الثّابت.....-134-

أوّلاً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في النّاتج المحلّي الإجمالي.....-134-

ثانياً: مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثّابت.....-135-

ثالثاً: تطوّر رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر.....-137-

2.2. مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في إنشاء فرص العمل في الجزائر.....-138-

أوّلاً: توزيع المشاريع الإستثمارية المُنجزة في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2012.....-139-

ثانياً: توزيع المشاريع الإستثمارية المصرّح بها في الجزائر حسب مصدر رؤوس الأموال للفترة 2002-2017.....-141-

ثالثاً: حصيلة المشاريع الإستثمارية المُصرّح بها لسنة 2018.....-143-

3. التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....-144-

1.3. توزيع المشاريع الأجنبية حسب قطاع النّشاط.....-144-

أوّلاً: توزيع المشاريع الأجنبية المنجزة حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2012.....-145-

ثانياً: المشاريع الإستثمارية الأجنبية المصرّح بها حسب قطاع النّشاط خلال الفترة 2002-2017...-147-

2.3. مساهمة القطاعات في التنويع الإقتصادي و جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.....-148-

4. مصادر تدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....-151-

1.4. المصادر الجغرافية لتدفّقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.....-151-

أوّلاً: المشاريع الإستثمارية التي تشرك أجانب المصرّح بها حسب المناطق في العالم خلال الفترة 2002-2017.....-152-

ثانياً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2013 و ديسمبر 2017.....-154-

ثالثاً: توزيع تكلفة الإستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين يناير 2011 و ديسمبر 2015.....-155-

2.4. أهم الدّول و الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.....-156-

أوّلاً: أهم الدّول المستثمرة في الجزائر.....-156-

ثانياً: أهم الشّركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر.....-157-

خاتمة الفصل الأوّل.....-160-

الفصل الثّاني: جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر حسب أبرز مؤشّرات مناخ الإستثمار العالمية.....-162-

مقدّمة الفصل الثّاني.....-163-

1. مناخ الإستثمار في الجزائر.....-164-

1.1. المؤشّرات الدّولية لمناخ الإستثمار.....-164-

أوّلاً: مؤشّر التنافسية العالمي *Global Competitivity Index*.....-167-

ثانياً: مؤشّر مدركات الفساد *Corruption Perceptions Index CPI*.....-168-

ثالثاً: مؤشّر الحرّية الإقتصادية *Economic Freedom Index*.....-170-

رابعاً: مؤشّر الأداء و مؤشّر الإمكانات للإستثمار الأجنبي الوارد.....-174-

2.1. جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر وفق مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار.....-178-

أوّلاً: مشاريع الإستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدّول العربية و الجزائر خلال سنة 2018....-178-

ثانياً: إمكانات جذب الإستثمار في الجزائر وفق مؤشّر ضمان لجاذبية الإستثمار 2019.....-180-

ثالثاً: محاولة مقارنة أداء الجزائر مع بعض الدّول ضمن المجموعات الرّئيسية المكوّنة لمؤشّر ضمان.....-182-

رابعاً: وضعية الجزائر في المؤشرات الأحد عشر الفرعية المكوّنة للمجموعات الرّئيسية الثّلاث لسنة 2019.....-184-

2. وضعية الجزائر ضمن مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.....-192-

1.2. ماذا يقيس مؤشّر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.....-192-

أوّلاً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019.....-193-

ثانياً: رتبة الجزائر و نتيجة الأداء في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020.....-195-

ثالثاً: مقارنة رتبة و نتيجة أداء الجزائر بالمغرب و مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020.....-196-

2.2. الأعباء التي تُواجه المستثمر عند بدء النّشاط التجاري و إستخراج تراخيص البناء في الجزائر.....-198-

أوّلاً: الأعباء المرتبطة ببدء النّشاط التجاري.....-198-

ثانياً: الأعباء المرتبطة بإستخراج تراخيص البناء.....-203-

3. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات الحصول على الكهرباء، تسجيل الملكية، الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلية في الجزائر.....-207-

1.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الكهرباء و تسجيل الملكية.....-207-

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الكهرباء.....-207-

ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسجيل الملكية.....-211-

2.3. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ الحصول على الإئتمان و حماية المستثمرين الأقلّية.....-221-

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بالحصول على الإئتمان.....-221-

ثانياً: الأعباء المرتبطة بحماية المستثمرين الأقلية.....-226-

4. تشخيص الأعباء التي تُواجه المستثمر إنطلاقاً من مؤشّرات دفع الضّرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار في الجزائر.....-231-

1.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ دفع الضّرائب و التجارة عبر الحدود.....-231-

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بدفع الضّرائب.....-231-

ثانياً: الأعباء المرتبطة بالتجارة عبر الحدود.....-236-

2.4. الأعباء التي تُواجه المستثمر فيما يخصّ إنفاذ العقود و تسوية حالات الإعسار.....-242-

أوّلاً: الأعباء المرتبطة بإنفاذ العقود.....-242-
ثانياً: الأعباء المرتبطة بتسوية حالات الإعسار.....-245-
خاتمة الفصل الثّاني.....**-251-**
خـلاصـة القسـم الثّـانـي.....**-254-**
خـاتمـــة عـامّـة.....**-255-**
قائمة المراجع.....**-263-**
الملاحق.....**-289-**
الملحق الأوّل: قانون الإستثمارات لسنة 1963.....-290-
الملحق الثّاني: الأمر 66-284 المؤرّخ في 17 جمادى الأولى عام 1386 الموافق 15 سبتمبر سنة 1966 يتضمّن قانون الإستثمارات.....-293-
الملحق الثّالث: القانون المتعلّق بالإستثمار الإقتصادي الخاص الوطني لسنة 1982.....-300-
الملحق الرّابع: القانون المتعلّق بتأسيس الشّركات المختلطة الإقتصاد و سيرها لسنة 1986.....- 309-
الملحق الخامس: القانون المتعلّق بتوجيه الإستثمارات الإقتصادية الخاصّة الوطنية لسنة 1988...-315-
الملحق السّادس: بعض المواد من قانون النّقد و القرض لسنة 1990.....-318-
الملحق السّابع: قانون الإستثمارات و تحرير سياسة الإستثمار (المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلّق بترقية الإستثمار لسنة 1993).....-320-
الملحق الثّامن: الأدوات المتعلّقة بالإستثمار "*Investment Related Instruments (IRIs)*".....- 328-
الملحق التاسع: المعاهدات مع أحكام الإستثمار " *Traités avec dispositions d'investissement (TIPs)*".....-330-
الملحق العاشر: معاهدات الإستثمار الثنائية التي أبرمتها الجزائر " *Bilateral Investment Treaties (BITs)*".....-331-
الملحق الحادي عشر: الأمر رقم 01-03 المتعلّق بتطوير الإستثمار لسنة 2001.....-335-
الملحق الثّاني عشر: قانون رقم 16-09 المؤرّخ في 03 أوت 2016 يتعلّق بترقية الإستثمار.....-341-
الفهرس العام.....**-348-**